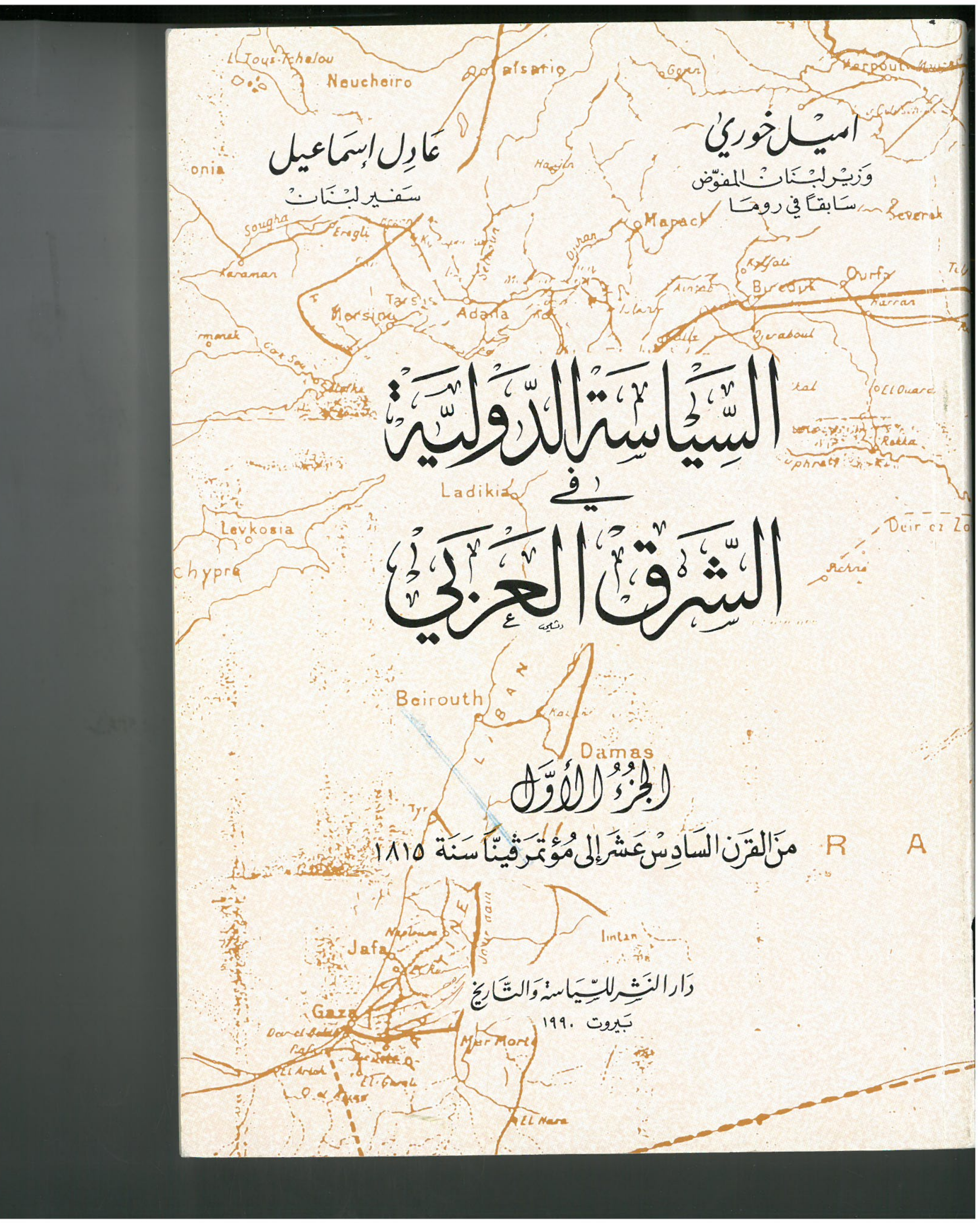


اميل خوري

وزير لبنان المفوّض سابقاً في روما

عادل اسماعيل

سفير لبنان

السياسة الدولية في الشرق العربي

الجزء الأول

من القرن السادس عشر إلى مؤتمر فيينا سنة ١٨١٥

دار النشر للسياسة والتاريخ

بيروت ١٩٩٠

A
327.56
K45si
Pt.1

اميل خوري
وزير لبنان المفوّض
سابقاً في روما

عادل إسماعيل
سفير لبنان

السياسة الدولية في الشرق العربي

LAU LIBRARY - BEIRUT
23 AUG 2001
RECEIVED

الجزء الأول

من القرن السادس عشر إلى مؤتمر فيينا سنة ١٨١٥

دار النشر للسياسة والتاريخ
بيروت ١٩٩٠

دار النشر للسياسة والتاريخ

جميع الحقوق محفوظة
لدار النشر للسياسة والتاريخ
ص.ب ١١-٣٣٩١
بيروت

توطئة

روى غوليلمو فريرو، في محاضرة له بجامعة جنيف، تكلم فيها عن فن كتابة التاريخ، ان أديباً وضع تاريخاً لقريته ولما أعاد قراءته، قبل أن يضعه بيد الناشر، وجده جافاً خشناً فطواه واستعاض عنه بمسرحية تقوم بأدوارها اطياف الذين اسهموا، جيلاً بعد جيل، في بناء القرية وتوسيعها وتخطيط حقولها وانشاء مدرستها، واشباح من استهوتهم السياسة من بينها، فمال إلى الميسرة من مال وأقام في صفوف الميمنة من اقام، هذا عن عقيدة وذاك لغاية. فلقيت المسرحية اقبالاً واستساغ الناس أحاديث الأطياف والأشباح، وقد زال ما كان في نفوس اصحابها من شهوات واحقاد، تروي كيف تم البناء وقامت المدرسة ودب الخلاف على شق الطريق أو اختيار موقع الحديقة ويعترف كل منهم بما اخطأ في الحياة أو يفخر بما أصاب قبل أن يلقى وجه ربه.

وخرج استاذ فلسفة التاريخ من هذه الرواية إلى القول ان العبرة في الكتابة عن الماضي لا في ان يروي الكاتب الأحداث كما قرأها وانتقلت إليه مزيجاً من الحقائق والأساطير، بل في أن يتيح ما استطاع للذين صنعوا التاريخ أن يكونوا رواته. وهذا ما فعله فريرو في مؤلفاته التاريخية فكان ينفخ فيها روحاً من الحياة والحقيقة باعطائه الكلمة لأبطال الأحداث أي بتصويرها على الوجه الذي كوّنوه في ما أدلوا به من آراء لمعاصرين عرفوا بالصدق في النقل وفي ما حفظ من كتاباتهم ورسائلهم. وهذا الحد الفاصل بين التاريخ والأسطورة، بين الحقيقة التي لا يرقى إليها الشك والرواية التي تحيط بها الريب، هو ما نظر إليه واضعاً الكتاب اذ عمدا في وصف الأحداث السياسية إلى نشر ما استجمعاه من وثائق تكشف عن حقائقها وحقائق أبطالها.

ومبرر وضع هذا الكتاب انه يتناول حقبة من التاريخ كانت نقطة تحول في السياسة الدولية، انتقل فيها الاستعمار من أقاصي الغرب إلى البلاد الشرقية، وراح روّاد الثروة، وقد قطعت عليهم الوثبات التحررية في القارة الأميركية طرق الاستغلال فيها، يجوسون خلال الامبراطورية العثمانية، وينفذون إلى أقطار الشرق عاملين للاستعاضة عن استعمار باستعمار ولاستبدال استغلال باستغلال، تارة متفقين وتارة متزاحمين، حيناً باسم الحضارة وحيناً بحجة الدفاع عن الدين.

وقد تغيرت الوجوه في هذا الشرق وتبدلت أوضاعه، ولكن شره الاستعمار لم يخفف منه الزمن شيئاً، ونشاط المستعمرين فيه لم يطرأ عليه تغيير الاّ في الوسائل والأساليب. أما الرأي والهدف فباقيان كما كانا. وهذا ما يتوخى الكتاب باجزائه ان يكشف عنه لا بأقوال لا ترتد عنها الشبهات بل بوثائق رسمية أودعها رجال الدول حقائق افكارهم وخفايا نياتهم. وأمل واضعيه ان يجد فيه ابناء هذا الشرق ما يسدد خطاهم ويرشدهم إلى ما فيه الخير والسلامة.

الباب الأوّل

سياسة الدول الأوروبيّة تجاه الدّولة العثمانيّة وبلدان الشّرق العربي من أوائل القرن السادس عشر إلى سنة ١٧٨٩

قبل أن ينبلج فجر التاسع والعشرين من أيار (مايو) سنة ١٤٥٣، كانت حلقات الدفاع عن القسطنطينية قد تفككت بفعل تدنّي اخلاق حكامها وانقسام سكانها، فدخلتها جيوش محمد الفاتح (١٤٥١- ١٤٨١) ولفظت الأمبراطورية البيزنطية آخر انفاسها، وبذلك انهار السد المنيع دون تقدم المسلمين في القارة الأوروبية. وتجلّى لأرباب السياسة في ممالك أوروبا الخطر العثماني بكل حقائقه ونتائجه، فتنادوا للتكتل وعقد الأحلاف وتناسي الأحقاد والخلافات المذهبية والوقوف صفاً واحداً بوجه جحافل المسلمين التي بدأت تهدد أوروبا من الشرق بعد أن هددتها قروناً طويلة من الغرب في الأندلس. ولكن أوضاعهم ظلت تتأرجح بين الأقدام والتردد حتى استولى على عرش «الأمبراطورية الجرمانيـة المقدسة» سنة ١٥١٩ كارلوس كنتواو شارل الخامس، والمعروف أيضاً بشارلكان (١٥٠٠-١٥٥٨)، بعد منافسة حادة بينه وبين فر نسوا الأول (١٤٩٤- ١٥٤٧) ملك فرنسا*.

وكان فرنسوا الأول، رغبة منه في التغلب على خصمه والوصول إلى عرش الأمبراطورية الجرمانية، قد طلب معونة البابا لاوون العاشر (١٤٧٥- ١٥٢١) وقدم ثمناً لها تعهده بالقيام بحرب صليبية ضد العثمانيين، اذ كتب إليه يقول: «انت تعلم يا أبي السعيد ان هذا الهم ما فتىء يساور قلبي منذ حداثتي، ولكم تمنيت أن تنتهي الحروب والخلافات بين الأمراء المسيحيين ويسود السلام باتفاقهم جميعاً فيحين الوقت للقيام بأجمل وأقدس حرب ضد الترك وكل عدو للعقيدة المسيحية، وبهذه النية وفي سبيل هذه الغاية اقدمت حال تسلمي مقاليد مملكتي على ارسال الكتب والسفراء إلى كل من هؤلاء الأمراء»[1].

(*) أثبتنا في فهارس أجزاء هذه السلسلة الأسماء الأجنبية كما تكتب بالأحرف اللاتينية.

وتدليلا على صدق قوله، وطمعاً في كسب أصوات الناخبين الألمان، ارسل فرنسوا الأول احد قادة جيشه، بيار دي نافار، على رأس اسطول لمحاربة المغاربة على الساحل الافريقي. ولكن اموال كارلوس وخزائن المرابين الألمان اغدقت بسخاء على هؤلاء الناخبين، فلم يفز فرنسوا الأول بالعرش الأمبراطوري. واقلقه ان تصبح فرنسا مطوقة بامبراطورية تشمل اسبانيا والمانيا والبلاد المنخفضة وايطاليا، فراح يستعد للحرب ويستجمع لها الوسائل والأموال.

ولعبت الدبلوماسية دوراً أساسياً في تقرير مصير التوازن الأوروبي الجديد، فسعى فرنسوا الأول لاقناع هنري الثامن (١٤٩١- ١٥٤٧)، ملك بريطانيا، بالتعاون معه ودعاه للمفاوضة والتشاور، فكان اجتماعهما المشهور في «المخيم الذهبي»، في حزيران (يونيو) ١٥٢٠، فاخفق العاهل الفرنسي اخفاقاً تاماً اذ اذلّ زميله برميه ارضاً في مصارعة نزلا فيها عملاً بتقاليد تلك الأيام. وما ان اندلعت الحرب حتى غلب فرنسوا الأول على امره في معركة باڤيا، جنوبي ميلانو، في ٢٤ شباط (فبراير) ١٥٢٥، ووقع اسيراً فنقل إلى مدريد حيث ارغم في ١٤ كانون الثاني (يناير) ١٥٢٦ على عقد معاهدة نزل فيها لشارلكان عن ممتلكاته في نابولي وميلانو ومقاطعات ارتوا، وفلاندر، وبورغونيا.

وقضت هذه المعاهدة في مادتها السادسة والعشرين بان يكتب امبراطور المانيا وملك فرنسا مشتركين إلى البابا لينظم حملة صليبية على الدولة العثمانية يتولى امر قيادتها الأمبراطور شارلكان ويعاونه فرنسوا الأول ملك فرنسا.

وقبل فرنسوا بالأمر الواقع وهو يضمر الشر لخصمه وآثر ان يأخذه بالرفق ليتسنى له الخروج من الأسر ومقارعته بعد أن يؤمّن الحليف القوي للمعارك المقبلة.

واتجهت انظار العاهل الفرنسي إلى الدولة العثمانية التي تتاخم شرقاً امبراطورية عدوه فقرر التعاون مع السلطان سليمان الثاني المعروف بالقانوني (١٥٢٠- ١٥٦٦) متناسيا وعوده السابقة للبابا والتزاماته في معاهدة مدريد.

ولم يكن تنفيذ هذا القرار بالأمر السهل لأن السياسة الأوروبية لم تكن

يومئذٍ قد تحررت من طابعها المسيحي، وكانت أوروبا بسكانها وملوكها وامرائها متطيرة من أقدام العثمانيين، وناظرة بعين الجزع والكره إلى معسكرات السلطان قائمة في اواسط البلقان، وإلى أساطيل الافارقة مسيطرة على غربي البحر المتوسط تزرع فيه الرعب وتشل حركة التجارة بين موانئه[٢].

وأوفد فرنسوا الأول، قبل الإفراج عنه، أحد أصدقائه الخلص، الهنغاري فرانجيباني، بمهمة سرية إلى القسطنطينية وحمّله رسالتين إلى السلطان سليمان احداهما شفوية منه والاخرى خطية من والدته لويز دي ساڤوا التي كانت وصية على العرش. فاستقبل السلطان الرسول بكثير من الحفاوة ووعد بمتابعة الحرب ضد شارلكان براً وبحراً.

وبعد خروج فرنسوا من الأسر نقض في مؤتمر عقده في كونياك المعاهدة التي وقعها في مدريد في كانون الثاني (يناير) ١٥٢٦.

ولكن وزراءه ورجال بلاطه وقادة جيشه، وفي طليعتهم مونمورانسي والاميرال شابو، أخذتهم الخشية من مغبة التحالف مع الدولة الإسلامية ورأوا انه سيخلق في الأوساط الشعبية والدينية جواً روحياً ضد ملكهم المسيحي، فحاولوا اقناعه بالعدول عن هذه المجازفة. ولكن الملك لم يؤخذ بوسيلة من وسائل الاقناع وبقي مصراً على رأيه لأن العزة ابت عليه ان يقبع منزوياً في بلاده، وقد بدت له ضيقة بعد ان سلخ عنها خصمه اغنى ممتلكاتها في ايطاليا وسواها، وان يلتوي على هزيمته فيخلو الجو لهذا الخصم العنيد ويتعاظم شأنه ويشتد ساعده يوماً بعد يوم. وكان موقفه هذا، بما فيه من خروج على التقاليد وشذوذ عن تسخير السياسة للاعتبارات الدينية والمذهبية، محاولة لتحرير العلاقات الدولية الأوروبية من روابطها القديمة بفصلها عن الدين والمذهب، وفاتحة عهد جديد لفرنسا في العالم الإسلامي ظلّ مزدهراً حتى أواسط القرن التاسع عشر.

وفي سنة ١٥٣٢ ندب فرنسوا أحد رجاله، رنكون، للدخول مع السلطان في مفاوضات جديدة اوسع واعم لمهاجمة شارل الخامس وانزال جيوش عثمانية في ايطاليا لطرده منها[٣].

واستجاب سليمان لطلب فرنسوا. وفي ٢٥ نيسان (ابريل) ١٥٣٢ تقدم على رأس جيشه لمحاصرة ڤينّا وأرسل في الوقت ذاته الأسطول العثماني، تساعده سفن الأفارقة الخفيفة، لانزال حملة على السواحل الايطالية.

وشعر شارل الخامس بالخطر المحدق به فأرسل احد اعوانه، شيبر، سنة ١٥٣٢، ليفاوض سليمان في عقد الصلح واقتسام البلقان بينهما. وكان الدافع الأول لهذه المبادرة ان يجمّد السلطان العثماني، مهما يبلغ ثمن التجميد، ليتفرغ لمحاربة ملك فرنسا والاجهاز عليه. ولكن السلطان القى عليه درساً في الاباء والوفاء اذ رفض ان يخون حليفه مقابل كسب مادي، فقال للمبعوث المفاوض «إذا كان شارل يريد ان يسالمني فعليه ان يضع نصب عينيه ان ملك فرنسا اخ لي وأنه يجب أن يعيد له كل الأراضي التي انتزعها من مملكته وكل المال الذي أخذه منه»(٤).

ولم يقابل فرنسوا الأول هذا الموقف الصريح الذي وقفه حليفه العثماني بمثله، بل راح يتلكأ ويتردد. فبينما كانت جحافل العثمانيين تحارب لويس الثاني، ملك هنغاريا وصهر شارل الخامس، وتنتصر عليه بقي هو ساكناً لا يبدي ولا يعيد، مما اثار في نفس سليمان شكاً في حسن نية حليفه.

ولما توافرت لفرنسوا الأول الأدلة على أن لا خلاص له من قبضة شارل الخامس إلاّ في أن يكون على انسجام تام مع السلطان، أوفد سنة ١٥٣٥ احد أعوانه، جان دي لافوريه، سفيراً إلى القسطنطينية وزوّده بتعليمات جاء فيها: «يجب إقناع السلطان بعقد الصلح مع جميع الأمراء المسيحيين، باستثناء شارل الخامس إلا إذا قبل هذا ان يعيد لفرنسوا الأول مقاطعة ميلانو، وان يعترف لملك فرنسا بالسيادة على الأراضي المنخفضة. أما إذا رفض شارل الخامس هذين الشرطين فيجب أن نهاجمه معاً، وان يكون هجومنا الأول مركزاً على جزيرة سردينيا»(٥) وتكللت مساعي جان دي لافوريه بالنجاح فعقدت بين فرنسا والباب العالي معاهدة في ٢٥ شعبان ٩٤١ (٢٨ شباط «فبراير» ١٥٣٥)، منح فيها السلطان العثماني الفرنسيين إمتيازات هامة - منها إعطاء الرعايا الأوروبيين حق الاتصال بالموانىء العثمانية والإرساء والمتاجرة والتمون فيها

على أن تكون سفنهم ومتاجرهم بحماية العلم الفرنسي(٦).

وكانت هذه المعاهدة أول معاهدة عقدت بين السلطان ودولة أوروبية منح فيها الأجانب امتيازات عرفت فيما بعد «بالإمتيازات الأجنبية».

وذهب بعض المؤرخين إلى أن فرنسوا الأول أراد أن يتبع هذه المعاهدة التجارية بمعاهدة عسكرية فارسل سنة ١٥٣٦ احد رجاله، مونلوك، إلى القسطنطينية فعقد مع سليمان معاهدة عسكرية سرية، ولكن هذه المعاهدة لم يعثر لها على أثر في المحفوظات الأوروبية(٧).

وتفسير قبول السلطان بهذا التحالف انه أراد أن يفهم الملوك المسيحيين، الذين كانوا يعادونه بدافع الدين، ان صداقته مفيدة وان من يتقرب منه يلقى خيراً ويجني منافع وامتيازات كثيرة. فكان في هذا بعيد النظر، واسع الحيلة، فقلب التوازن الأوروبي القديم رأساً على عقب، ودخل المحافل الدولية من أبوابها الواسعة فأصبحت تركيا دولة لها كلمتها المسموعة ورأيها المحترم في تقرير السياسة العامة وفي استقرار الأوضاع الأوروبية أو تغييرها. يضاف إلى هذا أن المعاهدة التي عقدها اعادت على الموانىء الشرقية العافية والنشاط اللذين نعمت بها قروناً طويلة ثم فقدتها اثر اكتشاف رأس الرجاء الصالح وتحول تجارة الهند إلى طريقه(٨).

وقد اثارت سياسة التحالف هذه حفيظة العالم المسيحي ضد فرنسا وخاصة في امبراطورية شارل الخامس والممالك الايطالية والدولة البابوية، فتنادت هذه الدول وعقدت فيما بينها حلف نيقيا في شباط (فبراير) ١٥٣٨، بعد ان شجبت عمل فرنسوا الأول واتهمته بالمروق لتعاونه مع السلطان العثماني ضد سياسة الدول المسيحية.

وخشي فرنسوا الأول ان تتنكر له رعيته المسيحية، فنزل عند رأي رجال بلاطه وكبار الاقطاعيين وقطع على نفسه عهداً بعقد هدنة مع شارل الخامس والرجوع عن تحالفه مع السلطان، ولكنه اوعز سراً إلى معتمده السياسي في القسطنطينية بان يتابع نهج الصداقة مع رجال الباب العالي. وعادت الحرب سجالاً بين السلطان وفرنسوا الأول من جهة، وشارل الخامس من جهة أخرى،

ودخلت الجيوش الفرنسية اقليم بياموتني سنة ١٥٤١، وشنَّت جيوش سليمان هجومها على بودا، عاصمة هنغاريا، فاحتلتها في ٢ أيلول (سبتمبر) من السنة ذاتها، وضرب امير البحر بربروس الحصار على مدينة نيس، وحمى برجاله مؤخرة الجيش الفرنسي، وحال دون وصول أي مدد من اسبانيا إلى جيوش شارل الخامس الضاربة في ايطاليا.

وبعد وفاة فرنسوا الأول سنة ١٥٤٧ تابع خلفاؤه سياسة التقرب من الباب العالي فاوفد ابنه هنري الثاني (١٥١٩- ١٥٥٩) سنة ١٥٥٥ احد أعوانه، كودينياك، إلى القسطنطينية لتجديد التحالف مع السلطان فأجابه سليمان إلى طلبه رغم استيائه من تذبذب والده في التعاون المخلص[٩].

وكان من نتيجة هذا التحالف الجديد ان اشترك الأسطول العثماني مع الأسطول الفرنسي سنة ١٥٥٥ في مهاجمة سواحل كالابريا، في جنوبي ايطاليا، وجزيرة صقلية، وجزر الباليار. وفي سنة ١٥٥٨ عزز السلطان اسطوله بوحدات بحرية اضافية انزلت على شواطىء نابولي جيشاً احتل سورنزو. وفي غضون سنة ١٥٥٩ ترامت إلى السلطان اخبار تقول ان حليفه الفرنسي أخذ يحذوا حذو أبيه في عدم الوفاء للعهد، فكان ذلك مفاجأة مرّة له، واتضح له بعد ذلك عن يقين ان هذا الحليف عقد خفية عنه معاهدة مع فيليب الثاني (١٥٢٧- ١٥٩٨)، ملك اسبانيا، وهي المعاهدة المعروفة باسم كاتو- كامبريزيس (٣ نيسان «ابريل» ١٥٥٩) نسبة إلى المكان الذي وضعت فيه، فكان لهذا العمل ردة فعل شديدة في نفس سليمان. وفي مذكرات سان- برييه، سفير فرنسا لدى الباب العالي، أن السلطان دعا إليه مبعوث هنري الثاني، لانكوم، عقب تأكده من تصديق هذه المعاهدة، وحدثه بشأنها وختم حديثه بقوله: «اكتب لسيدك وقل له انه إذا كان صعباً على الأصدقاء ان يصبحوا اعداء، فمن الصعب ايضاً على الاعداء ان يصبحوا اصدقاء»[١٠].

ولما خلف شارل التاسع، هنري الثاني (١٥٥٠- ١٥٧٤) على عرش فرنسا تأثرت سياسته إلى حد بعيد بفكرة التنكر للتحالف مع الترك، وراح بعض رجال الدين يعلنون ان التحالف مع السلطان كفر والحاد وشذوذ عن المبادىء

الأخلاقية. ولكن تكاثر اعداء فرنسا واشتداد بأسهم وتضييقهم الخناق عليها فرضت على الملك الجديد واجب الدفاع عن ملكه وسلامته باللجوء إلى الوسيلة التي اغضبت رجال الدين، فعمد إلى اقتفاء آثار والده باتجاه الشرق فارسل كلود دي بور سفيراً لدى السلطان ليجدد «الامتيازات» في معاهدة جديدة معه فكان له ذلك، وتمت المعاهدة الجديدة في ٧ جمادي الأولى ٩٧٧ (١٨ تشرين الأول «اكتوبر» سنة ١٥٦٩)[١١].

ولما آل الملك إلى هنري الثالث (١٥٥١- ١٥٨٩) ساءت العلاقات بين باريس والقسطنطينية بفعل طمع ملك فرنسا في الاستيلاء على مملكة بولندا، وكان الحكم العثماني قد انتقل إلى مراد الثالث (١٥٧٤- ١٥٩٥) فطلب إليه السفير الفرنسي جيل دي نواي، بأمر من سيده، أن يعترف بملك فرنسا ملكاً على بولندا. ولكن السلطان رد الطلب وآثر الاعتراف بالملك للأمير اسطفان الذي تم انتخابه ملكاً بالطرق القانونية الصحيحة. فغضب هنري الثالث وتراخت روابط التحالف بينه وبين السلطان فاغتنمت اليزابت الأولى (١٥٣٣- ١٦٠٣)، ملكة بريطانيا، هذه الفرصة فطلبت من سفيرها في القسطنطينية، وليم هاربرن، بان يفيد منها إلى أقصى حدود الاستطاعة، فدخل السفير مع السلطان في مفاوضةٍ انتهت في سنة ١٥٧٩ بمعاهدة اعطيت بريطانيا فيها امتيازات تجارية في الشرق. ثم اتبعت هذه المعاهدة بمعاهدة أخرى نالت فيها التجارة البريطانية امتيازات توازي بسعتها الامتيازات المعطاة سابقاً للتجارة الفرنسية فاستطاعت «شركة الشرق التجارية»، التي أسستها الملكة اليزابت سنة ١٥٨١، ان تلعب دوراً هاماً في تجارة البحر المتوسط[١٢].

وحذت اسبانيا وهولندا والجمهوريات والممالك الايطالية حذو بريطانيا وأخذت تتقرب من الباب العالي للحصول على امتيازات تجارية مماثلة[١٣] ولم تخف هذه المساعي عن هنري الثالث فتبين له، وقد تم التعاقد بين البريطانيين والعثمانيين، وجه الخطأ في سياسته، وادرك ان بريطانيا جادة في توطيد علاقاتها مع السلطان، وخشي مغبة نشاطها فاوفد أحد رجاله الموثوقين، جاك دي بترمول، بمهمة إلى القسطنطينية لتمديد «الامتيازات» وتجديد التحالف.

فتمكن هذا من عقد معاهدة مع السلطان مراد الثالث في تموز (يوليه) سنة ١٥٨١، جددت فيها «الامتيازات» الفرنسية السابقة وعادت التجارة الأوروبية في المتوسط إلى سابق عهدها برعاية العلم الفرنسي[١٤]. ولكن تلكؤه وتنكره بين حين وحين لروح الصداقة للسلطان كانا قد ضيقا عليه مدى النفوذ ومكّنا البندقية وبريطانيا من كسب عطف الباب العالي فمنحها حق الملاحة والاتجار في امبراطوريته تحت علمها الوطني لا في ظل العلم الفرنسي كما كانت الحال في عهد فرنسوا الأول.

ولما تولى هنري الرابع (١٥٦٢ - ١٦١٠) عرش فرنسا سنة ١٥٩٠ جعل التقرب من الباب العالي مبدأ من مبادىء سياسته الأساسية، فأقال سفيره في القسطنطينية، لانكوم، وكان متهماً بالاتصال سراً باسبانيا، وعين مكانه سافاري دي بريف وحمّله مهمة تجديد الامتيازات التجارية ودفع السلطان إلى حرب ضد اسبانيا بارسال اسطوله إلى سواحل توسكانا ليهدد قوات فيليب الثاني المرابطة فيها فيضطره إلى سحبها فتنقطع عن الثائرين المساعدات التي يتعهدهم بها.

ونجح دي بريف في مهمته وتمكن من وضع معاهدة مع السلطان أحمد الأول (١٦٠٣ - ١٦١٧) في ٢٠ ذي الحجة ١٠١٢ (٢٠ أيار «مايو» ١٦٠٤)[١٥] تجدد الامتيازات المعترف بها في معاهدة ٢٥ شباط (فبراير) ١٥٩٧ المعقودة مع السلطان السابق محمد الثالث (١٥٩٥ - ١٦٠٣)، وتضيف إليها امتيازات جديدة أهمها ما جاء في المادة الرابعة منها من اعتراف لملك فرنسا بحق حماية المسيحيين الكاثوليك من رعايا ممالك أوروبا في الشرق، ولم يكن ذكر هذا الحق وارداً في المعاهدات السابقة، وبأن يكون لرعايا ملك فرنسا ورعايا اصدقائه وحلفائه ان يزوروا الأماكن المقدسة في فلسطين بكل حرية ودون أي اعتراض أو حظر. وللمرة الأولى ورد ذكر رجال الدين الأوروبيين في معاهدة سياسية مع تركيا فقد جاء فيها ما يلي:

«واعترافاً منا لشرف هذا الامبراطور وصداقته نسمح لرجال الدين المقيمين في بيت المقدس وبيت لحم وفي اماكن أخرى من الأراضي الواقعة تحت

سلطاننا لخدمة الكنائس القائمة فيها من قديم الزمن بان يعيشوا فيها بأمن وطمأنينة ويتمتعوا بحرية التنقل بدون عائق أو تضييق وبان يلقوا في كل مكان يحلون فيه استقبالاً حسناً وحماية ومساعدة».

ولا بد هنا من الوقوف عند هذه الإمتيازات لتفهم طبيعتها واستشفاف ما سيكون لها فيما بعد من أهمية في العلاقات الدولية وتطوراتها.

كانت هذه الامتيازات تعطي قناصل الدول المتمتعة بها المقيمين في حواضر الامبراطورية العثمانية استقلالاً تاماً في تنظيم وتقرير شؤون مواطنيهم، في القضايا التجارية والحقوقية والجزائية، وفاقاً لقوانينهم الخاصة[١٦]. ويرى بعض المؤرخين في هذه الامتيازات لرعايا الدول الأجنبية بدعة ونزولاً من السلطان عن حقوقه وسيادته لمصلحة الدول الأجنبية، ويردون سبب اعطائها تارة إلى ضعف السلطان وتارة إلى رغبته في اكتساب ودّ هذه الدول أو بعضها، حتى انها اصبحت، بفعل مرور الزمن وانحطاط السلطنة العثمانية، حقاً مكتسباً لهذه الدول تذود عنه بالقوة، ولم تلغ نهائياً من الشرق العربي الا في اعقاب الحرب العالمية الأولى.

ان هذا التفسير لا يقوم على حقائق الواقع التاريخي ولا على روح العلاقات التي انشئت بين الباب العالي والدول الأوروبية منذ الثلث الأول من القرن السادس عشر، كما أنه لا يستند إلى الأسس القانونية والظروف الاجتماعية والاقتصادية في العالم المتحضر آنذاك. والحقيقة ان هذه الامتيازات التي منحها السلاطين للدول الاجنبية كانت امتداداً لتقاليد سابقة كانت الأمبراطورية البيزنطية تطبقها في علاقاتها السياسية والتجارية مع بعض الدول الأوروبية، وبنوع خاص مع الجمهوريات الايطالية كالبندقية وجنوى وبيزا ومملكة النورمان في جزيرة صقلية.

والسيادة ضمن حدود الدولة كانت لها في القرون الوسطى وما تلاها مفاهيم تختلف عن مفهومها الحالي. وكان «القانون الشخصي» هو المعترف به في تلك الأيام. فمن أوائل القرون الوسطى حتى نهاية القرن الثامن عشر كان الإنسان يحمل قوانين الدولة التي ينتمي إليها إلى حيث يذهب أو يقيم. ولذلك عمد

أباطرة بيزنطة وسلاطين المماليك في مصر قبل العثمانيين، رغبة منهم في تشجيع التبادل التجاري وقدوم الأجانب إليهم، إلى منح ممثلي الدول الأجنبية في بلادهم حق رعاية مواطنيهم وحمايتهم في أموالهم وارواحهم، وتطبيق قوانين بلادهم عليهم، وهي تختلف عن القوانين المطبقة في بيزنطة أو على المسلمين في الشرق.

وهكذا نرى ميشال باليولوغ، امبراطور بيزنطة، يمنح في سنة ١٢٧٠ رعايا جمهورية جنوى، المقيمين في مملكته أو القادمين إليها، امتيازات خاصة في تجارتهم واقامتهم في القسطنطينية ومختلف موانىء الامبراطورية. وقد تجددت هذه الامتيازات عهداً بعد عهد من الامبراطور اندرونيك الثاني سنة ١٣٠٤ إلى عاهل طرابزون سنة ١٣١٤ وسنة ١٣١٦.

واتخذ امراء المسلمين في ذلك الحين هذه الامتيازات أساساً لاتفاقات أخرى عقدوها مع حكام البندقية وقطلونيا وجمهورية امالفي وغيرهم، فمنحوا تجار هذه الدول من التسهيلات والامتيازات التجارية ما مكنهم من السيطرة على تجارة البحر المتوسط وتجارة الهند عبر الطريق البرية في مصر وسوريا والعراق[١٧].

ودرءاً لكل افراط في الإفادة من هذه الامتيازات، ومنعاً لكل توسع في تفسيرها كان كل من الأباطرة والسلاطين من بيزنطين ومماليك وعثمانيين يحرص عند منحها على النص بأنها تنتهي بانتهاء حياته، فكانت الدول الأجنبية مضطرة إلى تجديدها، كلما قام امبراطور أو سلطان جديد، في مفاوضات خاصة. وكانت هذه المفاوضات تصطدم احياناً كثيرة بصعاب وعقبات يسهل التغلب عليها متى كان القائم بها يمثل دولة احسنت التصرف واخلصت في العمل، ويصعب كثيراً كلما كان المفاوض ينطق باسم حكومة لم تتقيد أو لم يتقيد ملاّحوها وتجارها بواجب الصدق في التعامل، أو لم يحترموا مصلحة الدولة مانحة الامتيازات. وكانت الامتيازات تقضي دائماً بالتزام الدولة التي تنالها سياسة الصداقة مع الدولة المانحة، فإذا مالت عن روح الصداقة اصبح الأمبراطور أو السلطان في حل من تعهداته.

قلنا إن الملك الفرنسي هنري الرابع أمام تزايد قوة اعدائه في اسبانيا والنمسا سعى بجرأة وصراحة إلى التقرب من الباب العالي، فاعطت هذه السياسة ثماراً طيبة في حقل التجارة الفرنسية مع الأمبراطورية العثمانية.

ولما ايقن ان الحرب مع اسبانيا باتت امراً لا مفر منه، كتب إلى سفيره في القسطنطينية في ١٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٥٩٧ يقول: «لو كنت على ثقة تامة بان السلطان مستعد لمشاركتي في الحرب، لاستبعدت كل فكرة اتفاق مع ملك اسبانيا. وفي نيتي ان اشن عليه حرباً انزل فيها بكل ما عندي من ارادة وما لديَّ من وسائل إذا وجدت من يساعدني، وذلك لأقطع عليه طريقه واصفي معه الحساب قبل ان اجد نفسي مضطراً للاصغاء إلى نصائح البابا وآراء غيره ممن يلحون عليّ في مصالحته»[١٨].

وكانت الدولة العثمانية قد تسرب الضعف إلى اجهزتها عقب انهزامها في معركة ليبانت في ٦ تشرين الأول (اكتوبر) سنة ١٥٧١ وتدمير اسطولها تدميراً تاماً فتكاثرت الحركات الثورية في داخلها وحاول كل امير ان يستقل بامارته.

وقامت اسبانيا والدول الدائرة في فلكها، وفي طليعتها توسكانا، ومن ورائها البابا يشجعها ويشد ازرها، تؤلب، في أوائل القرن السابع عشر الممالك والإمارات والجمهوريات المسيحية للقيام بحرب صليبية جديدة. وارسل غراندوق توسكانا، فرديناندو الأول، سنة ١٦٠٧ بعثة سياسية إلى حلب لعقد معاهدة مع اميرها علي باشا جانبولاد، فعلم بها الباب العالي وادرك غايتها فأسرع إلى القضاء على حركة جانبولاد في مهدها[١٩].

وحاول فرديناندو بعد ذلك احتلال جزيرة قبرس فلم يكن النجاح حليفه واتصل بواسطة أحد عملائه، كاتشيا ماريا، بفخر الدين المعني، أمير لبنان (١٥٩٠- ١٦٣٣) فعقد معه في صيدا سنة ١٦٠٨ اتفاقاً سرياً على الأمور التالية لم يسجل بصورة خطية.

١- يضع غراندوق توسكانا تحت تصرف فخر الدين خبيراً في المدفعية مزوداً بالمواد اللازمة لصب المدافع وصنع القنابل.

٢- يطلب الغراندوق من البابا ان يسلّح فخر الدين ببراءة يأمر فيها جميع

مسيحيي الشرق التابعين له بأن ينضموا إليه ويساعدوه عند أول إشارة منه.

٣- يصدر الغراندوق امره إلى كل المراكب التوسكانية القاصدة إلى الشرق بان ترسو في ميناء صيدا.

٤- يزوّد الغراندوق الأمير فخر الدين بجواز سفر إلى ايطاليا يستعمله في أي وقت يرى فيه ضرورة الاتصال به شخصياً للمكالمة أو لأي غرض آخر[٢٠].

ولكن هذا الاتفاق السري لم يخف امره طويلاً على السلطان فوقف على تفاصيله من التجار البريطانيين المقيمين في صيدا.

ولم تكن اسبانيا لتأمن موقف فرنسا في حالة نشوب حرب بينها وبين الباب العالي، فطلبت إلى البابا ان يسعى لضم فرنسا إلى أسرة الدول المسيحية في الحرب الصليبية التي تهيؤها ضد العثمانيين فاستجاب الباب طلبها وأمر قاصده الرسولي في باريس، سنة ١٦٠٨، بأن يطلب إلى هنري الرابع مساعدته، وإذا أبى فحياده. ولكن هنري الرابع كان على علم بنتائج هذه الحرب وعلى ثقة بأن مُلْكه لا شك زائل إذا انتصر الاسبان وغلب السلطان على امره فأجاب مندوب البابا «متى جاء وقت القضاء قضاءً نهائياً على الترك فاني سأكون في الطليعة بدافع مما في نفسي من ايمان وتقوى. وفوق هذا فاني أرى ان في تحطيم الأمبراطورية العثمانية واقتسام ممتلكاتها الشاسعة ما يفي بحاجة كل منا. ولكني في الوقت الحاضر لا أجد الظروف مؤاتية ولا الوسائل متوافرة للقيام بهذا العمل. وفي هذه الحالة فإن بُعدي عن الترك يزيدهم ضعفاً فوق ضعفهم، وليس من مصلحتي أن أقرر هذا البعد وأقطع علاقات الصداقة مع السلطان ارضاء للآخرين ومساعدة لهم في التوسع، كما أني لست مستعداً للمجازفة بمصالح اربعين الفاً من الفرنسيين المتاجرين في الشرق. ولن أقبل من جهة أخرى ان يستولي الاسبان على الساحل الأفريقي»[٢١].

ولكن موت هنري الرابع غيلة، سنة ١٦١٠، ضعضع العلاقات الودية بين الباب العالي وفرنسا، فاغتنمها الهولنديون فرصة وتمكنوا من الحصول، سنة ١٦١٢، على امتيازات بالاتجار في الأمبراطورية العثمانية بحماية علمهم الخاص، وكانوا قبلاً في حماية العلم الفرنسي.

وتقرب البريطانيون من العثمانيين وازدهرت تجارتهم في الشرق ورضي عنهم الباب العالي. وكانوا والهولنديون، وجلهم من البروتستانت، يبيعون من السلطان الحديد والبارود والاعتدة العسكرية التي كان البابا قد حرم على الدول الكاثوليكية الاتجار بها مع الدولة العثمانية.

وبقيت العلاقات العثمانية مع البريطانيين والهولنديين على أتم ما يكون الود والصفاء إلى أن تسلم الكردينال ريشليو الحكم وأصبحت مقاليد أمور فرنسا، لأول مرة، في يد رجل دولة بالمعنى الواسع الصحيح. وركز الكردينال ريشليو سياسته على تدعيم الملكية الفرنسية بالقضاء على النشاط الانجيلي من جهة واضعاف عرشي النمسا واسبانيا الكاثوليكيين من جهة أخرى[٢٢].

ولم يكن لريشليو بد من العودة إلى سياسة فرنسوا الأول وهنري الرابع، أي إلى التقرب من الباب العالي والتعاون معه. فارسل إلى السلطان يعرض عليه وقف الحرب القائمة بينه وبين البندقية على أن تكون جزيرة كريت ثمناً لهذا الصلح، فتدخل في حوزة السلطان، كما عرض عليه أيضاً وساطته لانهاء الحرب الناشبة بينه وبين شاه الفرس، فارسل إلى الشاه عباس سنة ١٦٢٦ احد اعوانه، لويس داهيه، ينصح له بالجنوح إلى السلم مع مراد الرابع (١٦٢٣- ١٦٤٠)، وطلب إلى مراد الرابع مقابل ذلك اعطاء التجار الفرنسيين امتيازات اوسع واعم مما اعطي للتجار الاسبان والهولنديين والبريطانيين[٢٣].

ولم تكن الدول الكاثوليكية في اوروبا، وخاصة البابا، لترضى عن تقرب ريشليو من السلطان، وهو تقرب اكسبه تأمين مصالح التجارة الفرنسية في الشرق، وتسوية أوضاع الأمبراطورية العثمانية لتتمكن من استئناف حروبها مع النمسا واسبانيا عدوتي فرنسا التقليديتين. ولم يتردد الكردينال عن احباط كثير من المساعي التي قامت بها الدول الكاثوليكية باذن من البابا ورضاه لتدبير حملات صليبية على السلطان. ويؤكد مؤرخون كثيرون ان الحملة الصليبية المشهورة التي قام بتنظيمها سنة ١٦٢٠ ملك اسبانيا بالاتفاق مع امراء الدول الايطالية وبمساعدة البابا وفرسان مالطة قد حظيت بتشجيع

الأب جوزيف معاون ريشليو الأول وامين سره، كما وقف منها الكردينال الداهية موقف المشجع المحبذ. ولشد ما كانت دهشة العالم المسيحي اذ علم ان الأسطول المعد لهذه الحملة الصليبية قد احرق بكامله. ويذهب هؤلاء المؤرخون إلى ان ريشليو هو الذي اوعز إلى رجاله ان يدمروا هذا الأسطول بأي وسيلة حتى لا يقضي على السلطان فيستقل آل هابسبورغ بالسيطرة على اوروبا ويقضي على آل بوربون المالكين في فرنسا[٢٤].

ورد السلطان على صداقة ريشليو بمثلها فوافق في سنة ١٦٢١ على انشاء قنصلية فرنسية في القدس واصلاح القبر المقدس فيها.

وجاءت مواقف ريشليو مخيبة لآمال الدول الأوروبية فقام ملك اسبانيا سنة ١٦٣٠ يتقرب بدوره من الباب العالي فارسل نائبه إلى القسطنطينية يعرض على السلطان اتفاقاً سياسياً وتجارياً. ولكن دي سازي، سفير فرنسا في القسطنطينية، حال دون ذلك واحبط كل المساعي الإسبانية[٢٥].

وعلم الكاردينال من قنصله في صيدا، جان باتيست تاركيه، ان الأمير فخر الدين المعني الثاني قد مال بسياسته إلى اسبانيا وتوسكانا وحلفائها، منذ عودته من المنفى إلى لبنان سنة ١٦١٨، ووافقها على ما هي ماضية فيه من اعداد العدة لمحاربة الباب العالي فارسل إلى قنصله يأمره باقناع فخر الدين بضرورة الابتعاد عن اسبانيا وتوسكانا ما امكن، ويعده بمساعدة فرنسا، ولكن القنصل اخفق في مهمته فكتب إلى الكاردينال في ٢٧ كانون الأول (ديسمبر) ١٦٣١ يقول: إن فخر الدين ما يزال جاداً في تحالفه مع اسبانيا وتوسكانا ومصرّاً على الاسهام في حرب ضد الباب العالي وان البابا يبارك هذه السياسة ويشجعها[٢٦]. وقد دفع فخر الدين غالياً ثمن استمساكه بتوسكانا واسبانيا، إذ جرّدت عليه الدولة العثمانية سنة ١٦٣٢- ١٦٣٣ حملة قوية بقيادة كوجوك باشا مزقت صفوفه ومال عنه حلفاؤه الأوروبيون فاستسلم وأرسل مع اولاده إلى القسطنطينية حيث شنقوا جميعاً[٢٧].

وبعد موت ريشليو ساءت العلاقات بين فرنسا والباب العالي، ولا سيما في عهد السفيرين دي مارشفيل ودي لاهاي- فانتيليه، وتأخرت تجارتها في الشرق

فأفادت بريطانيا وهولندا من ضعف السياسة الفرنسية في القسطنطينية. وبقي الأمر كذلك حتى تولى عرش فرنسا، سنة ١٦٤٣، لويس الرابع عشر (١٦٣٨- ١٧١٥) وقد سيطرت عليه فكرة القضاء على الدولة العثمانية، فلم يتورع عن مساعدة النمساويين، اعداء بلده التقليديين، في حروبهم ضد السلطان فاشرك فرقة كبيرة من جيشه، بقيادة كوليني وبوفيزيه، مع النمساويين في معركة سان غوتار في ٣١ تموز (يوليه) ١٦٦٣ التي انتهت بهزيمة الترك وتقويض خطوط دفاعهم في البلقان، كما ارسل في سنة ١٦٦٨ الدوق دي لافوياد والدوق دي بوفور لمساعدة البندقيين في جزيرة كريت والبطش بالأسطول العثماني الذي ضرب الحصار عليهم.

وكانت سياسة لويس الرابع عشر هذه تتجافى وسياسة وزرائه، وفي طليعتهم وزير المال كولبير الذي كان متأثراً قبل كل شيء بمصالح تجار مرسيليا واصحاب مصانع الحرير في ليون، فاتفق مع زملائه على أن ينصحوا للملك وينهوه عن التدخل ضد العثمانيين حرصاً على المصالح الفرنسية في الشرق. وكان كولبير يعمل على النهوض بالتجارة الفرنسية في الشرق، كما فعل ريشليو من قبله، ويصبو إلى تأمين تجارة الهند عبر الطريق البرية في مصر. وقد حاول سنة ١٦٦٥ الحصول على امتيازات خاصة بهذه الطريق من الباب العالي فكتب إلى سفيره في القسطنطينية، دي لاهاي- فانتيليه، يطلب السماح للفرنسيين بالإقامة في السويس، وضمان حرية مرورهم في البحر الأحمر ثم انتقالهم من السويس إلى المتوسط. ولكن موقف لويس الرابع عشر من السلطان ومساعدته للنمساويين لم يشجع الباب العالي على استجابة طلب كولبير[٢٨].

ولما كان عام ١٦٦٩ اعاد دي نوانتال، سفير فرنسا الجديد في القسطنطينية، طلب تسوية الأمور بين فرنسا والباب العالي وفتح الطريق البرية في مصر، وتجديد معاهدة «الامتيازات»، وتمكن بعد مفاوضات طويلة مضنية، تعثرت اكثر من مرة بحبائل المبعوثين السياسيين البريطانيين والايطاليين في القسطنطينية، من توقيع معاهدة مع السلطان محمد الرابع (١٦٤٨- ١٦٨٧)، في ٥ حزيران (يونيو) ١٦٧٣[٢٩]، منحت فرنسا فيها امتيازات جديدة، وكان السلطان يهدف من منح هذه الإمتيازات إلى كسب

لويس الرابع عشر ضد عدوته النمسا.

وعلى أثر صلح نيماك سنة ١٦٧٩ ازدهرت التجارة الفرنسية في الشرق، وأرسل لويس الرابع عشر يسأل السلطان مجدداً السماح للرعايا الفرنسيين بالإقامة في السويس، وللسفن الفرنسية بعبور البحر الأحمر، كما ارسل بعثة خاصة إلى مصر، لتوسيع مدى التعامل التجاري معها، والوقوف على ما لحفر ترعة تصل بين البحر الأحمر والبحر المتوسط من حظوظ في التنفيذ والتحقيق.

ولما تنادت الدول الأوروبية المعادية لفرنسا لعقد حلف اوغسبورغ سنة ١٦٨٦ بزعامة بريطانيا وهولندا، ووجد لويس الرابع عشر نفسه وحيداً في المعترك الأوروبي، قرر المضي في سياسة التقرب من الباب العالي فأرسل إلى سفيره في القسطنطينية تعليمات صريحة يستعجله فيها ارساء الصداقة العثمانية الفرنسية على قواعد متينة جديدة[٣٠]. ولكنه غلب على أمره، كما غلب فرنسوا الأول من قبل، وفرضت عليه الحاجة عقد صلح ريسويك سنة ١٦٩٧ بمنأى عن السلطان ومن دون علمه وموافقته، فاضطر مصطفى الثاني (١٦٩٥ - ١٧٠٣) إلى عقد معاهدة كارلوفيتس في ٢٦ كانون الثاني (يناير) ١٦٩٩ نزل فيها عن مقاطعة ازوف لروسيا، وعن الموريه للبندقية، وعن قسم كبير من هنغاريا للنمسا. وحز في نفسه وآلمه كل الالم ان تجبره الأوضاع السياسية والعسكرية على القبول باحكام هذه المعاهدة.

وقد افادت انكلترا من تقلب لويس الرابع عشر في سياسته الشرقية فنهضت بتجارتها في الشرق وتقربت ما استطاعت من الباب العالي.

وما ان اطل القرن الثامن عشر حتى بدأ نجم دولة جديدة يتألق في سماء السياسة الأوروبية، وكان يقوم بالأمر في هذه الدولة قيصر شاب طموح ذو شخصية حديدية وأفق واسع وإرادة عنيدة هو بطرس الأكبر (١٦٨٢ - ١٧٢٥). وكانت روسيا من قبل مغلقة، منعزلة عن العالم المتحضر، فريسة نهم رجال الإقطاع والاضطرابات الداخلية، فقام يقودها في طريق التقدم في مختلف ميادين العمران والاقتصاد والسياسة والتسلح ويعمل جاهداً لجعلها دولة

اوروبية، وفتح أبواب لها على البحار الدافئة.

ولم يكن احد من قادة اوروبا في ذلك الوقت يتوقع ان تلعب هذه الدولة الناشئة دوراً خطيراً في السياسة العالمية طوال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. ولكن القيصر استبق الزمن. فبعد أن وطد دعائم حكمه في الداخل، وركز اقتصاد بلاده على أسس جديدة سليمة، وتغلب في جولات عديدة على منافسيه ملك السويد والسلطان العثماني، اخذ يوسّع آفاق سياسته فنفذ الى بحري البلطيق وازوف.

وسرعان ما بدا له ان سياسته التوسعية تفرض الوصول ايضاً الى البحر الاسود المغلق، فرأى من الحكمة، ريثما تسمح له الظروف الدولية بتوسيع مجال عمله، ان يؤمن لروسيا حرية التجارة في هذا البحر، فارسل سنة ١٧٠٠ اول سفينة حربية بنيت على ساحل بحر ازوف، تحمل سفيره اوكراينستوف الى القسطنطينية ليعرض على السلطان معاهدة سلم وتجارة تعترف لروسيا بحرية الملاحة في البحر الاسود. ولما قابل السفير السلطان مصطفى الثاني في ٢٢ نيسان ١٧٠٠، قال له السلطان كلمته المشهورة: «ان البحر الاسود في نظر العثمانيين بكر فلا يحق ولا يجوز لاحد ان يمسه»[٣١].

وكان موقف مصطفى الثاني يتجاوب مع أماني فرنسا بصورة خاصة. فبريطانيا لم تكن لتخشى المزاحمة الروسية في حوض المتوسط اذ لا يمكن لروسيا الوصول إليه الاّ عبر البوسفور والدردنيل وهما مغلقان، أو عن طريق بحر المانش والأسطول البريطاني يسيطر عليه. أما فرنسا فكان لها من تجارة البحر الأسود حظ وفير قد تنازعها اياه روسيا في حالة سماح السلطان لها بالملاحة الحرة فيه.

وبعد بطرس الأكبر تضخمت مطامع روسيا فولّت كاترينة الأولى (١٦٨٤ - ١٧٢٧) وجهها شطر النمسا وعقدت مع ملكها شارل السادس (١٦٨٥ - ١٧٤٠) معاهدة فيناً في ٢٥ آب (اغسطس) ١٧٢٦ لمحاربة السلطان واقتسام ممتلكاته الأوروبية. ولما ثار سكان شبه جزيرة القرم على العثمانيين انتهزتها روسيا فرصة فاحتلت شبه الجزيرة بحجة صون نفسها ثم اطلقت جيوشها على

مقاطعة بصارابيا. واحتلت النمسا من جهتها القسم الأكبر من مقاطعة فلاكيا. وكانت هذه اعنف هزة تعرضت لها الدولة العثمانية، فكادت تقضي على نفوذها بل على وجودها في شبه جزيرة البلقان.

وتزايد الشعور في فرنسا بدقة الموقف وبالأخطار التي تهدد سلامة تجارتها في الشرق بفعل التحفز الروسي، فأوفد لويس الخامس عشر (١٧١٠ - ١٧٧٤) المركيز دي فيلنوف سفيراً إلى الباب العالي، فتمكن، بما كان له من حنكة وقوة اقناع ودهاء وسعة حيلة، من حمل السلطان محمود الأول (١٧٣٠ - ١٧٥٤) على الثبات للنشاط الروسي المتزايد في البلقان بعد أن أكد له تأييد سيده المطلق له. واغتنم هذه الفرصة فجدد في معاهدة عقدها معه في ٢٨ نوار (مايو) ١٧٤٠ امتيازات فرنسا السابقة مضافاً إليها امتيازات جديدة تعهد السلطان ببقائها نافذة مدى حكمه وحكم خلفائه من بعده، ولم تكن المعاهدات السابقة بين الباب العالي وفرنسا لتمتد إلى أبعد من حياة السلطان ثم تجدد في عهد خلفه بعد مفاوضات جديدة كما سبق القول[٣٢].

وفي عهد وزارة الدوق دي شوازول، سنة ١٧٦٦، توطدت العلاقات بين فرنسا والباب العالي. ولم يكن هذا الوزير ليتورع عن استعمال الرشوة في اتصالاته بالوزراء وكبار الموظفين العثمانيين. وتدل التقارير السياسية المحفوظة في وزارة الخارجية الفرنسية على أن شوازول وضع بتصرف فرجين، سفيره في القسطنطينية، في سنة واحدة، مبلغ ثلاثة ملايين فرنك لشراء موظفي الباب العالي وابعادهم عن النفوذ الروسي[٣٣] وكان ثمة سباق في الرشوة والتفنن في أساليبها بين شوازول من جهة وكاترينة الثانية (١٧٢٩ - ١٧٩٦) من جهة أخرى لكسب أكبر عدد ممكن من وزراء الدولة العثمانية. ولكن الوزير الفرنسي بزّ القيصرة في السخاء وأساليب العطاء، ووقف حاجزاً بينها وبين السلطان مصطفى الثالث (١٧٥٧ - ١٧٧٤)، فضاق به صدرها ووصفته في احدى رسائلها السياسية بانه «ملقن مصطفى». وتوثقت روابط الصداقة بين باريس والقسطنطينية وبلغ انسجام السياستين ابعد حدوده، على كره من اصدقاء الروس في فرنسا والذين شملتهم كاترينة بعطفها من كبار الأدباء

والمفكرين فيها، فكتب إليها فولتير في ١٨ نوار (مايو) ١٧٧٠ يشجب موقف حكومته من الباب العالي ويتناول شوازول بالنقد اللاذع الساخر فيقول انه «صيَّر فرنسا شيئاً من مصطفى». ولكن عهد الود والصفاء بين العاصمتين والعرشين لم يطل لأن لويس الخامس عشر طغت شهواته على تفكيره فجرَّته إلى اللهو والخلاعة، وقلَّ اهتمامه بشؤون الدولة، وزاد حرصه على درء كل ما يمكن أن يكدر عليه هناءة العيش وموارد اللذة، فانثنى عن تأييد سياسة وزيره شوازول ولم يقرّه على عقد معاهدة عسكرية مع الباب العالي، خشية أن تؤدي هذه المعاهدة إلى حرب يضطر فيها مع اصدقائه ورجال بطانته إلى التخفيف من بذخهم والعدول عن حياة المجون والتعهر للاهتمام بشؤون الدفاع.

وبقيت السياسة الأوروبية في تردد تجاه تطور العلاقات بين الباب العالي وروسيا حتى كانت الحرب الروسية التركية (١٧٦٨ - ١٧٧٤) التي انتهت بمعاهدة كوجوك - قينرجي، في ٢١ تموز (يوليه) ١٧٧٤، فكانت فاتحة عهد جديد في العلاقات الدولية بين أوروبا والأمبراطورية العثمانية[٣٤].

ولم يكن لويس الخامس عشر ليعبأ بسياسة كاترينة الثانية في الشرق أو ليدرك اخطار مفاجآتها، ولم تكن السياسة البريطانية هي أيضاً، في أول الأمر، تقدر دهاء كاترينة وحنكتها وبعد مراميها حق قدرها، ولو انها فعلت لما استطاعت ان تحول دونها أو تحدّ منها لأن بريطانيا كانت قد خرجت من حرب السبع سنوات (١٧٥٦ - ١٧٦٣) خائرة القوى، ترزح تحت وطأة ازمات مالية وداخلية: خلاف بين الملك والمجلس، وبين مجلس العموم ومجلس اللوردات، وخلاف بين الأحزاب السياسية في البلاد، ازمات اقضت مضاجع رجال الحكم فيها، وقضت على استقرارهم السياسي وقصّرت اعمار الحكومات فتعاقبت عشر وزارات في عشر سنين (١٧٦١ - ١٧٧١). فنتج عن كل هذا ان انطوى البريطانيون على انفسهم ومالوا عن الاهتمام بالقضايا الأوروبية إلى الانعزال والإقبال على شؤونهم الخاصة وكان ارباب السياسة فيهم، وجلهم من رجال الأعمال، يرون في روسيا سوقاً تجارية تعادل في اهميتها اسواق الشرق والهند، حتى أن سفيرهم إلى القسطنطينية كان، على حد قول لورد شاتهام في رسالة له للورد شلبورن سنة ١٧٧٣، يُعتبر سفير روسيا إليها أيضاً.

ولم تكن بريطانيا، من جهة أخرى، لتخشى قوة روسيا العسكرية واسطولها البحري، لا سيا وان هذا الأسطول كان قد أصبح ضعيفاً جداً بفعل معاهدة صلح بلغراد، في ١٨ أيلول (سبتمبر) ١٧٣٩، التي حرمت على روسيا بناء السفن الحربية في بحر ازوف والبحر الأسود.

أما في البلطيق فكان الأسطول الروسي بطيء الحركة، ثقيل الوزن، وبحارته تعوزهم الخبرة. ويذكر المؤرخون البريطانيون ان الأسطول الروسي لمّا رسا في الموانىء البريطانية سنة ١٧٦٩، وهو في طريقه إلى المتوسط لمحاربة العثمانيين، كان البحارة البريطانيون يسخرون من رجاله ويقولون ان سفينة روسية صغيرة تحتاج إلى ثلاثمائة رجل بينما خمسة أو ستة منهم يكفون لقيادة سفينة بريطانية كبيرة.

وكانت كاترينة الثانية، في سعيها لفتح باب البحر المتوسط على اسطولها، تستهدف انشاء نقطة ارتكاز لها فيه وبث روح الثورة في شعوبه الخاضعة للدولة العثمانية. وفي سنة ١٧٦٩ ارسلت اسطولين كبيرين أولهما معقود اللواء للاميرال سبيريتوف والثاني بقيادة الأميرال البريطاني ألفنستون لاحتلال جزر الأرخبيل، واشعال نار الفتنة في مصر وسوريا واليونان. وانضم إلى اسطول سبيريتوف الاخوان اورلوف، واقترح شوازول على الحكومة الفرنسية منع الأسطول الروسي من الوصول إلى المتوسط وتدميره بمساعدة الأسطول الإسباني. الا أن الحكومة الفرنسية أبت الأخذ بالاقتراح لشعورها بخطورة العمل وبما يمكن أن يكون له من نتائج سيئة بعد أن اعلنت بريطانيا انها تعتبر كل اعتداء على الأسطول الروسي اعتداء على اسطولها، وكان في الأسطول الروسي بحّارة وضباط بريطانيون[٣٥].

واغتنم علي بك الكبير حاكم مصر (١٧٢٨؟- ١٧٧٣) قدوم الأسطول الروسي فاستقل في مصر كما استقل ضاهر العمر (١٧٥٠- ١٧٧٥) في عكا وسائر فلسطين. واختلف الأشراف على الامارة في مكة، واضطربت أحوال العراق والشام. وكتب علي بك الكبير، تحقيقاً لمشاريعه الاستقلالية والتوسعية في فلسطين وسوريا، إلى الكونت اورلوف في ليفورنو يعرض عليه عقد تحالف مع روسيا ويتعهد بتقديم المساعدة العسكرية والمؤن للاسطول الروسي شرط أن

يقدم له الروس السلاح والمهندسين لبناء القلاع والحصون وتنظيم وسائل الدفاع، والضباط لتدريب جيشه. وأوفد إليه أحد مساعديه، البندقي كارلو روزتي، ليفاوضه في الأمر. ولكن المفاوضة لم تسفر عن نتيجة ايجابية لأن القائم بها لم يرد لها النجاح لعلمه بأن تقوية النفوذ الروسي في المتوسط تتنافى ومصالح وطنه البندقية.

وجدد علي بك، سنة ١٧٧٢، طلب المساعدة الروسية وارسل إلى القائد اورلوف أحد اعوانه من المماليك، ذو الفقار بك، مع رسالة إلى كاترينة الثانية. وردّ أورلوف على كتب علي بك برسالة ودية ولكنه لم يرسل من المساعدات المطلوبة سوى ضابطين روسيين وثلاثة مدافع.

واشتدت الروابط بين اورلوف والشيخ ضاهر العمر، حاكم عكا، وكثرت بينهما الرسائل. وادعى قنصل فرنسا بصيدا في ذلك الوقت، في تقرير إلى حكومته، ان الأمير يوسف الشهابي (١٧٧٠- ١٧٨٩)، أمير لبنان، اتصل بالروس وسعى لعقد اتفاق معهم. ولكن ليس في الاضبارة التي حفظ فيها هذا التقرير بدار المحفوظات الوطنية الفرنسية، ولا في غيرها من الاضبارات السياسية، أي أثر لمثل هذه المعاهدة[٣٦] أما الأمر الذي لا يرقى إليه الشك فهو ان الأمير يوسف الشهابي استعان بقائد الدارعة الروسية، انطوني فاينوفيتش، على الجزار، في آب ١٧٧٣، فطرده من بيروت وكان قد عصا فيها، وكلفته هذه المعونة الروسية مبالغ طائلة[٣٧].

ويقول الرحالة سافاري في كلامه عن مهمة الأسطول الروسي في المتوسط، واخفاقه في عقد الاتفاقات مع علي بك الكبير وغيره من الأمراء المحليين بأن الروس لو عرفوا كيف يفيدون من العروض التي قدمها لهم علي بك وارسلوا إليه المهندسين وامدوه بثلاثة أو أربعة آلاف من الجند المدربين، لاستطاع علي بك أن يستأثر بالسيادة على بلاد الشام ومصر ولانتقلت تجارة بلاد العرب والهند إلى أيديهم[٣٨]. وفسّر الرحالة الانكليزي، جيمس بروس، عدم نجاح علي بك في مفاوضاته مع الروس بأن الروس لم يكونوا واثقين به أو بضاهر العمر كل الثقة، وبان التعليمات التي زودت بها كاترينة الثانية رجال الأسطول

الروسي في المتوسط لم تكن تجاوز حد إثارة الأمراء المحليين على الحكم العثماني.

ولم يكن استخفاف البريطانيين بقوة الأسطول الروسي في محله بدليل ان هذا الأسطول نازل القوى البحرية العثمانية في جشمه، عند ساحل الأناضول، في ٥ تموز (يوليه) ١٧٧٠[٣٩]، فقضى عليها وسهل على القائد رومانستوف الانتصار براً على الصدر الأعظم في معركة كاغول في أول آب (اغسطس) من السنة ذاتها، ومكّن غاليتسين من احتلال مولدافيا وفلاكيا والوصول إلى نهر الدانوب.

وازاء هذه الانتصارات المتتالية، وبقاء الأسطول الروسي في المتوسط، تبدّل رأي رجال السياسة البريطانيين، وعلى رأسهم بيتْ، فراحوا ينظرون بعين الحذر إلى محاولات كاترينة التوسعية. وخطب بيتْ في مجلس العموم فقال: «يقولون لنا دعوا روسيا تحتفظ بالمناطق التي احتلتها، ودعوها تطرد العثمانيين من القطاع الأوروبي فإن هذه الأمور لاتهم بريطانيا. أما أنا فإني لست مستعداً لمناقشة الذين يقولون هذا القول ويؤمنون بهذه السياسة»، ذلك ان بيتْ كان يعتقد بان نهضة روسيا الصناعية والعسكرية تكوّن خطراً على مصالح بريطانيا، لا في المتوسط فقط، بل في الهند ايضاً وان «الدفاع عن البوسفور هو دفاع عن الهند».

وكان المسؤولون في شركة الهند الشرقية، وفي مقدمتهم كورنواليس، حاكم البنغال، يؤيدون موقف بيتْ، فأسرعت الحكومة البريطانية لتدارك الخطأ السابق فكتبت إلى موراي، سفيرها في القسطنطينية، ان يسعى للصلح بين الباب العالي وروسيا.

وفي احدى رسائل السفير إلى وزارة الخارجية البريطانية وصف لاجتماعه بالسلطان جاء فيه ان مصطفى الثالث قال له إنه «يعجب لقيام بريطانيا بدور الوسيط بينه وبين كاترينة الثانية في الوقت الذي تسمح فيه لعدد من بحارتها وسفنها الحربية بالاشتراك مع الأسطول الروسي في المتوسط». فاستدعت بريطانيا في الحال ضباطها وبحارتها الذين كانوا يعملون في خدمة الأسطول الروسي. ولكن هذه المبادرة لم تخفف شيئاً من حذر السلطان، فطلب إلى

لويس الخامس عشر عقد معاهدة عسكرية. ولكن ملك فرنسا، وكانت حياة الترف والتعهر قد افسدت تفكيره واضعفت اعصابه وزادت من تعلقه بكل ما يؤمن له راحة البال وهناءة العيش، أشاح بوجهه عن السلطان خشية أن تعاديه روسيا أو تغضب عليه بريطانيا.

وعندئذ استدار السلطان إلى النمسا وطلب التعاون معها للحؤول دون التقدم الروسي في البلقان. ويذكر توغوث، مبعوث النمسا السياسي في القسطنطينية، انه اجتمع إلى وزير الخارجية العثمانية، في ٢٤ آذار (مارس) ١٧٧٠، فعرض عليه الوزير مشروع معاهدة ضد روسيا يكون ثمنها اطلاق يد النمسا في بولندا، ولكن البلاط النمساوي رفض هذه المعاهدة.

واضطر السلطان في آخر الأمر إلى طلب معونة فريدريك، ملك بروسيا وحليف كاترينة، مفضلاً التعاون مع حليف لعدوه لم يشهر عليه الحرب، على التفاهم مع بريطانيا التي تدّعي صداقته وتساعد اعداءه الروس باسطولها وبحارتها للقضاء على قوته البحرية واحتلال اراضيه. ولكن ظروف اوروبا الداخلية لم تسمح لبروسيا ولا للنمسا بالتدخل في الحرب، ففشلت محاولات السلطان عبد الحميد الأول (١٧٧٤- ١٧٨٩) وقبل مكرهاً عقد الصلح مع روسيا وتوقيع معاهدة كوجوك- قينرجي، في ٢١ تموز (يوليه) ١٧٧٠، معترفاً فيها باستقلال شبه جزيرة القرم، وبصارابيا، وكوبان، وبحرّية الملاحة للروس في البحر الأسود، ومتعهداً بضمان سلامة الحجاج الروس إلى القبر المقدس، وبحق كاترينة في حماية الأرثوذكس وكنائسهم في الأمبراطورية العثمانية. ورفعت هذه المعاهدة روسيا إلى مستوى الدول الاكثر رعاية في الأمبراطورية العثمانية فباتت تطمع بمثل ما لهذه الدول من امتيازات تجارية، وبحق انشاء قنصليات لها في مختلف مدن الأمبراطورية.

ويقول توغوث الذي حضر وضع نصوص هذه المعاهدة: «إن الدبلوماسيين الروس قد ضربوا في هذه المعاهدة رقماً قياسياً في الدهاء كما ان المفاوضين الترك كشفوا عن عجزهم الدبلوماسي. فأحكام هذه المعاهدة تجيز لروسيا، في أي وقت تجده مناسباً، ان تحرك أساطيلها كما تشاء في البحر الأسود فيكون

في استطاعتها ان تنقل في ثمانٍ واربعين ساعة فيلقاً كاملاً من حدودها الجديدة في كيرتش إلى أسوار القسطنطينية. وهكذا أصبح الروس قادرين على ضرب هذه العاصمة واحتلالها بصورة مفاجئة قبل أن يصل الخبر إلى الدول المسيحية الأخرى». واردف توغوث تقريره هذا بتقرير آخر قال فيه: «إن نصوص معاهدة قينرجي جاءت مثلاً في الدهاء من جانب الدبلوماسيين الروس ومثلاً في السخافة من جانب المفاوضين الترك»[٤٠].

ولا شك ان الدبلوماسيين الروس تعمدوا وضع هذه المعاهدة باسلوب يفسح المجال للتأويل ويفتح في وجههم، كلما ارادوا، سبيلاً إلى مطاليب اخرى في اثناء السلم تمشياً مع الظروف، كما انهم جعلوا منها وسيلة فعالة لاعلان الحرب على الدولة العثمانية متى شاؤوا. وأوجد خبر معاهدة قينرجي وجوماً في الأوساط الأوروبيـة إذ بـدا لأربابها أن روسيا دخلت إلى رحاب السياسة العثمانية والمسألة الشرقية من بابها الكبير. وقام رجال السياسة والأعمال في بريطانيا وفرنسا يتحسسون مصالحهم في المتوسط وعلى طريق الهند، وبان لهم، اكثر من كل وقت مضى، ما لمصر وسوريا ولبنان والعراق من أهمية تجارية واستراتيجية كطريق للهند أقصر وأسلم من طريق رأس الرجاء الصالح.

وانتشرت في اوروبا منذ ذلك الحين مذكرات السياح الذين زاروا الشرق، ومن أهمها كتاب لجاك سافاري عنوانه «التاجر المثالي»[٤١]، وكتاب للأب مرسييه في «وصف مصر»[٤٢] وفي كليهما أبحاث مسهبة في أهمية الطريق البرية بين المتوسط والبحر الأحمر، وبين المرافىء اللبنانية وخليج البصرة عبر سوريا والعراق، وفي امكان فتح قناة تربط البحر الأحمر بالبحر المتوسط. ومن المؤلفات الكثيرة التي تناولت أمور الشرق واوصافه وأوضاعه، وتحدثت عن طريق الهند وتجارتها كتاب وضعه سنة ١٧٤٧ دومينيك صوما، الوكيل العام لوزارة التجارة في النمسا[٤٣]، وشرح فيه أهمية البحر الأحمر في تجارة الهند والتجارة الأوروبية، فكان له أثر كبير في الأوساط السياسية الأوروبية، فتبنت الملكة ماريا- تيريزا اقتراح الكاتب احتلال مصر وحفر ترعة تصل البحر الأحمر بالمتوسط، وبادرت إلى درس الوسائل التي تمكن من تحقيقه، وارسلت احد ضباطها، لاندر، معتمداً سياسياً لها في القاهرة، فبذل نشاطاً

كبيراً اثار حذر البريطانيين ومخاوفهم فسعى هؤلاء للايقاع به ولم يتورعوا عن دفع مبالغ كبيرة رشوة لأرباب الحكم في الباب العالي لطرد هذا القنصل من مصر. وعندئذ تبين البريطانيون ان انحيازهم إلى روسيا في حربها ضد الباب العالي (١٧٦٨- ١٧٧٤) كان سياسة خاطئة عرّضت مصالحهم التجارية في حوض المتوسط وعلى طريق الهند لأشد الأخطار. ولما جاءهم ان علي بك الكبير حاكم مصر يسعى للتقرب من الروس ويكاتب قائد الأسطول الروسي في المتوسط، أوفدوا إليه الرحالة جيمس بروس ليقنعه بعدم التمادي في علاقاته مع روسيا، مقدماً له باسم بريطانيا كل ما يطلبه من مساعدة[٤٤]. وتمكن بروس من الاتفاق مع علي بك على وضع معاهدة تجارية تسمح للتجار البريطانيين باستخدام مرفأ السويس وتؤمن لهم نقل بضائعهم عبر الأراضي المصرية من المتوسط وإليه، ولكن حكم علي بك لم يطل اذ خانه مملوكه أبو الذهب واستلم السلطة مكانه(١٧٧٣- ١٧٧٥)، فلم يبدُ منه في أول عهده أقل ميل إلى التعاون مع بريطانيا، ولكنه عاد فسمح لتجارها باستخدام السويس بعد ان تعهدوا له بدفع رسوم جمركية كبيرة. وتمكن وارن هاستنكس، الحاكم البريطاني في البنغال، من اقناع أبي الذهب، بواسطة مبعوثه شو، بتوقيع معاهدة بينهما في ٧ آذار (مارس) ١٧٧٥ أهم بنودها:

١- حرية التجارة البريطانية بين الهند ومصر عبر البحر الأحمر.

٢- حرية البريطانيين في التنقل في مصر.

٣- انتقال البضائع البريطانية من السويس إلى القاهرة بحراسة بكوات مصر وتحت حمايتهم ومسؤوليتهم.

٤- لا يحق للسلطات المصرية تفتيش السفن البريطانية، على ان يدفع عن كل سفينة مبلغ خمسين قرشاً للسلطات المصرية في السويس(*).

وأثارت هذه المعاهدة غضب الباب العالي لأنه وجد فيها افتئاتاً على سيادته وحقوقه وتكريساً لاستقلال بكوات مصر، فأمر السلطان عبد الحميد الأول سنة ١٧٧٥ بمنع انتقال السفن الأوروبية في البحر الأحمر بين جدة والسويس، متذرعاً بحرصه على سلامة الحرمين الشريفين.

(*) راجع نص هذه المعاهدة في الباب الثالث مستند رقم ١.

وازدياد اهتمام البريطانيين في تلك الفترة بشؤون الشرق كان مردُّه إلى ما أصيبوا به في اميركا الشمالية من فشل وخسارة وإلى تقلص آمالهم باسترجاع مستعمراتهم فيها. فاخذوا يفكرون جدياً بان يستعيضوا عنها بمستعمرات ومناطـق نفوذ في حوض المتوسط. وفي تقرير لمور، قنصل فرنسا في الاسكندرية، مؤرخ في ١٧ حزيران (يونيو) ١٧٨٧: «إن الانكليز يعلنون بكل صراحة ان في هذا البلد ما يرضي مصالحهم ويمهد لسياستهم الوصول إلى الكثير من أهدافها ويقولون ان بسط سيادتهم عليه ليس من الأمور العصية. ومما لا أجد أي تباعد بينه وبين الحقيقة ان بريطانيا، في حال قيام دولة ذات سيادة في اميركا الشمالية واستقلال هذه الدولة استقلالاً تاماً عنها، ستجد هنا تعويضاً واسعاً عن خسارتها. وبالتالي فإنها باستيلائها على هذا البلد ستصل بين ممتلكاتها وتجارتها في الهند وبين اوروبا بسلسلة مترابطة الحلقات ليس من السهل تفكيكها. وعندئذ تصبح مواصلاتنا التجارية معرّضة للقطع في اول فرصة».

وكان مساعد هذا القنصل قد كتب قبل أيام في الموضوع ذاته فقال: «ان بريطانيا تطمع بان تحقق لنفسها تفوقاً أوسع من التفوق التجاري. وهي الآن منصرفة إلى درس أصح الوسائل والأساليب للاستيلاء على مصر التي لها من موقعها ومن خصبها ما يجعلها اكثر فائدة لها من سواها. والبريطانيون على علم تام بما لاستيلائهم عليها من فوائد ومزايا، أهمها انه يضع بين ايديهم السيادة على البحر والسيطرة على تجارة الهند. وإلى هذا لا إلى سواه مرد انتقال النشاط البريطاني من حيز التفكير إلى مجال العمل، فقد توافد على مصر عدد لا يستهان به من المهندسين وعلماء الجغرافية لوضع اوصاف سواحلها ومرافئها وخرائط مفصلة لمدنها الرئيسية ولضواحي هذه المدن. وكانت هذه البحوث والدراسات قد استهوتهم بعد نشوب الثورة التحررية في اميركا الشمالية ونزول بريطانيا في حرب مضنية ضد مستعمراتها فيها. وافاد حكامهم من اضطرار التجار إلى المرور بالسويس في طريقهم إلى الهند، فاستجمعوا منهم معلومات واخباراً زادتهم يقيناً بأن في الاستيلاء على القطر المصري غنماً عظيماً وبأنه غير صعب المنال عليهم، ولكنه يصبح شاقاً على غيرهم بعد ان ينزلوا فيه ويقيموا الحصون في جوانبه وعلى سواحله...

«إن البريطانيين معروفون بانهم لا يبوحون باسرارهم ولا يكشفون عن نياتهم بسهولة. وفي هذا بعض الصواب. ولكنه ليس من الصعب على الباحث ان يستشف هذه النيات، ولا على المراقب اليقظ ان يتلمسها، وقد يساعده على ذلك غرور أحد البريطانيين وكبرياؤه. وهذا ما وقع بالفعل يوم كان قنصل بريطانيا في قبرس سابقاً يتغدى على مائدة مسيو مور، قنصلنا العام في الاسكندرية، فقد قال في مجرى الحديث انه لن تمضي اربع سنوات حتى تكون مصر قد أصبحت... في غير قبضة الترك»[٤٥].

وقد خرج البريطانيون في هذه الفترة عن تحفظهم السابق وكتمانهم لما يبيتون لمصر، فانطلقوا يتحدثون عن اتساعها لتجارتهم وعن أهميتها لأهدافهم السياسية في المستقبل وكتب بلدوين قنصلهم في القاهرة يمتدح احتلال مصر ويقول: «وجدت مصر بعد اقامتي فيها بلاداً غنية بالمزايا التجارية والعسكرية، والتجارة خير ممهد للغايات السياسية الواسعة».

وكان لتوقيع الاتفاق بين وارن هاستنكس وأبي الذهب وقع كبير في فرنسا. فاهتم سارتين، وزير البحرية الفرنسية، للأمر وأرسل سنة ١٧٧٥ أحد كبار اعوانه، غرانميزون، مع بعض الضباط والمهندسين في مهمة سرية إلى مصر. وكتب قنصل البندقية في القاهرة إلى حكومته عن هذه البعثة في ٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٧٧٥ فقال:

«وصل إلى هنا من مرسيليا مفوض عسكري فرنسي مع ضابطين آخرين. ومن القاهرة سافروا توّاً إلى السويس. وقد علمت ان حقيقة مهمتهم هي طلب السماح للسفن الفرنسية بالإتجار بين الهند والسويس، ومنع السفن الانكليزية من هذه التجارة. ولكن السلطات المصرية هنا لم تستجب لطلباتهم».

وبعد اخفاق مهمة غرانميزون أوفد سارتين في السنة التالية (١٧٧٦-١٧٧٧) بعثة أخرى برئاسة الشفاليه دي مونتيني، فقامت بدراسات واسعة وأرسلت إلى باريس خرائط ومعلومات عن مصر وشواطىء سوريا ولبنان وفلسطين والبحر الأحمر وسواحله لا تزال في دور المحفوظات الفرنسية[٤٦].

ومضت الحكومة الفرنسية في مقاومة الامتيازات التي حصلت عليها

بريطانيا في مصر من أبي الذهب، فأوفدت إلى القسطنطينية، في ١٨ نيسان (ابريل) ١٧٧٧ السيد مولون، سكرتير السفارة الفرنسية في روما، الذي عرض على الصدر الأعظم مشروع اتفاق على تجارة البحر الأحمر يعترف فيه بالسيطرة على التجارة العابرة (ترانزيت) لا لبكوات مصر، كما فعلت بريطانيا في معاهدتها معهم، بل للباب العالي مباشرة. ولكن السلطان عبد الحميد الأول رفض هذا الاقتراح وأعلن ان معاهدة وارن هاستنكس لا قيمة لها في نظره وتعتبر كأنها لم تكن، وأصدر فرماناً سنة ١٧٧٧ يحرم فيه على السفن الأوروبية الملاحة في البحر الأحمر بين جدة والسويس.

وفي سنة ١٧٧٧ اوفد فرجين، وزير الخارجية الفرنسية، البارون دي توت مع أحد ضباط البحرية، لالان، في مهمة إلى الشرق غايتها الأولى دراسة طاقة مصر الاستراتيجية والعمل لدى الباب العالي لرفض الاعتراف بالمعاهدة التي عقدها وارن هاستنكس مع أبي الذهب سنة ١٧٧٥. واوجس سفير بريطانيا في القسطنطينية خوفاً من هذه البعثة فكتب إلى حكومته، في ١٧ أيلول (سبتمبر) ١٧٧٧، يعلمها بمهمة البارون، ويؤكدان دي توت يحمل هدايا نفيسة إلى بكوات مصر وأعيان القسطنطينية[٤٧]. ولكن الباب العالي لم يتراجع عن موقفه واصرّ على منع الملاحة في البحر الأحمر خشية أن تقع مصر وسواحل الجزيرة العربية في قبضة احدى الدول الأوروبية.

ولم يكن السلطان على خطأ في سوء ظنه وبثه الارصاد والعيون حول ارباب التجارة الشرقية من الأوروبيين. وفي سنة ١٧٧٩ قبض فجأة في القسطنطينية على تاجر بريطاني يدعى وولي كان قد حضر بمهمة من الهند إلى القسطنطينية فحامت حوله الشبهات فعثر بين أوراقه على كتاب من الأميرال هوكز، قائد القوات البحرية البريطانية في الهند، إلى شريف مكة وآخر إلى الباشا العثماني في مصر، وكتاب من السر توماس رومبولد الحاكم العام للهند إلى بكوات مصر. وفي هذه الكتب دعوة صريحة لاعطاء بريطانيا امتيازات خاصة في مصر والبحر الأحمر، وتجديد المعاهدة التي عقدها وارن هاستنكس مع محمد أبي الذهب والغاها الباب العالي سنة ١٧٧٧.

وكانت هذه المكاتبات حافزا للباب العالي على الزيادة من اليقظة فبات

الترك ينظرون إلى كل نشاط بريطاني في الشرق بعين الحذر، فاضطرت بريطانيا، سنة ١٧٨٠، ان تعدّل موقفها وتحد من نشاطها مفضلة ترك شؤون مصر للدولة العثمانية الضعيفة على جعلها تنتقل، بفعل تدخلها، إلى يد فرنسا أو روسيا أو النمسا.

وكانت الأمبراطورية العثمانية آنذاك في تدهور مستمر ولم يكن ليحول دون تقسيمها سوى عدم اتفاق الدول على هذا التقسيم. وكان فرجين يرى في التقسيم خطراً على مصالح فرنسا الأساسية. أما مساعدوه فكانوا، رغم اختلافهم في الرأي وانقسامهم إلى مؤيدين ومعارضين، مجمعين على ضرورة اليقظة والسهر لاقتطاع ما يمكن اقتطاعه من الأمبراطورية الهرمة متى جاء وقت البحث في توزيع تركتها[٤٨].

واغتنم سان- بربيه، سفير فرنسا في القسطنطينية فرصة انشغال الدولة العثمانية سنة ١٧٨١ بالحرب مع روسيا فاقترح على فرجين احتلال مصر مؤكداً أن فرنسا لن تلقى مقاومة من حكامها المماليك الذين لا يملكون، حسب قوله، «الاّ مدفعاً واحداً». أما مساعدو فرجين فكانوا يرون أن تتريّث الحكومة الفرنسية إلى أن تنجلي الحرب بين روسيا والنمسا وبين الباب العالي، فإذا انهزم العثمانيون انضمت فرنسا إلى الروس والنمساويين لتتقاسم واياهم اشلاء الأمبراطورية على أن تكون حصتها البلاد المنخفضة ولوكسمبورج ومصر وجزيرة كريت[٤٩]. وذهب آخرون، كالمارشال دي كاستري وزير البحرية الذي كان يرى في الظروف السياسية الدولية وضعف الأمبراطورية العثمانية، دافعاً للعمل الجدي لتدعيم مركز فرنسا في المتوسط والبحر الأحمر ولم يتورع، سنة ١٧٨٢، بالمطالبة باحتلال بعض جزر الأرخبيل وكريت لحماية طرق مواصلات التجارة الفرنسية وحماية السلطان إذا اقتضى الأمر، ولكن فرجين ظل مخلصاً لسياسة الحياد والمحافظة على وحدة الأمبراطورية العثمانية، فرفض تلك الاقتراحات.

ولم تقف روسيا والنمسا مكتوفتي الأيدي أمام نشاط كل من فرنسا وبريطانيا في مصر والشرق، وكان جوزيف الثاني امبراطور النمسا وكاترينة الثانية قد اتفقا، سنة ١٧٨١، على مشروع لتقسيم الأمبراطورية العثمانية، تنال

فيه روسيا حوض الدنياستر الأيسر وجزيرتين في الأرخبيل، وتنال النمسا مقاطعة فلاكيا وقسماً من سواحل الادرياتيك، وطلبا إلى لويس السادس عشر، ملك فرنسا، الانضمام إليهما واعلان الحرب على الباب العالي لقاء منحه سوريا ومصر. ولكن وزراء فرنسا لم يقروا المشروع لأنهم لم يكونوا واثقين أن روسيا ستتقيد باحكامه[٥٠].

أما النمسا فوجدت من مصلحتها ان تتابع نهجها السياسي في حوض البحر المتوسط ومصر لتجعل من تريستا مركزاً رئيسياً للتجارة ومستودعاً ضخماً لمنتوجات الهند. واقترح البارون هربرت، سفيرها إلى القسطنطينية، سنة ١٧٨٢ تعيين قنصل نمساوي عام في القاهرة لدعم نفوذ النمسا في مصر وتأمين مصالحها التجارية فيها. فوافق الأمبراطور جوزيف الثاني على هذا الاقتراح وأوفد البارون فايزمسبرغ بمهمة رسمية إلى الاسكندرية في آب (اغسطس) ١٧٨٢، ثم ما لبث ان اصدر امراً ملكياً بتعيين انطون قسيس، من اقباط مصر، قنصلاً عاماً للنمسا في القاهرة ومنحه لقب «بارون الأمبراطورية المقدسة» واستحصل له السفير النمساوي من الباب العالي على الفرمان اللازم لممارسة عمله في مصر.

وأما روسيا فقد جددت من جانبها السعي للدخول في معركة تجارة البحر الأحمر. ويقول التاجر والرحالة بلدوين في تقرير له رفعه إلى وزارة الخارجية البريطانية في سنة ١٧٨٨ ان مراد وابراهيم بك، حاكمي مصر، ارسلا إلى البلاط الروسي سنة ١٧٨٣ مبعوثاً خاصاً لعقد تحالف مع كاترينة. ويشير بلدوين إلى أن هذا التحالف قد تم بشكل معاهدة بين زعماء المماليك في مصر والقيصرة تعطى روسيا بموجبها حق إقامة بعثات عسكرية في الاسكندرية ودمياط ورشيد لقاء تأييد روسيا لاستقلال مصر عن الباب العالي، وان الضابطين الروسيين دي مولر والبارون فريدريز كانا قد حضرا إلى مصر، سنة ١٧٨٤، للوقوف على أهمية مرافئها، ثم تبعهما سنة ١٧٨٥ ماكسيم كاسكاسيوف، وهو ضابط من أصل كرجي، فحلَّ ضيفاً على ابراهيم بك مدة أربعة أشهر. وعلى أثر هذه المعاهدة انشئت في الاسكندرية قنصلية روسية تسلم مهامها البارون دي تونوس.

ولما بلغ بريطانيا خبر المفاوضات بين مماليك مصر وروسيا، اسرعت تعرض

عليهم مشروع معاهدة تجارية تضمن لهم ارباحاً طائلة، وتقدم المارشال دي كاستري وزير البحرية الفرنسية، وشوازول- غوفيه سفير فرنسا في القسطنطينية، بعرض مماثل حمله إلى مصر سنة ١٧٨٤ الضابط البحري، تروغه، فصادف قبولاً. وتعاون الضابط وقنصل فرنسا في القاهرة، شارل ماغالون، فعقدا مع بكوات مصر ثلاث معاهدات اعطيت فرنسا فيها امتيازات تجارية واقتصادية على جانب من الأهمية.

وأولى هذه المعاهدات، وقد وقعها كل من تروغه ومراد بك في ٩ كانون الثاني (يناير) ١٧٨٥(*)، تضمن للتجار الفرنسيين الأمن والسلامة في أثناء تنقلهم في مصر، وتخصص ٢٪ من ثمن بضاعة الهند للباشا العثماني في القاهرة، و٤٪ للحاكم المملوكي. وقد وافق عليها ابراهيم بك. وعقدت المعاهدة الثانية في ٢٣ كانون الثاني (يناير) ١٧٨٥ بين تروغه ويوسف كساب(**)، ملتزم الجمارك المصرية العام، وتعهد فيها هذا بتقديم النصح للتجار الفرنسيين وبعدم زيادة الضرائب الجمركية مقابل $\frac{1}{2}$ ٪ من ثمن البضائع التي ترد إلى ميناء السويس على السفن الفرنسية. أما الثالثة فقد تمت بين تروغه واحد شيخ العربان، الحاج ناصر شديد، في آخر كانون الثاني (يناير) من السنة ذاتها وفيها يتعهد الشيخ بنقل البضائع الفرنسية بأمان وأمانة من السويس إلى القاهرة لقاء اجر محدود عن حمل كل جمل.

وما ان علمت الحكومة البريطانية بأمر هذه المعاهدات حتى بعث لورد كارمارتن، وزير الخارجية بتعليمات في ٦ و١٨ نوار (مايو) ١٧٨٥ إلى سفيره انسلي في القسطنطينية يحذره فيها من سياسة فرنسا في مصر، ويلفت نظره إلى النجاح الذي احرزه تروغه، ويستحثه على السعي لدى الباب العالي لالغاء هذه المعاهدات مهما تكن العقبات والصعاب، ويشير عليه بأن يطلب إلى السلطان عبد الحميد الأول أن يحرِّم على جميع الدول الأوروبية، بما فيها بريطانيا، إذا دعت الضرورة، التجارة في البحر الأحمر.

(*) راجع نص هذه المعاهدة في الباب الثالث مستند رقم ٢

(**) راجع نص هذه المعاهدة في الباب الثالث مستند رقم ٣

أما بلدوين، وكان أكثر المتحمسين ضد سياسة فرنسا في مصر، فكتب إلى شركة الهند الشرقية يقول: «على بريطانيا اليوم ان تنظر بحذر إلى دسائس فرنسا، وان تأخذ بعين الاعتبار انها، وهي اضعف من ان تمنع روسيا والنمسا من تهديد الأمبراطورية العثمانية، ستضطر في النهاية للانضمام إليهما. وفي هذه الحال ستكون مصر حصة فرنسا من الغنيمة. وإذا انضمت البندقية وجنوى ومالطه واسبانيا إلى فرنسا، واشتركت معها بأساطيلها طمعاً بحصة من الأسلاب، فهل يكون في استطاعة بريطانيا ان تقاوم كل هذه القوى مجتمعة؟ ومما لا شك فيه أنه إذا استولت فرنسا على القطر المصري فإنها تصبح سيدة التجارة العالمية، وتجعل من مصر مستودع العالم واداة لتخويف الشرق. وعندئذ تصير الممتلكات البريطانية في الهند تحت رحمتها»[٥١].

ولما تعقدت الأمور حضر بلدوين إلى القاهرة كقنصل عام، في نوار (مايو) ١٧٨٦، وكانت مهمته تأمين امتيازات بريطانيا التجارية في مصر والبحر الأحمر، والحؤول دون نشاط الدول المعادية في تلك البلاد. ووضعت وزارة الخارجية البريطانية بتصرفه مبالغ كبيرة لينفقها على بكوات المماليك ولشراء هدايا للباشا العثماني في القاهرة. أما شركة الهند فوضعت، من جانبها، بتصرف السفير أنسلي مبلغ الفين وستماية جنيه استرليني في السنة ليقدم بها هدايا وهبات ورشوات لأصحاب النفوذ في مصر والقسطنطينية. ففعل المال فعله، وانتهت المساعي الملحة التي قام بها السفير برفض الباب العالي ابرام المعاهدة التي عقدها تروغه في مصر، فقام سفير فرنسا في القسطنطينية، شوازول- غوفيه، بهجوم معاكس ورد على الرشوة بالرشوة، فقدم للصدر الأعظم حجراً من الماس يبلغ ثمنه، على ما جاء في التقارير السياسية، اربعين الف ريال فرنسي. وانتشر خبر هذه الهدية فاحتج سفراء الدول الأوروبية على المعاهدة والطريقة التي اتبعها السفير الفرنسي في اقناع الصدر الأعظم، فاضطر السلطان ان يقيل الصدر، فجاءت الإقالة نصراً كبيراً لبريطانيا[٥٢].

وتداركت الحكومة الفرنسية أمرها، ونقلت نشاطها السياسي إلى القاهرة، وأحاط ممثلوها ببكوات مصر يشجعونهم على الاستقلال عن الباب العالي والتصرف بشؤون البلاد كامراء مستقلين. واسهمت روسيا وبروسيا، حرصاً

منهما على توسيع شقة الخلاف بين الباب العالي وفرنسا من جهة، وبينه وبين بكوات مصر من جهة أخرى، في تأييد الفكرة الإستقلالية في وادي النيل. وأعلن المارشال دي كاستري في باريس ان معاهدة تروغه صحيحة وقائمة، وان عدم موافقة السلطان عليها لا يفقدها شيئاً من قانونيتها. وكانت نتيجة هذا الصراع حول مصر والبحر الأحمر، ان تدهورت العلاقات بين فرنسا والباب العالي، وقام وزير الخارجية الفرنسية، الكونت دي مونموران سان- هَرَم، يدعو للاتفاق مع روسيا، ولو ادى ذلك إلى قطع العلاقات مع تركيا. فخالفه وزير المال، نيكر، لأنه رأى في الاتفاق مع روسيا مجازفة كبرى وخسارة جسيمة على التجارة الفرنسية في المتوسط والهند، ونصح بتحسين العلاقات ما امكن مع السلطان والتفاهم مع السويد. ولا شك أن زواج ابنته المشهورة في تاريخ الأدب والسياسة باسم مدام دي ستال، من سفير السويد في فرنسا البارون دي ستال هولشتاين هو الذي دفعه لنهج هذه السياسة.

أما رجال القصر في فرنسا فكانوا يشجعون مونموران على احتلال مصر خوفاً من ان تسبقهم بريطانيا إليها فتصبح مسيطرة على أقرب طريق يصل بالهند وسيدة المنطقة كلها، فيصعب على فرنسا بعد ذلك اجلاءها عن تلك البلاد الاّ بحرب ضروس تكلف أموالاً ورجالاً وعتاداً كثيرة.

وفي سنة ١٧٨٧ اضطربت الأوضاع الداخلية في فرنسا، وفكر رجال السياسة باحتلال مصر كوسيلة لالهاء الشعب الفرنسي وصرف نظره إلى الشؤون الخارجية فارسلت الحكومة الفرنسية في تلك السنة الضابط البحري، مارتن مونكان، بمهمة سرية إليها، فانتحل صفة طبيب واتصل ببكوات مصر يعرض عليهم مساعدة فرنسا. وعلم بلدوين بهذه المهمة، فكتب في ٢٨ تشرين الأول (اكتوبر) ١٧٨٧ إلى حكومة الهند يطلعها على ما تخفيه من أهداف. ولكي يضمن وصول الكتاب إلى الهند وضعه في ثلاث نسخ حملها ثلاثة رسل ذهب كل منهم في طريق. فسافر الأول على طريق البحر الأحمر إلى جدة فمخا فالهند، وضرب الثاني في صحراء سيناء ونفذ منها إلى الحجاز فمسقط، واختار الثالث ان يذهب إلى دمشق ومنها إلى البصرة فشواطىء الخليج فالهند.

وشعر بكوات مصر بما لبلادهم من أهمية، وأدركوا أن عليهم ان يفيدوا من ضعف الباب العالي واختلاف الدول الكبرى ليعلنوا استقلالهم. وفي سنة ١٧٨٨ كانت الحرب سجالاً بين تركيا والنمسا، فرأى بكوات المماليك الفرصة مؤاتية للاتصال بالنمسا وعقد معاهدة معها يتعهدون فيها بمنحها امتيازات تجارية في مصر والبحر الأحمر ويسمحون باقامة فرقة من جيشها في الاسكندرية والسويس، لقاء تعهد النمسا بأن تضمن استقلال مصر وتجعل هذا الاستقلال شرطاً أساسياً من شروط الصلح مع الباب العالي. ولم تنجح المفاوضة لأن النمسا أبت الارتباط بفرض هذا الشرط في معاهدة الصلح، ليقينها بأنه سيقابل بالرفض، لا من الباب العالي وحسب، بل من بريطانيا وفرنسا أيضاً. وعندها لم يجد بكوات مصر بدّاً من الاتجاه مرة أخرى إلى روسيا وكانت هي أيضاً في حرب مع السلطان.

وعلمت بريطانيا بالأمر فطلب كارمارتن، وزير الخارجية البريطانية، إلى سفيره أنسلي سنة ١٧٨٨ ان يقابل السلطان عبد الحميد الأول ويطلعه على استعداد روسيا لغزو مصر والبلاد العربية، ويُسرّ إليه باسم حكومته بأن روسيا قررت ان ترسل اسطولاً إلى البحر الأحمر لتدمير جدة وينبع، ونهب مكة والمدينة، وانتهاك حرمة قبر النبي، وتحطيم السفن التركية الماخرة عباب هذا البحر. وان ذلك الأسطول سيتوجه إلى البحر الأحمر، رافعاً العلم الهولندي كأنه ذاهب في مهمة تجارية، وسيكون مؤلفاً من ثماني سفن يحمل كل منها من ١٤ إلى ٣٢ مدفعاً، وعليها تسعماية بحار أوروبي وستماية من الرقيق الزنوج.

وفي آب (اغسطس) ١٧٨٨ ظهرت أمام دمياط بارجة روسية تحمل اربعين مدفعاً وعليها تونوس، قنصل روسيا في الاسكندرية. وكانت خطة تونوس ان يغتنم المماليك فرصة قدوم هذه البارجة لاعلان الثورة على الباب العالي، ولكنه أساء التصرف ووقع أسيراً بيد اسماعيل بك، فوجد معه رسائل من كاترينة والمسؤولين الروس إلى عدوَّيه ابراهيم ومراد بك تحرضهما على الثورة ضد العثمانيين وتعدهما بالمساعدة المادية والعسكرية، فأودع تونوس السجن وارسل

كتب كاترينة إلى السلطان، فطلب إليه الباب العالي ان يرسل الأسير إلى القسطنطينية، ولكنه آثر القضاء عليه وعلى اسراره بيده. وفي اليوم التالي لوصول رسالة الباب العالي وجد القنصل ميتاً في سجنه.

وفي هذا الجو السياسي المضطرب في مصر والشرق شبت نار الثورة الفرنسية، فاتجهت انظار الدول غرباً نحو باريس وقد هالها امر هذه الانتفاضة الجماهيرية الشاملة.

الباب الثاني

سياسة الدول الأوروبيّة تجاه الدولة العثمانيّة وأقطار الشرق العربي من سنة ١٧٨٩ إلى سنة ١٨١٥

الفصل الأوّل

الثورة الفرنسيّة وسياستها في الشرق
(١٧٨٩ - ١٧٩٨)

في الرابع عشر من تموز (يوليه) سنة ١٧٨٩ دكّ شعب باريس حصن الباستيل وقطع رأس قائد حاميته، فكان ذلك اليوم فاتحة عهد جديد في تاريخ اوروبا، ونقطة انطلاق ثورة كان لها أثرها العميق في انتقال العالم، بلداً بعد بلد، وقارة عقب قارة، من نظام إلى نظام، ومن حكم إلى حكم.

وما أن تم في فرنسا، بفعل هذه الثورة قبل أن تصبح دامية، الغاء النظام الاقطاعي، وتحديد صلاحيات الملك باعلان الملكية رسالة مستمدة من ارادة الأمة لا هبة من العناية الإلّهية، وانتقال ما كانت تنعم به طبقة عتيقة من امتيازات إلى طبقة جديدة طالعة من صميم الشعب، حتى استولى الجزع على كل صاحب اقطاع أو امتياز في اوروبا.

وخاف الملوك وخاف معهم كل من كان يعيش في اكنافهم من ارستقراطيين وذوي حظوة، ان تنتشر الافكار والمبادىء الجديدة في بلادهم فتطيح بعروشهم، أو تحد مما لهم من سلطان مطلق، فتنادوا للدفاع عن الحقوق الموروثة والقضاء على الحركة الشعبية التحررية في فرنسا. وكان ملك بريطانيا وامبراطور النمسا اشدهم نقمة على هذه الحركة وأعندهم تصمياً على مقاومتها صوناً لعرشيهما وسلطانهما. وكان للثاني، فوق هذا الحافز، حافز الدفاع عن شقيقته ماري انطوانيت ملكة فرنسا وانقاذها من براثن ثورة يخشى منها على حياتها.

وأدرك قادة الثورة في فرنسا أن إجماع الملوك والامراء، ومن ورائهم الطبقات الارستقراطية الغنية، على احباط وثبتهم، قد لا يطول به الأمر

حتى يحكم تطويقهم ويجعلهم في عزلة تامة في القارة الاوروبية، فحذوا حذو فرنسوا الأول وهنري الرابع بالتحالف مع السطان والاستعانة به على درء اخطار التكتل الملكي ضد حركتهم التحررية، وتجلت آية عزمهم في اعلانهم الوفاء للصداقة الفرنسية- العثمانية. وظلت سياستهم الخارجية مع الباب العالي مقفلة في وجه كل تجديد فلم يطرأ أي تغيير أساسي على مبادئها وخطوطها العامة ومظاهرها، فكانوا كلما دكوا أساساً من أسس علاقاتهم مع البلاد الاوروبية، زادوا احتراماً لما يماثله في صلاتهم مع الباب العالي، فلم يضيِّعوا على انفسهم شيئاً مما كان لمن تقدمهم من امتيازات في الأراضي العثمانية. وذهبوا إلى أبعد من هذا فلم يحرموا من رعايتهم وحمايتهم أحداً من الفرنسيين النازلين فيها. وهكذا نراهم، وقد ثاروا على النظام الملكي الاستبدادي ونادوا بحقوق الإنسان وقضوا على الاستغلال والامتيازات ونصبوا انفسهم في فرنسا كهّان دين جديد حل فيه «العقل المطلق» محل الباري فحاربوا الكنيسة واضطهدوا رجالها وصادروا ممتلكاتها واقفلوا واحرقوا من أديارها كل ما لم يدن لهم بالطاعة، يمجِّدون السلطان ويتعهدون كنائس الشرق والرهبان اللاتين في بيت المقدس وكل انحاء فلسطين، والكاثوليك القادمين لزيارة قبر المسيح(٥٣).

ولم يغب عنهم ما للبحر المتوسط والبلاد المتصلة به في افريقيا والشرق من اهمية كبرى في التجارة العالمية، وما فيها من مراكز استراتيجية لتأمين المواصلات بين اوروبا والهند فحزموا أمرهم على الدفاع عن «الوجود» الفرنسي في هذا الجزء من العالم. وهكذا شهدت هذه البلاد، في أواخر القرن الثامن عشر، صراعاً دبلوماسياً قاسياً بين الدول الاوروبية وتسابقاً على عقد المعاهدات التجارية مع بعض أمراء الشرق. فكانت اتفاقات بين بريطانيا وأمراء المغرب سنة ١٧٩٠، ومعاهدات بين اسبانيا وبكوات تونس سنة ١٧٩١، واخرى بين الأقاليم المتحدة (هولندا) ومراكش سنة ١٧٩١، ثم بين السويد والجزائر سنة ١٧٩٢. ولم تخف على رجال الثورة أهمية هذه المعاهدات مع البلاد الواقعة غربي البحر المتوسط، فأسرعوا بدورهم إلى عقد اتفاق تجاري مع امراء الجزائر سنة ١٧٩٠، وآخر مع امراء طرابلس الغرب سنة ١٧٩٣.

أما في القسم الشرقي من البحر المتوسط، فقد تعرضت التجارة الفرنسية في عهد الثورة لاضطرابات عديدة، ذلك ان الجاليات الفرنسية لم تكن فيما بينها على اتفاق وتفاهم، بل دب الخصام في صفوفها فانقسمت إلى مؤيد للنظام الملكي القديم، ومناصر للمبادىء الثورية التحررية الجديدة. وكان شوازول- غوفيه، سفير فرنسا لدى الباب العالي، قد اقسم يمين الولاء للدستور الفرنسي الجديد سنة ١٧٩١، وقدم نسخة عنه إلى السلطان سليم الثالث (١٧٨٩- ١٨٠٧)، إلاّ أن خصوم الملكية في القسطنطينية وبين المغتربين الفرنسيين في الشرق، لم يثقوا بصدق هذا القسم لعلمهم ان صاحبه مدين بسفارته ونفوذه للملكة ماري انطوانيت. واشتد الخصام والتنافر بين انصار الثورة ومعارضيها في الشرق فتضعضعت أمورهم وبارت تجارتهم وفقدوا ما كان لهم أيام التضامن والتعاون من تقدير واحترام عند الناس، فاضطر مونموران إلى انذارهم في كتاب بعث به إلى السفير في ٢٠ أيلول (ستمبر) ١٧٩١، بأنه، في حالة استرسالهم فيما هم فيه من خصام، سينصرف عنهم وعن شؤونهم ويتركهم للسلطان يطبِّق عليهم القوانين العثمانية، فتنعدم مفاعيل «الامتيازات»(٥٤). ولم يطل الأمر حتى ظهر أن شكوك انصار الثورة في البلاد العثمانية بسفيرهم كانت في محلها، اذ عثرت السلطة الفرنسية في مدينة فردون على كتب سرية مرسلة منه إلى شقيقي الملك لويس السادس عشر وبعض الارستقراطيين المهاجرين من فرنسا وفيها ما يفضح خيانته وعلاقاته السرية الوثيقة بروسيا.

وبقيت الحال تسير من سيىء إلى أسوأ بين الفرنسيين المقيمين في الشرق، حتى كان يوم ١٠ آب (اغسطس) ١٧٩٢ فانتفضت باريس انتفاضة ثورية جديدة وأعلنت سقوط الملكية فأُرسل لويس السادس عشر وأعضاء أسرته إلى سجن التامبل، وتشكلت حكومة جديدة قررت عزل شوازول- غوفيه وتعيين احد تراجمة السفارة، انطوان فونتون، ممثلاً موقتاً لها لدى السلطان. فهرب السفير مع عدد كبير من موظفي السفارة والتجار الفرنسيين في القسطنطينية وازمير إلى روسيا ثم انتقلوا منها إلى حيث كان النبلاء والارستقراطيون المهاجرون مقيمين.

وكانت كاترينة الثانية ووزيرها بوتمكين، منذ نشوب الثورة وازدياد

الاضطرابات في فرنسا، قد اخذا يتقربان من بريطانيا بعد طول الصدود والتباعد، وبعد ان كان بوتمكين جادًّا، منذ سنة ١٧٨٩، في وضع مخطط لسياسة روسية جديدة رأس اهدافها مهاجمة الهند عبر بحر قزوين. وعلى أثر انتهاء الحرب الروسية- العثمانية، في ٩ كانون الثاني (يناير) ١٧٩٢، بمعاهدة ياسِّي التي اوصلت الحدود الروسية إلى نهر الدنيستر، اخذ بزبورودكو، وزير كاترينة الجديد، يوجه السياسة الروسية نحو البحر الأسود والشرق تمشياً مع منطق الأحداث والتكتلات الأوروبية الجديدة. وتنفيذاً لهذه السياسة أرسلت كاترينة سنة ١٧٩٣ بعثة سرية إلى الآستانة وليبيا لتعقد مع حاكمها معاهدة تمنح روسيا، على ساحل برقة، قاعدة حربية تكون نقطة انطلاق للأساطيل الروسية في البحر المتوسط[٥٥].

وعندئذ، وامام تطور الأحداث في غير مصلحة رجال الثورة، وتألب كثرة الدول الاوروبية عليهم، شعر هؤلاء، أكثر من كل وقت، بضرورة المضي قدماً في سياسة التقارب والصداقة مع الباب العالي. ووقع اختيارهم لتنفيذ هذه السياسة على سيمونفيل، وزير فرنسا المفوض في تورينو. ولكن سفراء الدول المعادية للثورة الفرنسية في القسطنطينية تمكنوا بمساعدة شوازول- غوفيه وارشاده من ايهام السلطان ان السفير الجديد يشكل خطراً عليه وعلى المبادىء الإلهية التي تنبثق عنها سلطته لأنه يمثل حكومة ثارت على الدين وانكرت وجود الله واستبدلت به إلهاً جديداً أطلقت عليه اسم «العقل المطلق». فكان لهذه الأقوال أثرها العميق في ضمير السلطان فتردد كثيراً في قبول سيمونفيل[٥٦] مما حمل رجال الثورة على التفكير في انتقاء ممثل آخر. وفيما هم يقلبون جوانب الرأي في هذا الأمر احتل الثوار قصر التويلري، وعثروا في خزائنه، بين الاوراق السرية التي كانت فيها، على رسائل تفضح ازدواجية سيمونفيل وعدم اخلاصه للثورة ومبادئها فطوى المسؤولون صفحته وعينوا لتمثيلهم لدى الباب العالي ديكورش سانت- كروا، فغادر باريس إلى القسطنطينية في أوائل كانون الثاني (يناير) ١٧٩٣، حاملاً رسالة من المجلس التنفيذي للثورة إلى السلطان سليم الثالث يدعوه فيها إلى إقامة علاقات ودية بين فرنسا والباب العالي وتوثيق التعاون بينهما ضد اعدائهما في مختلف الميادين على اساس الاخلاص والثقة[٥٧].

وبعد اعدام الملك لويس السادس عشر، في ٢١ كانون الثاني (يناير) ١٧٩٣، واعلان الجمهورية، زادت الحالة في اوروبا توتراً، واشتدت نقمة الملوك على الثورة الفرنسية ورجالها، كما اشتد جزعهم من تطوراتها ونتائجها، فتدهورت العلاقات بين فرنسا من جهة، والنمسا وبريطانيا وهولندا من جهة أخرى. ومضت كاترينة الروسية إلى ابعد ما كان يمكنها المضي فطردت جميع الفرنسيين من بلادها بحجة انهم من دعاة الثورة وانصار الجمهورية. وما هي إلا أيام حتى راحت الجيوش النمساوية تتحرك على مشارف نهر الموز. ولما أطلَّ شهر آذار (مارس) ١٧٩٣، انضمت اسبانيا والبرتغال ومملكة صقلية والدولة البابوية إلى النمسا وبريطانيا وهولندا، وأعلنت هذه الدول مجتمعة الحرب على الجمهورية الفتية، وعرف تكتلها هذا بالحلف الدولي الأول

وانصرف رجال المؤتمر الوطني الفرنسي إلى تأمين وسائل الدفاع عن بلادهم، فأعلن دانتون في نيسان ١٧٩٣ تشكيل «لجنة السلامة العامة»، وكان سيدها المطلق، وأعلن في الوقت ذاته التعبئة العامة لأن «الوطن في خطر»، فاستجابت الأمة لنداء قادة ثورتها وهبت مستميتة في الدفاع عن الجمهورية، وضرب جنودها المثل الأعلى في الوطنية والبطولة، وهاجم كلرمان وهوش الجيوش النمساوية والبروسية في الشمال والالزاس فمزقوها وشرَّدوها، واحتل بيشغرو البلاد المنخفضة في كانون (دسمبر) ١٧٩٤، وطارد جنود الثورة الحفاة جحافل الحلفاء حتى كولونيا في المانيا، وطرد الكابتين بونابرت من مرفأ طولون الجيش البريطاني الذي كان يحتله براً وبحراً، واستولى جيش فرنسي آخر على مدينة نيس وجبال السافوا، وغشي ديغوميه ومونسيه اسبانيا. وما فتىء عساكر الثورة يلهبون ظهور اعدائهم ويمعنون فيهم تقتيلاً، الكرة تلو الكرة، حتى غلبت بروسيا وهولندا واسبانيا على امرها وطلبت الصلح. فعقدت الثورة مع الأولى معاهدة بال في نيسان (ابريل) ١٧٩٥، ومع الثانية معاهدة لاهاي في نوار (مايو)، ومع الثالثة معاهدة بال في تموز (يوليه) من السنة ذاتها. وهكذا انفرط عقد الحلف الاوروبي الأول وانحصرت الحرب بين الجمهورية الفرنسية الجديدة وبريطانيا والنمسا ومملكة بيامونتي في ايطاليا.

وكانت المهمة الأولى لديكورش، السفير الجديد، ان يقنع السلطان

بالاعتراف بالجمهورية الفرنسية الجديدة، وبالتالي بعقد معاهدة عسكرية معها بعد ان يوضح له حقيقة الحال في اوروبا والنية الحسنة التي لا يحيد عنها رجال الثورة في علاقاتهم مع الامبراطورية العثمانية وعزمهم الصادق على تمكين السلطان من استرجاع الأراضي التي استولت عليها روسيا والنمسا في البلقان، وان يشرح لرجال السياسة والحكم في الباب العالي ان عقد معاهدة صداقة وتحالف بين السلطان والجمهورية الفرنسية مقابل حرب تشنها الجمهورية على النمسا، هو اقوم واقصر سبيل إلى الغاء معاهدة سيستوفا التي انهت الحرب بين تركيا والنمسا في ٤ آب (اغسطس) ١٧٩١ واعترف فيها السلطان للنمسا بحق ضم الأراضي العثمانية في البلقان، لأن مجرد اعلان هذه الحرب على النمسا سيضطرها إلى سحب قسم كبير من جيوشها المرابطة على نهر الدانوب، ونقلها إلى جبهتها الغربية على الحدود الفرنسية، فيخلو الجو اذ ذاك لجيش السلطان فيستعيد المقاطعات التي سلختها هذه المعاهدة عن الامبراطورية العثمانية. وكان على ديكورش، من جهة أخرى، ان يؤكد للباب العالي ان روسيا لن تجرؤ على التدخل ضده لأن الثورة في بولندا باتت وشيكة الوقوع.

وتقدم ديكورش من السلطان بمشروع معاهدة تم وضعه بباريس قبل سفره منها، وفيه تجديد لعهد الصداقة، وتعهد بأن تقف فرنسا إلى جانب الباب العالي في كل حرب تقع بينه وبين النمسا مقابل اعترافه بالجمهورية الفرنسية، ويقضي بالاضافة إلى هذا بما يلي:

١- يتعهد الفريقان بأن لا يعقد احدهما صلحاً منفرداً مع اعدائهما المشتركين.
٢- تتعهد فرنسا بأن تعيد الامبراطورية العثمانية إلى حدودها السابقة لمعاهدة كوجوك- قيزجي (١٧٧٤).
٣- تتعهد فرنسا بتقديم المساعدات العسكرية والفنية والبحرية لتركيا.

وجرى التفاوض في نصوص هذا المشروع بكثير من الدقة وحسن النية بين ديكورش ووزير الخارجية العثمانية. ولكن السلطان سليم الثالث كان يخشى مغبة الانزلاق مع سياسة الجمهورية الفرنسية الناشئة ضد الدول الاوروبية مجتمعة، لا سيا وانه لم يكن واثقاً من نجاح الثورة واستقرار سياسة المؤتمر

الوطني الخارجية. ولذا عزم على التريث في موقفه، وأكد للمبعوث الفرنسي «بأن تركيا لن تكون آخر دولة تعترف بالجمهورية، ولكنها لا تريد ان تكون أول دولة تعترف بها»[٥٨].

وكان روبسبيير قد أصبح، بفضل عزوفه ونظافة كفه وبفعل طغيان الجماهير على أجهزة الحكم، سيّد الثورة المطاع، فقرر بعد اخفاق ديكورش في مهمته أن يوفد إلى السلطان سنة ١٧٩٥ بعثة سياسية من ثلاثة من أكابر رجال الثورة لاستئناف البحث معه في موضوع اعتراف تركيا بالجمهورية الجديدة وتعاون الدولتين على درء الأخطار المحدقة بهما. وكان من أبرز أعضاء هذه البعثة ديبوا- تنفيل، وقد يكون شقيق النائب العام لدى محكمة الثورة فوكيه- تنفيل المشهور. وأخفقت هذه البعثة أيضاً في مهمتها[٥٩]، وبقي السلطان سليم الثالث متردّداً ضعيف الثقة باستقرار العهد الجديد في فرنسا وباتباعه سياسة ثابتة غير متقلبة.

وأدرك رجال لجنة السلامة العامة خطورة موقف السلطان وتردده، وتأكدوا ان سبب هذا التردد لا يعود إلى عدم رغبة الباب العالي في التعاون مع الجمهورية، وان مرده إلى ضعف أمله بنجاحها. ولم ينل التلكؤ السلطاني من عزمهم وصلابتهم، بل زادهم ثباتاً على موقفهم فارسلوا دي فرنيناك معتمداً سياسياً جديداً، وكلفوه أن يوضح مجدداً لسليم الثالث خفايا السياسة الاوروبية، وما تضمره الدول من عداءٍ لفرنسا والامبراطورية العثمانية على السواء، وأن يؤكد له ان نجاح الثورة وزوال الملكية أمران نهائيان، وان دعائم النظام الجمهوري قوية ثابتة وان سياسة الجمهورية الجديدة تقوم على الاسس التالية:

١- القضاء على النفوذ النمساوي في اوروبا.
٢- اضعاف روسيا ومنعها من التدخل في السياسة الاوروبية والقضايا البلقانية.
٣- منح بولندا استقلالها.
٤- اعادة شبه جزيرة القرم وبلاد البشناق إلى حظيرة السلطان.

ولم ينس دي فرنيناك ان يشرح بدقة لوزير الخارجية العثمانية في اجتماع سري الفرق بين سياسة فرنسا السابقة في عهد ملوكها، وسياستها الحالية في عهد الجمهورية حيال الامبراطورية العثمانية، وقال بأنه منذ عقد معاهدة ١٧٥٦ أوضحت كل من حكومتي روسيا والنمسا للبلاط الملكي الفرنسي أن تركيا لم يعد باستطاعتها ان تعيش كدولة، وان على الدول الاوروبية ان تفكر جدّيا في اقتسام اراضيها، وان مفاوضات جرت في الماضي في هذا الشأن كادت تنتهي بالاتفاق بين الدول الثلاث: فرنسا وروسيا والنمسا. واذا عاد آل بوربون إلى عرش فرنسا فلن يحول حائل دون استئناف هذه المفاوضات. فمصلحة تركيا تقضي اذن بأن يسهم الباب العالي في كل ما من شأنه ان يمنع هذه العودة.

وتمكن دي فرنيناك في النهاية، بفضل حنكته ودهائه، من التقريب بين السلطان وفرنسا، فقرر سليم الثالث سنة ١٧٩٤ الاعتراف بالجمهورية الفرنسية[٦٠].

وكان طبيعياً ان تخلق هذه البعثات الفرنسية المتوالية إلى الباب العالي شعوراً بعيداً عن الاطمئنان في الأوساط السياسية في بريطانيا. وأدرك بعض هذه الأوساط صعوبة الموقف البريطاني في الشرق وظهر لها، أكثر من أي وقت، خطأ سياسة العزلة التي اتبعتها الحكومات البريطانية حيال الشؤون الاوروبية والشرقية فعرّضت للخطر مواصلاتها مع الهند عبر المتوسط ومصر وعن طريق رأس الرجاء الصالح. وكان الاقتصاد البريطاني في هذه الحقبة، أي بعد استقلال مستعمرة التاج في اميركا الشمالية (الولايات المتحدة اليوم) يعتمد، أول ما يعتمد، على تجارة البحر المتوسط والهند. فعمدت بريطانيا، عقب اعلان الثورة الفرنسية وتقرب فرنسا من الباب العالي، إلى تقوية اسطولها وزيادة عدد سفنه فبلغ عدد رجاله سنة ١٧٩٤ حوالى خمسة وثمانين ألف ضابط وبحار، وفي السنة التالية (١٧٩٥) حوالى مئة وعشرين ألف رجل، أي بزيادة خمسة وثلاثين ألف بحّار في سنة واحدة[٦١]. وبعد تعزيز أسطولها على هذا الوجه بدأت تتقرب من السلطان تأميناً لسلامة طريق الهند، وتسعى لإقامة علاقات طيبة مع جميع الحكام والأمراء القائمين بالأمر على طول هذه الطريق فعقدت مع حاكمي مصر المملوكين مراد بك وابراهيم بك معاهدة سنة

١٧٩٤ منحت بموجبها امتيازات تجارية هامة في مصر والبحر الأحمر، ولم يوقعها مراد بك وابراهيم بك إلا بعد أن اعطاها بلدوين تعهداً بموافقة الباب العالي عليها.

وتشبه هذه المعاهدة في روحها ونصها المعاهدات الثلاث التي عقدها تروغه الفرنسي سنة ١٧٨٥ مع السلطات المصرية آنذاك والتي اعقبها نشاط دبلوماسي كبير في القسطنطينية، وتسابق في الرشوة انتهى باقالة الصدر الأعظم سنة ١٧٨٥ ورفض السلطان التوقيع عليها. وتقع المعاهدة في ١٨ مادة تحدد الضمانات التي يقدمها الطرفان المتعاقدان لتأمين تجارة الهند في البحر الأحمر حتى السويس، ومن السويس إلى القاهرة والاسكندرية. وتشير بوضوح إلى أن لبريطانيا في مصر صفة الدولة الأكثر رعاية، وان السفن البريطانية معفاة من جميع الضرائب المحلية والجمركية لقاء مئة ريال نمساوي تدفعها كل سفينة لحاكم السويس أو لنائبه. وتنص أيضاً على حرية تنقل البريطانيين في مصر، وعدم تفتيشهم، وسلامة اشخاصهم وبحّارتهم، وتعهد الحكومة المصرية بتقديم المؤونة والحراسة اللازمة لهم... ويدفع البريطانيون لقاء هذه الامتيازات ٣٪ من ثمن البضائع للباشا العثماني في القاهرة، و٦٪ لبكوات المماليك في مصر. أما البضاعة التي تمر عبر مصر إلى بريطانيا فلا يدفع عنها سوى ٣٪ فقط. ولتسهيل تجارة البريطانيين في مصر ونقل بضاعة الهند عبر الطريق البرية منحت هذه المعاهدة بريطانيا حق اقامة الخانات لتجارها وقوافلهم والمستودعات لبضائعهم، دون تحديد عدد هذه الخانات وامكنتها.

وعلى أثر توقيع هذه المعاهدة طلبت الحكومة البريطانية من ليستون، سفيرها الجديد في القسطنطينية، ان يسعى للحصول على موافقة الباب العالي عليها.

وكان لهذه المعاهدة وقع سيء في أوساط الحكومة الفرنسية لا سيما وان ماغالون، قنصلها العام في القاهرة، كان قد حاول منذ نيسان (ابريل) ١٧٩٣ كسب بكوات المماليك إليه بتقديمه لهم هدايا كثيرة وثمينة ليضمن لمواطنيه حرية التنقل في مصر ويدفع عنهم ظلم البكوات وتعسفهم. ويتبين من التقارير القنصلية، في دور المحفوظات الفرنسية، ان المبالغ الطائلة التي صرفها لكسب

المماليك لم تكن كافية لتقصيهم عن البريطانيين، لأن هؤلاء كانوا يغدقون عليهم المال بلا حساب ويتعهدونهم بالهدايا القيمة. وكان الحكام المماليك، ككل ذوي السلطان في الامبراطورية العثمانية، يحبون المال مهما كانت أساليب كسبه، فلا يرجح عندهم رأي إلا إذا كان صاحبه ذا كف سخية(٦٢).

وقام البريطانيون، بعد توقيع هذه المعاهدة، يستعدون المماليك على التجار الفرنسيين، فأكثر هؤلاء من الاساءة إليهم وفرض الغرامات عليهم، واستولوا على قسم كبير من بضائعهم حتى اضطروهم، سنة ١٧٩٥، إلى الهرب من القاهرة واللجوء الى الاسكندرية.

واقترح دي فرنيناك ان يذهب إلى مصر ديبوا- تنفيل، الذي تقدّم ذكره، بمهمة رسمية لدفع حيف البكوات عن مواطنيه ووضع حد للنفوذ البريطاني فيها وعقد معاهدة مع بكواتها تحيط التجارة الفرنسية بضمانات كافية. وسافر ديبوا- تنفيل إلى القاهرة في آب (اغسطس) ١٧٩٥ فأثار الأمر حذر السفير البريطاني ليستون واهتمامه فكتب إلى بلدوين في ٨ ايلول (سبتمبر) ١٧٩٥ يعلمه بالأمر ويحذره من عواقب نشاط المندوب الفرنسي، واتصل بالباب العالي لافتاً نظره إلى خطورة مهمة ديبوا- تنفيل في مصر، ومؤكداً ان غايتها الصحيحة ليست تسوية مصالح التجار الفرنسيين وان هدفها الحقيقي هو استعداء المماليك على الباب العالي وحثهم على القيام بثورة كالثورة الفرنسية واعلان الاستقلال عن الدولة العثمانية. ولم يكن السفير صادقاً في قوله لأن حكومة الثورة كانت جد حريصة على صداقة السلطان وبعيدة كل البعد عن الدس والتآمر عليه وعما يمكن ان يعكر جر العلاقات معه. وكان سليم الثالث من جهته يقدر موقف رجال الجمهورية الفرنسية. فرفض الموافقة على المعاهدة البريطانية المصرية. وبقي ديبوا- تنفيل في مصر أربعة أشهر عاد بعدها إلى أزمير دون ان يجني من اتصالاته ببكوات المماليك سوى الوعود الطيبة والأقوال المعسولة. وظل التجار الفرنسيون على حالهم يعانون الظلم والاضطهاد ويضيّعون وقتهم في انتظار الافراج عن أموالهم وبضائعهم والسماح لهم مجدداً بحرية الاتجار والتنقل.

ورفع ديبوا- تنفيل إلى دي فرنيناك، في ٢ ايلول (سبتمبر) ١٧٩٦،

تقريراً مطولاً عن مهمته يعلن فيه فشلها وسوء معاملة بكوات المماليك للتجار الفرنسيين ويختمه بقوله: «إن المماليك لا يريدون ان نكون عندهم برضاهم، فعلينا ان نكون عندهم بقوتنا ورغم ارادتهم»(٦٣).

وكتب ماغالون، قنصل فرنسا العام في مصر، إلى دي فرنيناك، في ١٧ حزيران (يونيو) ١٧٩٥، يطلعه على حقيقة الوضع وتمادي المماليك في ارهاق الفرنسيين واتساع نفوذ البريطانيين لديهم فقال: «... ولا تظنّنّ، ايها المواطن، ان الفرمانات السلطانية، مهما تكن شدة نصوصها، ستبدّل شيئاً من أحوال الفرنسيين في القطر المصري. واني أخشى ان تزيد هذه الاحوال سوءاً. وعندي انه يجب ان تحمل الديوان على الانتقام لنا بصورة علنية واضحة، وان تطلب ما يلزم من تفويض لتقول صراحة لهذا الديوان ان للجمهورية من القوة ما يكفي لتأديب بعض الأفراد الذين يذهبون في العتوّ والغطرسة إلى أبعد مما تسمح به قوتهم الحقيقية. واذا كانت الجمهورية تريد رعاية التجارة الفرنسية وترغب في ان تفيد منها إلى أقصى حدود الإفادة، فلا بد لها من الاستيلاء على القطر المصري، وعلى القطر المصري بكامله. أما الاكتفاء بمرفأ الاسكندرية فتلك فكرة علينا ان نقصيها اقصاء تاماً عن خاطرنا. يجب ان تكون مصر كلها لنا بمرافئها ومدنها: رشيد ودمياط والسويس والقاهرة، وهكذا نصبح مؤهلين، متى حان الوقت، للتوسع ولجعل منشآتنا ومتاجرنا تمتد حتى تبلغ شلالات النيل...

«واني أكرر لك القول، أيها المواطن، بأننا متى أصبحنا أسياد البحر الأحمر، لا يطول بنا الوقت حتى نفرض ارادتنا على البريطانيين ونطردهم من الهند، اذا ادخلت حكومتنا هذا الأمر في خطوط سياستها. ومن السويس نستطيع، في المواسم الموافقة، ان ننقل على عدد قليل من السفن عدداً ضخماً من الجنود إلى الهند. ولن تجاوز مدة نقلهم على أبعد تعديل الستين يوماً، عوضاً عن الستة أشهر التي تقتضيها عملية النقل هذه عن طريق رأس الرجاء الصالح. وفي طريق السويس- الهند لن تبلغ خسارتنا أكثر من جندي واحد في الماية في حين اننا سنعتبر انفسنا سعداء وموفقين اذا لم تكلفنا طريق الرجاء الصالح أكثر من عشرة في الماية».

ولما اطلع كولشن، مفوض الشؤون الخارجية في لجنة السلامة العامة بباريس، على هذا التقرير، وكان ماغالون قد أرسل نسخة عنه إلى لجنة الشؤون، اعجبته الآراء والاقتراحات الواردة فيه. وكان ثناؤه على واضع التقرير حافزاً له على استئناف الكتابة في الموضوع فأرسل إلى كولشن في أول تشرين الأول (اكتوبر) ١٧٩٥ كتاباً آخر قال فيه: «ان مصر محط رحال القوافل التجارية، من درنة إلى مراكش، وفيها لتونس والجزائر وطرابلس متاجر كبيرة، كما أن جزر الارخبيل وسوريا وتركيا تنشد الرخاء في الاتجار معها رغم ما تتعرض له من صعاب وأخطار. والهند من مصر على مسافة لا تذكر، ففي يومين ونصف اليوم، أو في ثلاثة أيام على الأكثر، تنتقل الجمال باحمالها الثقيلة من القاهرة إلى السويس، وفي مواسم الريح الموافقة تقطع السفن المسافة بين السويس واقاصي الهند في أربعين أو خمسين يوماً. وهكذا فإنه من الممكن ان تنحصر تجارة اليمن والهند في السويس... واذا أردنا أن نفيد من كل المزايا المتوافرة للقطر المصري فباستطاعتنا ان نجعل منه مستودعنا الأكبر للقمح فنستعين بما ندَّخره فيه على سني القحط والجفاف. وسيادتنا على البحر الأحمر معناها ان بريطانيا ستكون دائماً في حالة ضيق وقلق»[٦٤].

وخشي القنصل ان يحتفظ كولشن بهذا التقرير ولا يطلع عليه أعضاء لجنة السلامة العامة، فكتب بعد يومين، أي في ٣ تشرين الأول (اكتوبر) ١٧٩٥، تقريراً آخر بالمعنى ذاته وأرسله مباشرة إلى هذه اللجنة.

أما رجال الثورة فإنهم، على تحبيذهم هذه الآراء، وجدوا الظروف غير ملائمة لأخذ مبادرة تُغضب تركيا وتتجافى وسياسة الجمهورية القائمة على اساس التعاون والتحالف مع الباب العالي، لا سيا وانهم كانوا قداتخذوا، في تشرين الأول (اكتوبر) ١٧٩٥، قراراً بتقديم المعونة العسكرية والفنية للسلطان وامروا القائد الشاب، بونابرت، بأن يستعد للسفر إلى الآستانة على رأس بعثة من الضباط لتنظيم الجيش العثماني وتدريب فرق المدفعية فيه.

وكانت أولى نتائج توثق العلاقات بين الثورة والسلطان، على الصعيد الدولي، ازدياد القلق في الاوساط البريطانية. وتجلت آية هذا القلق في كتاب بعث به سبنسر سميث، أمين السفارة البريطانية في القسطنطينية، إلى شقيقه

الكومودور سدني سميث يخبره بالاتصالات المتوالية بين السفارة الفرنسية ورجال الباب العالي، مما جعل الكومودور يرسل في ١٣ كانون الثاني (يناير) ١٧٩٥ تقريراً مطولاً إلى لورد غرانفيل، وزير الشؤون الخارجية، يلح فيه على الحكومة البريطانية ان تهتم جدياً بالقضية الشرقية، وينصح باتخاذ كل وسائل الحيطة والحذر حيال سياسة فرنسا ونشاطها في القسطنطينية ومصر، فيقول:

«اذا استطاع رجال الثورة، بما لهم من نفوذ في أوساط الرعاع والغوغاء في فرنسا، وبفعل التحالف الذي يشدّ تركيا إليهم، ان يبسطوا سيطرتهم على الشرق فإن النتيجة الأولى لهذا الانقلاب في الاوضاع ستكون اضطرار حلفائنا، امبراطور المانيا ودوق النمسا وملك المجر، إلى نقل اهتمامهم وقواهم إلى الناحية التركية. ومن جهة ثانية فإن تجارتنا مع تركيا، التي بذلنا ونبذل في سبيل ازدهارها كل ما لدينا من طاقة، ستنتقل من يدنا إلى يد الفرنسيين. وعندئذ يسهل عليهم تنفيذ خطتهم الرامية إلى تحويل تجارة الهند عن طريقها التقليدية إلى طريق السويس والصحراء غير تاركين لنا إلاّ ما نحن بحاجة إليه لتأمين معيشتنا. ان كثيراً من البضائع التي نستوردها حالياً من بومباي سيضيع علينا حال انفتاح الطريق بين خليج فارس ومرفأ مرسيليا عبر السويس التي هي اقصر جداً من الطريق التي تسلكها سفننا. ويجب ألا يغيب عنا ان سهولة النقل لم تكن العامل الفعال في اختيار طريق رأس الرجاء الصالح الشاقة والطويلة، وان هذا الاختيار لم يتم إلاّ قسراً، نتيجة لعمليات التدمير التي قامت بها القوى البرتغالية بقيادة البوكركي ضد المتاجر والمرافىء التي انشأها واستغلها العرب منذ قرون طويلة. ولم يحل دون الرجوع إلى هذه الطريق القصيرة سوى فساد السياسة التركية وضيق افق رجالها وعدم استقرار الاوضاع في القطر المصري. وليس أدل على سهولة هذه الطريق وكثرة وجوه الإفادة من الرجوع إليها من الكميات المذهلة من مواد الإعاشة التي يستقدمها الترك عليها لسد حاجات الغذاء في الأراضي التركية...

«إن الفرنسيين ينظرون من زمن بعيد إلى مصر بعين الرغبة والطمع، وليس لمصر من قوة سوى مفارز من الفرسان لا مدفعية عندها. وفوق هذا فإن هذه المفارز مقسومة إلى قسمين متنافسين متنابذين، مما يجعل القطر المصري فريسة

رخيصة لأيٍّ غازٍ أوروبي. ومعنى قولي إن أي خلاف بين البيكين اللذين يحكمان في مصر، ابراهيم ومراد، لا بدّ من انتهائه بهزيمة أحدهما، فإذا أقبلت آنذاك قوة اوروبية جمعت فلول المهزومين، سواء أكانوا من هذا الفريق أم من ذاك، وبسطت عليهم حمايتها واعادتهم إلى القاهرة ومكنتهم من الرجوع إلى الحكم على وجه يضمن لها مصالحها، فإن مقاليده ستبقى في ايديهم دون سواهم.

«والفرنسيون واقفون أتم الوقوف على أحوال مصر وشؤونها، ولهم فيها أضخم تجارة وأكبر مستودع. ولا شك انهم يفيدون إلى أقصى حد من سعة اطلاعهم على دقائق الأمور المصرية إذا لم نحل في تركيا دون تحقيق غاياتهم»[٦٥].

واقترح الكومودور سميث في آخر تقريره ان ترسل بريطانيا قسماً من اسطولها إلى الارخبيل وقسماً آخر إلى مياه الآستانة ليدرك السلطان ان التمادي في التحالف مع فرنسا لن يؤمن له السلامة إلاّ لوقت قصير ويكون في النهاية وخيم العاقبة عليه وعلى بلاده.

وقد كان لهذا التقرير أثر بعيد في أوساط الحكومة البريطانية، فعهدت إلى الكومودور سميث بمهمة عسكرية وسياسية في الشرق. ورأت حكومة الادارة التي استلمت زمام الأمر في فرنسا عقب سقوط روبسبيير وانتهاء عهد الرعب واعلان دستور السنة الثالثة للجمهورية (١٧٩٥) ان تزيد علاقاتها بالباب العالي قوة ورسوخاً وان تضع الخطط - وقد انفرط عقد التحالف الدولي الأول - للقضاء على عدوتيها النمسا وبريطانيا، الواحدة بعد الأخرى. واستقر رأيها بعد دراسة الأمر من جانبيه العسكري والسياسي على ان تسدد الضربة الأولى إلى النمسا، وتسعى في الوقت ذاته لعقد صلح موقت مع بريطانيا. وبدأت مفاوضات الصلح في ايلول (سبتمبر) سنة ١٧٩٦ واستغرقت أربعة أشهر دون ان تسفر عن نتيجة ايجابية، لأن بريطانيا كانت تصر على الاحتفاظ بمستعمرتي الكاب وجزيرة سيلان اللتين انتزعتها سنة ١٧٩٥ من الجمهورية الباتافية (هولندا)، حليفة فرنسا، بينما كانت فرنسا تطلب بعناد اعادة هاتين المستعمرتين إلى حليفتها، جاعلة هذا الشرط أساساً للصلح.

وفي هذا الوقت كانت حكومة الادارة قد انتهت من اعداد عدتها لمحاربة

النمسا على جبهتين: الجبهة الالمانية في الشمال، والجبهة الايطالية في الجنوب، وعهدت بقيادة جيوشها على الجبهة الأولى إلى جوردان ومورو، ووضعت بونابرت على رأس الحملة الموجهة إلى الجبهة الايطالية.

ولم يكن النصر حليف القائدين الأولين فغلبا على أمرهما رغم استبسال عساكرهما المجربين ووفرة معداتهما. أما جيش بونابرت فإنه قطع جبال الألب العصيّة، وانحدر إلى سهول ايطاليا الشمالية، فمزق الجيوش النمساوية وفيالق المملكة السردينية التي كانت تحارب معها، فاضطر ملك سردينيا، عقب معركة مونتينوته، إلى طلب الصلح فعقده بونابرت معه بمدينة تورينو في نيسان (ابريل) ١٧٩٦، وتابع توغله في ايطاليا معملاً السيف في فلول الفيالق النمساوية فأجلاها عن ميلانو في ايار (مايو) ثم هزمها في معركتي اركول في ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٧٩٦ وريفولي في ١٤ كانون الثاني (يناير) ١٧٩٧. وبسقوط مونتينوا في شباط (فبراير) ١٧٩٧ أصبحت ايطاليا الشمالية في قبضة يده وتحت رحمته، وراحت جيوشه الظافرة تدق أبواب فيناً، فانهارت معنويات النمسا وطلبت الهدنة فوقّع معها بونابرت مقدمات الصلح في لوبن في ١٨ نيسان (ابريل) ١٧٩٧.

وفي تلك الاثناء جاء لورد مالمسبوري إلى باريس ليستأنف مفاوضات الصلح مع حكومة الادارة، ولكن هذه المفاوضات اخفقت كسابقاتها بعد أخذ ورد استمرّا أربعة أشهر، لأن بريطانيا أبت ان تحيد عن موقفها الصلب الأول وظلت مصرّة على الاحتفاظ بمستعمرتي الكاب وسيلان. وكان سبب اصرارها ان هاتين المستعمرتين تكوّنان ضماناً لتجارتها مع الهند عبر رأس الرجاء الصالح، بالإضافة إلى الطريق البرية عبر مصر التي كانت قد امّنتها بمعاهدة ١٧٩٤ مع بكوات المماليك، غير آبهة لرفض السلطان ابرام هذه المعاهدة.

ولما تبين لحكومة الادارة ان الصلح مع بريطانيا أمر بعيد المنال، قررت انهاء الحرب مع النمسا، فعقد بونابرت معها في ١٧ تشرين الأول (اكتوبر) ١٧٩٧ معاهدة كامبو - فورميو، وأظهر في وضع نصوصها من سعة الأفق، وبعد النظر، والحنكة السياسية، والعلم بشؤون الشرق، ما جعله قبلة الأنظار.

وكان في هذه المعاهدة القضاء التام على سيطرة النمسا في البحر المتوسط، فاقفلت أبوابه في وجهها، وضُمت إلى فرنسا مدينة البندقية وبعض الجزر الايونيَّة وأهمها كورفو وكزانتيا وسفالونيا، وكان بونابرت قد احتلها قبل عقد المعاهدة ووضع قيادة حاميتها بيد الجنرال جانتيي، وكتب إلى حكومة باريس في ١٦ آب (اغسطس) ١٧٩٧ يقول: «ان جزر كورفو وكزانتيا وسفالونيا لأكثر فائدة لنا من ايطاليا كلها. وعندي انه اذا اضطررنا للاختيار بينها وبين ايطاليا، نكون أصح علماً بمصلحتنا الحقيقية اذا أعدنا ايطاليا إلى امبراطور النمسا واحتفظنا بهذه الجزر لأنها تؤمن لتجارتنا السعة والازدهار.

«ان الامبراطورية التركية في طريقها إلى الانهيار، وهي تزداد ضعفاً وسقماً يوماً بعد يوم. فاستيلاؤنا على هذه الجزر من شأنه ان يمكننا من مساعدة السلطان، واذا انتفت الفائدة من هذه المساعدة ان نأخذ حصتنا من اراضيه. وسيبدو لنا في وقت قريب اننا اذا صممنا على تحطيم بريطانيا فلا بد لنا من احتلال القطر المصري. وان انحلال الامبراطورية التركية المترامية الاطراف يفرض علينا واجب التفكير منذ الآن في اتخاذ التدابير التي تمكننا من المحافظة على تجارتنا في الشرق»(٦٦).

ولم ينظر الباب العالي بعين الرضى إلى ما جاء في معاهدة كامبو-فورميو، وساءه ان تحتلَّ فرنسا الجزر الايونيِّة على مقربة من سواحله. ولم يخفِ وزير الخارجية العثمانية عن الجنرال اوبير دي بابيه، سفير فرنسا، استياء حكومته من هذا الاحتلال ومن عدم اشراكها في المعاهدة لتمكينها من استعادة الأراضي التي اغتصبتها منها النمسا سابقاً. فأجابه دي بابيه: كان على الدولة العثمانية ان تعلن الحرب على النمسا لما رجوناها ان تفعل، ولو انها فعلت لحق لها الاشتراك في وضع معاهدة كامبو-فورميو واستعادة ممتلكاتها(٦٧).

ولكن استياء الباب العالي لم يطل امره ولم يؤثر في شيء على العلاقات الودية بينه وبين حكومة الادارة، لا سيما وان باريس كانت قد استقبلت علي افندي، أول سفير للسلطان إليها، استقبالاً نادر المثال وأقامت على شرفه واحتفاءً به احتفالات ومآدب فخمة منذ ان وطىء أرض مرسيليا في ١٥ ايار (نوار) ١٧٩٧ حتى وصوله إلى العاصمة، وبالغت في تكريمه فوضعت تحت

تصرفه قصراً كان يعدُّ في القرن الثامن عشر من أرحب قصور العاصمة الفرنسية وأجملها.

وما ان قضت حكومة الادارة أوطارها من النمسا، وامَّنت وفاءالسلطان لمعاهدة الصداقة، حتى انصرفت إلى معالجة مشكلاتها مع بريطانيا. ولما كان موقف حكومة لندن في المفاوضات التي مثلها فيها لورد مالمسبوري قد أظهر عقم محاولة حل هذه المشكلات بالطرق السلمية، رأت الحكومة الفرنسية ان لا مناص لها من اعتماد السيف حكَماً بينها وبين البريطانيين، فقررت ان تنازلهم في حرب لا هوادة فيها على الصعيد الاوروبي، وفي المستعمرات البريطانية في الهند.

وتمهيداً لهذه الحرب وضع العسكريون الفرنسيون برئاسة الاميرال تروغه، وزير البحرية، وبالاتفاق مع كبار موظفي الشؤون الخارجية مشروعاً ذا شقين:

أولاً-احتلال ارلندا وجعلها قاعدة للحركات العسكرية ضد بريطانيا.

ثانياً-تجريد حملة عسكرية على الهند ونقل هذه التجريدة واعتدتها عن طريق رأس الرجاء الصالح، لا عن طريق مصر ارضاء للسلطان وحرصاً على العلاقات الودية مع الباب العالي.

ولكن رجال السياسة لم يكونوا مطمئنين إلى امكان تحقيق هذا المشروع الضخم وخافوا ان تنتهي محاولة تحقيقه في شقيَّه بفشل يحدث ردات فعل عنيفة في الحقلين الداخلي والخارجي وذلك لعلمهم بأن الاسطول البريطاني يسيطر بقوة على أبواب المانش وبحر الشمال، كما يسيطر على طريق الهند عبر رأس الرجاء الصالح، وبأن الحكومة البريطانية قد عززت منذ ١٧٩٥ حامياتها المرابطة في المستعمرات الهولندية وجزيرة سيلان.

وفي هذه الأثناء حضر إلى باريس ماغالون، قنصل فرنسا العام في القاهرة، فاجتمع مراراً بالمواطن بولفار رئيس الشعبة الثانية، وبتاليران مفوض حكومة الادارة في الشؤون الخارجية، فزادهما اقتناعاً بعدم المجازفة بإرسال الحملة على الهند عن طريق رأس الرجاء الصالح، وبأن على حكومة الادارة، اذا كانت ترغب فعلاً في قطع وريد التجارة البريطانية في الهند، ان

تحتل القطر المصري وتقضي نهائياً على المماليك حلفاء بريطانيا الممعنين في التنكيل بالفرنسيين النازلين في مصر سدّاً لجشعهم وارضاءً للسياسة البريطانية. وفي ٩ شباط (فبراير) ١٧٩٨ وضع بين يدي تاليران تقريراً مفصلاً بحث فيه الموضوع من كل جوانبه فقال:

«لقد عدت إلى الوطن بعد ان اقمت في القطر المصري نيفاً وثلاثين سنة كتاجر مستقل ثم كقنصل للجمهورية. ومن واجبي ان أضع بيد الحكومة ما استجمعت من معلومات عن تلك البلاد واطلعها على حقيقة أوضاع الفرنسيين المقيمين فيها.

«ان هؤلاء المواطنين يستحقون ان توليهم الحكومة اهتمامها وان تثأر لهم من ظلاّمهم الذين اشبعوهم اهانات وتحديات واعتدوا على اموالهم وممتلكاتهم. وليس لي هنا ان الفت نظر الحكومة إلى الفوائد الكثيرة التي تستطيع دولة كبرى ان تجنيها من بلد كالقطر المصري يملك طاقة تجارية لا حد لها.

«ان احتلال مصر يمكن ان يتم بعدد قليل من الرجال (٢٠ إلى ٢٥ الف مقاتل)، وفي رأيي أن الحملة يجب ان تبحر من مرفأ طولون أو من جزيرة كورفو على ان يكون ذلك في أواسط حزيران (يونيو). ولا أظن أن الباب العالي سيغضب لهذا العمل غضباً يؤثر في علاقاتنا الودية معه لأنه في الواقع لا سلطة فعلية له على المماليك فلا يمكنه ان يعتبر ضرب المماليك سطواً على عزته وسلطانه. واذا كانت حكومة الادارة تأبى القيام بأي عمل لا يرضى عنه السلطان ففي استطاعتها ان تقوم بهذه الحملة لحسابه وبعد أخذ موافقته عليها. ولكن في هذه الموافقة ما يحد من سلطتنا فيما بعد»(٦٨).

وختم ماغالون تقريره بالكلام عن أهمية احتلال مصر بالنسبة لبريطانيا وتجارتها في الشرق والهند، وأكد ان احتلال الهند وطرد البريطانيين منها يصبح سهلاً بعد الاستيلاء على مصر لأن عدد الجيوش البريطانية في الهند كلها لا يزيد عن خمسة عشر ألف رجل وبامكان فرنسا ان تتفق مع تيبو صاحب وتمده بالمال وبخمسة عشر ألف جندي، فتضمن طرد البريطانيين من الهند والقضاء على تجارتهم وازدهار بلادهم. ثم نصح بالحاح بأن يبقى مشروع هذه

الحملة، اذا تقرر القيام بها، سراً مكتوماً فلا تتمكن بريطانيا من إرسال أساطيلها وفرق من جيوشها إلى الهند والبحر الأحمر لتعزيز مراكز دفاعها فيها.

وكان بونابرت، بعد انتصاراته الرائعة على الجيوش النمساوية في ايطاليا ووقوفه على حقيقة الاوضاع في الامبراطورية العثمانية، قد أخذته العزة ببسالة جيشه وأيقن أن باستطاعته الاعتاد عليه في اقدامه على عظائم الأمور، كما ازداد اقتناعاً بأن انهيار العثمانيين وتفكك ملكهم بات أمراً محتوماً، فبدا له أكثر من أي وقت ان احتلاله للجزر الايونيّة كان عملاً صائباً وراح يفكر جدّياً في احتلال مالطه لاعتقاده ان فرنسا لا يمكنها ان تربح حروبها في المحيط إلا إذا ضمنت سلامتها في المتوسط، وكتب إلى حكومة الادارة في ١٦ آب (اغسطس) ١٧٩٧ تقريراً يشرح لها فيه رأيه كما يلي:

«ومن هذه المراكز نستطيع أن نبسط سيطرتنا على البحر المتوسط وأن نسهر على الامبراطورية التركية التي تتفسخ وتتداعى من كل جانب فننجدها، إذا رأينا في نجدتها فائدة، أو نأخذ حصتنا منها. وعندئذ تصبح سيادة بريطانيا على المحيط غير ذات فائدة. لقد أرادوا في المفاوضات التي دارت في مدينة ليل أن ينكروا علينا حق تملك رأس الرجاء الصالح. وفي وسعنا أن نستغني عن هذه الطريق. وإذا احتللنا مصر فإننا نصبح أرباب الطريق السوية المستقيمة إلى الهند ويصبح في إمكاننا أن ننشىء في ذلك القطر مستعمرة من أجمل مستعمرات العالم. إن ضرب البريطانيين يجب ان يتم في مصر»(٦٩).

واتبع هذا التقرير بآخر في ١٣ ايلول (ستمبر) ١٧٩٧ قال فيه: «ولماذا لا نستولي على مالطه، وهي التي تضمن لنا السيادة على المتوسط بعد ان رفعنا اعلامنا على جزيرة كورفو بمقتضى معاهدة كامبو- فورميو، ونزل لنا ملك سردينيا عن جزيرة مار بطرس، وإذا اضطررنا في معاهدة الصلح المقبلة مع بريطانيا ان نترك لها رأس الرجاء الصالح فلن يكون بامكاننا ذلك إلا إذا كانت مصر في قبضة يدنا. ان القطر المصري ليس للسلطان. وأودّ لو انك

تطلعوني على ما لديكم من معلومات عما يمكن ان يحدثه احتلالنا لمصر من ردة فعل عند الباب العالي »[٧٠].

وكان راسخاً في ذهن بونابرت ان السلطان لا يحرّك ساكناً في حالة احتلال مصر كما انه لم يحرك ساكناً عند احتلال روسيا لشبه جزيرة القرم واستيلاء النمسا على جزءٍ كبير من ممتلكاته في البلقان.

وهذا الاتجاه الجديد في سياسة بونابرت كان مبعثه اعتداد الرجل بنفسه، وايمانه بحظه، واطمئنانه إلى ان في طاقته أن يحقق ما تكوّن في نفسه، عقب انتصاره على النمسا، من مطامع بعيدة المدى. ولما عاد إلى باريس في ٥ كانون الأول (دسمبر) ١٧٩٧ واستقبل فيها أباطرة الرومان وأحاطه الباريسيون بهالة من المجد، زادت فكرة الاقدام والفتح في الشرق رسوخاً في ضميره. ولكن رجال حكومة الادارة ترددوا في اتخاذ موقف حاسم لأنهم كانوا يفضلون تصفية مشكلاتهم مع بريطانيا بالقوة على القيام بغزوة جديدة لفتح جديد. فقر رأيهم في النهاية على اعداد العدة لضرب البريطانيين في عقر دارهم.

وتلقى بونابرت في ٢٩ كانون الثاني (يناير) ١٧٩٨ خبر هذا القرار بالخيبة والتشاؤم، فقال لكبير معاونيه بوريان: «لقد بت غير راغب في البقاء هنا لأني وجدت أبواب العمل مقفلة. والحكومة لا تريد ان تفهم شيئاً. يجب أن نذهب إلى الشرق فهو مصدر الامجاد الكبيرة. ولكني أريد، قبل ذهابي، أن أقوم برحلة على السواحل لأرى بعيني ما يمكن أن يُعمل. فإذا تبين لي أن نجاح عملية النزول في بريطانيا أمر مشكوك فيه، وهذا ما أعتقده، فاني سافعل كل ما في وسعي لتحويل الحملة المعدة لها إلى الشرق، وعندئذ أذهب على رأس هذه الحملة إلى مصر »[٧١].

وقبل أن تمضي حكومة الادارة في تنفيذ ما حزمت عليه أمرها رأت من الحكمة ان تستأنس برأي قائدها العبقري في الاستعدادات العسكرية على سواحل بحر المانش فطلبت إليه، في أوائل شباط (فبراير) ١٧٩٨، أن يقوم بتفتيش هذه السواحل والوحدات العسكرية المنتشرة عليها والمتجمعة في المدن القريبة منها، فقام بما طلب منه وزار كل المرافىء والمراكز الرئيسية، من

كاليه إلى انفرس ومن سان كانتان إلى بروكسل، وعهد إلى معاونيه كليبير ودوسي وكافارللي تفقد مناطق أخرى في شمالي فرنسا كانت حكومة الادارة جادة في تحويلها إلى مستودعات للاعتدة الحربية والمواد الغذائية.

وعاد بونابرت من رحلته التفتيشية غير مقتنع بكفاءة التدابير والاستعدادات التي رآها لتأمين نجاح ما كان رجال الحكومة يسمونه « الغزوة الكبرى ». وفي الاسبوع الأخير من ذلك الشهر قدم تقريره إلى حكومة الادارة فبسط فيه رأيه مبيناً أن هذه « الغزوة » لا يمكن أن تكلل بالفوز إلا إذا جُمعت لها أموال طائلة، ومعدات حربية أكثر كثيراً مما رأى، ووحدات بحرية لها من المناعة والسرعة ما يمكّنها من مجابهة الأسطول البريطاني المرابط في بحر المانش. ولفت نظرها إلى حقيقة الأوضاع في فرنسا مظهراً أن الحالة المالية غير مرضية وأن الأسطول في حالة من الضعف لا تدعو للاطمئنان بعد أن فقد في المعارك البحرية في سنتي ١٧٩٣ و١٧٩٤ مائتي سفينة مقابل سبع وسبعين سفينة خسرتها بريطانيا. وختم تقريره قائلاً: « إذا لم يكن باستطاعتنا في الوقت الحاضر تأمين الأموال اللازمة وتعزيز وحداتنا البحرية بالسرعة الواجبة، فمن الحكمة ان تعدل حكومة الادارة موقتاً عن القيام بهذه الحملة وان تمضي في استجماع الوسائل التي تضمن لها النجاح في وقت آخر، وتوجه كل اهتمامها إلى واحد من أمرين: احتلال هانوفر أو الاستيلاء على مصر من حيث تستطيع ان تهدد التجارة والمواصلات بين بريطانيا والهند. وإذا رأت حكومة الادارة ان تنفيذ أحد هذين الأمرين يجاوز استطاعتها فخير لها أن تعقد الصلح مع بريطانيا »[٧٢].

وعقب تقديم هذا التقرير، اجتمع بونابرت في ٢٧ شباط (فبراير) بالقادة الذين كان قد ارسلهم بمهات تفتيشية في الشمال وعلى ساحل المانش، فأكدوا له نقص الاستعدادات العسكرية وصارحوه بأن غزو بريطانيا في هذه الحالة لن تكون نتيجته إلا الفشل والخسارة، فنقل بونابرت انطباعاتهم ورأيهم إلى الحكومة ووضعها مجدداً وجهاً لوجه مع تبعاتها.

وكانت حكومة الادارة مصممة على عدم الأخذ باقتراحات بونابرت

ومشاطرته تشاؤمه، ومصرة على ما كانت قد قرّرته فألفت في آخر شباط (فبراير) لجنة لتنفيذ الخطوط الكبرى للحملة وأعطتها أوسع الصلاحيات لوضع جميع السفن والقوارب الفرنسية، الحكومية والخاصة، تحت تصرف القائد العام بونابرت وارسالها إلى مرفأي دنكرك والهافر، وأمرت جميع القراصنة الفرنسيين المنتشرين في المتوسط والمحيط الاطلنطي بالانضام إلى «الحملة الصليبية» ضد بريطانيا، واوعزت إلى دي لاكروا، وزيرها المفوض في لاهاي، ان يطلب إلى الجمهورية الباتافية (الهولندية) ضم أسطولها إلى القوى الفرنسية المعدة «للغزوة الكبرى».

ولم ينظر بونابرت بعين الرضى والارتياح إلى عناد حكومة الادارة وعدم أخذها برأيه في عمل عسكري يجب ان يكون للعسكريين القول الفصل فيه. ولم يكتم معارضته لسياسة الحكومة فصرح لاخصائه كما أنذر رجال الحكم في أحاديثه معهم «بأن الاستعدادات التي لا بد منها لنجاح الغزوة تجاوز طاقة فرنسا في الوقت الحاضر، وان من أصالة الرأي أن نعدل عنها وننصرف إلى تحقيق اهدافنا في الشرق، اذ لا خير يُرجى إلاّ فيه».

وكان بونابرت مؤمناً بأن حكومة الادارة لن تتمكن في النهاية من تنفيذ خطتها، وبأنها ستنزل على رأيه وتحوّل الحملة إلى مصر حال اقتناعها بأن وقت هذا العمل قد حان، وبأنه لن يعرّض العلاقات الودية القائمة بين فرنسا والسلطان للتدهور. وتمشياً مع هذا الإيمان راح يثبط عزائم رجال حكومة الادارة في كل ما يمت بصلة إلى «الغزوة الكبرى» ويستدرجهم يوماً بعد يوم إلى الاقتناع بأن محاولة ضرب البريطانيين في عقر دارهم محفوفة بالمخاطر والصعاب وأن أصدق ضربة توجه إليهم هي احتلال مصر.

وكان بونابرت قبل وضع معاهدة كامبو- فورميو ينظر إلى مصر ويحسب هذا الحساب ومن أجل هذا أراد القضاء على النمسا كقوة بحرية في المتوسط فاستولى على أسطول البندقية واحتل الجزر الايونية. والدليل على ذلك وارد بوضوح في الرسالة التي بعث بها في ١٣ ايلول (سبتمبر) ١٧٩٧ إلى تاليران وحدَّثه فيها عن ضرورة احتلال جزيرة مالطه لتأمين سيادة فرنسا في المتوسط

مؤكداً أن بامكان الاميرال برويس ان يحتل عاصمتها بقوى بحرية وبرية قليلة، لأن هذه العاصمة لا قيمة لوسائل الدفاع فيها، ولأن فرسان القديس يوحنا، أسياد الجزيرة، الذين كانوا قد انتصروا في فرنسا للويس السادس عشر ووقفوا من الثورة موقفاً عدائياً، قد بطشت بهم الثورة وأمعنت فيهم تقتيلاً وتشريداً فضعف نفوذهم ثم انهار تماماً عندما انتخبوا أميراً عليهم، عقب وفاة البرنس دي روهان الفرنسي، فردينان هومبش النمساوي.

وكانت حكومة الادارة قد رحبت باقتراحات بونابرت احتلال الجزر الايونية، فقال له تاليران في كتابه المؤرخ في ٢٣ آب (اغسطس) ١٧٩٧: «ان حكومة الادارة توافق تماماً على احتلال الجزر الثلاث، كزانتيا وكورفو وسيفالونيا، ولا شك انك أدركت بعد الاطلاع على رسائلي السابقة أن حكومة الادارة تتلاقى وإياك عند هذا العمل وإنها كانت تميل إلى احتلال جزيرة شريغو أيضاً. ولا أفضّل شيئاً على أن نكون في مركز متين بالنسبة إلى المانيا واليونان ومقدونيا والأقاليم التركية الأخرى في اوروبا وكل ممتلكات تركيا على سواحل البحر المتوسط. وان حكومة الادارة، وقد وقفت على نتائج اتصالاتك مع الباشا ابراهيم والشعب الالباني، لا ترى بدّاً من ابلاغك رغبتها في ان تطلع سكان الاقاليم التركية على حقائق الشعب الفرنسي وتقيم معهم علاقات تفيدهم وتفيدنا معاً وتحقق الخذلان والخسارة لأعدائنا المشتركين. ومنذ انتقال الحكم في مالطة إلى يد رئيس فرسانها النمساوي هومبش ازدادت حكومة الادارة يقيناً بأن النمسا تضمر الاستيلاء على هذه الجزيرة لتصبح دولة ذات قوة وصولة في البحر المتوسط، ومصلحة فرنسا تملي علينا ان نحول دون ازدياد قوة النمسا البحرية وامتداد نفوذها في هذا البحر. ولهذا فإن حكومة الادارة ترغب إليك أن تتخذ التدابير اللازمة لمنع سقوط مالطه في يد النمسا فتجعلها مقرّاً للدسائس النمساوية والروسية والبريطانية».

وكتب إليه في ٢٧ ايلول (سبتمبر) ١٧٩٧ يقول: إن استيلاء النمسا على مالطه، بالإضافة إلى إستريا ودلماسيا، من شأنه أن يجعل منها دولة بحرية قوية في المتوسط تضعف مركز فرنسا في شمالي ايطاليا، وتصعّب عليها الملاحة في البحر المتوسط بأجمعه، وتشل التجارة الفرنسية فيه. أما إذا وقعت هذه

الجزيرة في يد بريطانيا أو روسيا فإن هذه المخاطر تزداد شدة فوق شدتها (٧٣).

ووجد بونابرت في موافقة تاليران على رأيه حافزاً للمضي في العمل لإزالة خوف حكومة الادارة من تنفيذه. فزاد الحاحاً في وصف مزايا الحملة على مصر وتصويرها سلاحاً ماضياً للقضاء على تجارة بريطانيا في الهند ومصالحها في الشرق. وأفهم رجال الحكم، في أحاديثه معهم، ان هذه الحملة ستكون مقدمة «للغزوة الكبرى» لأنها تضطر بريطانيا إلى إرسال القسم الأكبر من أسطولها المرابط في المانش إلى سواحل الهند والبحر الأحمر والمتوسط، فيخلو عندئذ الجو لفرنسا، ويسهل عليها غزو الساحل البريطاني. وكان كلما اصطدم بالتردد أو الجمود في باريس يزداد اصراراً وعناداً في النصح والالحاح، تارة بالعمل السياسي الخفي، وتارة بالقول العلني. فقال يوماً في مجلس ضم معاونيه واصدقاءه: إني لا أريد البقاء حيث أنا إذ لا عمل لي هنا. وإذا بقيت فإني سأنهار في وقت قريب. فكل شيء هنا يذوب ويضمحل. وقد بدأ مجدي يذوب. ان اوروبا، القارة الصغيرة، لا مجد فيها إلا بمقدار. فعليّ أن أذهب إلى الشرق لأن شجرة المجد لا تثمر إلاّ فيه (٧٤).

وكان أعوان بونابرت والمعجبون به والمقربون إليه لا يقفون من آرائه ومشاريعه موقف حكومة الادارة المتأرجح، بل كانوا يقرّونه عليها دون تحفظ أو تردد فيزيدونه غروراً واعتداداً، ويذكون نار ثورته على تلكؤ رجال السياسة. وقد قال له أحدهم، فونتان: «لن يدهشني ان اعلم ان نفسك قد حدثتك وتحدثك برفع العلم الفرنسي في وقت واحد على أسوار الفاتيكان وأبراج القسطنطينية. وهل أصدق وأصح من هذا لبعث امبراطورية الشرق وامبراطورية الغرب معاً». وكان يستسيغ هذا القول ويصغي بارتياح إلى عبارات المدح والتبجيل لأنه كان شديد الثقة بنفسه وبصدق نظره وأصالة رأيه. وكان الغرور قد ملأ جوانحه فطمع بأن يكون عضواً في حكومة الادارة، ولكن القانون حال دون مطمعه لأنه ما كان يسمح بالوصول إلى هذا المركز إلا لمن جاوز الأربعين، فزاده تمسكاً بفكرته «الشرقية» وذهب به إلى أبعد منها، إلى التفكير بتأسيس امبراطورية شرقية عظمى لا تقل شأناً وقوة عن امبراطوريتي قيصر والاسكندر. ويروي مساعده الأول، بوريان، انه قال في حديث له عن حملة

الشرق: «سأنفخ روح الثورة في سوريا التي ارهقتها مظالم الجزار، وازحف إلى دمشق فحلب، فينضم المظلومون والموتورون إلى جيشي في كل مدينة وقرية أصل إليها. ثم أدق باب القسطنطينية، وأطيح بالامبراطورية التركية، وأنشىء في الشرق امبراطورية عظمى جديدة تكون موضع إعجاب الأجيال المقبلة، وتحدد مركزي في التاريخ، وقد أعود إلى باريس عن طريق أدرنة وفينّا بعد أن أكون قضيت على البيت المالك في النمسا».

ولم يحد بونابرت عن سياسته هذه بل ان فكرتها بقيت تراوده طوال حياته. وفي الوثائق الدبلوماسية المحفوظة في وزارة الخارجية الفرنسية انه ظل محتفظاً بها حتى آخر أيامه في جزيرة القديسة هيلانة. وفي احدى هذه الوثائق انه قال في منفاه: «ان المشكلات الخطيرة والمستعصية لن تجد لها حلولاً في الشمال، بل في البحر المتوسط، ففيه ما يكفي لاشباع اطماع كل الدول. ان أجزاء صغيرة من الأراضي المقفرة أو المتخلفة فيها ما يحقق سعادة الشعوب المتحضرة»(٧٥).

وكان يوافقه على آرائه في ما يضمن لفرنسا العزة، وازدهار التجارة، ويحد من غلواء بريطانيا واطماعها، ويؤيد وجهات نظره في ما يجب ان تقوم به من أعمال سياسية وحربية لتحقيق هذه الأهداف، رجل من أكابر رجال الدبلوماسية العالمية في التاريخ، هو شارل موريس تاليران- بريغور. وفي ما تقدم من رسائل متبادلة بين الرجلين ما لا يترك مجالاً للشك في اتفاقهما في الرأي. وكان تاليران، قبل أن يتسلم مقاليد السياسة الخارجية الفرنسية في حكومة الادارة، قد أطال التفكير في ضرورة قيام فرنسا بأعمال حاسمة في الشرق وفي البحر المتوسط، ووضع لذلك مخططاً دقيقاً، ولكنه لم يعلن منه شيئاً لعلمه ان هذا المخطط لا أمل بوضعه موضع التنفيذ ما دامت خشية فرنسا من اغضاب السلطان قائمة. والحقيقة هي ان الفكرة لم تكن من مبتكراته، بل أخذها عن رجلين كان شديد الاعجاب ببعد نظرهما وسعة افقهما وتفهمهما لدقائق المصلحة الفرنسية وحقائق السياسة الدولية، هما الوزيران شوازول ولوزان.

وكان تاليران، بالتالي، مؤمناً بأن «الغزوة الكبرى» ضد بريطانيا لن

يكتب لها النجاح في الوقت الذي ارادت حكومة الادارة ان تقوم بها فيه للأسباب الفنية والعسكرية التي شرحها بونابرت ومعاونوه لرجال الحكومة فاقنعته ولم تقنعهم. فلم يكتف بمقابلة جمود حكومة الادارة بالتجهم واعلان عدم الرضى، كما فعل بونابرت، بل سعى إلى تحقيق سياسته عن طريق أخرى، فوجه اهتمامه إلى الرأي العام، وهيأ أسباب إرشاده والتأثير عليه لحمله على فرض هذه السياسة على الحكومة، فأكثر من اتصالاته بأعضاء «مجلس الخمسمئة»، وشرح للواحد تلو الآخر فائدة القيام بحملة توسعية في الشرق واحتلال مصر، وبيَّن لهم ان مصلحة فرنسا الحقيقية تقضي بأن يكون لها مستعمرات غنية وقريبة منها، وأن حاجتها إلى هذه المستعمرات باتت ملحة بعد أن أفقدتها معاهدة أوترخت (١٧١٣) ومعاهدة باريس (١٧٦٣) التي أنهت حرب السبع سنوات (١٧٥٦ - ١٧٦٣)، مستعمراتها في اميركا الشمالية وكندا والهند فلم يعد لها من ممتلكات في الهند سوى خمس محطات تجارية في شندرناغور، وبونديشري، وكاريكال، ويانون، واخرى على ساحل مالابار.

وراح بعد ذلك يعلن في المجتمعات ويقول إن الثورة، أياً كان البلد الذي تقع فيه، تفقد هذا البلد ما كان ينعم به من توازن بين أوضاعه السياسية والاقتصادية، وتفرض عليه بالتالي البحث عن مستعمرات ومناطق نفوذ جديدة تؤمّن عودة الازدهار إلى اقتصادها.

وفي ٢ تموز (يوليو) ١٧٩٧ القى في «الأكاديمية الفرنسية للعلوم الاخلاقية والسياسية»، التي كان من أعضائها، محاضرة عنوانها «البحث في الفوائد التي تعود من امتلاك مستعمرات جديدة في الظروف القائمة»[٧٦] قال فيها: «إن الدوق دي شوازول[٧٧] وهو في طليعة من كانوا في عصره ذوي فكر يشق حجب المستقبل، قد تنبأ منذ ١٧٦٩ بانفصال اميركا الشمالية عن بريطانيا، وبتجزئة بولندا، فمهّد منذ ذلك الحين لمفاوضات تهدف إلى النزول عن مصر لفرنسا، تعويضاً مسبقاً لها ولتجارتها مما سيصيبها من خسائر بعد انتهاء عهد استعمارها في القارة الاميركية ...».

وكانت هذه المحاضرة برنامجاً استعمارياً دقيقاً شرح فيه تاليران الأسس التي يجب ان تقوم عليها سياسة فرنسا العامة في مستعمراتها وفي علاقاتها مع سكان

هذه المستعمرات، فحمل بعنف على الاستئثار بالخيرات، وعلى نظم الاحتكار والاستغلال التي سارت عليها حكومات العهد الماضي، وما زالت بريطانيا تتبعها. ولفت نظر سامعيه إلى «أن أحوال الهند الغربية وأوضاعها وتطورات الزمن ستقضي بانفصال هذه الجزر عن فرنسا. فعلى فرنسا الا تنتظر وقوع هذا الانفصال لتبحث عن مستعمرات جديدة. ويجب علينا منذ هذه الساعة أن نؤمن لأنفسنا ممتلكات تنتج المواد التي نستوردها من الهند الغربية. وهذه الممتلكات الجديدة يجب البحث عنها في أفريقيا الغربية أو في مصر على ساحل المتوسط». واكتفى في الحديث عن مصر ومزاياها بهذا القدر، خشية ان لا يقره المجمع على رأيه فيها، وان يغضب حكومة الادارة التي كان يعرف انها تفضل التوسع في افريقيا الغربية على المجازفة بصداقة السلطان في المتوسط ومصر. وقبل ان يمضي اسبوعان على القاء هذه المحاضرة، عيِّن تاليران وزيراً للعلاقات الخارجية (١٦ تموز «يوليو» ١٧٩٧) استجابة من باراس، رئيس حكومة الادارة، لرغبة مدام دي ستال التي كان اعجابها بعبقرية تاليران يجاوز كل حد.

وفي ذلك الوقت وصل إلى باريس رحالة سويدي، كارل برنار ودشتورم، قادماً من افريقيا الغربية، فوضع تقريراً عن تلك البلاد بسط فيه بالتفصيل طاقتها الزراعية والتجارية، ثم توسع في تقريره ودراسته فألف كتاباً قيماً تحدث فيه بشمول عن سيراليوني وبولوما والرأس الأخضر وما فيها من ثروات ظاهرة ودفينة، وحث حكومة فرنسا على استعمارها[٧٨]. فشكل «مجلس الخمسمئة» لجنة خاصة لدرس الكتاب وابداء الرأي في ما يتضمنه من مقترحات.

وخشي تاليران ان يتأثر أعضاء اللجنة، ومن ثم رجال المجلس، بآراء الرحالة السويدي فيضيع عليه ما بذله من جهود لتحقيق فكرته فأوعز إلى أحد أصدقائه، النائب اسكا سريو، وكان المجلس قد قرر مناقشة الاقتراحات في جلسة خاصة في أوائل سنة ١٧٩٨، ان يلقي على زملائه درساً في مزايا القطر المصري وكثرة خيراته وأهمية موقعه الجغرافي على الطريق التجارية بين بريطانيا والهند، ويدعوهم إلى تأييد فكرة احتلاله والاستغناء به عن

سواه من الأراضي البعيدة. فخطب اسكا سريو وقال: «إذا أردنا أن نحدد الأماكن التي يجب أن ننشىء فيها متاجرنا الجديدة، فليس علينا إلاّ أن ننظر إلى الخريطة الجغرافية. وعندها يتبين لنا ان هذه الأماكن تدلنا إليها المعاهدات الحديثة التي عقدتها الجمهورية... وخير أماكن الاستعمار هي الأراضي ذات الخصب المعروف في التاريخ، والتي يمكن ان نستنتجها أثمن المواد وأطيبها، هي الأراضي التي لا يفصل بينها وبيننا إلا بحر ضيق، ويستطيع مواطنونا أن يرتادوها دون عناء على الطرق التي غنمناها حديثاً أو التي شققناها عبر أراضي حلفائنا، هي تلك الأراضي التي لا يكلف استصلاحها إلا اليسير وتأتينا بخير كثير. إن هذه الأراضي هي المكان الذي تفرض المصلحة السياسية على حكومة الجمهورية انشاء مستعمرة فيه. وهل أنا بحاجة، بعد الأوصاف التي قدمتها لكم، أن أقول ان المكان الذي عنيته هو مصر؟ ان الاسكندر، وهو الغازي الذي برر عدله فتوحاته، كان قد صمم على نقل عاصمة امبراطوريته إلى مصر وجعلها مركز التجارة العالمية. وخليق بالشعب الفرنسي ان يتبنى هذا التصميم الذي لن يكلفه تنفيذه دماً غزيراً، ويدر على الجهورية ثروة عظمى باخصاب هذا الجزء من العالم، ويدفع إلى الأمام العلوم والفنون، ويستحث همم التجار في البلاد الاوروبية... وفوق ذلك فإن هذه المستعمرة ستزيد فرنسا قوة، وتضاعف مناعة جزرها في الادرياتيك فتحوّلها إلى مراكز أمامية للدفاع عن سلامة المستعمرة ذاتها.

«إن في بسط الجمهورية سيادتها على تجارة البحر المتوسط ومرافىء البحر الأحمر ما يمكّنها من وضع حد لجشع أعدائها ولما يقومون به من محاولات للاستئثار بتجارة الشرق. ومتى صارت مصر مستودعاً لبضائع الهند المستقدمة عن طريق الخليج الفارسي وبلاد العرب، فإنها ستصبح الحلقة الجامعة بين تجارة الشرق وتجارة الغرب، وتعيد إلى الجزر الصغيرة ومرافىء المتوسط ما كان لها من نشاط لما كانت المركز العالمي للتجارة والملاحة، واذ ذاك يشهد هذا القرن الذي تزاحمت فيه الأفكار الجريئة وتكاثرت الأحداث المفيدة للإنسانية، نشوء مستعمرة قائمة، لا على أساس الظلم والاستعباد، بل على مبادىء الحرية والإنسانية وعلى قواعد اجتماعية عادلة تتكافأ فيها حقوق

وواجبات المستعمِر والمستعمَر...

«وليست المصالح التجارية هي وحدها التي تحدو فرنسا إلى احراز المجد بإنشاء مستعمرة جديدة. فهناك أمور عظمى يجدر بالعبقرية الفرنسية أن توليها اهتمامها، وأهمها وصل البحر المتوسط بالبحر الأحمر عن طريق السويس، وهو من أضخم المشاريع التي فكر القدماء فيها ولم تكن لهم الجرأة الكافية لتنفيذها. وثانيها إعادة حفر القناة التي كانت تحمل إلى النيل البضائع المنقولة من الهند على طريق الخليج، وهل هنالك ما هو أضخم وأجمل وأفيد من هذين المشروعين تنفذهما الأمة التي أعطت الحرية لأوروبا وحررت اميركا؟ إن نزول فرنسا في مصر معناه إعادة الشعلة إلى أعظم منارة في تاريخ البشر، وبعث الحياة في بلد كان مصدر الحضارة لما كانت ظلمات البربرية مخيمة على العالم القديم...

«وكلما فكرت الحكومة في ما يفيد الأمة كان لا بد لها من الوصول إلى حقيقة لا يرقى إليها الشك وهي أن مصلحة الجمهورية تفرض عليها أن تصمم في الساعة التي هي فيها على وضع يدها على ذلك الجزء من العالم. وإذا هي لم تفعل فإن دولة غيرها ستغتنم أول فرصة للاستيلاء على تلك الأراضي. ان جشع الانكليز وعطشهم المستمرّ إلى السيطرة والثروة، قد جعلاهم سادة أجزاء شاسعة من اميركا وافريقيا والهند. وهما يدفعانهم، منذ زمن بعيد، إلى استملاك جزر الارخبيل الاوروبي. وقد قاموا بأكثر من محاولة جريئة لاستكمال أسباب السيطرة على البحر المتوسط وتجارة الشرق باحتلال هذه الجزر كما احتلوا جبل طارق. فعلى الجمهورية ان تحول دون جشعهم وما يبيتونه من أمور بتعزيز مراكزها وتوسيع ممتلكاتها في هذا الجزء الحساس. واني أخشى إذا هي تلكأت ان تسبقنا بريطانيا فتصبح السيد المطلق العاتي على تجارة جنوبي فرنسا والهند، واذ ذاك تصبح المراكز التي بسطنا عليها حكمنا بفعل المعاهدات محطات تكلفنا نفقات باهظة دون جدوى فنقف عند مجد اعدائنا عاجزين إلا عن الندم على تلكؤنا وضيق أفقنا».

وكان لهذا الخطاب تأثير عميق في نفوس أعضاء المجلس. وشاء تاليران أن

يثير إهتمام الجماهير بموضوعه، ويوجد في أوساط الرأي العام حركة تأييد لحملة عسكرية على مصر، فأوعز بنشره في الصحف الباريسية والتعليق عليه. فانطلق الصحفيون يشرحون لقرائهم فوائد المشروع ومزاياه، وكثر عدد المتحمسين له والداعين للاسراع في تنفيذه، فقلق علي افندي السفير العثماني في باريس وذهب يحتج على الخطب والمقالات إلى تاليران ويطلب تأكيدات جديدة بعدم موافقة الرسميين عليها واستمرارهم في سياسة الود والصداقة التي تشدهم إلى الباب العالي وتصميمهم على احترام سيادته على مصر فطيّب تاليران خاطره وهدّأ من قلقه، وقال له ان الحكومة لن تحيد عن صداقتها ووفائها لحليفها السلطان، وان آراء اسكا سريو ومقالات الصحف لا تغير شيئاً من رأي حكومة الإدارة. فتسلح السفير بتأكيدات تاليران وكتب إلى وزير الخارجية العثمانية ان لا خوف من جنوح الحكومة الفرنسية إلى ما يغضب الباب العالي وان الأسطول الفرنسي المتجمع في المتوسط لا مهمة له سوى احتلال جزيرة صقلية.

وفيما كانت الخارجية العثمانية مطمئنة، ناعمة البال، لا تتوقع شراً ولا تنتظر سوءاً، كان اهتمام الفرنسيين بالحملة على مصر يزداد وضوحاً، وكانت الصحف الباريسية ماضية قدماً في دعوتها للتنفيذ المعجّل، وكان الضغط على حكومة الإدارة يشتد من كل جانب، والتقارير المحبذة للحملة تتوالى على وزارة الخارجية من تجار ودبلوماسيين ساحوا في الشرق أو أقاموا فيه. وفي اضبارات الخارجية بباريس عدد من هذه التقارير، وكلها تشير إلى قرب انهيار الامبراطورية العثمانية، وإلى ضرورة احتلال مصر قبل ان تحتلها بريطانيا فتسيطر على البحر المتوسط والهند بصورة نهائية. ومن أهم هذه التقارير، تقرير من تارمن إلى تاليران، كتب في كانون الثاني (يناير) ١٧٩٨ طالب فيه واضعه وزير الخارجية بان تعدّ فرنسا العدة لاحتلال القسطنطينية، وفارنا على البحر الأسود، حال انحلال الامبراطورية العثمانية، وإنشاء محطات تجارية محصنة في الاسكندرية ورشيدوالقاهرة. ومنها تقرير للكابتين لازوسكي، الذي عمل كخبير فني في وزارة الحرب العثمانية ونظم الدفاع عن الحدود التركية – الروسية سنة ١٧٩٧، وفيه ان انهيار الامبراطورية العثمانية بات قريباً، فعلى

الحكومة الفرنسية ان تتقي مغبة عدم الوثوب على الفرصة السانحة لتجعل حصتها من التركة جزر الارخبيل والقطر المصري[٧٩].

على أن أهم ما في هذه الاضبارات من تقارير، ذلك الذي أرسله إلى تاليران الأب دلبوش- كوميراس وعنوانه: «دراسة ما لفرنسا من طاقة ووسائل وفوائد من اعادة فتح التجارة مع الهند، مرفقة ببحوث عن طريق السويس وعن وصل البحر الأحمر بالبحر المتوسط». ويقول الأب، كاتب هذا التقرير، إن أكبر وأفيد عمل سياسي قام به بونابرت كان احتلال الجزر الايونية وان أكبر «جريمة» اقترفتها الدول الاوروبية وفرنسا، كانت السماح لبريطانيا بالانفراد بتجارة الهند، فمكنتها من النهوض باقتصادها، وتكديس ثروات جعلتها أغنى دول العالم وأقواها. ثم يقترح اعطاء التجارة الفرنسية في الشرق عامة، ومصر والبحر الأحمر خاصة، عناية أصح وأوسع فيقول: «إن فرنسا بوضعها الحالي، على الصعيدين الداخلي والخارجي، لا بد لها من نظام جديد للسياسة والتجارة معاً. وعلينا أن نوجه اهتمامنا إلى أمور البحر المتوسط قبل غيرها، وان نضمن لفرنسا الاسبقية في هذا البحر باسطول ضخم، وبسلسلة من المراكز، وبتوسيع تجارتنا إلى أقصى حد ممكن، وربطها بتجارة الهند عبر ممتلكات السلطان والطرق القديمة التي تبدأ عند سواحل مالابار وتنتهي إلى القسطنطينية من جهة، وإلى الاسكندرية من جهة أخرى»[٨٠].

ولما اتضح لتاليران أن فكرته قد تغلغلت في جميع الأوساط الشعبية، وان مشروع الحملة على مصر قد اقترن بتحبيذ الرأي العام، وموافقة «مجلس الخمسمئة»، وبعض أعضاء حكومة الادارة، أعلن انه يتبناه، وقدم للحكومة في ٢٧ كانون الثاني (ديسمبر) ١٧٩٨ مذكرة قال فيها: «ان الامبراطورية العثمانية قد لا تمتد حياتها إلى أبعد من ربع قرن، ويخشى عند نهايتها أو قبل نهايتها أن تكون ممتلكاتها الاوروبية فريسة للبيتين الامبراطوريين في اوروبا. فعلى الجمهورية ان تهيّء الوسائل التي تمكنها من الاستيلاء على ما تجده مناسباً من حطام تركيا. واني دون تردد أضع في طليعة الأراضي التي تقضي المصلحة بأن تكون حصتنا، القطر المصري وجزيرتي

كريت ولمنوس. فإن مصر التي وضعتها الطبيعة على مسافة قصيرة منا نجد لنا فيها مزايا وفوائد لا حد لها، ومجالاً تجارياً واسعاً مع الهند وجميع البلاد الأخرى. وفوق هذا، فإن لها من اعتدال وجودة مناخها وخصب تربتها ما نستعيض به عن خسارة مستعمراتنا في الهند الغربية. أما جزيرتا كريت ولمنوس، فميزتها الأولى هي انها تضمنان لنا السيطرة على الارخبيل وعلى مضيق الدردنيل. والاستيلاء على هاتين الجزيرتين يفرض علينا ان نؤمّن لأنفسنا حرية الاتصال بجزيرة مالطة...

«إن مصر لا قيمة فعلية لها عند الباب العالي لأن ليس للسلطان فيها إلاّ ظل ضئيل من السلطة والنفوذ، فاحتلالها لا يمكن ان يفسر بأنه الضربة الأولى المسددة إلى قواعد الامبراطورية العثمانية. ولو كان لهذا التفسير ما يبرره، لما أشرت بالاحتلال لأني أبعد الناس عن اقتراح ما يخالف مبادىء الصدق ولا يتلاقى وواجبات الوفاء».

وفي ١٣ شباط (فبراير) أردف مذكرته هذه بتقرير آخر مطوَّل دافع فيه عن فكرة الحملة على مصر مؤكداً أن الفرصة سانحة لتأديب المماليك الذين اغتصبوا أموال التجار الفرنسيين وتعاونوا مع بريطانيا تعاوناً كلياً. وتبسط في شرح العلاقات بين فرنسا ومصر، وأهمية مصر التجارية، وخيراتها الكثيرة، والأضرار التي يُلحقها الاحتلال الفرنسي بالتجارة البريطانية فقال:

«إن احتلالنا لمصر سيُحدث في ميادين التجارة الاوروبية ثورة لا مفرَّ لبريطانيا من تحمّل نتائجها. وستقضي هذه الثورة على مناعتها في الهند، والهند أقوى دعائم عظمتها في اوروبا. واقبال التجارة العالمية على طريق السويس، نتيجة لاحتلالنا وقيامنا بتأمين سلامتها بعد ان مالت هذه التجارة عنها حقبة طويلة، سيكون له من التأثير على الأوضاع البريطانية مثل ما كان لاكتشاف رأس الرجاء الصالح من تأثير على أوضاع جنوى والبندقية في القرن السادس عشر. وهذه الثورة التي أشرت إليها فيها الخير كل الخير للجمهورية لأنها بفضل موقعها الجغرافي، وعبقرية الأمة، ونشاط أبنائها، أكثر الدول استعداداً لقطف ثمارها. ويجب ان نضع نصب أعيننا ان الأمم، القديمة منها والحديثة، التي تمكنت من تجارة الهند ومرافقها بلغت أقصى حد من الثروة والازدهار.

«واذ تحتل فرنسا القطر المصري، وتصبح بفعل هذا الاحتلال صاحبة السلطان على طريق السويس، يزول من خاطرها كل تفكير برأس الرجاء الصالح وبمن يهيمن أو لا يهيمن عليه. بل يصبح في امكانها ان تضحّي بهذا الرأس في معاهدة صلح تعقدها مع بريطانيا... وبالإضافة إلى هذا أقول إن مصر تصلح قاعدة لحملة على الهند. وعلى كل حال فإن احتلالها يضع في يدنا انجع الوسائل لطرد بريطانيا من الهند بشنّ غارة عليها عن طريق السويس يكفي للقيام بها جيش لا يزيد عدده عن خمسة عشر الف مقاتل».

ثم ينتقل التقرير إلى معالجة الاعتراضات التي ستثيرها هذه الحملة، وأهمها ما هو ذو صلة بالباب العالي، وبالخسارة التي ستمنى بها التجارة الفرنسية في حال قطع العلاقات مع تركيا فيقول: إن الباب العالي مسؤول إلى حد كبير عن امعان المماليك في اضطهاد التجار الفرنسيين المقيمين في مصر لأنه لم يفعل شيئاً للحد من ظلمهم أو للتعويض على الفرنسيين من خسائرهم الفادحة، فكان موقفه الجامد مخالفة صريحة لما قطعه على نفسه من عهود في معاهدات «الامتيازات الاجنبية». أما من ناحية الخسائر التي ستنجم، في حال وقوف السلطان موقف العداء من هذه الحملة، فيجيب تاليران بأن امتلاك مصر سيؤدي حتماً إلى ازدياد تجارة الفرنسيين فيها ازدياداً محسوساً تفوق أرباحه جميع الخسائر التي ستنزل بالتجارة الفرنسية في الممتلكات العثمانية الأخرى.

وأما الاعتراض القائل ان الباب العالي سيقابل الحملة على مصر باعلان الحرب على فرنسا فقد استبعده تاليران بقوله ان وجود القوات الفرنسية في الجزر الايونية، على مقربة من الموره ومقدونيا والبانيا، وهي جميعاً على فوهة بركان لا ينتظر اهلوها إلا الفرصة المناسبة لإعلان العصيان على الباب العالي، سيمنع السلطان من ان يحرِّك ساكناً. وكل ما يمكن ان يفعله هو ان يقدم احتجاجاً على المبادرة الفرنسية وتلافياً لهذا الاحتجاج نصح تاليران لحكومة الادارة بأن توفد إلى القسطنطينية، حال تحرك الحملة باتجاه مصر، مفوضاً له من المؤهلات واللباقة والمرونة ما كان الناس في باريس يعتقدون انه متوافر لصاحب التقرير. ومن هذا فهم رجال حكومة الادارة ان تاليران يرشح نفسه لهذه المهمة الدبلوماسية.

وفي التقرير نفي صريح لامكان قيام الدول الاوروبية بأي عمل ضد فرنسا فبريطانيا مشغولة بتأمين حراسة سواحلها وتدعيم الدفاع عنها، والنمسا وروسيا وبروسيا ما تزال منهمكة في اقتسام بولندا فيما بينها فلن تنظر إلى حملة مصر بعين الاهتمام، ويؤيد تاليران وجهة نظره هذه بقوله: «ان الدول الاوروبية قد بدأت تحسب لفرنسا كل حساب عقب انتصاراتها الأخيرة على النمسا في ايطاليا وانتشار روح الحرية في الشعوب الاوروبية، وهي الروح التي نفختها الثورة الفرنسية وتعهدتها بقوانينها، وان معظم ملوك اوروبا باتوا يخشون على عروشهم ويحذرون من القيام ضد الجمهورية الفرنسية بأعمال حربية تكون أولى نتائجها اشتداد هذه الروح وانتشارها في الجماهير التي باتت ترى في فرنسا منارة الحرية ومرشدة الشعوب التائقة إليها».

وأما عن مصر فيؤكد التقرير: «ان جيوش المماليك تكاد تكون عزلاء من السلاح وان الشعب المصري لن ينتصر لحكام استنزفوا عرقه ودمه وانزلوا به كل ضروب الظلم».

ثم يعرض تاليران للناحية الفنية ولما تحتاجه الحملة من جنود ومؤن وسفن ويخرج من هذا إلى النصح بأن تدعم حكومة الادارة علاقات الصداقة القائمة بينها وبين السلطان تيبو صاحب وترسل إليه في الوقت المناسب قوة فرنسية لا يزيد عددها عن خمسة عشر ألف مقاتل لمعاونته على طرد البريطانيين من الهند. ويصرّ على ضرورة احاطة المشروع بكل وسائل الكتمان مخافة ان يتصل خبره بالبريطانيين فتعمد حكومتهم إلى تعزيز دفاعها في الهند بارسال وحدات جديدة إلى البحر الأحمر. ويختم تاليران تقريره بملاحظات عامة يقترح فيها أن تُسند شؤون الحملة إلى لجنة مؤلفة من شخصين أو ثلاثة فقط معروفين بالتروي والحكمة وصدق العزيمة، ويستحسن أن يكونوا ممن عرفوا مصر معرفة جيدة. وليس من الضروري ان يكونوا من العسكريين، بل يفضّل ان يتم اختيارهم من السياسيين المحنكين(٨١).

وكل ما تقدم ليس سوى خلاصة وجيزة لتقرير تاليران، المؤرخ في ١٣ شباط (فبراير) ١٧٩٨، والذي يعتبر بحق نقطة التحول في سياسة فرنسا حيال

الشرق. وقد أصرَّ على زملائه أعضاء الحكومة ان يبحثوه ويعطوا رأيهم الصريح فيه.

ويذهب بعض السياسيين والمؤرخين الذين حجبوا عن تاليران ثقتهم واعجابهم، إلى انه لم يكن وحده صاحب هذا التقرير وان بونابرت هو الذي أوحى به وأسهم في وضعه. والحقيقة انه استقل بكتابته بعد تفكير طويل واقتناع تام بصحة الآراء التي سجلها فيه على ضوء ما تجمَّع لديه من تقارير المعتمدين السياسيين في القسطنطينية والقاهرة وعواصم الدول الاوروبية وغيرهم ممن عرفوا الشرق وعاشوا فيه واطلعوا على أحواله وأوضاع الامبراطورية العثمانية.

ومما يؤيد صحة هذا الرأي أن في المحفوظات الفرنسية نسخة عن التقرير كانت قد أعطيت لبونابرت للاطلاع عليها فكتب على هامشها بخط يده بعض الملاحظات. ومن جهة أخرى فليس من المعقول ان يكون بونابرت قد وضع تقريراً أو أسهم في كتابة تقرير يقول صراحة: «انه ليس من الضروري ان يتولى قيادة الحملة على مصر رجال عسكريون».

وفي اليوم الذي قدم فيه تاليران تقريره هذا إلى حكومة الادارة، قدم لها مشروع قرار يقع في ١٨ مادة تنظم الحملة على مصر وتحدد موعدها في ١٣ حزيران (يونيو) ١٧٩٨. ونوقش التقرير ومشروع القرار في حكومة الادارة اسبوعين كاملين. ولكن الأعضاء لم يجمعوا على الخطة التي رسمها. وكان على رأس معارضيها ريفايار- ليبو. وفي مذكراته عن هذه الحملة وسياسة تاليران قوله: كانت المعلومات المتجمعة لديَّ لا تسمح بالاعتقاد ان الحملة ستكون ناجحة، فالبريطانيون كان لهم في ذلك الوقت اسطول قوي في البحر المتوسط، فإذا ذهبنا في تقدير الاحتمالات إلى أبعد حدود التفاؤل، وفرضنا ان هذا الاسطول لن يفاجىء السفن التي تنقل الحملة، فكيف تستطيع هذه الحملة ان تستقر في بلد يقطع الاسطول البريطاني كل صلة بينها وبين فرنسا، وكيف يمكن لقائد هذه الحملة ان يجنِّد رجالاً يسدّ بهم النقص الذي ستحدثه الأمراض في صفوف جيشه. إن البريطانيين يسيطرون على البحار فبامكانهم ان يقطعوا

الطريق على سفننا ويحتجزوها. وعندئذ تحرم الحملة من كل معونة وتصبح أسيرة في الأرض التي تحتلها، بينما تبقى بريطانيا حرة ان تنقل إلى حيث تشاء ما تشاء من جيوش وعتاد ومؤن... وبالرغم عما مهد به لهذه الحملة على مصر من دعاية تخفف وطأتها على الترك، فاني لم اعتقد قط ان الباب العالي لن يتأثر بضغط حكومات لندن وفينا وبطرسبورج، ويدعنا نمضي فيها دون ان يعلن الحرب علينا

وكان آخرون غيره يرون في هذه الحملة عملاً غير شريف ومناقضاً لسياسة التعاون والصداقة مع السلطان. فما كان من تاليران وبونابرت إلاَّ أن أكدّا لهم تكراراً ان احتلال مصر لا يعني انتزاعها من السلطان، وان الجيوش الفرنسية لن تُرسل إلى مصر لمحاربة العثمانيين بل للقضاء على مظالم المماليك الذين شقوا عصا الطاعة على السلطان وباتوا عملاء سافرين لسياسة بريطانيا.

وأخيراً تغلب تاليران على خصومه وكثر مؤيدوه بين أعضاء حكومة الادارة فقررت ان تترك له ولبونابرت معاً أمر تنظيم الحملة سياسياً وعسكرياً. فتولى هو الناحية السياسية منها، وترك الشؤون العسكرية للقائد الشاب. وانصرف نشاطه إلى جعل الحملة تتم دون ان تتعرض العلاقات مع الدولة العثمانية للتوتر والقطع، وراح يعمل ليبقى الباب العالي على الحياد بين فرنسا وبريطانيا والمماليك. وكان لا بد له، قبل كل شيء، ان يكسب ما أمكنه من الوقت حتى يتم تجهيز الحملة عسكرياً، وان يسهر على إحاطة التجهيز بكل وسائل الكتمان كي لا تعلم به بريطانيا وتركيا فتسرعان إلى اتخاذ التدابير اللازمة لاحباط الحملة.

وكان أول ما قام به في هذا الصدد الاتصال بالباب العالي وابلاغه ان كل استعداد عسكري يبدو من جانب فرنسا يجب أن لا يفهم منه إلاّ انها تعد العدة لبريطانيا دون سواها. وكتب إلى روفن، القائم بأعمال السفارة الفرنسية في الآستانة، بأن يخبر السلطان سليم الثالث ان فرنسا مستعدة لوضع اسطولها تحت تصرفه إذا كانت له رغبة في استعادة شبه جزيرة القرم من روسيا. ودخل مع علي افندي السفير العثماني في باريس في مفاوضة ترمي إلى عقد معاهدة تجارية مع الباب العالي.

ولكن سليم الثالث شعر آخر الأمر بأن ما يقال له في قصره، وما يقال لسفيره في فرنسا، ليس سوى فصل من مأساة يدبرها تاليران وبونابرت، فطلب إلى سفيره بباريس، في كانون الثاني (ديسمبر) ١٧٩٨، أن يحتج بشدة على تصريح أدلى به بونابرت داعياً اليونانيين وأهالي البانيا للثورة على العثمانيين كمقدمة للتدخل الفرنسي. فنفى تاليران ما نقل عن لسانه ولسان بونابرت واستنكره، وأكد مرة أخرى للسفير العثماني حسن نية فرنسا ووفاءها للصداقة العثمانية، كما أرسل إلى القائم بالأعمال الفرنسي، في ١٥ آذار (مارس) ١٧٩٨، تعليمات طلب إليه فيها ان يؤكد للرئيس أفندي (وزير الخارجية العثمانية) ان حكومة الادارة عازمة عزماً أكيداً على ان لا تمس، لا من قرب ولا من بعد، حقوق حكومته، وانها فوق هذا مستعدة للسهر على ما بينها وبينه من تفاهم إلى آخر حدود استطاعتها، وللعمل على ان تبقى حقوق تركيا محترمة كل الاحترام، فلا يقام من الجانب الفرنسي بأي عمل ضدها، وانها حريصة على الابتعاد عن كل مبادرة يمكن ان تُفسَّر بانها تشجيع للرعايا العثمانيين على التمرد وشق عصا الطاعة [٨٢].

ولكن الكلام المعسول الذي كان يسمعه علي أفندي لم يخفف شيئاً من قلقه لأنه كان يرى بأُم عينه وبعيون ارصاده ومخبريه الاستعدادات العسكرية الواسعة الجارية في طولون، فلم يكن من السهل اقناعه بأن هذه الاستعدادات قائمة لغزو بريطانيا، وكان كلما قيل له إن بريطانيا هي المقصودة يجيب بأنه لو كان ذلك صحيحاً لما كانت الجيوش تتجمع في طولون بل على ساحل المانش أو على ساحل المحيط الاطلنطي. وأرسل ذات يوم، وقد ازداد قلقه، ترجمانه كودريكا إلى تاليران يسأله رسمياً إذا كانت الاستعدادات العسكرية موجهة ضد أحد أقاليم الامبراطورية العثمانية، فتقبَّل تاليران السؤال بكل هدوء وراح يؤكد للترجمان صفاء نية الحكومة الفرنسية واخلاصها لصداقة السلطان، وانها ليست الآن ولن تكون في المستقبل في حالة حرب مع تركيا. وعندما سأله كودريكا عن مغزى ما قيل في «مجلس الخمسمئة»، وخصوصاً ما ورد صراحة في خطابين القاهما فيه النائبان اسكا سريو وبولتيه أجاب: إن الرأي حر في فرنسا، وإن المجلس النيابي لا حد لحرية الرأي عند أعضائه، فلكل منهم أن

يقول ما يشاء ، ولكن ليس لأحد أن يفهم ان ما يقولونه يعبر عن رأي الحكومة أو شعور الأمة ، أو أن يعتقد بأن ما يقال في مجلسهم يقيّد الحكومة ، أو ان الحكومة تتأثر به في سياستها .

ولم يقتنع علي أفندي بصحة أقوال تاليران ، وكان قد سبق له ان سمع مثلها أكثر من مرة ، فقرر ان يوفد سراً إلى طولون بعض الأشخاص الذين يعتمد عليهم ليستجمعوا فيها ما يستطيعون من معلومات صحيحة عن استعدادات الاسطول الفرنسي . ولكن ترجمانه كودريكا ، وكانت حكومة الادارة قد اغرته بالمال فصار عميلاً لها ، اقنع السفير بالعدول عن هذه الفكرة وبتصديق أقوال تاليران واخلاص فرنسا للباب العالي .

وفي ١٢ نيسان (ابريل) ١٧٩٨ ، كانت الاستعدادات العسكرية قد أوشكت على الانتهاء ، فأصدرت حكومة الادارة قراراً سرياً مؤلفاً من مقدمة وست مواد تحدد فيه مهمة « جيش الشرق » . وفي المقدمة ، بعد سرد الأسباب التي تدعو حكومة الادارة لفتح مصر واحتلالها ومعاقبة المماليك ، أن على القائد العام لـ « جيش الشرق » ان يفتح مصر ، ويستولي عليها ، ويطرد البريطانيين من جميع المراكز التي يحتلونها فيها ، وعليه بنوع خاص أن يدمر متاجرهم على سواحل البحر الأحمر وأن يقطع عليهم طريق السويس ، وأن يصل بين البحرين الأحمر والمتوسط ، وأن يؤمن للجمهورية الفرنسية ، بكل ما لديه من وسائل ، السيادة المطلقة على البحر الأحمر .

أما المواد الست فتحدد الثلاث الأولى منها واجبات وصلاحيات قائد الحملة على الوجه الذي ذكر في المقدمة . وتقضي المادتان الرابعة والخامسة بالاهتمام بالوطنيين المصريين وتحسين أحوالهم مع الاحتفاظ بالعلاقات الودية مع السلطان ورعاياه .

وأرسلت حكومة الادارة في الوقت ذاته إلى قائد اسطولها في المحيط الهندي أن يرسل أكبر عدد ممكن من سفنه إلى البحر الأحمر لمساعدة بونابرت في مصر عند طلبه .

وفي اليوم الذي صدر فيه قرار تأليف « جيش الشرق » ووضعه تحت قيادة

بونابرت ، صدر قرار آخر بتكليف بونابرت احتلال جزيرة مالطه .

وحمّلت حكومة الادارة قائد « جيش الشرق » ، الجنرال بونابرت ، رسائل خاصة من رئيسها ، وأمين سرّها العام ، ومفوض الشؤون الخارجية فيها ، تاليران ، إلى كل من السلطان تيبو صاحب ، وملك جزيرة سيلان ، وحاكم طنجاور ، وإلى سبعة أمراء آخرين في الهند ، وزوّدته بأوراق بيضاء تحمل خاتمها الرسمي ، وتواقيع الثلاثة ، وفوّضت إليه استعمالها عند الاقتضاء للكتابة إلى من يشاء ويختار من الأمراء الشرقيين .

وكان في نية أعضاء حكومة الادارة أن يتابع بونابرت طريقه إلى الهند عبر البحر الأحمر ، بعد احتلاله مصر وتوطيد اقدام الفرنسيين فيها . ولم يخامرهم أقل شك بأن هذه الحملة ستحدث في أوضاع الشرق انقلاباً جذرياً ، وتفقد فرنسا صداقة الباب العالي وتمهد للبريطانيين والروس في الآستانة للقضاء على النفوذ الفرنسي في الامبراطورية العثمانية .

الفصل الثاني

العلاقات الدولية
في أثناء الحملة الفرنسية على مصر
(١٧٩٨ - ١٧٩٩)

في النصف الأول من شهر نوار (مايو) ١٧٩٨ تمّ تجمع الحملة الفرنسية في مرفأ طولون. وفي الثامن عشر منه، هبت ريح موافقة، فاغتنمها بونابرت وخرج إلى البحر. وانضم إليه في الطريق عدد من الوحـدات البحرية قادمة من جنوى وشيفيتافيكيا وكورسيكا، فغدا اسطوله مؤلفاً من ٥٥ سفينة حربية و ٢٨٠ ناقلة تحمل ٣٦٨٢٦ جندياً بخيلهم ومعداتهم ومدافعهم. وكانت القيادة البحرية لهذا الأسطول معقودة اللواء للأميرال برويس، ولكنه لم يكن واقفاً على اسرار الحملة واهدافها، وكان القائد الشاب لا يطلعه على بعضها الاّ قبل التنفيذ بساعات. وهكذا لم يُنبئه بعزمه على احتلال جزيرة مالطه الاّ بعد أن جاوز الأسطول مياه كورسيكا. وكان بونابرت وتاليران قد بررا هذا الإحتلال بما لمالطه من مركز خطير على الطرق البحرية في المتوسط يجعلها نقطة ارتكاز لتأمين المواصلات بين طولون والإسكندرية، وبأنها إذا لم تستول عليها فرنسا ستصبح قاعدة للبريطانيين يسيطرون منها على البحر الأبيض ويقطعون كل اتصال بين فرنسا وجيوش الحملة في مصر. وكانت الجزيرة في ذلك الوقت بيد فرسان القديس يوحنا، جاؤوها من رودس التي نزحوا إليها عقب انهزامهم في الحروب الصليبيـة واستقلوا فيها إلى أن ضربها سليمان القانوني في تموز (يوليه) سنة ١٥٢٢ وأحكم حصارها ونازلتهم جيوشه في مواقع ابدوا فيها من ضروب الشجاعة وصلابة العود في الدفاع ما أثار اعجاب السلطان فسمح لهم، بعد أن غلبوا على أمرهم، بالإنسحاب منها احراراً محترمين فغادروها في كانون الأول (دسمبر) سنة ١٥٢٢ وانتقلوا على سفنهم إلى مالطه التي كانت ملكاً لشارلكان، امبراطور النمسا واسبانيا، فوهبهم اياها سنة ١٥٣٠ تقديراً منه لبسالتهم

واستمساكهم بايمانهم.

ووصلت وحدات الأسطول الفرنسي إلى مياه مالطه في ٩ حزيران (يونيو) ١٧٩٨، وكان وصولها مفاجأة اضطربت لها نفوس السكان وصفوف الفرسان، اذ قابلها الفرنسيون منهم بفرح وابتهاج، وكانوا جد معجبين ومعتزين بعبقرية القائد الشاب الذي هزم جيوش النمسا، ونظر إليها الآخرون بعين الحذر والجزع، وجلّهم من رعايا الدول الغربية الأخرى ومن الفرنسيين المخلصين للنظام الملكي. وكان هؤلاء منذ اعلان الجمهورية في باريس، متجهين بكل عواطفهم إلى التعاون مع النمسا وروسيا للقضاء على النظام الجمهوري وإعادة الملكية إلى فرنسا. وحين وصوله إلى الجزيرة أوفد بونابرت الجنرال ديزيه إلى هومبيش أمير الفرسان يسأله موافقته على دخول وحدات الأسطول إلى مرافئها، فوعده باعطاء الجواب قبل أن ينقضي الليل، وأرفق وعده بكلمات لا يشتم منها الغضب والعداء.

ولم يكن في الجزيرة حصون ووسائل دفاع تمكنها من الصمود لضربات الأسطول الفرنسي. وكان فرسانها، وعددهم لا يزيد عن الف وخمسماية رجل، اعجز من ان يقفوا بوجه قائد هزم جيشاً لجباً مدرّباً ومستكملاً اسباب الهجوم والدفاع. وكان هومبيش على علم بما أحدثه وصول الأسطول من تفسخ في صفوف فرسانه. ومن انقسام بين السكان، فرأى ان يختار لنفسه موقفاً وسطاً بين الرفض والقبول ويسعى للتفاهم مع بونابرت، فكتب إليه رسالة ضمَّنها ما استطاع من اسباب الإقناع، وقال فيها أن وضع الجزيرة ورسالة الفرسان يفرضان عليه موقف الحياد في الحروب القائمة بين الجمهورية الفرنسية واعدائها، وانه عملاً بهذه السياسة، وحرصاً على مبدأ الحياد، لا يسعه السماح لأكثر من أربع سفن بدخول ميناء الجزيرة فتبين لبونابرت موطن الضعف في نفس أمير الفرسان، وقرأ بين تضاعيف سطوره آية جزعه وعدم اطمئنانه إلى مناعة الجزيرة، وكان انصاره من الفرسان الفرنسيين قد اتصلوا به سراً وقالوا له إنهم لن يقوموا بأي عمل لا يكون منسجماً مع رغبتهم الصادقة في الإنتصار لفرنسا.

وكان بونابرت يعلم جيداً ميل هومبيش إلى أعداء الجمهورية ونفور

المنظمة من الوضع الجديد في فرنسا، وكان أمير الفرسان السابق، الكونت دي روهان، قد أعلن في ١٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٧٩٣، العداء للثورة الفرنسية ورجالها، وفتح موانىء الجزيرة للأساطيل البريطانية والروسية والنمساوية تلجأ إليها كلما هبت عليها الأعاصير أو احتاجت إلى تجديد مؤونتها، فأيقن أن كتاب هومبيش اسلوب من أساليب المماطلة والمراوغة، وكبر عليه أن يدخل معه في مفاوضة، ويجاريه في المساومة، أو يعترف له بحياد لم يتمسك به من قبل. فقرر الإنقضاض على الجزيرة، وأنزل وحدات من جيشه في جزيرتي غوزو وكومينو وفي مرسى شيروكو، مكتفياً بهذا لإظهار قوته الجبارة ولحمل هومبيش على الإستسلام. وكان في قرارة نفسه حريصاً على أن يتم الإحتلال بأقصر وقت وعلى الإستغناء عن عمليات حربية قد تستغرق بضعة أيام فتفقده عنصر السرعة الذي كان شديد الإعتماد عليه وتؤخره عن المضي في تنفيذ خطته بالوصول إلى مصر قبل أن يتمكن الأسطول البريطاني من قطع الطريق على حملته، وكان هذا الأسطول جاداً في البحث عنه في عرض البحر المتوسط فإذا هو توقف أياماً عند مالطة، كان هذا التوقف فرصة ذهبية يغتنمها العدو فيحصره في جوار الجزيرة ولا يمكّنه من بلوغ غايته.

وبعد احتلال الجزيرتين الصغيرتين ومرسى شيروكو ارسل بونابرت إلى هومبيش كتاباً ينصح له بالإستسلام ويعده بحسن المعاملة وأوعز في الوقت ذاته إلى مريديه من الفرسان بنشر الذعر بين الأهلين واضعاف القوة المعنوية عند زملائهم. وكان هومبيش رجلاً ضعيف الإرادة فلما بلغه أن السكان خائفون على أرواحهم وممتلكاتهم، وانهم لا يريدون حرباً مع الفرنسيين تكون نتيجتها وبالاً عليهم، أوفد إلى بونابرت بعض معاونيه يفاوضونه، فاحسن استقبالهم واحاطهم بمظاهر العطف وأبدى كثيراً من التساهل معهم فمنح الفرسان الفرنسيين الذين يرغبون في العودة إلى فرنسا حق السفر إليها بكل حرية، وعفا عن انصار الملكية منهم.

وفي ١٢ حزيران (يونيو) ١٧٩٨ وقَّع هومبيش باسم فرسان مالطه والجنرال جونو والمواطن بوسييلغ مدير الشؤون الماليه للحملة الفرنسية باسم القائد

العام، اتفاقاً يقضي بوضع الجزيرة وتوابعها بيد بونابرت على أن يدفع لمنظمة الفرسان مبلغ ثلاثمائة ألف فرنك تعويضاً عن الأضرار التي لحقت بممتلكاتها[٨٣]. ونُفذ الإتفاق في الحال، وأمر بونابرت برفع العلم المثلث الألوان على مقر الحكم في الجزيرة وأعلن مالطه جزءاً من الممتلكات الفرنسية، وعيَّن سان جان دانجيلي مفوضاً عاماً للجمهورية فيها، ووضع لها دستوراً جديداً ينظم شؤونها الدينية والعسكرية والمدنية ويلغي نظام الفرسان والقاب الشرف والنبل ويفرض المساواة بين اهلها. وبعد ذلك اوعز إلى هومبيش بمغادرة الجزيرة، واعداً إياه بأن تستخدم فرنسا نفوذها في مؤتمر رشتادت (١٧٩٧ - ١٧٩٩) لتؤمن له إمارة يحكمها مدى حياته وراتباً سنوياً كافياً. فغادر هومبيش مالطه إلى تريستا في ١٧ حزيران (يونيو) ١٧٩٨. وفي اليوم التالي اصدر بونابرت امراً بنفي القنصلين الإنكليزي والروسي من الجزيرة وباعتاق الفي اسير من المسلمين كانوا معدّين للبيع في أسواق النخاسة، وأعلن أن كل مالطي يتعاون مع الروس يكون جزاؤه الإعدام.

وبعد ارساء قواعد الحكم الجديد في مالطه كتب بونابرت إلى حكومته يطلعها على ما جرى فاسرع تاليران إلى الإتصال بعلي افندي، السفير العثماني بباريس، وبيَّن له بالقول والكتابة ان احتلال جيش الجمهورية للجزيرة دليل على وفاء فرنسا للباب العالي، وعلى رعايتها للمصالح العثمانية لأنه قضى، لأول مرة منذ القرن السادس عشر، على نشاط فرسان القديس يوحنا اعداء الدول الإسلامية.

وأقلع الأسطول الفرنسي من الجزيرة في ١٩ حزيران (يونيو) متجهاً إلى مصر، وحاملاً الكنوز والأموال والحجارة الكريمة التي عثر عليها بونابرت في كنائس مالطه وقصر اميرها، وقد انضم إليه عدد من الفرسان المالطيين والفرنسيين.

وشاء بونابرت ان لا يفسر احتلاله لمالطه تفسيراً يسوء المسلمين ويعكِّر الجو بينه وبين امرائهم، فكتب إلى كل من القائم بالأعمال الفرنسي في القسطنطينية، وباشا طرابلس الغرب، وباي تونس وداي الجزائر وباشا البانيا يعلمهم أن نظام فرسان القديس يوحنا قد انتهى، وانه قضى على هؤلاء واعتق

أكثر من الفي مسلم وجدهم معتقلين في الجزيرة، وانه في كل ما فعل كان مستوحياً الصداقة القائمة بينهم وبين بلده، ويرجو أن يأخذوا وفاءه للصداقة بعين الإعتبار، ويحولوا دون تفسير الخصوم لاعماله على غير وجهها الصحيح، ويشاركوه في الحرص على استقرار الثقة والطمأنينة في بلادهم الإسلامية[٨٤].

وكان الأسطول البريطاني منتشراً على صفحات المتوسط يبحث عن سفن الحملة الفرنسية. فكان الشغل الشاغل لقادتها يعكّر عليهم صفو أوقاتهم ويصرف كل نشاطهم وتفكيرهم إلى محاولة التخلص منه، فسلك الأميرال برويس طريقاً معوجة ومنحرفة عن الطريق التقليدية المعروفة فجنح إلى جزيرة كريت ولما بلغها مال عنها جنوباً باتجاه الساحل المصري وكان كلما التقى سفينة يأمر بحارته بأسرها، سواء أكانت لدولة صديقة أم معادية، ويضمها إلى صفوف الحملة خشية أن يعثر عليها البريطانيون فتخبرهم بعدد سفن الحملة الفرنسية وتدلّهم على مكانها واتجاهها.

وفي ٢٩ حزيران (يونيو) بلغت الحملة الفرنسية الساحل المصري، فالقت مراسيها امام الإسكندرية، واستدعى بونابرت القنصل الفرنسي فيها، اليعازار ماغالون، ابن اخ شارل ماغالون، قنصل فرنسا العام في القاهرة فأخبره ان اسطولاً بريطانياً مؤلفاً من أربع عشرة سفينة حربية بقيادة الأميرال نلسون قد سبق الحملة إلى الاسكندرية، وغادرها منذ ثلاثة أيام باتجاه أزمير للبحث عن الأسطول الفرنسي، فكأن القيادة البريطانية خشيت الاّ تكون مصر الهدف الصحيح لحملة بونابرت، وان يكون الفرنسيون قد تعمَّدوا الكلام عن مصر للتمويه والتضليل وان حملتهم موجهة إلى الأناضول أو اليونان أو القسطنطينية بالذات.

وقد وصف المعلم نقولا الترك - وكان من رجال بلاط الأمير بشير الشهابي الثاني وحضر احتلال الحملة الفرنسية لمصر - مجيء اسطول الأميرال نلسون إلى الإسكندرية بقوله: «وحين وصلت مراكب الإنكليز ثغر الإسكندرية ارسلوا قارباً يطلبون حاكم المدينة، فتوجه إلى مقابلتهم كمركجي الإسكندرية السيد محمد كريم، الذي كان مترّوساً من قبل الأمير مراد بك. وبعد وصوله

للمراكب سألهم عن سبب قدومهم فأخبروه انهم طالبون عمارة الفرنساوية لكي يصدوها عن الدخول إلى ثغر الإسكندرية. فأرتاب السيد محمد كريم واجابهم أن الفرنساوية غير ممكن ان يحضروا لبلادنا، ولا لهم في ارضنا شغل، ولا بيننا وبينهم عداوة... وإن حضروا كما تزعمون فنصدهم عن الدخول... فأجابوه الإنكليز انتم لستم في هذا الحين كفواً لصد الفرنساويين... وفي الحال اقلعوا من مقابل الإسكندرية »(٨٥).

وبعد سماع قول القنصل قرر بونابرت الإسراع في انزال الجنود إلى البر قبل عودة نلسون فبدأت عمليات النزول في أول تموز (يوليه) ليلاً، وامر الأميرال برويس بان يبحر حال انتهائها إلى كورفو ويرسو فيها. وقد اختار هذه الجزيرة لأهمية مركزها الإستراتيجي بالقرب من تركيا، ولأنها تقع في منتصف الطريق بين مصر وفرنسا ولها ميناء اضمن لسلامة السفن من ميناء الإسكندرية.

وقبل ان يغادر بونابرت سفينة « الشرق » ليلحق بجنوده على اليابسة كتب إلى روفن القائم بالأعمال الفرنسي في القسطنطينية، يخبره بوصول الحملة إلى مصر ويقول: « قل للباب العالي اننا نهدف من وراء حملتنا إلى غايتين: الأولى تأديب البكوات الذين أمعنوا في اضطهاد تجارنا. والثانية ازعاج التجارة البريطانية. وأملنا ان ينظر الباب العالي بعين الإرتياح والرضى إلى معاقبة رجالٍ لا يعترفون بسلطانه، وان لا يبلغ به التعامي عن مصالحه الحقيقية حدّ اعلان الحرب علينا. فنحن له اصدق الأنصار وأخلص الحلفاء في أوروبا المضطربة »(٨٦).

وفي اليوم التالي احتل بونابرت الإسكندرية(٨٧) وخرج منها إلى القاهرة فهزم المماليك في معركة الأهرام، في ٢١ تموز (يوليه) ١٧٩٨(٨٨)، ودخل القاهرة في ٢٤ منه، بعد ان انسحب منها مراد بك إلى الصعيد، وإبراهيم بك إلى سيناء يحمل كل منهما ما عزَّ من أمواله ومتاعه.

وبأمر من بونابرت وزِّعت على الأهالي في أحيائهم ومجتمعاتهم منشورات يؤمنهم فيها القائد العام على أموالهم وارواحهم وشعائرهم الدينية، ويؤكد لهم

انه لم يأت إلى مصر إلا لانقاذهم من ظلم المماليك ولتوطيد سلطان الباب العالي في وادي النيل.

أما الباب العالي فلم يكن على علم واسع بأخبار الحملة الفرنسية، وبنزول رجالها إلى الاسكندرية، وتقدمهم منها إلى القاهرة، وكان وزراؤه مقيمين على ما أوجدته في نفوسهم من القلق الإستعدادات العسكرية الفرنسية في طولون وجنوى، والتحاق عدد كبير من رجال العلم والأدب والفن والمستشرقين باركان حربها، امثال الرياضيين مونج ولانكره، والكيمائيين برتوله وكونته، والمهندس لوبير، وغومار الذي كان له أثر كبير في حقل التعليم في عهد محمد علي، والمستشرق فانتور دي بارادي.

وقد سبق القول ان تاليران كان قد اخبر روفن، القائم بالأعمال الفرنسي، في التعليمات التي ارسلها إليه في ١١ أيار (مايو) ١٧٩٨، بحقيقة الحملة على مصر، وبأن حكومة الإدارة اذ قررت الإحتلال لم تحد عن رغبتها في المحافظة على صداقة الباب العالي. وطلب إليه اطلاعه على ما ستكون ردة الفعل في القسطنطينية حين تصلها اخبار نزول الحملة في مصر، وان يبلغ الباب العالي عندئذ ان فرنسا مستعدة لإرسال سفير للتفاوض معه في حل هذه القضية، هذا إذا أظهر السلطان استياءً من الحملة أو إذا تمكنت روسيا أو النمسا من ايغار صدره على فرنسا، وأوصاه ملحاً بعدم البوح بهذه الأسرار وبتجاهل ما هو جار في طولون.

ثم اردف وزير الخارجية تعليماته هذه بكتاب أكثر شمولاً شرح فيه لروفن حقيقة الأوضاع في فرنسا فقال: « إن حكومة الإدارة قد وقفت على حقيقة ما للفرنسيين من مصالح في القطر المصري، وعلمت ان الحكومة العثمانية، التي تأبى فرنسا ان تشك في صداقتها وولائها، ليس لها من القوة في ذلك القطر ما يمكّنها من وقف الإضطهاد والإرهاق اللذين يعاني منهما المواطنون والفرنسيون، فقررت ان تضع بنفسها حداً نهائياً لهذا الإضطهاد، واني لأشعر بالتأثير السيء الذي قد يحدثه هذا القرار في اوساط الباب العالي، على الرغم من أن نزولنا في مصر لا يهدف إلا إلى الإحتفاظ للباب بهذا القطر والقضاء

على عصيان البكوات وما للبريطانيين من نفوذ لديهم. واحتلالنا لمصر ليس احتلالاً لأرضٍ عثمانية بل لاقليم أخرجه البكوات العصاة عن طاعة الباب العالي. ولهذا فلا يمكن اعتباره سبباً لقطع العلاقات بيننا. وعلى كلٍّ فهذه رغبة حكومة الإدارة، وهي حريصة على صلات الصداقة والودّ التي تربط بين البلدين من قديم الزمان»[٨٩].

وفي ٢١ تموز (يوليه) ١٧٩٨، اي بعد مضي عشرين يوماً على احتلال الإسكندرية، اجتمع في باريس السفير العثماني علي أفندي إلى تاليران اجتماعاً طال أكثر من ساعتين، كان حديث تاليران فيه حديثاً تزاحم فيه التحدي والإستهتار والنفاق، اذ أكد للسفير ان هدف الحملة هو مالطه «ولن يكون لها هدف آخر ابعد من ذلك» وعند خروج السفير العثماني من هذه المقابلة، ارسل تاليران تعليمات سرية سريعة إلى روفن يوجز فيها هذه المقابلة فيقول: «ويكفيك ان تعلم اني أكدت لهذا السفير ان مالطه هي الهدف الحقيقي لحملتنا، وان ليس لنا فكر أو نية بالإستيلاء على سواها، وان في وسع الباب العالي ان يمتحن صداقتنا ووفاءنا بأن يستعمل اسطولنا الذي يشغل باله ضد عدونا المشترك. ومن حق مصلحة ملكه عليه أن يفكر ملياً في هذه الظروف الإستثنائية، وأن يعلم أن هذه الظروف ستنتهي يوم يتم الصلح العام. وقد اضفت إلى هذه الشروح والإستدراجات قولي انه يؤلمني أن يقلق الباب العالي لقيامنا بتسلّح تفرضه علينا ضرورات الدفاع في وقت تدور فيه الحروب في الداخل والخارج، وتشتد القرصنة في البحر المتوسط. ثم قلت له بكل صراحة ووضوح إن قلق الباب العالي ومساعي سفيره لدينا من شأنها أن توجد في انفسنا شعوراً بذبول وتضاؤل الصدق والصراحة اللذين كانت تتميز بها علاقات الباب العالي معنا.

«وأخيراً انتهت المقابلة بتبادل عواطف الصداقة والإخلاص. وبدا لي أن السفير، وهو يودعني ويخرج مع ترجمانه كودريكا، كان جد مرتاح إلى ما سمعه مني. وفي ظني انه سيطلع الباب العالي بهذا البريد على نتائج مسعاه. فعليك ان تكون يقظاً شديد الإنتباه إلى ما يمكن ان يرشح او يتسرب من تقريره، وان تطلعني على كل ما تقف عليه. ولا استبعد ان يعود الوزير (وزير الخارجية

العثمانية) عند اتصاله بك، أو اتصالك به، إلى طرق هذا الموضوع. فإذا حدث ذلك فعليك الاّ تجاوز في ما تقوله له حدود الكلام الذي قلته أنا للسفير في الإجتماع الذي حدثتك عنه. وحاول ما استطعت استشفاف التأثير الذي كان لاقتراحي غير المباشر بأن يدخل اسطولنا إلى البحر الأسود لمحاربة روسيا لمصلحة الباب العالي واستعادة شبه جزيرة القرم. وليست حكومة الإدارة بعيدة عن هذه الفكرة، بل هي ميالة إلى تنفيذها اذا شاء الباب العالي أن يكون شريكها فيه. فعليك ان تستكشف حقيقة استعداده فيما يتعلق بهذا الأمر وتطلعني عليها».

وكتب تاليران بخط يده في ذيل الكتاب تعليمات سرية اخرى جاء فيها: «... ولا اظنني بحاجة إلى أن اشرح لفهمك النيّر معنى الكلمات التي قلتها للسفير عن عدم وجود فكر أو نية عندنا للإستيلاء على ارض غير مالطة. فالإحتلال ليس استملاكاً، وتأديب المعتدين علينا بالشتم والإهانة والاضطهاد ليس استيلاءً. والفت نظرك إلى تعليماتي السابقة وإلى ما اوصيتك به فيها من الإمتناع عن اي شرح او تفسير إلى أن يصلك خبر وصول الأسطول إلى القطر المصري وما عقب هذا الوصول»[٩٠].

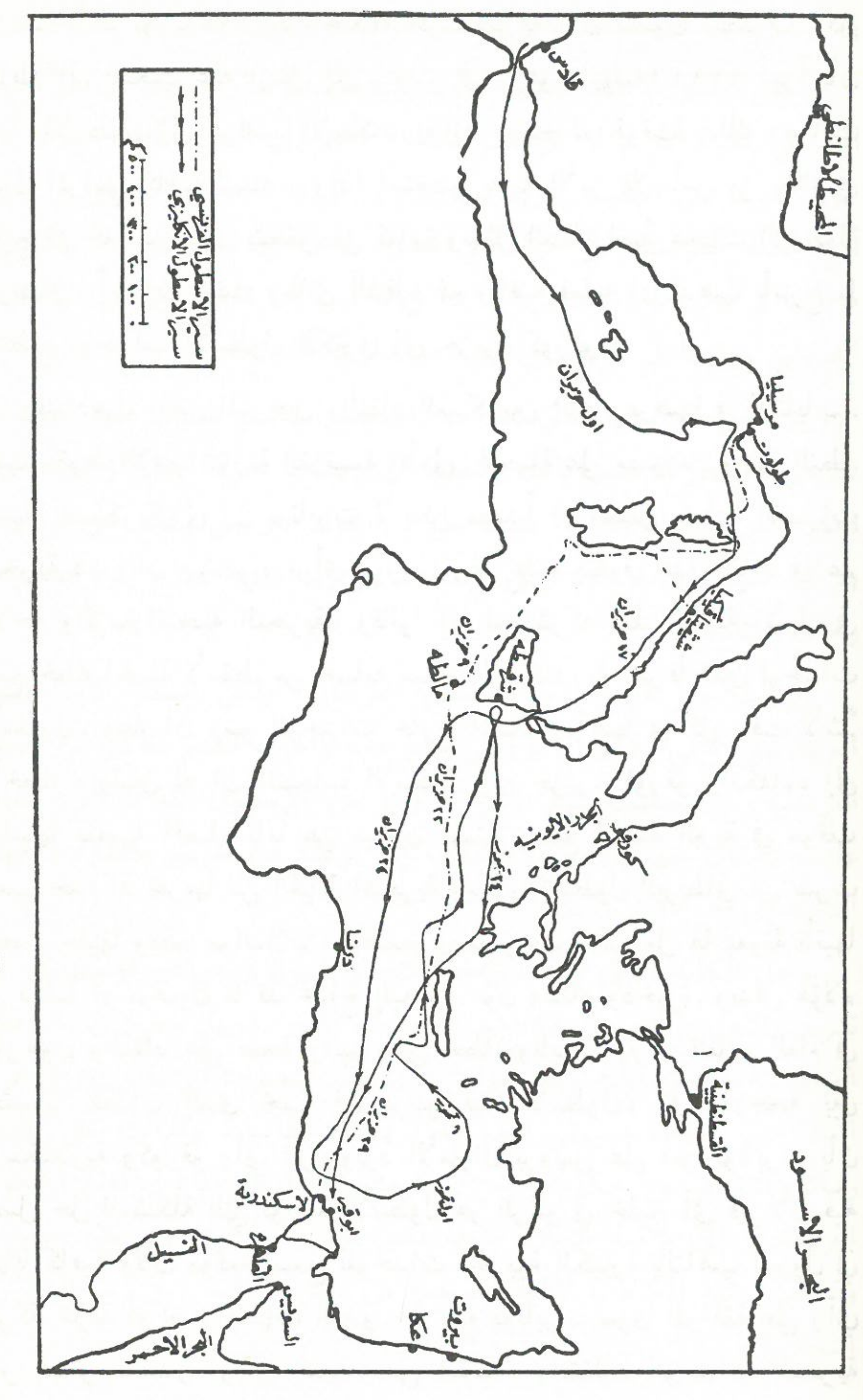
ولما كانت القيادة الفرنسية جادة في إنزال جيوشها إلى الساحل المصري، كان الأميرال نلسون يجوب باسطوله البحر المتوسط بحثاً عن الحملة الفرنسية، ذلك ان بريطانيا – وكان إرصادها وجواسيسها، منذ أوائل نيسان (ابريل) ١٧٩٨، يراقبون التجمعات العسكرية الفرنسية في مرسيليا وطولون وجنوى وشيفيتا فيكيا – كان بعض رجالها السياسيين والعسكريين، وخاصة بيتْ، يعتقدون ان حشد الوحدات البحرية في هذه المرافىء ليس سوى المرحلة الثانية من خطة «الغزوة الكبرى» على بريطانيا، فصدرت الأوامر إلى أمير البحر جرفيس سانت – فنسانت بأن يرابط بأسطوله الكبير عند السواحل الإسبانية، على المحيط الأطلنطي، ليمنع السفن الإسبانية من مغادرة مرافئها والأسطول الفرنسي المتجمع في طولون ان ينتقل من المتوسط إلى الأطلنطي، واقترح بيتْ على غرانفيل، وزير الخارجية، نقل بعض وحدات الجيش البريطاني المعسكرة في البرتغال إلى بريطانيا لتعزيز الدفاع عنها.

وسرعان ما تبين للأميرالية البريطانية ان مشروع « الغزوة الكبرى » قد بات في نظر العسكريين والسياسيين الفرنسيين صعب التحقيق، وان الحشود العسكرية في طولون معدة لحملة عسكرية في حوض البحر المتوسط.

وقد أكد دنداس، وزير الحربية البريطاني والخبير في شؤون الشرق والهند ومدير مكتب الرقابة الهندي ان الهند هي الهدف البعيد للحشود العسكرية الفرنسية. وان هدفها القريب هو أحد الأقاليم العثمانية، وعلى الأرجح مصر. فاختار الأميرال البريطاني سانت - فنسانت احد ضباطه، هوراسيو نلسون، وكان اوسعهم علماً بأغوار المتوسط ومواقعه الإستراتيجية، وعيَّنه قائداً لأحدث وحدات الأسطول وأمره بالإنطلاق مسرعاً إلى المتوسط للبحث عن الأسطول الفرنسي و « اغراق وتدمير وحداته ».

وفي ٩ أيار (مايو) ١٧٩٨، أي قبل مغادرة الأسطول الفرنسي طولون بتسعة أيام، اجتاز نلسون مضيق جبل طارق فزار نابولي وصقلية وانتظر فيها قدوم الأسطول الفرنسي. وعندما احتل بونابرت مالطه، ثم اقلع منها نحو الشرق، تأكد نلسون ان وجهة الأسطول الفرنسي ليست صقلية كما اشيع، وإنما احد اقطار الامبراطورية العثمانية، ومصر على الأخص. فكتب في ٢٦ حزيران (يونيو) ١٧٩٨ إلى بلدوين، قنصل بريطانيا العام في القاهرة، يطلب إليه تزويده بالمعلومات عن تحركات الأسطول الفرنسي ويقول: « لم تكن صقلية غاية الحملة الفرنسية. وفي رأيي ان هدفها الرئيسي هو الإستيلاء على أحد موانىء مصر ثم الإستقرار عند باب البحر الأحمر على الساحل المصري، ومنه ترسل فرنسا جيشاً كبيراً إلى الهند لمعاونة تيبو صاحب على طردنا منها»[٩١].

ولكن بلدوين كان قد غادر مصر إلى وطنه قبل وصول الكتاب. فقرر نلسون الإنتقال بأسطوله إلى الساحل المصري فبلغ الإسكندرية قبل وصول الحملة الفرنسية بثلاثة أيام، ولما لم يجد في مينائها سوى بعض السفن التجارية اقفل مسرعاً إلى كريت ومنها إلى سواحل آسيا الصغرى وازمير ثم إلى شرقسطة في صقلية وهو يتحرق غيظاً لإخفاقه في لقاء العدو لأن أمير البحر الفرنسي، برويس، كان كما سبق القول قد مال عن طريق الملاحة التقليدية وسلك سبيلاً يقصيه عن السفن البريطانية الجادة في مطاردته.



خريطة تبين سير الاسطولين الفرنسي والبريطاني في البحر المتوسط

ولما تأكد بونابرت، بعد احتلاله الإسكندرية، ان نلسون منصرف بكل نشاطه إلى البحث عنه ارسل إلى برويس في ٣ تموز (يوليه) ١٧٩٨ أمراً بأن يرفأ بالأسطول إلى مراسي الإسكندرية إذا سمح له الوقت بذلك.«وكانت اعماق المراسي كافية لسفنه» وإذا استعصى عليه الأمر فلا بأس من بقائه في خليج ابي قير شرط ان يتحقق من كفاءة وسائل الدفاع لصدّ هجمات الأسطول البريطاني. أما إذا كانت وسائل الدفاع غير كافية فعليه ان يذهب بأسرع ما يستطيع بوحدات الأسطول الكبرى إلى جزيرة كورفو.

وقد ذهب بعض المؤرخين والنقاد العسكريين الذين عرضوا في كتاباتهم، عقب سقوط الإمبراطورية الفرنسية الأولى، للحملة على مصر من وجهة النظر الفنية العسكرية إلى ان بونابرت لم يكن مصيباً اذ استقل بقيادة العمليات البحرية دون ان يستضيء برأي برويس رغم علمه بتفوق هذا القائد في علم الملاحة والإستراتيجية البحرية، وقالوا إنه لو اشركه منذ الساعة الأولى في وضع خطة الحملة لأسقط من حسابه ميناء الإسكندرية كمرفأ أمين لوحدات الأسطول، وعلم ان رسو الوحدات خارج الميناء يعرّضها في كل وقت لأشدّ الأخطار، وتبين له ان انسحاب الأسطول إلى جزيرة كورفو وانكفاءه إلى مراسيها يقصيه اقصاء تاماً عن ميدان مهمته ويضع الحملة البرية في موقف صعب جداً اذ يحرمها من الحماية البحرية ويمكّن الاسطول البريطاني من ضرب الحصار عليها وقطع مواصلاتها، فتصبح في مصر اسيرة لا أمل لها بمعونة تأتيها من فرنسا أو بوصول ما قد تحتاج إليه من مؤن وعتاد وذخيرة. ويدلل هؤلاء المؤرخون والنقاد على صحة رأيهم وعلى خطأ بونابرت بتردد القائد العام في اختيار المكان الذي يجب ان يرسو فيه الأسطول، وفي تأرجحه بين الإسكندرية وكورفو وأبي قير، وبردّ الأميرال برويس على أمر بونابرت بأن افضل حلّ للمشكلة التي تواجه الأسطول هو الرسو في خليج أبي قير لأن فيه اعماقاً كافية ولأن موقعه يسمح للوحدات الحربية الكبيرة بالتأهب للنزول في معركة بحرية أو لصد هجمات العدو. فلم يسع بونابرت سوى الموافقة على رأي أمير البحر فأصدر أوامر جديدة على اساسه. وانتقلت الوحدات البحرية الكبيرة من مياه الإسكندرية، في ٥ تموز (يوليه) ١٧٩٨، وفي السابع منه كانت

قد استوت في خليج ابي قير، وفاقاً لتعليمات برويس وتحت اشرافه المباشر.

وتلقى نلسون، بعد وصوله إلى شرقسطة، أخباراً تفيد أن الأسطول الفرنسي بعد أن تم له احتلال مالطه، اتجه إلى الشرق فعاد مسرعاً إلى الموره حيث لقي السفينة البريطانية زيالوس فابلغه قائدها، الكومودور هود، أن الحملة الفرنسية قد انزلت في مصر. فأبحر في الحال إلى الإسكندرية فوصلها في أول أب (اغسطس) ١٧٩٨، وما لبث أن شاهد عن كثب الأسطول الفرنسي مرابطاً في خليج ابي قير وهو مطويّ الشراع.

وفي صبيحة اليوم التالي، ٢ آب (اغسطس) انقض نلسون عليه انقضاض المنتحر لأن معركة مصر كانت بالنسبة إلى بريطانيا معركة حياة أو موت، ولن تكون معركة حياة إلاّ اذا تغلب على الأسطول الفرنسي وقطع على بونابرت طريق العودة إلى فرنسا، وعلى فرنسا طريق إمداده بما يحتاج إليه جيشه من رجال وعتاد.

ووقعت معركة ابي قير فاستبسل الفريقان. ولكن النصر كان حليف البريطانيين فلقي الأميرال برويس مصرعه، وأُغرق القسم الأكبر من السفن الفرنسية، واستسلمت سفن اخرى، ونجا من الأسطول كله ثلاث وحدات عادت اثنتان منها بالأميرال فيلنوف إلى فرنسا عن طريق مالطه، واتجهت الثالثة إلى بحر الأدرياتيك[٩٢].

وحمل الكابتن كابل إلى لندن خبر انتصار نلسون في أبي قير فوصلها في أول تشرين الأول (اكتوبر) ١٧٩٨، فأحدث الخبر دوياً عظيماً في العاصمة البريطانية، وعلق عليه بيتْ بقوله: «إن هذا النصر لأكبر نصر بحري عرفه العالم حتى اليوم، وسيبقى مجده ما دامت بريطانيا» وانهالت على نلسون رسائل التقدير من حكومته ومن حكومتي روسيا وتركيا، ورفعته الحكومة البريطانية إلى مرتبة النبلاء بمنحه لقب «بارون النيل وبورنلام تورب» وتدفقت عليه المكافآت المالية الضخمة من «شركة الهند» و «شركة الشرق التجارية».

ولما بلغت اخبار هزيمة ابي قير سمع حكومة الإدارة بباريس تبين لها بكل

وضوح ما رافق اعداد الحملة من اخطاء فنية ، كان اولها إهمال تأمين حماية الأسطول بعد انزال الحملة في مصر ، وثانيها الإعتقاد بأن نلسون لن يجرؤ على مهاجمة الأسطول الفرنسي الذي كان يفوق اسطوله عدداً ، وبأن بريطانيا ستكتفي بمحاصرة مالطه لمنع وصول المؤن والعتاد إلى حاميتها .

وضع الأسطولين الفرنسي والبريطاني في معركة ابي قير

وحاول بونابرت في رسائله إلى حكومة الإدارة ان يبرّر موقفه ويحمل برويس وحده تبعة الهزيمة فكتب يقول : « إن الأميرال برويس لم يكن راغباً على الإطلاق في الذهاب إلى كورفو قبل ان يتأكد من عدم إمكان الرسوّ داخل الإسكندرية ... وإذا كان برويس قد ارتكب خطأ فادحاً في هذا الحادث المفجع ، فإنه قد كفّر عن خطئه باستبساله وسقوطه ميتاً في ميدان الشرف »[٩٣] .

ولا شك في أن موقعة ابي قير حوّلت مجرى التاريخ اذ افسدت على بونابرت ما كان قد وضعه من خطط لاحتلال الشرق والوصول إلى الهند ، واجبرته بعد أن قطعت عليه طريق فرنسا على إعادة النظر في أمره والإعتماد في تموين جيشه وسد نفقاته على موارد مصر وحدها ، والإنصراف بكل قواه وبجميع الوسائل إلى إزالة التوتر بين فرنسا والباب العالي ، فأرسل إلى الصدر الأعظم في ٢٢ آب (اغسطس) و ٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٧٩٨ ، بواسطة سفينتين يونانيتين مرّتا بالإسكندرية في طريقها إلى القسطنطينية ، كتابين يؤكد له فيهما حرص فرنسا على توثيق عرى الصداقة التقليدية مع الدولة العثمانية ، وابرز ما جاء في هاتين الرسالتين قوله في أولاهما :

« إن وزير الخارجية تاليران قد عيّن سفيراً لدى السلطان وزوّد بصلاحيات مطلقة تخوّله عقد الإتفاقات التي يريدها الباب العالي لتدعيم روابط الصداقة القديمة بين البلدين وإزالة الجفاء الذي وقع بينهما بسبب الحملة على مصر ، وهي حملة لم يكن القصد منها الإساءة إلى السلطان على وجه من الوجوه ، وإنما كانت غايتها معاقبة المماليك الذين اساؤوا إلى السلطان والتجار الفرنسيين على السواء ، وإن عدوّي الباب العالي الحقيقيين هما قيصر الروس وإمبراطور النمسا ، وإن فرنسا أول من يحرص على صداقة السلطان ، وقد رفضت تكراراً التعاون مع هذين الملكين للقضاء على تركيا واقتسام ممتلكاتها ، كما فعلا ببولندا سابقاً وكما يريدان ان يفعلا بالأمبراطورية العثمانية اليوم »[٩٤] .

وكتب بونابرت في ذات الوقت وذات المعنى إلى عبد الله باشا العظم والي دمشق ، وعلي تبلن باشا البانيا ، وباي طرابلس الغرب ، مؤكداً لهم ، بالإضافة إلى ما كتبه إلى الصدر الأعظم ، عطفه على المسلمين ورغبته الصادقة في

حمايتهم ورعاية مساجدهم واحترام الشعائر والأعياد الإسلامية، واستشهد على صدق قوله بأنه اطلق سراح الفي مسلم كانوا معتقلين عند فرسان القديس يوحنا في مالطه.

وكان أحمد باشا الجزار، والي عكا، أول الولاة العثمانيين الذين سعى بونابرت إلى استمالتهم وكسب ودهم، فبعث إليه، في ٢٢ آب (اغسطس) ١٧٩٨، مع بوفوازان، ممثله لدى ديوان القاهرة، برسالة ودية للغاية. ولكن الجزار رفض استقبال الرسول، وأبى أن يفتح له باب المدينة. وهدده بقطع رأسه إذا اقترب من اسوار عكا. وحذا والي دمشق حذو والي عكا فلم يردّ على كتاب بونابرت، واعتصم الصدر الأعظم من جانبه بالصمت واعرض عن الجواب.

ولما بدا لبونابرت فشل مساعيه لدى حكام المقاطعات، قرر نقل نشاطه إلى القسطنطينية فانصرف إلى العمل الدبلوماسي مكتفياً بما ناله في مصر من نجاح عسكري جعل القطر المصري كله خاضعاً لحكمه. وكان عمله الدبلوماسي تنفيذاً للإتفاق الذي تم بينه وبين تاليران قبل قيام الحملة من طولون وكان القائد العام على أتم ما يكون اليقين من أن حكومة الإدارة سترسل تاليران سفيراً إلى الباب العالي حال نزول الحملة إلى ارض مصر، فكان بونابرت، اذ قرر الإنصراف إلى النشاط الدبلوماسي، مؤمناً بأن صديقه قد وصل إلى القسطنطينية وانه مقيم فيها. ولكن الحقيقة كانت غير ما ظنه بونابرت. فتاليران لم يكن الرجل الذي يرتبط في يومه باتفاق وقعَّه في أمسه، بل كان اسرع الناس إلى مماشاة الأحداث متى تبين له عدم إمكان السيطرة عليها وتحويلها عن مجاريها، فتنكر لاتفاقه مع بونابرت وقبع في وزارته بباريس يرقب تطورات الحملة وتقلبات الزمن ويسهر على الحد من تأثير مضاعفاتها عليه وعلى الدبلوماسية الفرنسية العامة التي كان يضطلع باعبائها.

وفوق هذا فقد كان لرغبة تاليران عن القيام بمهمة السفارة إلى الباب العالي اسباب شخصية كثيرة ومتفاوتة الأهمية، منها حراجة موقفه تجاه السلطان ووزير الخارجية العثمانية بعد أن راغ منهما وكذب عليهما في ما كان يعطيه

لسفيرها علي افندي، حتى بعد مضي ثلاثة اسابيع على وصول الحملة إلى مصر، من تأكيدات بأن فرنسا حريصة على الصداقة العثمانية وبأنها لن تقوم بأي عمل عدائي ضد مصالح الباب العالي وبأن الحملة لا هدف لها ابعد من مالطة. ومنها ايضاً ايمانه بأن مهمته في القسطنطينية لن تحرز نجاحاً بل تكون فاشلة كل الفشل، وهو الرجل الذي كان لا يقدم على أمر الاَّ إذا كان نجاحه مضموناً، ويعرض عن كل مبادرة تتساوى فيها حظوظ الفوز وأسباب الفشل. ولا يستبعد أن يكون بين الأسباب التي حوّلته عن السفر الى دار السلطنة خوفه من الوقوع، وهو في طريقه إليها، في قبضة الأسطول البريطاني أو أن يعتقله العثمانيون في حال فشله لديهم ويلقوه في غياهب السجن إلى أن تستتب الأمور وينتهي الخلاف بينهم وبين فرنسا.

هذه هي الأسباب التي يقف عندها الباحث في شخصية رجال وشؤون تلك الحقبة. ولكن في اضبارات المحفوظات الفرنسية تقارير ورسائل تشير إلى سبب آخر قد يكون اكثر كل هذه الأسباب وجاهة وأقربها إلى الحقيقة، حقيقة تاليران وحقيقة بونابرت معاً، وهو أن تاليران، وهو العليم بما كان يجيش في نفس بونابرت وبما كان في جوانحه من مطامع، كان مقتنعاً بأنه لن يقبل بدور ثانوي في مفاوضات الصلح مع الباب العالي فيفرض نفسه مفاوضاً اول، كما كان شأنه في مفاوضات الصلح مع النمسا في كامبو - فورميو، اي أنه يستأثر لنفسه بالرأي الأول والقول الفصل فلا يكون لتاليران إلاّ أن يتقيد بتعليماته وينصاع لآرائه، فيصبح وزير الخارجية تابعاً لقائد الحملة خلافاً لكل عرف وكل تقليد، وهذا ما لا يمكن ان تقبله نفسه التي ما كانت تقل طموحاً عن نفس بونابرت.

ومن الوثائق المخزونة في المحفوظات الفرنسية والتي يقوم عليها هذا الوجه من وجوه تفسير موقف تاليران، رسائل بعث بها بونابرت إليه بعد مغادرته طولون إلى مالطه فمصر. ففي الأولى منها المؤرخة في ٢٣ ايار (مايو) ١٧٩٨ كلام كان اقرب إلى امر عسكري يصدره القائد إلى احد ضباطه، منه إلى الكلام الذي يوجهه قائد يقوم بتنفيذ مهمة خارجية إلى وزير خارجية حكومته المسؤول المباشر عن سياسة الدولة ويقول بونابرت لتاليران في هذه

الرسالة ان ينتظر « أمراً » آخر قبل مغادرة باريس إلى القسطنطينية، وانه سيرسل الدارعة لابادين لنقله إلى عاصمة السلطان مع سفينتين من سفن البندقية. وفي كتاب آخر مرسل من مالطه في ١٨ حزيران (يونيو) ١٧٩٨ يطلب بونابرت إلى تاليران ان يسافر إلى القسطنطينية لا على الدارعة لابادين التي وعده بها بل على السفينة الحربية لاسانسيبل. وفي هاتين الرسالتين الدليل الكافي على ان بونابرت كان يستعمل في مخاطبة تاليران لغة الآمر الناهي، لا لغة القائد المطيع لأوامر حكومته [٩٥].

وهكذا بقي تاليران في باريس وكتب في أوائل آب (اغسطس) ١٧٩٨، إلى روفن، القائم بالأعمال في القسطنطينية، أن يدخل مع السلطان في مفاوضات للصلح على الأسس الستة التالية:

١ - تتعهد فرنسا بنسيان ما كانت تشكو منه من سوء تصرف الدولة العثمانية تجاهها.

٢ - عزل الجزار من ولاية عكا، وإعادة التجار الفرنسيين إلى صيدا وعكا والتعويض عليهم.

٣ - تعيين باشا عثماني في القاهرة كممثل للسلطان.

٤ - لا يحق لأيّة دولة أن يتعاطى رعاياها التجارة في مصر إلاّ بموافقة فرنسا.

٥ - تُدفع ميرة السويس ودمياط والاسكندرية إلى ممثلي الحكومة الفرنسية.

٦ - تتعهد الحكومة الفرنسية بأن تدفع سنوياً للسلطان مبلغ ١٥٠٠ كيس[*] مقابل هذه الامتيازات[٩٦].

وبعد ذلك، وتأميناً لنجاح المفاوضات بوضعها في يد دبلوماسي مجرَّب، اقترح تاليران ندب ديكورش دي سانت - كروا، الذي سبق له تمثيل بلاده في القسطنطينية[٩٧]، للقيام بهذه المهمة، وأقرته حكومة الإدارة على ذلك وتم تعيين السفير الجديد في ٢ ايلول (سبتمبر) ١٧٩٨، وزوده تاليران بتعليمات تقضي

(*) الكيس يساوي ٥٠٠ قرشاً.

بأن يعلن للباب العالي حرص فرنسا على صداقة السلطان ويؤكد له أن احتلال مصر عمل موقت ينتهي بانتهاء الحرب مع بريطانيا، وان يقول، إذا وجد الظرف مناسباً، ان فرنسا مستعدة ان تبحث مع السلطان جلاء حاميتها عن جزر البحر الأيوني لمصلحة السلطان لقاء نزول السلطان لها عن حقوقه في مصر. ولكن السفير الجديد توقف في مرسيليا ولم يواصل سفره إلى مقر سفارته.

وشهدت القسطنطينية في ذلك الوقت نشاطاً دبلوماسياً لم يكن لها عهد بمثله[٩٨] اذ انصرف ممثل فرنسا، روفّن، إلى إقناع الصدر الأعظم عزت محمد باشا ووزير خارجيته بحسن نية حكومة الإدارة وإخلاصها للسلطان، وبأن حملة مصر لا يقصد منها إلاّ تأديب المماليك والبريطانيين، وبأن فرنسا، بقضائها على المماليك، قد ادّت خدمة كبرى للسلطان لأن هؤلاء كانوا يعصون أوامره ويمضون في تسيير الأمور على عكس ما كان يريد. واحرز الممثل قسطاً لا يستهان به من النجاح اذ وقف الصدر الأعظم موقف المتريث من الأحداث وافضى اكثر من مرة بتصاريح لا تنم عن شيء من الحقد على فرنسا وأهمها قوله: إن الإنقلاب على أصدقاء ترجع صداقتهم لنا إلى ثلاثمائة سنة، للإتفاق مع الروس اعداء وطننا التقليديين، لأمر لن اقدم عليه ما زلت حيّاً [٩٩].

وكان شيخ الإسلام، المفتي الأكبر الشيخ محمد عارف افندي، يؤيد الصدر الأعظم في موقفه ويقره على رأيه، مما وضع السلطان سليم الثالث في مركز حرج جداً بالنسبة إلى إعلان الحرب على فرنسا، لأن إعلان الحرب وما يعنيه من استنفار المؤمنين ودعوتهم إلى الجهاد كان مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً برأي المفتي الأكبر فلا يقوم إلاّ على أساس فتوى صادرة منه. وكان السفيران الروسي والبريطاني يستعديان السلطان كل يوم على فرنسا ويلحّان عليه بقطع علاقاته معها وإعلان الحرب عليها.

وكان الوزير الروسي، خوتشوبي، قد تمكن من إقناع القيصر بولس الأول بأن يضع جانباً السياسة الروسية التقليدية المعادية للباب العالي ويغتنم فرصة الحملة الفرنسية على مصر للتقرب منه، فأرسل إلى سفيره في القسطنطينية،

فاسيلي تامارا، ان يعمل كل ما في وسعه لتحقيق هذا التقرب. وتعاون تامارا وسبنسر سميث، شقيق الكومودور سدني سميث، على إظهار فرنسا بمظهر العدو المغتصب لحقوق الباب العالي والمعتدي على سيادته في مصر.

وكانت روسيا وبريطانيا تعتبران فرنسا العدو الحقيقي لهما والمنافس العنيد في الشرق، لاسيا بعد معاهدة كامبو – فورميو التي قضت على سلطة النمسا في البحر المتوسط ومنحت فرنسا اهم المواقع الإستراتيجية فيه، واحتلال بونابرت لمالطه ومصر وهي في نظر بريطانيا اهم موقع على طريق الهند (١٠٠).

وتتالت اجتماعات المندوبين البريطانيين والروس بالصدر الأعظم ووزير الخارجية العثمانية، فكانا يلجآن تارة إلى التلويح بالخطر الفرنسي الجمهوري على مصالح الامبراطورية العثمانية، وتارة إلى التهديد والوعيد، حتى ان تامارا جاوز في اصراره والحاحه كل حد معقول اذ قال للصدر الأعظم إنه اذا لم يعلن الباب العالي الحرب على فرنسا، جزاءً لها على احتلال مصر وهي جزء من الامبراطورية، فان روسيا ستقوم من جانبها باحتلال المناطق البلقانية، على اعتبار ان ما يحق لفرنسا يحق لغيرها من الدول، وخاصة للدولة التي تتاخم الامبراطورية العثمانية والتي تربطها بالمناطق التي تقتطعها روابط المذهب والعنصر، وعنى بذلك البلاد البلقانية السلافية العنصر والارثوذكسية المذهب كروسيا، على أن الوعيد والإلحاح لم ينالا من عزيمة الصدر الأعظم ولم يخففا شيئاً من رغبته في التفاهم مع فرنسا وإجراء مفاوضات معها لوضع حد للازمة المصرية. ولكن السلطان، لما بلغته اخبار معركة ابي قير وانتصار نلسون على الأسطول الفرنسي، ايقن ان الحملة الفرنسية قد اخفقت عسكرياً وان بونابرت اصبح اسيراً في مصر. كما ان الحملة الدبلوماسية التي كان يقوم بها سفيرا روسيا وبريطانيا في القسطنطينية لم يقابلها سوى نشاط ضعيف من الجانب الفرنسي بسبب اعراض تاليران عن قبول السفارة وعدم مجيء السفير الجديد ديكورش إلى القسطنطينية. فقرر السلطان في النهاية، تحت ضغط المعتمدين الدبلوماسيين الروسي والبريطاني اقالة عزت باشا، الصدر الأعظم ونفيه إلى جزيرة خيوس في بحر الأرخبيل، كما قرر نفي المفتي الأكبر إلى

مدينة بورصة، واتبع هذين الاجراءين الحازمين بقطع العلاقات الدبلوماسية مع فرنسا في ٢ أيلول (سبتمبر) ١٧٩٨، واعتقال روفّن، القائم بأعمال سفارتها، وأعضاء هذه السفارة في قلعة «الأبراج السبعة» وحجز أموالهم وممتلكاتهم إلى أن تعود مصر إلى السلطان وينسحب الفرنسيون منها(١٠١). وتلا النفي وقطع العلاقات والإعتقال صدور البيان التالي في أول ربيع الآخر ٩/١٢١٣ أيار (سبتمبر) ١٧٩٨ فاعتبر كإعلان حرب من الباب العالي على فرنسا، وكان للمعتمد الدبلوماسي البريطاني في اسطنبول اليد الطولى في وضعه.

«تعلم جميع الدول الأوروبية ان الود والتفاهم اللذين وجدا منذ اقدم الأزمان بين الباب العالي والبلاط الملكي الفرنسي لم تشبهما شائبة ولم يصابا بأي فتور او نفور، وان الباب العالي كان ينفذ بدقة كل شروط المعاهدات، ويقيم الدليل في كل وقت على متانة صداقته لفرنسا وتعلقه بها، وإنه لها الصديق الوفيّ المخلص. ولما بدأت الثورة الفرنسية ترابطت كثرة الدول الأوروبية فيما بينها باحلاف ومعاهدات موجهة ضد فرنسا. وعلى الرغم من أن سلوك الذين استولوا على الحكم في فرنسا كان غير قانونيّ فإن الباب العالي، احتراماً منه للصداقة التي كانت تشده إلى الأمة الفرنسية، فضّل الوقوف على الحياد، فلم تثنه عنه مساعي الدول المتحالفة وإلحاحها عليه بالإنضمام إليها وقطع علاقاته مع فرنسا. وكانت ظروف الدولة الفرنسية واوضاعها تثير النقمة والنفور يوماً بعد يوم. وكان مركزها يضعف باطراد وتشتد وطأة الشقاء والبؤس على شعبها بعد أن اقتربت منها جيوش الدول المتحالفة، واستولى امبراطور النمسا على المواقع الحصينة التي تتحكم بها من جهة الشمال، واحتل البريطانيون ميناء طولون اكبر مستودع حربي لها على المتوسط وتجمّع انصار الملكية في اقاليمها. ولقد كان باستطاعة الباب العالي عندئذ ان ينضم إلى التحالف الدولي تأميناً لمصالحه، ولكنه أبى الإنحراف عن الصدق والإستقامة وبقي وفياً لسياسة الحياد. ولو انه لم يفعل لأصبحت فرنسا، وهي مطوقة من البر والبحر، يضنيها الحرمان وتهددها المجاعة، فريسة لأفظع أنواع الإضطرابات ولأحلك ضروب اليأس. ولم يكتف الباب العالي برفض قطع علاقاته مع فرنسا بل ظل، على ما يعلمه العالم اجمع، يغدق عليها رعايته رغم

احتجاج الدول الأخرى. ونظرة خاطفة واحدة على احداث الحرب، وما رافقها ونتج عنها من تطورات، تظهر الفائدة التي غنمتها فرنسا من حياد الباب العالي في تلك الفترة. وكان يُنتظر من فرنسا ان تقابل اريحيته ومروءته بشيء من الشكر والولاء. ولكن الرجال الذين انتزعوا فيها السلطة من أصحابها الشرعيين، افادوا من جو الثورة الذي كان مخيماً على بلادهم فراحوا يجمعون العملاء في بلاد غيرهم ويدوسون المصلحة العامة تأميناً لمصالحهم الخاصة. ويبثون في الممالك المنظمة والمتحضرة روح الإضطراب، ويعملون لتهديم الأديان، ويجتاحون المدن والدول، وينهبون ممتلكات الناس، وينحدرون بالجنس البشري إلى درك الوحوش الضارية. وبلغ بهم الخبث والرياء ان وعدوا الشعوب بالحرية. وكلمة الحرية وحدها كافية لقلب مبادىء الحضارة رأساً على عقب. وكانوا لا يتورعون عن استعمال اي وسيلة لدفع رعايا الدول القريبة والبعيدة، الصديقة والعدوة، للتمرد والعصيان والثورة على اسيادها الشرعيين. وكان سفراء فرنسا لدى الباب العالي يروغون منه ويكذبون عليه شأن زملائهم في كل مكان، فيلبسون لبوس الصداقة ويستعينون بكل اسباب الغش والخداع ليحملوه على مخاصمة الدول الأخرى التي كان على صداقة معها. وكان امراء الجيش الفرنسي في ايطاليا من جهة اخرى يعملون جاهدين لإبعاد قادة جيش السلطان عن جادة الصدق، والولاء، ويرسلون إلى الروملي والموره عملاء من اخبث الناس وأعلمهم بأساليب الشر والخيانة، يوزعون في كل مكان النشرات المسمومة التي تدعو للثورة.

«وكانت حكومة الإدارة كلّما شكا الباب العالي من تصرف القادة الفرنسيين، تجيب بأنها تستنكر أساليبهم التي تتنافى وروح الصداقة وانها ستؤدب كل من سيستعملها، وانها راغبة اشد الرغبة في توثيق روابط الصداقة القديمة التي تشدها إليه. وكان للباب العالي بعد هذا الجواب ان يتوقع عدول القادة الفرنسيين عن سياسة الخبث والخيانة ولكنه تلقى فيما بعد معلومات كثيرة تفيد انهم لم يرعووا بل زادوا غيّاً ووقاحة وتمادوا في اعمالهم العدائية. وعلى الرغم من اقتناع الباب العالي بأن أجوبة حكومة الإدارة كانت مبطنة

بالازدواجية ومغلفة بالنفاق، وان اساليب قادتها الإجرامية كانت في الواقع مستوحاة من التعليمات التي كانوا يتلقونها، وان كل شكاية يقوم بها تكون عديمة الفائدة، على الرغم من كل هذا لم يطرح الباب العالي كل أمل بأن تغيِّر حكومة الإدارة سلوكها وتنحرف عن شهوتها الدنيئة فتبطل عملها الرامي إلى نشر الإضطراب ومحاربة النظم القائمة في العالم اجمع، أو ان يضيق الشعب الفرنسي صدراً بما يعانيه من شر وشقاء بفعل بعض الأفراد فيقلب الأوضاع في فرنسا ويعيدها إلى حالتها الأصلية. ولهذه الأسباب مجتمعة رأى الباب العالي ان لا تتحول الدسائس والضغائن الخفية إلى حرب مكشوفة، وامتنع عن تبديل سياسته مع الفرنسيين مختاراً خطة الصبر والصمت والإعتدال.

«ولقد اعلنت حكومة الإدارة في بداية حربها مع الدول الأخرى ان ليس في نيتها أن توسع أملاكها، وانها حال عقد الصلح ستجلو عن الأراضي التي تكون قد احتلتها. ولكنها عوضاً عن ان تتقيد بهذا الإعلان لم تكتف بسلخ بلاد واسعة من الممالك المتحالفة وضمِّها إلى فرنسا، بل افادت من بعض التطورات التي طرأت على علاقات هذه الممالك فيما بينها، فتخطت كل اعتبار وكشفت عن نياتها الخفية ومشاريعها السرية التي لا تستهدف إلاّ الشر. وهكذا اجتاحت جمهوريات ودولاً حرة مستقلة كانت قد لزمت جانب الحياد، كما فعل الباب العالي، واعتدت على كل بلد وجدته ضعيفاً او غير مستكمل وسائل الدفاع فاخضعته بالعنف لإرادتها. ولما اشتدَّت شوكتها واستبدت قوتها مزقت ستار الشرف والحياء وكأنها أرادت آخراً ان يفهم العالم انها لا تقيم وزناً لقانون، ولا تعترف بقيمة لمعاهدة، وان لا فارق عندها بين الصداقة والعداء، فاجتاحت فجأة واحتلت بالقوة، كما يفعل القراصنة وخلافاً لحقوق الأمم ولكل القوانين التي تحترمها الشعوب، وعلى صورة لم يسبق لها مثيل، القطر المصري اثمن مقاطعات الإمبراطورية العثمانية التي لم تلق منها فرنسا إلاّ المعاملة الودية الطيبة.

«ولما تلقى الباب العالي أول نذير بأن فرنسا تنوي الإعتداء على مصر استدعى روفّن، القائم بالأعمال الفرنسي، واستجوبه رسمياً في الموضوع فأجاب بأن لا علم له مطلقاً بنيات حكومة الإدارة، وانه شخصياً يرى انه إذا قامت

بهذا العمل فلن يكون هدفها سوى الإنتقام من البكوات والحاق الضرر بالتجارة البريطانية في الهند، فردّ عليه ممثل الباب العالي بأنه إذا وقع عمل عدائي على مصر، لهذا السبب أو لأي سبب آخر، فإن الباب العالي سيعتبر هذا العمل إعلان حرب عليه فتنقلب الصداقة القديمة إلى عداء رسمي وقانوني.

«ولما كان الباب العالي مصمماً على عدم النزول عن شبر واحد من اقليمه المصري، فإن الأمة الإسلامية بأجمعها ستهب كرجل واحد لإنقاذ هذه الأرض المقدسة. وإذا كان بكوات مصر قد استحقوا العقاب فليس لأحد سوى الباب العالي ان يعاقبهم. أما تدخل فرنسا في شؤونهم فيكون افتئاتاً صريحاً على حقوق الأمم، وفوق هذا فإن البلاط البريطاني الصديق الصدوق للباب العالي لن يسمح بمرور الجيوش الفرنسية عبر الأراضي العثمانية لإلحاق الضرر بتجارة رعاياه، فإذا نزلت هذه الجيوش في مصر فإن الباب العالي يعتبر نزولها إعلان حرب عليه، فواجبه كقائم بالأعمال ان يقتنع بهذا ويسرع لإطلاع حكومته عليه.

«ولم يكتف الباب العالي بهذا الإيضاح الذي اعطاه للقائم بالأعمال فكتب إلى سفيره في باريس يأمره بطلب جواب رسمي من حكومة الإدارة في الموضوع. وقبل ان يصل كتاب القائم بالأعمال إلى حكومته وكتاب الباب العالي إلى سفيره، جاء هذا القائم بالأعمال يحمل إلى الباب العالي رسائل كان قد تلقاها من قبل من حكومة الإدارة وفيها ان هذه الحكومة قد أمرت بونابرت بالذهاب إلى مصر ولكن الحملة لا هدف لها سوى تأديب البكوات وتأمين التجارة الفرنسية ومحاربة التجارة البريطانية، وانها مرسلة إلى الباب العالي سفيراً ليفاوضه في تسوية المسألة ويوضح له ما في الحملة من فوائد للمصلحة العثمانية. فإذا لم يقتنع الباب العالي واعلن الحرب على الجمهورية الفرنسية فإنه سيعرّض نفسه لاعتداء من جانب الإمبراطوريتين، وقد اودع القائم بالأعمال صوراً رسمية عن هذه الرسائل المحشوة من الأباطيل والقول الهراء.

«وعملاً بالأوامر التي تلقاها قام علي افندي، سفير الباب العالي، بمقابلة تاليران وزير العلاقات الخارجية، واطلعه على التعليمات التي جاءته وطلب إليه

جواباً رسمياً صريحاً عنها. وعقب هذه المقابلة كتب علي افندي إلى الباب العالي ان الوزير عمد إلى اساليب الكذب والخبث والمكر، وكأنه نسي ما كان قد كتبه إلى القائم بالأعمال فأنكر ارسال الحملة إلى مصر، ولم يأخذه الخجل فاكد ان الصلاحية المعطاة لبونابرت محصورة باحتلال جزيرة مالطه وان القضاء على منظمة فرسان القديس يوحنا حدثٌ فيه الخير كل الخير لجميع المسلمين وعلى الباب العالي ان يقابله بالشكر وعرفان الجميل، وان لا رغبة لفرنسا إلاّ في تقوية وإنماء الصداقة القديمة التي تربطها بالباب العالي. ولما كان جواب وزير الخارجية الفرنسية يناقض المعلومات التي ادلى بها القائم بالأعمال فقد انتفى الشك في حقيقة نية الخبث والخيانة التي كانت حكومة الإدارة تبيتها للباب العالي اذ حاولت غشه وخداعه واتضح ان الوزير الفرنسي اراد ان يكسب الوقت بانتظار اخبار الحملة. وهذا السلوك من جانب حكومة الإدارة يدل دلالة واضحة على أن العزة بالباطل قد افقدتها الصواب وأنستها المبادىء المحترمة والمعترف بها من كل الدول، فبات كلامها لا قيمة له ولا ثقة به.

«وفي ما تقدم بسطه من اساليب تعسفية وخبيثة دليل على أن حكومة الإدارة لا تبغي سوى إشاعة الفوضى والبلبلة في كل انحاء العالم وقطع ما بين الشعوب من روابط وأوصال فتعمد، تمشياً مع مصالحها واهوائها تارة إلى الدسائس الخفية وتارة إلى الإعتداءات المكشوفة للقضاء على دساتير الدول وتنشىء كما فعلت في ايطاليا، جمهوريات صغيرة تكون الجمهورية الفرنسية رائدها ومرشدها وتتصرف بالشؤون العامة على الوجه الذي تراه منسجماً مع غاياتها.

«إن مصر هي باب المدينتين المقدستين، مكة والمدينة، فلها في نظر المسلمين أهمية عظمى. ووفاقاً لما اعلنه الباب العالي من قبل في هذا الموضوع ولما قيل للقائم بالأعمال الفرنسي ثم لحكومة الإدارة بواسطة السفير علي افندي فإن الإعتداء الغاشم الذي قامت به فرنسا يجب ان يقاوم بما تفرضه القوانين والعدالة اي بقوة السلاح. ولهذا فإن الباب العالي قد اتخذ، معتمداً على رحمة الله وعونه، كل التدابير اللازمة لصدّ الاعتداء الفرنسي براً وبحراً وسحق

القائمين به فبات واجباً دينياً على كل مسلم أن يهب لمحاربة فرنسا. وتطبيقاً للتدابير المتخذة تم اعتقال روفّن وموظفي المفوضية الفرنسية في حصن «الأبراج السبعة» فلا يفرج عنهم الاّ بعد وصول السفير علي افندي ومن معه إلى القسطنطينية، كما تم اعتقال جميع القناصل والتجار الفرنسيين المقيمين في القسطنطينية وسواها واودعوا السجن ليتحملوا وزر كل معاملة سيئة يلقاها التجار العثمانيون الذين اعتقلهم الجيش الفرنسي في مصر، فلا تعاد عليهم حريتهم الاّ بعد أن يُطلق سراح التجار العثمانيين وتعاد لهم بضائعهم وممتلكاتهم وبيوتهم ويفرج عن السفن الحربية العثمانية وبحارتها.

«ولمن الأمور البديهية ان الدفاع عن سلامة وأمن الأقاليم العثمانية واجب يقضي بالتسلح، لا على الباب العالي وحده، بل على جميع الدول الأوروبية لمحاربة الذين رفعوا في فرنسا علم الثورة والفوضى وفي هذا الظرف وهذه الحالة يأمل الباب العالي أن تشد ازره جميع الممالك التي تجمعه واياها الصداقة والمصلحة فتمدّ له يد المساعدة وتقيم الدليل على وفائها للعهد»[١٠٢].

وهكذا سجلت الدبلوماسية البريطانية انتصاراً كبيراً في الشرق إذ تمكنت من حمل الباب العالي على اعلان الحرب على فرنسا وتجهيز حملة عسكرية عثمانية مهمتها طرد الفرنسيين من مصر بمساعدة الأسطول البريطاني.

وكان الأميرال نلسون احد المشجعين على هذه السياسة فكتب إلى سبنسر سميث، في ٢٦ تشرين الأول (اكتوبر) ١٧٩٨، يثني على عمله ويهنئه على نشاطه الدبلوماسي ويستحثه على توسيع شقة الخلاف بين الباب العالي وفرنسا وتشجيع السلطان على الذود بالسيف عن سيادته وملكه[١٠٣].

ولكن بعض رجال السياسة البريطانيين، وفي طليعتهم هنري دنداس وزير الحربية ووزير الشؤون الهندية في الحكومة البريطانية، ووارن هستنغس حاكم البنغال، والأميرال نلسون، ما لبثوا أن أدركوا ان هناك خطراً على مصالحهم في الهند وفي الشرق لا يقل في شيء عن الخطر الفرنسي، وهو الخطر الروسي. ذلك أن القيصر بولس الأول وكان قد اقتنع، كما جاء في ما تقدم، بفائدة التقرب من السلطان أخذ يصبو إلى الادرياتيك والمتوسط وبدأ سفيره في

القسطنطينية يتدخل مباشرة في شؤون الدفاع عن الامبراطورية العثمانية. وابدى القيصر رغبته في حماية فرسان القديس يوحنا واعادتهم إلى مالطه. والتعويض عليهم مما اغتصبه بونابرت منهم فأغدق عليهم الهبات والأموال ودخل الفرسان المشتتون في كنفه وانتخبوه اميراً عليهم في تشرين الأول (اكتوبر) ١٧٩٨.

وخشي لورد غرانفيل، وزير الخارجية البريطانية، مغبة النزول الروسي إلى المتوسط وتغلغل النفوذ القيصري في أوساط القسطنطينية، فأرسل إلى المتوسط أحد كبار رجال البحرية البريطانية السر سدني سميث بمهمة سياسية وعسكرية معاً غايتها الأولى الاشتراك في المفاوضات الدائرة في الباب العالي بين تركيا وروسيا كما أرسل، في أواخر تشرين الثاني (نوفمبر) الكولونيل كوهلر على رأس بعثة عسكرية لتنظيم الجيش العثماني وتقديم المساعدات له، ليتمكن من القيام بالحملة التي يعدها لطرد الفرنسيين من مصر.

ووصل سدني سميث إلى القسطنطينية في أواخر كانون الأول (ديسمبر) ١٧٩٨، وكانت المفاوضات بين القيصر والسلطان قد أوشكت على نهايتها وتكللت الدبلوماسية الروسية، لأول مرة منذ زمن طويل، بنجاح تام إذ عُقدت بين تركيا وروسيا معاهدة هجومية دفاعية، في ٢٣ كانون الأول (ديسمبر) ١٧٩٨، لمدة ثماني سنوات[١٠٤] وقعها السفير تامارا باسم حكومة القيصر وأحمد عاطف وزير الخارجية العثمانية عن الباب العالي. وفي هذه المعاهدة يضمن كل من الفريقين ممتلكات الفريق الآخر، ويسمح الباب العالي للاسطول الروسي بالمرور عبر المضايق من البحر الأسود إلى المتوسط وبالعكس، كما تتعهد روسيا من جهتها بوضع اثنتي عشرة سفينة حربية تحت تصرف السلطان للدفاع عن عاصمة ملكه.

وتنفيذاً لهذه المعاهدة أرسلت روسيا إلى القسطنطينية اسطولاً بقيادة الأميرال اوشاكوف، ثم تابعت تقدمها نحو المتوسط فاحتلت الجزر الأيونية وطردت منها الحامية الفرنسية، في آذار (مارس) ١٧٩٩، وانشأت فيها باتفاق ٢١ آذار (مارس) ١٨٠٠ دولة جديدة اطلق عليها اسم «جمهورية الجزر السبع

المتحدة »،ووضعتها تحت وصايتها سياسيّاً وعسكريّاً ، ولكنها فرضت عليها دفع الجزية للسلطان.

وبعد اعلان تركيا الحرب على فرنسا حاول تاليران ان يعقد صلحاً مع روسيا والاتفاق معها على اقتسام الامبراطورية العثمانية ، ولكنه لم يصمد طويلاً على هذا الرأي فاعترف بعدم صوابه لأنه يحقق لروسيا رغبات ومصالح تتنافى والرغبات والمصالح الفرنسية بما يفسحه لها من مجال لبسط سيطرتها على شبه جزيرة البلقان واحتلال القسطنطينية وتركيز اقدامها على ساحل البحر المتوسط.

وكانت بريطانيا من جهتها تنظر بعين القلق إلى تعاظم نفوذ القيصر في الباب العالي ، فضاعف الأخوان سدني وسبنسر سميث جهودهما لدى السلطان سليم الثالث لعقد معاهدة بينه وبين بريطانيا. وكانت تعليمات لورد غرانفيل إليهما تقضي بأن يظهرا للسلطان رغبة بريطانية في المحافظة على وحدة امبراطوريته وسيادته المطلقة عليها دون مقابل معنوي أو مادي وبأن يبذلا كل جهد لاذكاء الجفاء بينه وبين فرنسا وتعهُّد جذوة الحرب القائمة بينهما ، والسهر على استمرار النفور والتوتر حتى ولو قبل الفرنسيون بالجلاء عن مصر[١٠٥].

ونجحت جهود الشقيقين فعقدت بين بريطانيا والباب العالي معاهدة تحالف وصداقة ، في ٥ كانون الثاني (يناير) ١٧٩٩ ، وهي مؤلفة من مقدمة و ١٣ مادة[١٠٦]. وقد جاء في المقدمة: « إن التفاهم القائم من زمن بعيد بين بلاط لندن والباب العالي العثماني ، والتعاون المستحكم بينهما في الحاضر بفعل اشتراكهما في حرب كانت نتيجة للاعتداءات الخبيثة المتعددة التي قام بها الفرنسيون ، قد أوجد عند العاهلين رغبة في توثيق عرى صداقتهما القديمة. ولما كان الباب العالي قد عقد معاهدة دفاعية مع جلالة امبراطور روسيا ، حليف صاحب الجلالة البريطانية ، على اساس ضمان كل من الفريقين لسلامة امبراطورية الآخر واعادة وتثبيت الهدوء والطمأنينة والحد من اعتداءات دول أخرى ، فقد اتفق الفريقان الموقعان على هذه المعاهدة على ما يلي ... ».

ولا تختلف المواد الأولى من هذه المعاهدة عن المواد المقابلة لها من المعاهدة

مع روسيا. غير ان المادة الثامنة منها تتضمن تعهداً من الباب العالي بأنه « حتى في حالة وقف الاعتداءات الواقعة في الوقت الحاضر على ممتلكاته ، يظل ماضياً في الحرب ، ووفياً لحليفته ولمصالحها إلى أن يعقد الصلح على أسس عادلة وشريفة ترضيه وترضيها معاً ».

وتقول المادة العاشرة من هذه المعاهدة ، وهي بلا شك أكثر المواد أهمية وخطورة: « إن الفريقين المتعاقدين سيتشاوران ويتفقان على المبادرات والعمليات الأكثر فعالية لاحباط مشاريع ونيات العدو الخبيثة في كل مكان وخصوصاً في مصر ، ولتدمير تجارته في البحار الشرقية والبحر المتوسط. وتحقيقاً لهذه الغاية يتعهد صاحب الجلالة امبراطور العثمانيين بإقفال موانئه جميعاً ودون استثناء بوجه تجارة العدو وباعداد قوة لا تقل عن مائة الف مقاتل لصدِّه في كل ناحية من نواحي امبراطوريته ومنعه من تنفيذ مشاريعه الهدامة ، وان يزيد هذه القوة كلما اقتضت الظروف ، وأن يذهب في الزيادة إلى أقصى امكاناته العسكرية ، ويتعهد أيضاً بوضع قواه البحرية على قدم الاستعداد للاشتراك مع حليفته في البحار المشار إليها. ويتعهد صاحب الجلالة البريطانية ، مقابل ذلك ، بأن يرسل إلى البحار ذاتها قوى بحرية تتكافأ وقوى العدو وتعمل على إلحاق الضرر به وتحول ، متعاونةً مع أساطيل حليفته ، دون تنفيذ مشاريعه ، وخصوصاً دون كل اعتداء منه على اقليم أو ولاية من أقاليم وولايات الامبراطورية العثمانية ».

وليس أدل من هذه المادة على مدى نجاح الدبلوماسية البريطانية في حمل الباب العالي على خدمة المصالح البريطانية في الشرق بقضائه على التجارة الفرنسية وتأليف جيش كبير من العثمانيين لطرد الفرنسيين من مصر ، وبذلك ضمنت بريطانيا اقصاء السلطان عن فرنسا واستبعدت عنه كل فكرة في عقد صلح منفرد معها[١٠٧].

وقد لخص احد مؤرخي الحملة الفرنسية على مصر هذه المعاهدة بقوله « إنها جعلت من العثمانيين جنوداً للسياسة والمصالح البريطانية في الشرق ».

ويُعتبر عقد هاتين المعاهدتين ، الروسية والبريطانية ، مع الباب العالي فاتحة

التحالف الدولي الثاني ضد فرنسا. فقد انضمت إليه مملكة نابولي، في ٢١ كانون الثاني (يناير) ١٧٩٩، وتبعتها النمسا في ٢٤ منه، ناكثة بمعاهدة كامبو - فورميو.

وقامت بريطانيا بعد هذه المعاهدة بارسال وحدات جديدة من اسطولها إلى المتوسط واحتلت وحدات الأميرال رينر جزيرة بريم في البحر الأحمر وعقدت مع امير عدن سنة ١٧٩٩ معاهدة تحالف وتجارة مُنحت بموجبها حرية التجارة والملاحة في البحر الأحمر. وهكذا رسَّخت نفوذها في البحرين المتوسط والأحمر مؤمِّنةً لنفسها سلامة طريق الهند ومضيِّقة الحصار على بونابرت وجيشه في مصر[١٠٨].

ولم تغب عن بونابرت حقيقة وضعه، كما لم تخف عليه الخطط التي كانت بريطانيا جادة في وضعها لطرده من مصر وتأليب العثمانيين وحكام ولاياتهم عليه، فقام يوطد اقدامه عسكرياً وادارياً في مصر. واستأنف الاتصال بالجزار فباء بالفشل، فقرر عندئذ اعتماد سياسة العنف والبطش قبل أن ينهي اعداؤه استعداداتهم، ورأى أن افضل مبادرة يمكنه القيام بها هي مهاجمة سوريا للقضاء على الجزار ومنع الاسطولين البريطاني والعثماني من التموّن في ثغورها، فكتب إلى حكومة الادارة يعلمها برأيه وبعزمه على تنفيذه في أقرب وقت وفسَّره بأنه الخطوة المثلى لتدعيم «الوجود الفرنسي» في مصر وحماية الفرنسيين فيها.

واستحسن ان يقوم إلى جانب حملته العسكرية بحملة دبلوماسية جديدة للتقرب من الباب العالي وتعبيد الطريق لصلح منفرد يعقده معه بعد قضائه على الجزار واحتلاله سوريا، وكان يعتقد أن المفاوضات ما زالت قائمة سراً بين فرنسا وتركيا، فأرسل إلى يوسف باشا، الصدر الأعظم، أحد رجاله، مابي دي شاتورونار، فاعتقله البريطانيون، فجدد بونابرت مسعاه وأوفد إليه أحد المعتمدين الفرنسيين المقيمين في الشرق، جوزف بوشان، قنصل فرنسا في مسقط، وحمَّله رسالة يؤكد له فيها صداقة فرنسا للباب العالي ورغبتها في العيش بسلام مع حليفتها القديمة، وان ما دعا حكومة الادارة لارسال الحملة إلى مصر هي ضرورة معاقبة البريطانيين والمماليك الذين طغوا على الفرنسيين

وألحقوا بتجارتهم في مصر خسائر فادحة، ومنع بريطانيا وروسيا والنمسا من تنفيذ خططها الرامية إلى اقتسام الامبراطورية العثمانية بينها. وأوصى معتمده بأن يلفت نظر الصدر الأعظم إلى أن بونابرت قد أرسل إليه رسائل عدة بقيت دون جواب وان يقول، إذا سئل عن استعداد الفرنسيين للجلاء عن مصر، ان لا شيء في نظر فرنسا يحول دون هذا الجلاء سوى اتفاق الامبراطورين الروسي والنمساوي بمساعدة بريطانيا على اقتسام الامبراطورية العثمانية. فإذا عدل هذان العاهلان عن قرارهما ووضعا حدّاً للثورات الداخلية التي يغذّونها في بعض الأقاليم العثمانية بقصد اضعاف هذه الأمبراطورية، فان فرنسا مستعدة، اظهاراً لحسن نيتها تجاه السلطان وسعياً إلى اعادة العلاقات الودية السابقة بين الدولتين، أن تقدم له المعونات اللازمة ضد عدوَّيه التقليديين، قيصر روسيا وامبراطور النمسا. وختم بونابرت كتابه إلى الصدر الأعظم بقوله: «إن للباب العالي أن يختار بين أن أكون صديقاً قديراً على نصرته على جميع اعدائه أو عدوّاً أشد خطراً عليه من هؤلاء الاعداء جميعاً».

ولم يجد بونابرت دليلاً يقدمه الصدر الأعظم على حسن نيته ابلغ من ارساله موفده على سفينة عثمانية كان الفرنسيون قد استولوا عليها في مرفأ الاسكندرية، وقرر بونابرت الافراج عنها واعادتها إلى قاعدتها العثمانية. وفي ١٣ شباط (فبراير) ١٧٩٩ ترك بوشان الاسكندرية متجهاً إلى القسطنطينية. الاّ أن الحظوظ لم تمكنه من القيام بمهمته إذ قبض عليه البريطانيون بالقرب من جزيرة رودس وساقوه إلى العاصمة العثمانية حيث اتهمه سبنسر سميث بالجاسوسية وطالب باعدامه بعد ان اطلع على حقيقة مهمته وعلى الرسالة التي كان يحملها. ولكن الصدر الأعظم يوسف باشا أبى النزول على رغبة المعتمد البريطاني واكتفى بسجن بوشان في احدى قلاع البوسفور[١٠٩].

ولم تصطدم حملة بونابرت على سوريا بدفاع عنيد ففتحت العريش، في ٩ شباط (فبراير)، وواصلت زحفها إلى عكا عن طريق الرملة فيافا.

وجاءت خطة بونابرت هذه وحملته على سوريا منسجمتين مع سياسة حكومة الادارة، فقد كتب إليه تاليران، في ٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٧٩٨،

يعلمه ان الروس والبريطانيين يسيطرون على البحر المتوسط فليس في استطاعة حكومة الادارة الاتصال به وتأمين النجدات والذخائر والمؤن اللازمة لجنوده ويقول إن الظروف القاسية التي يواجهها تفرض عليه الاعتماد، بعد اليوم، على موارد مصر دون سواها، وان الحكومة تترك له حرية الاختيار بين المقترحات التالية:

١ - البقاء في مصر وتدعيم مركزه العسكري والسياسي والاقتصادي فيها لرد هجمات الجيش العثماني وغارات الاسطول البريطاني المنتشر في المتوسط.

٢ - التقدم إلى الهند واضرام نار الثورة فيها بمساعدة السلطان تيبو صاحب (١٧٤٩ - ١٧٩٩) إذا كان لديه من القوات العسكرية ما يكفي لتنفيذ هذه الخطة التي ترمي حكومة الادارة من ورائها إلى اجبار بريطانيا على سحب أسطولها من المتوسط إلى المحيط الهندي، فيخلو الجو عندئذٍ لفرنسا وتتمكن من إرسال المساعدات اللازمة لتدعيم مركزها في مصر وارغام السلطان على عقد معاهدة منفردة معها.

٣ - تجريد حملة عسكرية على سوريا والقضاء على وسائل دفاع العدو فيها وتدمير جيوشه التي تتجمع في انحائها[١١٠].

غير ان هذا الكتاب لم يصل إلى بونابرت الاّ في ٢٥ آذار (مارس) ١٧٩٩، أي في الوقت الذي كان فيه على رأس حملته واقفاً عند اسوار عكا، وهو جاد في تنفيذ خطة تتلاقى مع الاقتراح الثالث الوارد في تعليمات حكومة الادارة اليه.

ولا شك في ان بونابرت فكّر جدياً في الميل بحملته باتجاه الهند، فقد زار احد موانىء البحر الأحمر وكتب منه إلى السلطان تيبو صاحب، حليف الفرنسيين، في ٢٥ كانون الثاني (يناير) ١٧٩٩، يسأله ان يرسل إليه عن طريق مسقط ومخا احد أتباعه الخلّص ويزوده بالمعلومات الصحيحة عن الحالة السياسية في الهند والقوى البريطانية المرابطة فيها لأنه عازم، حال احتلال سوريا والقضاء على القوى العثمانية فيها، ان يتجه إلى الهند ليحررها من النير الحديدي الذي وضعه البريطانيون على عنقها.

ولكن الأحداث بددت آماله قبل ان تتبلور في خطة عملية إذ قبض البريطانيون على رسالته هذه إلى تيبو صاحب، فقضوا على النزعات التحررية في الهند وأخمدوا أنفاس الثورة ولقي تيبو صاحب مصرعه (١٧٩٩) وهو يدافع عن مقر حكمه في ميسور.

وصُدم بونابرت من جهة ثانية بصدمة عنيفة عند عكا فتقلصت أطياف المجد التي كانت تتراقص أمام عينيه، وتلاشى معها حلمه باقامة امبراطورية فرنسية في الشرق. وذلك انه بعد أن احتل العريش وغزة والرملة ويافا جدد الكتابة إلى الجزار، في ٩ آذار (مارس) ١٧٩٩، يسأله فتح أبواب عكا والانضمام إليه لمحاربة المماليك والبريطانيين، فأجابه الجزار بقوله: «انت حر بان تواصل زحفك إلى عكا، وأنا فيها بانتظارك، وسأموت تحت انقاضها قبل أن تتمكن من دخولها».

وفي ١٦ آذار (مارس) حضر سدني سميث إلى عكا ومعه الكولونيل الفرنسي فيليبو، رفيق بونابرت في مدرسة بريان الحربية، وندّه في العبقرية، ومن أقدر الاختصاصيين في الرماية والمدفعية، وكان ملكي العقيدة يكره الثورة ورجالها، فترك بلاده وانضم إلى الجيش البريطاني في حروبه ضد الجمهورية. وكانت تشده إلى سميث صداقة يرجع عهدها إلى اليوم الذي انقذه فيه من سجن التامبل حيث اعتقلته الثورة بعد أن قبض عليه عند مرفأ الهافر على ساحل بحر المانش حيث كان ينظم الحصار البحري على فرنسا، فعهد إليه الجزار تنظيم الدفاع بعد أن اطمأن إلى ميوله واستعداده، فرفع اسوار المدينة ونقل إليها من الاسطول البريطاني المرابط في مياهها ما كان يعوزها من مدافع.

وضيّق بونابرت حصاره على عكا في ١٨ آذار (مارس)، ولكن كل محاولاته كانت تبوء بالفشل، وكانت قنابل الأسوار لا تخطىء أهدافها. وبعد أن استعصت المدينة عليه طوال ثلاثة أشهر أفضى إلى أحد مرافقيه ذات مساء بان زميله فيليبو وراء أسوارها لأنه لا يعرف رجلاً سواه يجيد الدفاع والقصف إلى هذا الحد[١١١].

ولم تُثنِ بونابرت الصعاب التي كان يصطدم بها عن الاتصال بالزعماء الذين كانوا يشكون من ثقل يد الجزار، فكتب إليهم طالباً النجدة ضد «العدو المشترك». وأرسل إلى الأمير بشير الشهابي سيفاً «عربون التقدير والصداقة» مرفقاً بالكتاب التالي:

من الجنرال بونابرت إلى الأمير بشير
المقر العام في عكا ٢٠ آذار ١٧٩٩ - ١٣ شوال ١٢١٣.

«بعد أن تم استيلائي على القطر المصري بكامله قطعت الصحراء ودخلت الأراضي السورية ففتحت العريش وأخضعت غزة ويافا واحتللت حصونها التي كانت بيد الجزار. وقد هزمت جيوشه ودمرتها بكاملها وأجبرته على الاعتزال في عكا وانصرفت منذ أمس الأول إلى احكام تطويقه فيها. وقد أسرعت إلى اطلاعك على ما تقدم لعلمي بما فيه لك من دواعي السرور والارتياح. فان انتصاراتي هذه قد قضت على طغيان رجل وحشي كان شراً على الجنس البشري وعلى الأمة الدرزية الشجاعة.

وفي نيتي أن أحقق استقلال الأمة الدرزية، وأخفف عنها الجزية المفروضة عليها، وأعيد إليها مرفأ بيروت والمدن الأخرى التي هي بحاجة إليها لتؤمن حرية تجارتها واتساعها. واني أرغب في أن تحضر شخصياً في أقرب وقت ممكن، أو أن ترسل من ينوب عنك للاجتماع بي هنا، أمام عكا، ووضع التدابير اللازمة لانقاذك من عدونا المشترك.

«وفي استطاعتك ان تعلن على جميع قرى الأمة الدرزية ان كل من يريد أن يحمل إلى جيشي المؤن، وخصوصاً النبيذ والعرق، ستدفع له أثمان بضائعه بكل دقة»(١١٢).

وكان الجزار قد كتب بدوره إلى الأمير بشير يطلب إليه أن ينجده بجيش لمحاربة الفرنسيين وارغامهم على فك الحصار عن عكا، ويعده برد بيروت إلى امارته، وكان الجزار قد اغتصبها ثانية منه كما اغتصبها من قبل من ولي نعمته الأمير يوسف الشهابي.

وكان في كل من الطلبين احراج للأمير. هذا طاغية طموح لا يؤمن شره

ولا يُتَّقى غدره، وذاك مغامر شديد البأس يُخضع لارادته كل بلد تفتحه جيوشه. وكان الشهابي واسع الخبرة بالناس علماً باخلاقهم وبان اعزَّهم لا يُكرم نفسه عن التذلّل، فما كان يثق بأقلهم خبثاً الاّ بمقدار ولا يعتمد الاّ على نفسه، فلم يستشر أحداً ولم يستنر بنصح أحد ليقينه أن الرأي والنصح في مثل ظرفه وفي بيئة كبيئته لن يكونا بريئين من تأثير الميول والشهوات، وانطوى على نفسه يستوحي مصلحته ومصلحة امارته فتبين له انها تقضيان بالتريث والصمت وان في الانحياز خطراً كبيراً على البلد الصغير فكان في تلك اللحظة من تاريخ لبنان أول حاكم أرشده الله إلى أن لا سلامة الاّ في الحياد، فلم يرد على كتاب بونابرت، وبقيت رسالة الجزار دون جواب.

وفجأة فك بونابرت الحصار وانكفأ بجيشه عائداً إلى مصر. ويختلف المؤرخون في تفسير هذا العمل المفاجىء، فمنهم من يعزوه إلى مناعة أسوار عكا واقتناع بونابرت بأنه لن ينال من الجزار الذي توترت أعصابه بعد أن علم أن بونابرت أعدم في ١٠ آذار (مارس) ١٧٩٩، ثلاثة آلاف أسير في يافا عابثاً بأصول القانون الدولي، وبأن انصرافه عنه اجدى له وأحفظ لكرامته ولمصلحة جيشه، ومنهم من يرده إلى فتك الطاعون بالجيش الفرنسي ونفاد الذخيرة والمؤن وقلة المياه.

ولكل من هذه التفسيرات نصيبه من الصحة. ولكن بعض الوثائق السياسية يلقي ضوءاً على الأسباب الشخصية الخفية التي أملت على بونابرت عمله المفاجىء. وتفيد هذه الوثائق أن أخباراً تسربت إليه من باريس فأعطته عن الحالة السياسية فيها وعن الوضع العام في أوروبا صورة قاتمة، وأن أصحابه كتبوا إليه يقولون إن الوطن بات في خطر شديد، وان أعداء فرنسا يحيطون بها ويهددون سلامتها، وان الحكومة شهرت الحرب على النمسا، في ١٣ آذار (مارس) ١٧٩٩، وانها لا يمكنها بعد هذا الاّ أن تستجمع كل قواها ووسائلها وامكاناتها لتواجه بها جيوش النمسا، وان المواطن مورو جاءه إلى مقره أمام عكا مرسلاً من الحكومة ليطلعه على حقيقة الحالة ويخبره أن حكومة الادارة باتت في حل مما تعهدت له به فعليه في هذه الظروف الصعبة أن يكتفي بما عنده من جيوش وعتاد(١١٣).

وكان أشقاء بونابرت يتوقون لعودة أخيهم إلى فرنسا ويعملون مع أصحابهم لخلق السبب القانوني الذي يبرر هذه العودة. وتعرّف أخوه جوزف في تلك الاثناء إلى ملاّح يوناني يدعى بورباكي كان يملك في ليفورنو سفينة تجوب المتوسط دون أن تتعرض لها الأساطيل المتحاربة، فاتفق معه على أن يحمل رسالة منه إلى القائد العام في مصر، ويتعهد بإيصالها إليه يداً بيد، وأنقده ٢٤ ألف فرنك، وهو مبلغ وقف عنده بعض المؤرخين متسائلين إذا كان بونابرت لم يعد من حربه الإيطالية بثروة أغدق منها على أشقائه وشقيقاته وذويه وكانوا من قبل معدمين.

وأبحر بورباكي، في أواسط أيار (مايو) ١٧٩٩، حاملاً الرسالة السرية وفيها وصف دقيق لسوء الحالة في فرنسا وللخلاف المستحكم بين حكومة الادارة «ومجلس الخمسمئة» ولقرف الشعب من الحكومة والمجلس معاً، وتأكيد بان الأمة في هذه الظروف ستقابل عودته إلى باريس بالترحاب والابتهاج.

ولا شك أن ما قاله له مورو باسم حكومة الادارة في مقره عند عكا أوجد في نفس بونابرت شعوراً بأن المهمة التي يقوم بها في الشرق أصبحت ثانوية، وبأن العودة إلى فرنسا باتت واجباً لا مفر منه، لأن سلامة الوطن ومصيره يقرران في أوروبا لا في خارجها. وكان قد اتضح له في الميدان ان فتح عكا لمتابعة التقدم منها إلى القسطنطينية أصبح صعب المنال، فقرر رفع الحصار والانسحاب فوصل إلى القاهرة، في ١٤ حزيران (يونيو) ١٧٩٩. وهناك لقيه بورباكي وسلمه رسالة أخيه جوزف. وفي الوقت ذاته تسلّم من حكومة الادارة رسالة مؤرخة في ٢١ أيار (مايو) ١٧٩٩ تشير إلى الجهود العسكرية الكبرى التي تبذلها النمسا وروسيا وبريطانيا للقضاء على فرنسا، وتقترح عليه توحيد القوى الفرنسية دفعاً للخطر المحدق بها من جميع الجهات، وتعلمه أنها أمرت قائد الأسطول، برويكس، بالانتقال من برست إلى المتوسط وخرق الحصار البريطاني على مصر ليتصل به ويتدارس معه وسائل نقل جيش الحملة المصرية أو قسماً منه إلى فرنسا للدفاع عن كيان الأمة، وتنهي الحكومة كتابها قائلة له: «انها تكون جد مرتاحة ومغتبطة أن تراك على رأس جيوش الجمهورية التي أوردتها قيادتك مناهل المجد والنصر».

هذه الرسالة التي ذكرها المؤرخ آدير[١١٤] وسواه من مؤرخي الحملة الفرنسية على مصر، ولا سيما العبارة الأخيرة منها، بالإضافة إلى ما جاء في رسالة أخيه، كان لها تأثير كبير في نفس بونابرت فبدأ يفكر جدياً بالعودة إلى الوطن.

وقام العثمانيون في هذا الوقت، وقد أخذتهم العزة بارتداد بونابرت عن عكا ولعبت برؤوسهم نشوة النصر، بانزال جيوشهم في أبي قير محاولين فتح ثغرة في الدفاع الفرنسي فمشى إليهم مسرعاً ونازلهم في ٢٥ تموز (يوليه) ١٧٩٩ فسحق قسماً من جيشهم، وشتت شمل القسم الآخر[١١٥]، ووقع قائدهم مصطفى باشا أسيراً فاستقدمه بونابرت إلى مقر قيادته وأكرمه وتحدث إليه حديث الجندي للجندي، فأطلعه مصطفى باشا على سوء الحالة في أوروبا وتألب الدول الثلاث (بريطانيا وروسيا والنمسا) على فرنسا، ووقوع اصطدامات شديدة بين جيوشها وبين الجيش الفرنسي. وكأنَّ القائد العثماني الأسير شاء أن ينتقم لنفسه من الكارثة التي أنزلها به بونابرت فقال له إن الجيوش الفرنسية قد غلبت على أمرها وهزمت في مواقع عديدة في إيطاليا وهولندا والمانيا[١١٦].

وكانت مفاوضات تبادل الأسرى دائرة بين البريطانيين والفرنسيين فاغتنمها سدني سميث فرصة وأرسل إلى بونابرت مع أمين سره، جون كايث اعداداً من صحف بريطانية وفرنسية، منها «غازيت دي فرنكفورت» و«وله كوريه فرانسيه»[١١٧] التي تطبع في لندن، تعطي أخباراً مفصلة عن الحرب الدائرة في أوروبا وانسحاب الجيوش الفرنسية من هولندا وإيطاليا، وتصف الهزائم التي مني بها القائد الفرنسي شيرر في إيطاليا، والجنرال جوردان في الغابة السوداء بالمانيا، واضطراره إلى التقهقر عبر نهر الراين، وأنباء تقول إن أسطولاً بريطانياً مؤلفاً من خمسين سفينة حربية بقيادة الأميرال نلسون يضرب حصاراً بحرياً قوياً على طولون والسواحل الفرنسية والاسبانية وان الجيوش الروسية بقيادة الجنرال سوفوروف تتقدم في هولندا وإيطاليا وسويسرا متجهة نحو باريس.

ولدى اطلاع بونابرت على ما في هذه الصحف طفح كأسه فقرر العودة إلى فرنسا في الحال مهما كلفه الأمر، وامتلأت جوانحه أسفاً لعدم تمكن الدبلوماسية

الفرنسية من التفاهم مع الباب العالي على شؤون مصر، فكتب إلى الصدر الأعظم في ١٧ آب (اغسطس) ١٧٩٩ الرسالة الثانية وقد أدلى فيها برأيه الصريح في الحرب القائمة بين فرنسا وتركيا، وأبدى من العواطف ما يشف عن أسفه لتدهور العلاقات بين صديقتين قديمتين، ولقيام حرب بينهما لن يفيد منها إلا اعداؤهما التقليديين:

«أتشرف بالكتابة إلى سعادتك مع الأفندي الذي أسرته جيوشي في ابي قير، والذي أعيده إليك ليطلعك على حقيقة الوضع في مصر، ويمهد للاتصال والتفاوض بين الباب العالي والجمهورية الفرنسية، آملاً أن يوفق المتفاوضون إلى إنهاء حالة الحرب القائمة بين الدولتين والتي لن تنتج سوى الشر والخسارة لكلتيهما.

«وإني لأتساءل عن القوى الخفية التي دفعت للاقتتال بين الباب العالي وفرنسا اللذين كانت تشد أحدهما إلى الآخر من قديم الزمان روابط صداقة متينة يعززها ما بين حدودهما من مسافات. أجل اني أتساءل كيف أصبحت فرنسا والباب العالي في حالة حرب وهما عدوتان لروسيا والنمسا. ألا تشعر، يا صاحب السعادة، أن الباب العالي يخسر في كل جندي فرنسي يقتل في هذه الحرب جندياً كان يمكنه أن يعتمد عليه. وكيف استطعت يا صاحب السعادة، وأنت صاحب النظر الثاقب والرأي الصائب في سياسة الدول ومصالحها، أن تجهل أو تتجاهل أن قيصر روسيا وامبراطور ألمانيا قد اتفقا مرات عديدة على اقتسام تركيا، فكانت فرنسا في كل مرة تمنعهما من تحقيق غاياتها.

«وسعادتك تعلم أن روسيا هي العدو الصحيح للاسلام، وأن القيصر بولس الأول قد جعل نفسه أميراً على فرسان مالطة أي انه عاهد ربه على محاربة المسلمين. أوَليس هو رئيس الكنيسة الأرثوذكسية، أي زعيم أكبر عدد من أعداء الاسلام.

«أما فرنسا فقد دمرت منظمة فرسان مالطة، وحطمت أغلال الترك الذين كانوا في سجون الفرسان معدّين للعبودية. وهي فوق هذا كله تؤمن كما يؤمن المسلمون بإله واحد. لقد كان الباب العالي صديقاً لفرنسا لما كانت فرنسا دولة

مسيحية، ثم ناصبها العداء وشن عليها الحرب لما أصبحت، بفعل ثورتها وتحررها، أقرب إلى الإسلام منها في الماضي. ولقد يُردّ على هذا القول بان فرنسا اجتاحت مصر. أفلم أقل وأعلن في كل فرصة أن غاية فرنسا من الذهاب إلى مصر لم تكن محاربة الباب العالي بل القضاء على المماليك، وانها لم تكنّ الحاق الضرر بصديقها الكبير والأمين السلطان سليم بل بالبريطانيين.

«ان مواقفي من جميع رعايا الباب العالي الذين كانوا في مصر عند وصولي إليها ومن ممتلكاتهم وأموالهم وقصور السلطان، وحسن المعاملة الذي كانت تلقاه السفن التجارية الرافعة العلم العثماني، ان كل هذا يدل بوضوح على سلامة نية الجمهورية الفرنسية.

«ان الباب العالي قد أعلن الحرب على الجمهورية في شهر كانون الثاني بسرعة مذهلة وغير طبيعية دون أن ينتظر وصول السفير ديكورش الذي كان قد غادر باريس متوجهاً إلى القسطنطينية، ودون أن يستوضحني أو يرد على الكتب التي بعثت بها إليه. ولقد كنت رغم هذا ورغم علمي بأنه أعلن الحرب، أعلّل نفسي بأمل اقناعه بالعدول عن قراره، ولهذا أوفدت مواطني بوشان، قنصل الجمهورية، على سفينة تركية حاملا رسالة جديدة مني إليه. فكان الجواب اعتقال رسولي وزجه في السجن، واعقبه جواب آخر هو اعداد جيوش وحشدها في غزة بقصد غزو مصر. فاضطرني الأمر إلى اجتياز الصحراء، مفضّلاً الحرب في سوريا على القتال في مصر.

«ان جيشي قوي ومنظم تنظيماً كاملاً، ومزود بكل الوسائل التي تضمن له النصر على جيوش تستعديه ولو كانت أكثر عدداً من رمال البحر. ولقد شيدت القلاع والحصون على طول السواحل وعلى حدود الصحراء، وملأتها بالمدافع فبت لا أخشى شيئاً لأن ليس في استطاعة أحد أن ينتصر عليّ. ولكن واجبي نحو الانسانية وتفهمي للسياسة الصحيحة ورغبتي في صداقة اصدق الحلفاء قد أملت عليّ هذا السعي الجديد. ان ما لا يستطيع الباب العالي الحصول عليه بقوة السلاح يمكنه الوصول إليه بالمفاوضة.

«اني سأدمر كل جيش تحدثه نفسه باجتياح مصر، ولكني سأتقبل

بالتساهل كل حديث أو مسعى يرمي إلى فتح باب المفاوضات. والجمهورية الفرنسية على أتم استعداد لتبذل كل جهدها، في الساعة التي يعدل فيه الباب العالي عن التعاون مع أعدائنا الروس والنمساويين، لتأمين اعادة الصداقة التقليدية بينها وبينه سيرتها الأولى وللقضاء على كل ما يمكن أن يعكر الجو بينهما أو يبعد أحدهما عن الآخر.

« فضع حداً لسياسة التجنيد والتسلح فهي مرهقة وغير ذات فائدة. فاعداؤك ليسوا في مصر. انهم على البوسفور وفي جزيرة كورفو. انهم اليوم، بفعل سياستك التي لم تكن جد حكيمة، في أواسط الأرخبيل.

« الا فانزع سلاح سفنك وأعدها إلى مرافئها، وسرح ملاحيها، واستعد لرفع علم النبي في وقت قريب، لا لمحاربة فرنسا بل للتخلص من الروس والنمساويين الذين تثلج خلافاتنا صدورهم وينتظرون ما ستصابون به من ضعف نتيجة لحروبكم معنا، فيكشفون عن وجوههم ويعلنون عالياً ما يطمعون به منكم.

« يقولون انكم تريدون مصر. فمن قال لكم ان فرنسا تريد أن تنتزعها منكم. أعطوا سفيركم في باريس صلاحيات مطلقة وابعثوا إلى مصر مفوضاً واقفاً على حقائق نياتكم ومزوداً بصلاحيات كاملة وأنا كفيل بأن ساعتين يتم فيهما تبادل الرأي بصراحة وصدق تكونان كافيتين لاصلاح الأمور. هذه هي الوسيلة لتركيز الأمبراطورية الاسلامية واعطائها القوة الكافية لصد اعدائها الحقيقيينوكشف مشاريعهم الخبيثة.

« قل كلمة واحدة ولك مني أن أحبس روسيا في البحر الأسود، ولن نكون بعد ذلك دمى تحرّك بعضها على بعض، وهي العدو الذي توافرت لدينا أسباب كرهه والحذر منه. قل كلمة واحدة ولك مني كل ما يؤمن مصالحك.

« ان المسلمين ليسوا الأعداء الذين يطيب للجيوش الفرنسية أن تقابلهم بفنونها الحربية وشجاعتها، ولكنهم الأصدقاء الذين ترغب في انضمامهم إليها لتقوم وإياهم في يوم ما، كما كان الأمر في الماضي، بطرد العدو المشترك »(١١٨).

ولم ينتظر بونابرت جواب الصدر الأعظم فغادر الاسكندرية في ٢٢ آب

(اغسطس) ١٧٩٩ إلى فرنسا على البارجة مويرون تتبعها وتحرسها البارجة كارير وسفينتان حربيتان أُخريان، ومعه بعض أعوانه وقادة جيشه، فوصل إلى فريجوس في جنوبي فرنسا في ٩ تشرين الأول (اكتوبر) ١٧٩٩ وواصل السير إلى باريس فبلغها في ١٣ منه.

ورجوع بونابرت إلى فرنسا بمثل هذه السهولة ودون أن يعتقله وسفنه الأسطول البريطاني المنتشر في أواسط البحر وجوانبه، يكوّن حلقة مفقودة لا تزال موضع أخذ ورد بين المؤرخين وقد نسب أحدهم، كريتينو - جولي، إلى الجنرال بيشغرو قولاً يفهم منه أن بونابرت أبحر من الاسكندرية حاملاً جواز مرور من الكومودور سدني سميث ومتفقاً معه على وضع حد للفوضى في فرنسا باجلاس شقيق لويس السادس عشر على عرشها. وليس في كتاب سدني سميث إلى كليبر المنشور في الفصل الثالث والمؤرخ في ٢٦ تشرين الأول (اكتوبر) ١٧٩٩ ما يزيل كل شك في صحة هذا القول(١١٩).

الفصل الثالث

تصفية الحملة الفرنسية على مصر ومفاوضات الصلح بين فرنسا وبريطانيا والباب العالي (١٧٩٩ - ١٨٠٢)

وضع بونابرت، قبل سفره من مصر ، قيادة الحملة الفرنسية بيد كبير أعوانه الجنرال كليبر وزوّده بتعليمات خطية جاء فيها: «ان حكومة الادارة ستطلعك مباشرة بعد اليوم على نياتها، وأنا من جانبي، كرجل ذي صفة رسمية وكمواطن عادي، سأفعل ما يلزم لامدادك حيناً بعد حين بما يكون لديَّ من أخبار ومعلومات. واذا طرأت احداث غير متوقعة، ولم تنجح محاولاتنا فلم يصلك مدد أو معونة من فرنسا، او إذا لم تفد الاحتياطات الصحية المأخوذة ودخل الطاعون إلى مصر وقتل من جنودك الفاً وخمساية رجل، فلك عندئذ أن تكفَّ عن القتال. واني اعطيك تفويضاً بعقد الصلح مع الباب العالي ولو كان شرط الصلح الجلاء عن مصر، ولكن عليك أن تستبعد تنفيذ هذا الشرط ما استطعت وتربطه بعقد الصلح العام في أوروبا.

«وانت تعلم ما هي أهمية مصر بالنسبة لفرنسا، وترى أن الامبراطورية التركية تتداعى من كل جانب وقد تنهار غداً. ولهذا فان انسحابنا من مصر سيكون في حالة انهيارها كارثة علينا لأنه لن يمضي وقت طويل قبل أن تقع بيد دولة أوروبية أخرى. ويجب عليك في تقرير سياستك ومواقفك الاَّ تُسقط من حسابك، بل ان تأخذ بعين الاعتبار والتقدير، ما ستحرزه جيوش الجمهورية من انتصارات أو ما ستمنى به من هزائم.

«واذا أجاب الباب العالي عن طلب فتح المفاوضات الذي بعثتُ به إليه قبل ان تصلك اخبار مني من فرنسا فليكن جوابك ان لك من الصلاحيات مثل ما كان لي وادخل معه في المفاوضة وجدد له التأكيد بان فرنسا لم تفكر قط في انتزاع مصر منه، وطالبه بالانسحاب من صفوف المتحالفين وبالاعتراف

لنا بحق الاتجار في البحر الأسود وباطلاق سراح الأسرى الفرنسيين، واخيراً بهدنة لستة أشهر وهي المدة اللازمة لابرام المعاهدة وتبادل وثائقها. واذا اضطرتك الظروف إلى الاسراع في عقد الصلح فافعل. ولكن قل إنـك لا تستطيع التنفيذ الاَّ بعد الابرام. ومن الامور المتفق عليها دولياً ان الفترة التي تقع بين توقيع الصلح وابرامه تكون هدنة يمتنع فيها الفريقان عن القيام بأي عمل حربي او عدائي»[١٢٠].

ويفهم من هذه التعليمات ان بونابرت، بعد هزيمته أمام عكا واعتزامه العودة إلى باريس، شاء أن يجعل مصر موضوع مساومة مع الباب العالي واداة استدراج لاخراجه من التحالف الدولي الثاني ضد فرنسا..

وشعر كليبر حال تسلمه القيادة بثقل التبعة التي القاها بونابرت على عاتقه، وساءه ان يتحرر بونابرت من عبئها في تلك الظروف الدقيقة فكتب في ٢٤ آب ١٧٩٩، أي يوم وصوله إلى رشيد لمقابلته، رسالة الى الجنرال مونو يقول فيها «ان الطير قد فرّ من وكره»، ويطلب اليه ساخراً ان يوافيه بما لديه من ايضاحات عن «رحيل بطلنا وصحبه المبجَّلين». وكان كليبر يعتقد ان حملة مصر «أكبر خطأ ارتكبته حكومة الادارة» وانها لا شك فاشلة لأسباب عديدة منها ارتجالها وعدم التزام الدقة في تنظيمها وعدم توفير الوسائل والاسباب الاساسية التي لا يستغنى عنها عند الاقدام على مثلها، وانه كان انفع لفرنسا واضمن لمصالحها أن ينظر حكامها إلى ما وراء نهر الراين حيث يتجمع اعداؤها وكل من يريد بها شراً، فيحموا الحدود ويحشدوا الجيوش عوضاً عن ارسالها إلى بلاد بعيدة قاحلة اصبحت فيها الآن اشبه بمجموعة بشرية اسيرة منها بقوة محاربة وقد قطعت عليها سُبل الاتصال بالوطن بعد تدمير الاسطول الفرنسي في أبي قير[١٢١].

وكان كليبر يجاهر بان الحكمة والوطنية تقضيان، اذا كان الوطن في خطر، ان يعود هؤلاء «المنفيون» للدفاع عن وطنهم.

وظهرت آنذاك نتائج انقطاع المواصلات بين فرنسا والحملة فنفد المال وقلت الذخيرة ودب الفساد ونشب الخلاف بين القائمين على تنظيم الجيش

وادارة البلاد، فكتب كليبر إلى حكومة الادارة في ٨ تشرين الاول (اكتوبر) ١٧٩٩ يشكو سوء الحالة في مصر ويلقي على بونابرت التبعة كلها إذ يقول: «ان بونابرت قد غادر مصر بدون علم أحد تاركاً وراءه جيشاً قُتل نصفه في حروب سوريا وثورات القاهرة والمماليك، وليس في وسع العدد القليل الباقي ان يصمد للبريطانيين والترك والروس لأن ليس لديه ما يكفي من السلاح والذخيرة، وثيابه صارت بالية، ولا مال عنده لتدارك الحال ودفع ما استحق ويستحق للجنود فراحوا يبحثون عن الكسب والرزق بالطرق المحرمة فيسطون وينهبون»[١٢٢].

وأخذت الحالة تسوء يوماً بعد يوم وانتفى من نفس كليبر كل أمل بوصول النجدة اللازمة فقرر الدخول مع العثمانيين في مفاوضات للصلح على أساس جلاء شريف. وحبّذ أعوانه، تاليان وبوسييلغ والجنرال دوغا، هذا القرار، وشجعوه على السير قدماً في هذه السياسة مؤكدين له أن الحملة قد اخفقت وان التقرب من السلطان أجدى لفرنسا في الظروف الحاضرة من محاولة الاحتفاظ بمصر، وان الحملة كانت عملاً فردياً اقدم عليه بونابرت سعياً وراء المجد لا تنفيذاً لسياسة وطنية آمنت حكومة الادارة بصحتها، وان هذا العمل الفردي قد انتهى بتراجع بونابرت عنه وعوده المفاجىء إلى باريس.

ولكنّ فريقاً آخر من قادة الحملة، كمونو وديزيه، كانوا يؤمنون بنجاحها ويرفضون قبول الهزيمة والنزول عند حكم الاعداء. وكان مونو يحبّذ المفاوضة مع الصدر الأعظم ويعتقد انها تكون مجدية إذا تم للجانب الفرنسي سلخ السلطان عن حلفائه فكتب إلى كليبر في ٦ تشرين الاول (اكتوبر) ١٧٩٩ يقول: «انك ولا شك ستتبوأ مركزاً مرموقاً اذا اوفدت رجلاً موثوقاً إلى الصدر الأعظم. واذا فتح الترك اعينهم فانهم سيدركون مدى خطئهم بالتحالف مع الروس. ولكم يكون مجدك عظيماً لو استطعت ان تفتح عيونهم وتضعهم من الحقائق وجهاً لوجه وتتدبّر اسس معاهدة معهم»[١٢٣].

وظن كليبر انه وجد ضالته في الجنرال مونو، فقرر أن يضع أمر المفاوضة في يده وكتب اليه، في ١٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٧٩٩، يسأله الحضور إلى

القاهرة وعيّن الجنرال لانوس خلفاً له في قيادة موقع الاسكندرية. ولكن مونو علم ان كليبر قد اختار بوسييلغ مساعداً له في المفاوضة، وكان هذا معروفاً بتحمسه للجلاء عن مصر بأي ثمن، فرفض الحضور معتذراً بانه لا يملك فلساً واحداً للانتقال من الاسكندرية إلى القاهرة. وادرك من ناحية اخرى ان كليبر مزمع في قرارة نفسه على اللحاق ببونابرت، وانه جادّ في اجراء المفاوضات على اساس الجلاء، فكتب اليه، في ٢٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٧٩٩، كتاباً يقول فيه إنه علم أن المفاوضات مع الصدر الأعظم تقوم على اساس الجلاء، ويلفت نظره إلى ان كثرة المواطنين ليست على علم صحيح باهمية مصر بالنسبة لفرنسا وخاصة بعد أن خسرت جزر الانتيل. وألحق مونو بكتابه هذا تقريراً عن قيمة مصر الاستراتيجية والاقتصادية اشار فيه إلى أن فرنسا قد خسرت بفقدان مستعمراتها في الهند والانتيل حوالى مئتي مليون فرنك في السنة وان بريطانيا التي استولت على هذه المستعمرات لن تعيدها لفرنسا، فمصلحة فرنسا تقضي بالاحتفاظ بمصر، فمصر وحدها كافية للتعويض عن تلك الخسارة، ثم عرض لموقع مصر الجغرافي واهميته الحربية على طريق الهند وخرج من وصفه إلى القول إن على فرنسا، كمبدأ أساسي، أن لا تتنازل عن مصر، اما اذا اضطرت إلى ذلك فلا بأس من التفاهم مع بريطانيا على أن تُترك لها الهند وتجارة الخليج الفارسي وتمتنع عن ارسال اسطولها الحربي إلى البحر الأحمر، مقابل بقاء الجيوش الفرنسية في مصر. ولم يكن مونو ليستبعد امكان اقناع بريطانيا بهذا لان روسيا بدأت تتوسع في المتوسط، وبريطانيا تعلم ان التوغل الروسي في الشرق وآسيا يشكل خطراً كبيراً على مصالحها وهذا ما سيجعلها تقبل بالرضى فكرة التفاهم مع فرنسا، وختم تقريره بقوله: «وإذا تركنا مصر اليوم فان الروس او البريطانيين سيأخذون مكاننا تاركين للسلطان فيها سلطة دينية رمزية وهكذا تصبح الدولة المشرفة على مصر سيدة الباب العالي»[١٢٤].

ولكن كليبر كان مصمماً على مفاوضة العثمانيين بغية الجلاء بسلام مبرّراً تصميمه بانه تتمة لما كان بونابرت قد بدأه مع الصدر الأعظم بكتابه المؤرخ في ١٧ آب (اغسطس) ١٧٩٩، فكتب إلى يوسف باشا في ١٧ أيلول (سبتمبر)

١٧٩٩ يقول: «فليكن لسعادتك مجد عقد الصلح. فالصلح اعظم خدمة يمكنك ان تؤديها لوطنك. والفرنسيون لا يخشون اعداءهم، ولا يجزعون من الحرب. وهم ما فتئوا يقدّمون الأدلة على هذا منذ عشر سنين. ولكنهم يعتبرون الحرب القائمة بينهم وبين الباب العالي صديقهم التقليدي حرباً ضد انفسهم. وترانا نبكي من انتصاراتنا لأنها تضعفكم وتحدّ من قوة جيوشكم التي لا بدّ لها ولنا من الانضمام لنقاتل معاً اعداءنا الحقيقيين.

«إن المفاوضة لعقد الصلح بيننا تبدو لي بسيطة وسهلة فليس بين امتينا ما يبعد احداها عن الأخرى، ولا تباين بين مصالحنا. ونقطة الخلاف هي مصر. ومصر كانت لكم وستبقى لكم. بل هي لكم اليوم اكثر منها بالأمس لأن المماليك قد أُقصوا عن حكمها ولن يحكموها بعد الآن»[١٢٥].

وأقام كليبر ينتظر من الصدر الأعظم جواباً مؤيداً لوجهة نظره ولاقتراحات بونابرت. ولكن الوزير العثماني، وقد تجلت له في كتابي بونابرت وكليبر نية فرنسا ورغبتها في عقد الصلح، اعتبرها دليل ضعف من جانب الفرنسيين فارسل جوابه إلى بونابرت وكليبر في رسالتين محشوتين من العنجهية التركية القديمة. وقد جاء في جوابه إلى بونابرت: «ان الفرنسيين اعتدوا على مصر دون سابق انذار واحتلوا هذا البلد التابع مباشرة للباب العالي، ومما يثير العجب ان تكتبوا إليّ بعد عمل كهذا ان الجمهورية الفرنسية صديقة لنا، وان اعداءنا الحقيقيين هم الذين نعتبرهم اصدقاءنا المخلصين. أهم البريطانيون والروس والنمساويون الذين دفعوا الفرنسيين وحرضوهم على مفاجأة مصر واحتلالها؟ ومَن من هذه الشعوب الثلاثة اقدم في ايام السلم على عمل مخالف لحقوق الأمم؟ اما وقد بدا من جانب فرنسا ميل صحيح للعودة إلى الصداقة القديمة مع الباب العالي فأن الصدر الأعظم يقبل ان يعفو عنها ويعيد جميع الفرنسيين الموجودين في مصر إلى بلادهم آمنين سالمين»[١٢٦].

وقد حمل الرسالتين إلى مصر أحد القادة العثمانيين، محمد رشدي افندي، وقدمها إلى كليبر فتقبلها بكل رحابة صدر، على ما فيها من عناصر الاستفزاز. وفي وزارة الدفاع بباريس وثائق عن مهمة محمد رشدي افندي في

القاهرة تفيد ان كليبر اجتمع إليه اكثر من مرة محاولاً اقناعه بان مصلحة الفريقين تقضي بألاّ يُصر الصدر الأعظم على ان يتم جلاء الفرنسيين عن مصر فوراً، لأن الانسحاب الفوري يفتح أمام روسيا باب التدخل في مصر، كما ان الحرب بين روسيا وتركيا قد لا تكون بعيدة جداً.

وفي هذه الوثائق ان كليبر كان حريصاً على صبّ جام حقده وغضبه على روسيا وحدها ليزيد المبعوث العثماني اقتناعاً بان فرنسا راغبة فعلاً في مصادقة تركيا ومدركة ادراكاً صحيحاً احوال الدولة العثمانية والأخطار التي تهدد ممتلكاتها من جانب الروس، وامتنع عن كل اشارة إلى بريطانيا لعلمه ان العثمانيين كانوا مؤمنين بصداقتها وبانها تحميهم ولا تريد بهم شراً، فخشي اذا هو غمز من قناتها في حديثه مع محمد رشدي افندي ان يضلّ طريقه في سعيه إلى الصلح [١٢٧].

ولقيت وجهة النظر الفرنسية استحساناً من الجانب العثماني، فقبل الصدر الأعظم يوسف ضيا باشا باجراء مفاوضات منفردة مع القائد الفرنسي، ولكن عين بريطانيا كانت ساهرة فعلم الكومودور سدني سميث بما قرره الصدر الأعظم وادرك خطر التفاوض المنفرد بين فرنسا والباب العالي على سياسة بلده فرأى ان يقف منه موقفاً فعالاً حازماً، لا سيما وان مهمته في البحر المتوسط كانت عسكرية وسياسية معاً، وان الحكومة البريطانية كانت موافقة على معاني واهداف هذه المهمة كما بيّنها لوزير البحرية البريطانية، لورد سبنسر، في كتاب ارسله إليه في ٦ آذار (مارس) ١٧٩٩ بصدد جلاء الفرنسيين عن مصر قال فيه: «اننا سنسهّل على الفرنسيين جلاءهم عن القطر المصري بكل الوسائل الممكنة. واني أرى من واجبي أن أؤكد لبونابرت اننا مستعدون لسماع كل اقتراح معقول. ولما كان الذباب لا يصاد بالخلّ فعليَّ ان اقدم له العسل، ولن يقتصر تقديمي هذا الجسر الذهبي على بونابرت وحده وسأسعى لتقديمه بطرق غير مباشرة إلى كل من أفراد جيشه» [١٢٨].

ولما بدا للكومودور سميث ان الوقت قد حان لتنفيذ هذه الخطة وان كليبر ويوسف باشا متفقان على اجراء مفاوضات في منأى عنه، كتب إلى

كليبر في ٢٦ تشرين الأول (اكتوبر) ١٧٩٩ من سفينته «النمر» الراسية امام دمياط، يخبره بعزمه على الاشتراك في المفاوضات الدائرة او التي ستدور بينه وبين الصدر الأعظم على مسألة الجلاء عن مصر، ويقول: «إن الكتاب الذي ارسله الجنرال بونابرت إلى سعادة الصدر الأعظم بتاريخ ١٧ آب (اغسطس)، والكتاب الذي ارسلتموه إليه في ١٧ ايلول (سبتمبر) يقضيان جواباً. ولما كانت بريطانيا دولة ذات مصلحة سياسية في الأمور التي تناولتها الرسالتان منذ اتفاق الحلفاء على ان يكونوا متضامنين في الحرب القائمة، فإن باستطاعتي ان أدلي برأيي في معاهدة التحالف الموقعة في ٥ كانون الثاني (يناير) الماضي.

«ان المادة الأولى منها تنص على أن صاحب الجلالة البريطانية الذي تشده إلى جلالة قيصر روسيا روابط محالفة وثيقة، يعلن انضمامه في هذه المعاهدة إلى التحالف الدفاعي الذي تم عقده بين جلالة الامبراطور العثماني وقيصر روسيا. ويتعهد الفريقان المتعاقدان بان يتفاهما صراحة ويتفقا على كل الأمور المتعلقة بسلامة كل منهما، وبأن يتخذا بالاتفاق التدابير اللازمة للحؤول دون كل مشروع يهدد مصالحهما أو يكون خطراً على السلام العام. وفي المادة الثانية من المعاهدة تضمن كل من الدولتين المتعاقدتين سلامة ممتلكات الأخرى دون استثناء. ويتعهد صاحب الجلالة البريطانية بضمان كل ممتلكات الامبراطورية العثمانية كما كانت قبل اعتداء الفرنسيين على مصر. وفي المادة الخامسة انه لا يحق لدولة من الدول المتحالفة ان تعقد صلحاً او هدنة دون ان تُشرك حلفاءها في ذلك وتؤمّن مصالحهم وسلامتهم. وفي حالةاستهداف احدى هذه الدول لعمل عدائي مخالف لنصوص هذه المعاهدة فعلى حلفائها ان يهبوا لنصرتها بالوسائل الأكثر فعالية والأصح انطباقاً على المصالح المشتركة وفاقاً لما تقتضيه الحالة. وفي المادتين الثامنة والتاسعة ان الفرقاء المتعاقدين والذين هم الآن في حالة حرب ضد عدو مشترك قد اتفقوا على ان يكونوا يداً واحدة فلا يتم صلح ولا تعقد هدنة إلا باتفاقهم جميعاً، وقد تعهدوا بتبادل الرأي وبأن يطلع احدهم الآخرين على تفكيره فيما يتعلق بشؤون الحرب ومدتها، وبشروط الصلح حين تبدأ المفاوضات من أجله. واشار سميث إلى أن الحكومة العثمانية «المعروفة من قديم الزمان بالاستقامة والوفاء» لن تنحرف

لحظة واحدة عن واجب العمل بالاتفاقات المعقودة مع حلفائها، وان اقتراح بريطانيا بأن تؤمن للجيش الفرنسي طريقاً حرة في حالة جلائه عن مصر قد تجاهلته القيادة الفرنسية حتى اليوم ووصفته، على الرغم من أنه يتناول جيشاً بكامله، بأنه محاولة لافساد افراد هذا الجيش؛ وأضاف انه لم يكن هدف الذين تقدموا بهذا الاقتراح سوى حقن الدماء والحد من الآلام التي يعانيها جنود منفيون على حد قول الذين جاؤوا بهم من وطنهم إلى هذه البلاد القصية. على ان وقت الإفادة من هذا الاقتراح الكريم لم يفت بعد. ولكن يجب الاّ يغيب عن البال انه اذا لم تسمح بريطانيا بالجلاء عن مصر، اي اذا لم توافق على شروطه، فان عودة الجيش الفرنسي إلى وطنه يكون امراً مستحيلا. وتساءل هل في وسع القيادة الفرنسية ان تجد السفن اللازمة لنقل هذا الجيش، وقد تدمر اسطولها او تشتت، إذا كان الحلفاء غير راضين واستمرت فرنسا في سياستها التي اخرجت الدول الاوروبية عن حيادها بفعل ما فيها من عداء واستفزاز وما يرافقها من شتائم ولعنات.

ثم قال سميث بشيء من الاستعلاء: لقد نصحت للجنرال بونابرت بأن يعود إلى قيادة الجيش الفرنسي في ايطاليا، وتعهدت له بجعل طريق عودته حرة لعلمي بان وصوله إليها دون جواز مرور مني يكون توفيقاً لا أعتقد أن الحظ والقدر يجودان عليه به. ولكنه أشاح بوجهه عن النصح، وأبى اغتنام حسن استعدادي ليعود إلى وطنه مع الرجال البواسل الذين سخرهم لتحقيق مطامعه، تاركاً لغيره القيام بهذا العمل الانساني. وإذا كان غيره مستعداً له فلن يلق من جانب الباب العالي إلا الرضا والقبول. ولا يدخلنّ في ذهن أحد اني فيما أقول وافعل أسعى إلى استعطاف الجيش الفرنسي لأحمله على قبول هذه المنة.

« ان التجارة البريطانية في الهند وفي كل مكان لفي مأمن من كل المحاولات الشريرة التي تقوم بها الجمهورية الفرنسية. ومصرع السلطان تيبو صاحب، الذي شاء له سوء الطالع ان ينغمس في دسائس حكومة الادارة، كان الحلقة الأخيرة من سلسلة اجرامه وفظائعه وخاتمة ملكه وطغيانه. وهكذا فإن الحملة الفرنسية في الشرق باتت محصورة بين بحرين لا ينازعنا فيهما منازع. والسبب

الوحيد الذي يجعلنا راغبين في جلاء الفرنسيين عن مصر هو اننا قد ضمنّا للسلطان العثماني سلامة امبراطوريته. وإذا كانت القوى المستعملة الآن غير كافية لتأمين هذا الضمان فإن الدول المتحالفة على استعداد للوفاء بعهدها باستعمال قوى ووسائل اخرى. ان الفرنسيين يتهمون الحلفاء بأن لهم مثل ما لحكومة الادارة من مطامع توسعية، وتلك تهمة مجانية. ولسوف يفهم الفرنسيون في مصر، كما فهم مواطنوهم في إيطاليا، أن نيات الحلفاء ووسائلهم تتساوى في الاستقامة متى حان وقت انتقامهم المشترك من الذين تعرضوا لكرامتهم.

« وبعد فلا فائدة للفرنسيين من مصر الاّ ما يأتيهم عن طريق التجارة، ولن يجنوا من بقائهم فيها إلا مصائب فوق مصائبهم واستمرار الآلام التي تعانيها العائلات الفرنسية العديدة المقيمة في ثغور الشرق الأدنى، وبالإضافة إلى ما خلقته الحرب ضد الباب العالي من شقاء وضنك في الأقاليم الجنوبية من فرنسا.

« إن الإقتراح الذي أجدده لكم اليوم لا مردّ له الاّ الروح الانسانية. وفي الأوضاع السياسية الحالية ما يفرض علينا الرجوع عنه. ولكن التقاليد البريطانية توجب على البريطانيين ان يكونوا عند القول الذي اعطوه ولو كان في الوفاء للقول المعطى تأثير غير مستحب على مصالحهم الحاضرة. اما الصلح العام فيجب ان تفهموا جيداً انه امر مستحيل الوقوع قبل الجلاء عن مصر. وهذا الجلاء أساسي. فكلما اسرعتم فيه اسرعت فكرة الصلح في الرجوع إلى العالم. ولا شك انكم تشعرون يا حضرة الجنرال بأن أمراً خطيراً كالصلح العام لا يمكن ان يفكر فيه او يسعى إليه أحد وهو في هذه المنطقة النائية عن مقر الحكومات التي يعنيها »[١٢٩].

ولم يحدث هذا الكتاب في نفس كليبر الالزاسي الذي كان نهر الراين ومصير وطنه الصغير يشغلانه عن كل اعتبار آخر، ردة الفعل التي كانت ستقابل بها من بونابرت لو كان هذا الكتاب موجهاً إليه، فجاء جوابه إلى سدني شميث في ٣٠ تشرين الأول (اكتوبر) مهذباً جداً بالنسبة إلى ما في كلمات الكومودور البريطاني من قساوة وتشفٍّ.

قال الجنرال كليبر: «ما كنت أجهل ان بين بريطانيا والباب العالي محالفة. واني لن أتوقف عندما جاء في خطابك بعيداً عن الموضوع الذي يهمني، وأظن انك لم تفكّر جدياً، ولو لحظة واحدة، بأن جيشاً فرنسياً او فرداً من رجال هذا الجيش يمكنه أن يأخذ بعين الاعتبار اقتراحاً يتنافى وروح المجد والشرف. ان من يخدم وطنه لا يهمه المكان الذي يخدم فيه. وهل علمت ان مصر، وهي أكرم بلاد الله وأخصبها، أكثر هدوءاً وأجمل سماءً من البحار الهائجة الغادرة التي تعيشون عليها.

«ان الفرنسيين لم يبدوا في يوم من الأيام اقل رغبة في مغادرة القطر المصري بداعي الشوق إلى الوطن. وهم اليوم، وقد ذللوا كل العقبات الداخلية ونظموا وسائل دفاعهم في الخارج، اقلّ ميلاً منهم فيما سبق إلى مغادرتها. ولكنهم لن يتأخروا في الجلاء عنها، بل انهم سيجلون عنها بسرعة وسرور، اذا كان هذا الجلاء ثمناً للصلح العام.

«اما اوضاع اوروبا واحداث الهند فلا صلة بينها وبين مركزنا في مصر. وإذا كانت جيوشنا قد منيت بهزيمة وراء جبال الألب فما تلك الهزيمة في الواقع والحقيقة سوى معركة افقدتنا ايطاليا. ومعركة جديدة نربحها تعيد لنا ما خسرناه. وقد رأت اوروبا بأم عينها ان الجمهورية الفرنسية تعرف كيف تتغلب على حظوظها العاثرة. والقوى التي بيدي تكفيني لمدة طويلة. ومهما تكن رقابة اعدائنا في المتوسط يقظة ودقيقة فانها لم تمنع وصول المدد الينا كما أنها لم تستطع منع اسطولنا أن ينتقل من برست إلى طولون وأن يخرج فيما بعد من طولون لينضم إلى الاسطول الاسباني. وأقل مدد أتلقاه من فرنسا يزيدني مناعة ويجعلني في مركز لا يستطيع أي عدوٍّ أن ينال منه.

«ولكن كل هذا لا يجعل الغاية القصوى التي نسعى إليها تغيب عن فكري. وهذه الغاية هي الصلح والسلم. فإذا أردنا وتفاهمنا فنحن بالغون هذه الغاية الآن عوضاً عن تأخير وصولنا إليها. وبلوغها الآن خير وأشرف من تأخيرها لأنه يحقن دماء كثيرة. ولا أعرف مجداً أجمل وأصح من المجد الذي سيوزعه التاريخ على الذين سيسهمون في إنهاء الحرب.

«لقد خطوت الخطوات الاولى نحو هذه الغاية وتقدمت باقتراحات تصلح أساساً للمفاوضة في شأنها. وان المركز العالي الذي تحتلونه في عالم السياسة يجعلني مطمئناً إلى أنكم لا تطمعون بأكثر وأشرف من الاسهام في العمل لتحقيقها. ان سلامة الامبراطورية العثمانية التي هي أساس التحالف بين بريطانيا والباب العالي هي أيضاً موضوع عطف الجمهورية الفرنسية. ولقد كتبت إلى الصدر الأعظم، وأردد هنا ما قلته له، ان مصر التي ما زلنا نعتبرها تابعة للباب العالي سنعيدها له في الساعة التي يقوم فيها بين فرنسا وبريطانيا والباب العالي صلح متين يضمن سلامة امبراطورية بني عثمان.

«واني لأشعر شعوراً صحيحاً بأن الصلح العام لا يمكن تحقيقه قبل الجلاء عن مصر، وبأن الجلاء المسبق يكون عامل سرعة في تحقيقه. وإذا كنت أقبل أن يكون الجلاء نتيجة لمفاوضات الصلح فاني لا أستطيع قبول الفكرة التي تريد أن يكون مقدمة لهذه المفاوضات. وإذا صح ما قلتم من أن الصلح العام لا يمكن أن يعقد في مكان بعيد عن مقر الحكومات فمن الصحيح أيضاً أن هذا الشرط لا ينطبق على ما يمت بصلة إلى تحديد نتائجه.

«أما فيما يتعلق ببريطانيا فرأيي هو أن الأحداث التي تتوالى قد أوجدت في مصالحها السياسية تبدُّلاً من شأنه أن يسهّل علينا جداً وضع حد لخلافاتنا المؤسفة. لقد حان لأمّتين قد لا تحب احداهما الأخرى، وعدم الحب لا ينفي الاحترام والتقدير، أقول لقد حان لأمّتين هما طليعة الحضارة الاوروبية أن يوقفا القتال بينهما»[١٣٠].

وشاء الكومودور سميث بالاتفاق مع الصدر الأعظم ان لا تبدأ المفاوضات الاّ في جوّ تكون فيه لهما الكلمة الأولى والعليا، فقررا القيام بحملة عسكرية يلين معها عود القيادة الفرنسية. وكان سميث كبير الأمل بنجاح الحملة، وبأن انتصاراً تحرزه يمكّن الترك والبريطانيين من إملاء شروط الجلاء على كليبر، فإذا لم يقبل مضت الحملة إلى انتصار آخر يفرض هذه الشروط فرضاً. أما إذا لم يكن الحظ حليف الجيش التركي وفشلت الحملة فعندئذ يدخل الكومودور طرفاً ثالثاً في النزاع ويدعو الترك والفرنسيين للتفاوض على الأسس السابقة.

وفي أول تشرين الثاني (نوفمبر) ١٧٩٩ أنزل العثمانيون بحماية البوارج البريطانية جحافل من جيوشهم إلى الساحل المصري عند دمياط، ولكن الجنرال الفرنسي فرديَه حمل عليها بشدة فردّ بعضها وقضى على البعض الآخر[١٣١].

وكان من المنتظر والمتوقع بعد فشل هذه الحملة واستظهار الفرنسيين عليها، أن تنقطع المفاوضات بين كليبر والصدر الأعظم، ولكن القائد الفرنسي اصرّ على متابعتها مستعيناً بانتصار جيشه ومعتقداً أن هذا الانتصار يعطيه فيها قوة تخفف من غلواء أعدائه وتجعل كلمته مسموعة، ومضى في إصراره رغم نصائح معاونه الجنرال ديزيه وغيره من القادة الذين حذروه من دسائس الكومودور سميث ودهاء الباب العالي، وكان هؤلاء جميعاً يفسرون الحملة العثمانية الفاشلة بأنها كانت محاولة متّفق عليها بين البريطانيين والعثمانيين لإجبار كليبر على قبول التفاوض على الأسس التي يريدونها.

وقد أفصح الجنرال ديزيه عن رأيه هذا في كتاب أرسله إلى الجنرال كليبر قال فيه: «ليس لك أن تقنع سدني سميث بالعمل للسلم، فلهذا الرجل غاية واحدة ورغبة واحدة وارادة واحدة وهي ان يقنعنا بضرورة الانسحاب من مصر في أسرع وقت. وقد ثمل قبل الأوان بخمرة المجد الذي كان سيحرزه، لو نجح، في بلاده وفي أعين الروس والترك. ويبدو أنه بات قلقاً يخشى ان يفوته هذا المجد. وفي هذه دلالة كافية على أن الرجل راغب في المفاوضة. وإذا عدوك طلب شيئاً فكن على يقين أن هذا الشيء يؤلمه جداً أن يكون في يدك فعليك الاّ تجيبه إلى طلبه»[١٣٢].

ولكن كليبر لم يأخذ برأي معاونيه فبقي مصرّاً على موقفه. وفي ٢٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٧٩٩ وافق الصدر الأعظم على مبدأ الدخول في المكالمة وفوَّض، مرغماً، الكومودور سدني سميث أن يقوم بها باسم السلطان. واختار كليبر للتفاوض باسمه كلاًّ من الجنرال ديزيه وبوسيلغ وكانت اوامره لهما تقضي بأن لا تقتصر المفاوضة على موضوع الجلاء عن مصر بل ان تتناول مسألة العلاقات الفرنسية التركية بكاملها وأن يكون الجلاء ثمناً للمطالب التالية:

١ - انسحاب الباب العالي من الحلف مع روسيا وبريطانيا والنمسا.

٢ - انسحاب الجيش الروسي من الجزر الايونية واعادتها إلى فرنسا.

٣ - تعهد بريطانيا ببقاء مالطة بيد الجمهورية الفرنسية ورفع الحصار الذي ضربتها عليها بعد موقعة أبي قير.

٤ - انهاء الحرب بين فرنسا وتركيا.

٥ - أما انسحاب الفرنسيين من مصر فيتم بكامل معداتهم وأسلحتهم، وينقلون إلى المرافىء الفرنسية التي يختارونها على سفن عثمانية لا بريطانية[١٣٣].

ويُرجّح ان كليبر لم يضع هذه الشروط القاسية الاّ عن رغبة في تحقيق الإجماع عند معاونيه بعد أن ظهرت في صفوفهم معارضة شديدة للجلاء على الوجه الذي يريده البريطانيون، وآملاً بأن يطول الأخذ والرد بشأنها إلى أن تصل من فرنسا أخبار يقف منها على تطورات الموقف في أوروبا. وكان يعلم، كما كان يعلم الجنرال ديزيه أيضاً، أن سدني سميث لن يقبل هذه الشروط وأن روسيا سترفض الانسحاب من الجزر الايونية دون مقابل. يضاف إلى هذا أن الشروط الخاصة بجزيرة مالطه والجزر الايونية، وانسحاب تركيا من المحالفة الدولية الثانية، شروط تتصل بالسياسة العليا فليس لسدني أو كليبر أو الصدر الأعظم نفسه أن يعرض لها أو يبتّ فيها. ويبدو ان كليبر، اذ وضع هذه الشروط، كان يستهدف اقصاء تركيا عن حلفائها وعقد معاهدة صلح منفرد معها بدون الرجوع إلى حكومته، حاذياً في ذلك حذو بونابرت في معاهدة كامبو- فورميو، عقب انتصاره الساحق على النمسا.

وكان كليبر يخشى أن يتعنّت سدني سميث ويرفض التفاوض على الأسس التي رسمها فأرسل إلى مندوبيه تعليمات خطية بألاّ يقطعا المفاوضات في أي حال بدون علمه وموافقته[١٣٤].

وفي ٢٣ كانون الأول (دسمبر) ١٧٩٩ اجتمع المفاوضان الفرنسيان وسدني سميث على ظهر دارعته «النمر» وبدأت المفاوضات. فقدم المندوبان الفرنسيان للقائد البريطاني مذكرة تقول ان قائد الحملة الفرنسية مستعد للجلاء عن مصر وان هذا الجلاء يوافق تماماً مصالح السلطان كما يوافق المصالح البريطانية لأنه يضمن لبريطانيا طريق الهند فتتأمن تجارتها فيها،

ويطلب مقابل ذلك اعادة الجزر الايونية إلى فرنسا كثمن لهذه التضحية واستئناف العلاقات الودية بين فرنسا والباب العالي.

وكان الصدر الأعظم يوسف ضيا باشا في ذلك الوقت مقيماً في يافا فأرسل إليه سدني سميث مذكرة الفرنسيين مقترحاً أن يرد عليها لا بمذكرة مثلها بل بعمل حربي سريع، فانصاع يوسف باشا وأمر جيشه بالزحف إلى العريش فاحتلّ قلعتها في ٣٠ كانون الأول (دسمبر) ١٧٩٩ . وكانت غاية الكومودور البريطاني من هذا العمل الحربي ان يتحن اعصاب كليبر ويكشف مدى تمسكه بطلبه. ووقع كليبر في الشرك فكتب إلى الجنرال ديزيه أن لا يجعل من اخلاء العريش شرطاً أساسياً لمتابعة المفاوضات مع سميث، وأن يتساهل ما استطاع لانهائها بالتي هي أحسن.

وفي تلك الأثناء وصلت إلى كليبر من فرنسا اخبار مزعجة عن وقوع اضطرابات داخلية وحشد جيوش أجنبية على حدود وطنه، فأدرك أن الوضع الفرنسي في أوروبا سيزيد سدني سميث تصلباً في موقفه ويشجعه على رفض الشروط الفرنسية. فكتب فوراً إلى ديزيه في ٣ كانون الثاني (يناير) ١٨٠٠ يقول: لقد خسرنا ايطاليا، وأصبح اسطولنا سجيناً في برست، وطردنا الروس من هولندا، وانهزم جيش مولر على نهر الراين، وغدت حدود الالزاس في ذمة سكانها وحدهم، وانتشر العصيان المسلح في مقاطعة فانديه، والتهمت النيران مدينة مايانس، والجمعية التشريعية تقترح اعلان الوطن في خطر ثم تعود عن اقتراحها لا لأن الوطن ليس في خطر بل لأن اعلانها اياه لا يخفف شيئاً منه. هذه هي حالة فرنسا فيجب مهما كلف الأمر أن نخرج من بلاد لا نستطيع بعد اليوم أن ندافع عن وجودنا فيها. ان الوطن قد خسر الأيام التي عشناها في الشرق. فلنعد مسرعين إلى الوطن فهو بحاجة إلينا ». وختم كتابه طالباً إلى ديزيه وبوسيلغ أن يتراجعا عن الشروط السابقة ويربطا الجلاء بشرطين اثنين فقط: وقوف الباب العالي على الحياد، وعودة جيوش الحملة إلى فرنسا بحرية تامة[١٣٥].

وجاء هذا التراجع غير المنتظر محققاً آمال سدني سميث إلى مدى بعيد

ونزل عليه برداً وسلاماً، واتضحت له حقيقة موقف كليبر ورغبته الملحة في عقد اتفاق الجلاء مهما كانت الشروط.

ولم ينتظر كليبر نتيجة المفاوضة على الأساس الجديد فكتب إلى الصدر الأعظم في ٧ كانون الثاني (يناير) ١٨٠٠ يعرض عليه جلاء الفرنسيين عن مصر لقاء انسحاب تركيا من محالفتها مع بريطانيا وروسيا، وكتب في اليوم التالي إلى حكومة الإدارة يعلمها بالأمر ويبرر نزوله عن الشروط الاولى بالصعاب المتكاثرة يوماً بعد يوم[١٣٦].

ولما انتهى المفاوضان الفرنسيان وسدني سميث من وضع الاتفاق، انتقلا معه على البارجة « النمر » إلى غزة للإتصال بيوسف باشا، وكان قد غادرها إلى العريش، فلحقوا به إليها ليعرضوا عليه النص. وإذ ذاك فوجىء الجنرال ديزيه بما لم يكن في حسابه، وهو أن كليبر قد اتصل رأساً بالصدر الأعظم عارضاً عليه الجلاء مقابل الحياد. فاختلى الصدر الأعظم بسدني سميث وقلّبا معاً جوانب الرأي فيما يجب أن يكون الرد على المقترحات الفرنسية. وعقب هذا الاجتماع كتب يوسف باشا إلى كليبر في ١٢ كانون الثاني (يناير) ١٨٠٠ يرد اقتراحه ويعلمه أن الباب العالي غير مستعد لتبديل موقفه من حلفائه واعتماد سياسة الحياد، وان الاعمال الحربية ضد الجيش الفرنسي مستمرّة إلى أن تقبل قيادته الجلاء عن مصر دون قيد أو شرط[١٣٧].

وثارت ثائرة ديزيه لتصلب الصدر الأعظم وتحديه كرامة الفرنسيين وللالحاح الذي أظهره كليبر وفهمه العثمانيون والبريطانيون على حقيقته وهي أن القيادة الفرنسية راغبة في وقف القتال مهما يكن من أمر، فكتب إلى كليبر في ١٤ كانون الثاني (يناير) ١٨٠٠ يقول: « إن المفاوضة مع العثمانيين أصبحت لا تطاق. فهم، عملاً بتعليمات سدني سميث، يصرّون على الجلاء دون قيد أو شرط وهذا ما اعتبره استسلاماً يتنافى وكرامة الجيش الفرنسي، وأنا لا صلاحية لي بتوقيع وثيقة استسلام »[١٣٨]. ولكن بوسيلغ كان يخالف ديزيه في رأيه فلا يرى في الجلاء بدون قيد انتقاصاً من الكرامة والإباء، فكتب إلى كليبر رسالة يستحثه فيها على قبول شرط الصدر الأعظم « لأنه المنفذ الوحيد

إلى الخلاص من الأزمة العصبيَّة التي نتخبط فيها والابتعاد عن هذا القطر الذي لن تجد فيه إلا المتاعب »(١٣٩).

وتقبل القائد العام هذا الرأي بملء الرضى والارتياح وأخذ به، فكتب إلى مفاوضيه في ١٥ كانون الثاني (يناير) يطلب إليهما الموافقة على الجلاء بدون قيد أو شرط على أن يتمّ نقل الجيوش الفرنسية الى بلادها على سفن عثمانية وبجوازات مرور بريطانية، وأضاف في ذيل كتابه عبارة موجهة إلى الجنرال ديزيه يقوله له فيها إنه يعتمد عليه في أن لا يكون في اتفاق الجلاء ما ينطوي على معنى من معاني الهزيمة والاستسلام، ثم أردف كتابه هذا بكتاب آخر إلى ديزيه في ١٩ كانون الثاني (يناير) يبرِّر فيه موقفه من الجلاء ويكشف عما في قلبه من عداء دفين لبونابرت إذ يقول: «عليك أن تواجه الحقيقة وهي أن بونابرت قد ضحّى بهذه البلاد قبل أن يغادرها إلى فرنسا. وهو لم يهرب منها إلا ليوفر على نفسه قبول ما نحن مضطرون الآن إلى قبوله. وفوق هذا فلو أنه وجد في طولون عشرة آلاف جندي معدّين للمجيء إلى مصر لمساعدتي لامتنع عن إرسالهم إليّ والحقهم بالجيش الذي ستعطى له قيادته، فهو يريد الآن أكثر من أي يوم مضى أن يحرز في أوروبا انتصارات لا بد منها لبقائه في المرتبة التي سما إليها. وإذا لم يحرز هذه الانتصارات فإن سقوطه سيكون أسرع من ارتفاعه. وما موقفي الآن إلا النتيجة المحتومة لما تقدم »(١٤٠).

وأراد كليبر في الوقت ذاته أن يدفع عن نفسه في الحاضر والمستقبل تهمة الاستسلام فشاور في الأمر الجنرال دوماس، وكان من اصدقائه الخلّص، واتَّفق وإياه على أن يُشرك في القرار اركان حربه وغيرهم من كبار الضباط، فدعاهم إلى مجلس حربي عُقد في القاهرة في ٢٠ كانون الثاني (يناير) ١٨٠٠ تقرر فيه قبول الجلاء عن مصر بدون قيد أو شرط بسبب الظروف القاسية التي تمر بها الحملة وعدم إرسال المؤن والمعدات والمساعدات لها من فرنسا رغم نداءات القائد العام المتتالية، مما جعل أركان مجلس الحرب على قناعة بأن المحافظة على مصر لم تعد ممكنة، وان محاولة تأمينها بالنزول مع الأعداء في معركة طاحنة لن تفيد في الواقع شيئاً ولو كتب النصر فيها للجيش الفرنسي.

وهكذا، وعلى هذا الأساس، تم بين العثمانيين والفرنسيين في ٢٤ كانون

الثاني (يناير) ١٨٠٠، في العريش، وضع اتفاق يحدد كيفية انسحاب الجيش الفرنسي من مصر بسلاحه وعتاده وجميع منقولاته على سفن يضعها الباب العالي تحت تصرفه، في مدة ثلاثة أشهر من تاريخ الاتفاق قابلة للتجديد في حالة عدم قيام الباب العالي بتجهيز سفن النقل، قبل نهاية تلك المدة(*).

ولما طُلب إلى الكومودور سدني سميث أن يوقع الاتفاق أبى أن يتبنى نتيجة مفاوضاته الطويلة بحجة أن بريطانيا طرف ثالث في النزاع ناسياً قوله في خطابه إلى كليبر بتاريخ ٢٦ تشرين الأول (أكتوبر) ١٧٩٩ انها تعتبر نفسها بمقتضى معاهدتها مع الباب العالي الموقعة في ٥ كانون الثاني (يناير) ١٧٩٩ طرفاً أساسياً فيه. والحقيقة أن الكومودور لم يمتنع عن التوقيع إلا ليحتفظ لحكومته بحق الرفض وعدم التقيد بأحكام الاتفاق إذا قضت بذلك مصلحتها وتطورات الأحداث.

واغتنم بوسييلغ فرصة اجتماعه في العريش بالصدر الأعظم فألحَّ عليه في مذكرة بتاريخ ٢٨ كانون الثاني (يناير) ١٨٠٠ أن يعقد الصلح مع فرنسا ويتدخل بما له من نفوذ في البلاط البريطاني لانهاء ما بين فرنسا وبريطانيا من حروب لا تجنيان منها إلا الضرر والخسارة ولا يفيد من أجوائها المضطربة إلا روسيا فقط. وذهب في الصراحة إلى القول انه إذا لم يقم الباب العالي بهذا المسعى فإن فرنسا قط تضطر إلى الاتفاق مع روسيا لاقتسام الامبراطورية العثمانية ومهاجمة الهند من جديد(١٤١).

وبعد توقيع اتفاق العريش تكشفت للصدر الأعظم خفايا السياسة الدولية ودقائق الأوضاع في أوروبا وحقيقة الخطر الروسي فرغب إلى بوسييلغ أن يطلب إلى حكومته إيفاد معتمد سياسي إلى القسطنطينية لمفاوضته في الصلح واستئناف العلاقات الودية السابقة.

وأرسل كليبر من جانبه صورة الاتفاق إلى الحكومة الفرنسية في ٢٨ كانون الثاني (يناير) ١٨٠٠ مرفقة بكتاب مسهب يردُّ فيه قبوله الشروط العثمانية إلى صعوبة موقفه وضعف الجيش وقلة عدده وسوء تغذيته واضطراب الحالة في مصر(١٤٢).

(*) راجع نص هذه المعاهدة في الباب الثالث مستند رقم ٤.

ولكن حكومة الإدارة كانت قد غابت عن الوجود في ١٨ بروميير (٩تشرين الثاني «نوفمبر» ١٧٩٩) وانتهى الحكم في فرنسا إلى حكومة قنصلية كان لبونابرت المركز الأول فيها لأنه كان روح الانقلاب ودماغه وسيفه. وكانت حكومة الإدارة قبل سقوطها قد باتت مقتنعة بأن التبعة فيما آلت إليه الحالة في مصر تقع على بونابرت، وكان هذا الاقتناع الذي كشف عنه بعض رجالها في أحاديثهم من الأسباب التي استعجلت السقوط فكان من الطبيعي أن يفكر بونابرت جدّياً، غداة احتلاله المقام الأول في الدولة، في تدارك الأمر وتذليل ما يواجهه الرفاق الذين ترك في أيديهم شؤون جيش الشرق، فوجّه اهتمامه إلى معالجة الأزمة المصرية في الباب العالي، بالحدّ ما امكنه الحدّ من النفوذ البريطاني والنفوذ الروسي المتغلغلين في الجهاز السياسي العثماني. فطلب في أوائل كانون الأول (ديسمبر) ١٧٩٩ إلى ديكورش، سفير فرنسا السابق إلى القسطنطينية، السفر إلى الشرق والإتصال بالصدر الأعظم حيث يقيم ومفاوضته في بقاء الجيوش الفرنسية في مصر «بموافقة السلطان» لقاء امتيازات يُعترف له بها. وقبل أن يبحر السفير وصلت اخبار اتفاق العريش إلى باريس فطلب تاليران إلى ديكورش أن لا يغادر فرنسا.

وحاول الأسطول الفرنسي خلال كانون الثاني (يناير) ١٨٠٠ الخروج من برست إلى الإسكندرية مع عدد كبير من الجنود والمعدات، ولكن أسطولاً بريطانياً قوامه سبع وأربعون بارجة ضخمة كان يسدّ عليه الطريق فاضطر بونابرت إلى إبقائه في مرفئه ضناً به أن يصاب بكارثة ككارثة أبي قير.

وقد سبقت الإشارة إلى أن فريقاً من قادة الحملة في مصر لم يكونوا موافقين على شروط اتفاق العريش إذ رأوا فيها حطاً من قدر فرنسا وكرامة جيشها لأنها لم تفرض في الميدان ولم تكن نتيجة لمعركة خاسرة. وكان على رأس هؤلاء الجنرال مونو حاكم رشيد فكتب إلى بونابرت في ٢٤ شباط (فبراير) ١٨٠٠ يحتج على ما في الاتفاق من إهانة لجنود الحملة ويقول أنه حذّر كليبر في أثناء المفاوضات من مغبة سياسته، وختم كتابه قائلاً: «لا ريب في أن الروس او البريطانيين سيصبحون أسياد البلاد بعد جلائنا عنها»[١٤٣].

وأخذ عدد معارضي الاتفاق يكثر يوماً بعد يوم بين ضباط الحملة وبين أعضاء البعثة العلمية. وراح هؤلاء يثيرون حقد الجنود على البريطانيين والروس بافهامهم أن الاتفاق لم يوضع إلا لتحقيق مطامعهم وتنفيذ سياستهم. وجاءت أخبار انقلاب بروميير فنزلت على نفوس هؤلاء المعارضين برداً وسلاماً ليقينهم أن بونابرت، وهو صاحب فكرة احتلال مصر والقائد الأعلى للحملة، له في العزة والكرامة آراء ومفاهيم تجعل جماعة المعارضة احبَّ إليه وأقرب من أنصار الاتفاق. أما كليبر فكان لانقلاب بروميير صدى جد مؤلم في نفسه إذ خشي أن تقع في يد بونابرت التقارير التي أرسلها إلى حكومة الإدارة حاملاً فيها بعنف عليه ومحمّلاً إياه كل التبعة فيما آلت إليه حالة الفرنسيين في مصر، وجزع من ردة الفعل التي سيحدثها في نفسه اتفاق العريش الذي يهدم، بنصه وروحه، الصرح الذي أراد بونابرت تشييده في الشرق لمصلحة فرنسا ولمجده الشخصي.

على أن خشيته هذه لم تكن إلاّ عابرة، فاستعاد كليبر رباطة جأشه وتغلب تجبُّره النابع من ثقته بنفسه ومن استقلاله الفطري والصراحة في القول فلم يلن في شيء ولم يخفف شيئاً مما كان في قلبه من حقد على بونابرت لمجازفته بكرامة وطنه وتسخيره مصلحة فرنسا لأطماعه، ومضى يجاهر بأن بونابرت هو المسؤول الأول عن النكبات التي حلت بالجمهورية الفرنسية لأنه لم يحطها بسياج من الروية والسياسة والاستعداد للطوارىء والمفاجآت، وكتب إلى صديقه دوغا في ٢٨ شباط (فبراير) ١٨٠٠ رسالة يسخر فيها من بونابرت ويهزأ باعتلائه «عرش القنصلية» فيقول: «أرى أن تغييرات جذرية قد حصلت في جهاز الحكم بفرنسا. ويظهر أن ليبيدوس وانطونيوس قد طُردا وأن أغسطس الجديد يريد أن يستقلَّ بالأمر، فعسى أن نتمكن من الاحتفاظ باسم الجمهورية الفرنسية وبكلمات «حرية، مساواة، أخوّة» على الأوراق التي نكتب عليها رسائلنا. وإذا ذهبنا بآمالنا إلى أبعد من هذا فإننا نعرّض انفسنا لاستهزاء الناس، وكلما امعنت النظر في الأزمة التي انهيتها بتوقيعي اتفاق العريش زدت يقيناً بأن الأجيال القادمة ستحيط ذكراي بالتقدير والاحترام والشكر لما أظهرته من شجاعة واقدام بوضع حد معقول لمغامرة جنونية خذلت صاحبها

اعصابه وتغلب فيه الجبن على الاقدام فتهرَّب من نتائجها وذهب تاركاً أعباءها على كاهل خلفه. وإذا «الملك الجديد» نظر إلى الأمر وكان عادلاً فلا بد له من الاعتراف بأن ما أقوله هو الحق بعينه. أما إذا كان غير عادل فالويل له. وهذا اصغر همومي وأخفها»[١٤٤].

وهذه الصراحة العسكرية في الرأي والقول كانت معروفة عن كليبر. وهو لم يكن أقل ضراوة مع حكومة القنصلية منه مع بونابرت، فقد كتب إلى وزير حربيتها، برتييه، في ٧ آذار (مارس) ١٨٠٠ رسالة شديدة اللهجة إلى أقصى حد، شاكياً من تقاعس الحكومة واهمالها المخزي ونومها الطويل عن «اولئك الجنود الذين يعيشون في مصر حياة الألم والحرمان والشقاء».

وكان يصرّح علناً بأن إقامة مستعمرة في القطر المصري لدولة لا تملك شيئاً من عناصر استقرار الحكم، ولا قوة بحرية لديها، ولا مال يمكّنها من مواصلة الحرب أو من الدفاع عن نفسها في حروب متواصلة، ليس سوى ضرب من الجنون.

وشقّ على المخلصين من اصدقاء كليبر أن يتسع الخلاف بينه وبين بونابرت صديقه القديم فيؤدي إلى انشقاق في صفوف الجيش، فكتب دوغا إلى بونابرت يشرح الظروف القاهرة التي اجبرت كليبر على القبول بشروط اتفاق العريش واهمها تضاؤل عدد الجيش وافتقاره إلى المال والعتاد، ويقول انه يتعهد بحمل كليبر على نقض الاتفاق إذا ارسلت إليه حكومة القنصلية مساعدات وامدادات كافية للوقوف بوجه العثمانيين والبريطانيين[١٤٥].

ووقف بونابرت من اتفاق العريش موقف المتردد وقد عجز هو نفسه عن ارسال المساعدات اللازمة لرفاق الأمس، ولم يجد في عمله السابق وعجزه الحاضر ما يسمح له باتهام كليبر بالتخاذل والخيانة، ولم يغب عنه أن الرأي العام لا يجهل أنه غادر مصر في أشد أيام الحملة ظلاماً وأكثرها دقة، وأن الواجب كان يقضي عليه بالبقاء فيها إلى جنب رفاق السلاح في أزمتهم المفجعة.

وكان تاليران يؤيد موقف كليبر فرفع إلى بونابرت تقريراً ينصحه فيه بأن لا يصدم الرأي العام الفرنسي العاطف بصدق واخلاص على قائد الحملة في مصر، ويقول: «ان الرأي العام لن ينظر إلى الأزمة المصرية بالعين التي نظر بها إليها رجال العلم والفن، ولهذا فإن حكمه في هذه الأزمة سيتلاقى وحكمي فيها. فإن جزءاً من الرسائل الخاصة بها قد عُلم وذاع. والتقارير التي وقعت في الماضي بيد الأعداء قد نشرتها الصحف الأجنبية. وفي هذه الرسائل ما يقنع الرأي العام كما أقنعتني بأن ممثلي الجنرال كليبر في المفاوضات لم يكن بامكانها الوصول إلى شروط أخف أو أحسن من الشروط التي قبلاها ضناً بسلامة الجيش الفرنسي ورغبة في تأمين عودته إلى فرنسا وإيماناً بأن وجود هذا الجيش على أرض الوطن أنفع في الدفاع عن سلامته وكرامته من بقائه في ذلك الصقع النائي. ان اتفاق العريش بنصه وروحه لا يعدو كونه معاهدة بين فريقين. وليس فيه ما يسمح بالقول انه استسلام. ولكن تنفيذه لن يكون سهلاً بسبب صعاب البحر ومتاعبه. ولا شيء يقي جيش الشرق من غضبات الروس. أما البريطانيون ففي ظني انهم سيخافون من ارتكاب جريمة لن يجنوا منها كسباً يوازي ما تجره من فضائح»[١٤٦].

واجمع اصحاب بونابرت على نصحه بعدم التعرض لكليبر الرجل العنيد، والمستكبر، الصريح، القاسي اللسان. فقبل بونابرت النصح بحكمة ورحابة صدر، وتظاهر بالرضا عن كليبر، فطلب إلى تاليران وكمباسيريس وليبرون أن يعمموا على الصحف وصفاً لحالة الجيش الفرنسي في مصر قبل مغادرته إياها إلى فرنسا يُفهم منه ان حروبه فيها ومعارك العريش وغزه ويافا وعكا لم تكلف سوى عدد ضئيل من الجنود الفرنسيين، وان بونابرت منذ خروجه من مصر حاول أكثر من مرّة إرسال المساعدات إلى كليبر ولكن محاولاته المتكررة باءت بالفشل بسبب الحصار الشديد الذي ضربه الاسطول البريطاني على برست وطولون.

ولّما كان جو العلاقات بين بونابرت وكليبر يتعكر ويكفهر كان المخلصون من قادة الحملة يتداولون في الأساليب التي يمكن اعتمادها لتأخير موعد الجلاء المحدد في اتفاق العريش إلى أن تنجلي لهم حقيقة الأوضاع في فرنسا أو إلى أن

يطيب للقدر أن يخفف ضغطه عليهم بوصول النجدات والمساعدات إليهم. ولكن القدر لم يشأ إلا أن يعتقل الاسطول البريطاني في المتوسط احدى السفن الفرنسية فعثر فيها على رسائل من كليبر إلى حكومته تتضمن وصفاً مؤلماً لحالة الجيش الفرنسي وقلة عدده، وحاجته الملحة للعتاد والمال، وتعرّضه الدائم للطاعون وغيره من الأمراض القاسية، فرفعت هذه الرسائل إلى لورد كايث أمير البحر فأرسلها الى وزارة البحرية في لندن[١٤٧].

وفي تلك الأثناء وصل إلى القسطنطينية لورد الجين سفير بريطانيا الجديد لدى السلطان. فما لبث أن اطلع على الحالة العامة في الشرق واستعداد الصدر الأعظم للتفاهم مع فرنسا، وضعف الجيش الفرنسي في مصر، وتطورات مفاوضات الجلاء، فكتب إلىلورد غرانفيل وزير الخارجية يبدي له خوفه من نجاح المفاوضات ويعارض مبدأ جلاء الفرنسيين عن مصر وهم فيها منفيون لا حول لهم ولا طول، ويقترح اعتبارهم أسرى حرب، ويحذر من عودتهم باسلحتهم وعتادهم إلى بلادهم حيث ينضمون إلى جيش بونابرت ويزيدونه قوة فيزداد تصمياً على متابعة حروبه في أوروبا ضد بريطانيا وحلفائها.

وكان رأي الأميرال نلسون في مسألة جلاء الفرنسيين عن مصر لا يختلف عن رأي السفير البريطاني. وفي مجموعة الرسائل التي تبادلها الاميرال البريطاني مع رؤسائه وأعضاء حكومته والمحفوظة في وزارة الخارجية البريطانية أن نلسون كان يرى أن مفاوضات سدني سميث حول الجلاء ستنتهي إلى ما فيه مصلحة الفرنسيين، وأنه من الخطأ الفادح أن يسمح للجيوش الفرنسية الأسيرة في مصر بأن تعود حرة طليقة إلى فرنسا فتزيد جيوش بونابرت قوة و«الطاغية الكورسيكي» عناداً وتشجعه على المضي في أعمال وحروب لن تجني منها بريطانيا وأوروبا سوى الهلاك والدمار.

وقد افصح نلسون عن هذا الرأي في كتاب له إلى وندهام، وزير بريطانيا المفوّض في فلورنسا، في ٢٢ آذار (مارس) ١٧٩٩ قال فيه: «ان عرض الجلاء هو ما كنت أتوقعه منذ زمن طويل كنتيجة للنصر الساحق الذي أحرزناه في معركة النيل (أبي قير) ولكني مصمم على أن لا أسمح قط، إذا كان لي من

الصلاحيات ما يعطيني حق السماح أو الرفض، بأن يغادر مصر جندي فرنسي واحد. وأني أعتبر السماح لهذه الشراذم والعصاباتمن اللصوص بالعودة إلى أوروبا ضرباً من الجنون. لقد جاؤوا إلى مصر بملء اختيارهم وسيبقون فيها ما دامت قيادة الاسطول بيد نلسون. فنلسون لن يوافق أبداً، أبداً، على أن يغادر جندي فرنسي واحد مصر، أو أن تخرج منها سفينة فرنسية واحدة».

ولم يكن موقف الأميرال نلسون هذا إلا مظهراً من مظاهر حقده الدفين على فرنسا. وقد عبّر عن هذا الحقد بصراحة متناهية في كتاب له إلى دوق كلارنس في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٧٩٩ جاء فيه: «ان همي الوحيد هو السعي إلى هدفنا الأكبر، إلى القضاء على الفرنسيين المناكيد الملاعين. وان دمي ليفور لمجرد سماع اسم فرنسي. اني أكرههم جميعاً، ملكيين وجمهوريين»[١٤٨].

وكان لموقف نلسون هذا مؤيدون كثيرون في أوساط الحكومة البريطانية ووزارة خارجيتها وقيادة الجيش وعند رجال البحرية بنوع خاص. ويبدو أن هناك عوامل كثيرة كانت تحمل هؤلاء على معارضة اتفاق العريش اهمها خشيتهم أن يزيد جلاء الجيش الفرنسي عن مصر في قوة بونابرت العسكرية فيكون عاملاً هاماً في المعركة التي يستعد لها الطرفان في أوروبا. ولم يقف سدني سميث مكتوف اليدين أمام الاتهامات التي وجهت له وكان يقول أن هذا الاحتمال الأخير صعب الحدوث لأن نقل الجيش الفرنسي من الاسكندرية إلى فرنسا لن يتم دفعة واحدة بل على دفعات متتالية وسيتم انزال الجنود لا في مرفأ طولون وحده بل في جميع المرافىء الفرنسية والإيطالية وفي أوقات مختلفة بحيث يصعب على بونابرت الافادة منهم، وهم موزعون على هذا الشكل ومضطرون للبقاء في المرافىء وعلى ظهور السفن مدة الأربعين يوماً التي يفرضها نظام الحجر الصحي قبل ان ينزلوا إلى اليابسة. وفي مذكرات لاسكاز التي دوّن فيها أقوال نابليون في جزيرة القديسة هيلانة أن الامبراطور المنفي عرض يوماً في حديثه لشؤون الحملة المصرية فقال ان اهداف سدني سميث لم تكن خافية عليه وأن الحملة الفرنسية لو سمح لها بمغادرة مصر لذهب بها البريطانيون في طول البحر وعرضه ولما مكنوها من الوصول إلى فرنسا إلاّ بعد مدة طويلة[١٤٩].

هذه هي الاسباب الظاهرة التي حملت كثيراً من المسؤولين السياسيين والعسكريين البريطانيين على معارضة اتفاق العريش وتوجيه النقد الشديد إلى الكومودور سميث، ولكن الوثائق الموجودة في المحفوظات البريطانية وفي محفوظات مكتب الهند بلندن تشير إلى اسباب اخرى قد تكون أكثر وجاهة بالنسبة لسلوك الكومودور البريطاني. وتفيد هذه الوثائق ان سدني سميث كان يرى في اتفاق العريش وسيلة لعودة كليبر إلى باريس فيقف بوجه طموح بونابرت. وكان سميث أكثر المطلعين على الخلاف القائم بين القائدين والعداوة المستحكمة بينهما وكان يرى في القائد الالزاسي الصريح المستعلي والحاد اللسان منافساً عنيداً لبونابرت.

وكان حلفاء بريطانيا ، والروس في طليعتهم ، غير راضين عن المفاوضات التي يجريها سدني سميث. وقدم فورنتزوف، السفير الروسي في لندن، احتجاجاً عليها للورد غرانفيل باسم القيصر ناعتاً الكومودور سميث «بالخبل والجنون»، فاضطرت الحكومة البريطانية إلى إرسال تعليمات إلى أمير البحر لورد كايث تصر فيها على رفض مبدأ الجلاء وعلى استسلام الجيش الفرنسي في مصر، وردت في الوقت ذاته الاقتراح القائل بأن يطلب إلى كليبر تعهدٌ بعدم اشراك الجيش الجالي عن مصر في الحملات المقبلة، لأنها تراه غير معقول، واصرت على اعتبار الفرنسيين أسرى حرب. وتنفيذاً لكل هذا طلبت إلى أمير البحر أن يلغي جوازات المرور إذا كان قد اعطاها لبعض وحدات الجيش الفرنسي، واعادة السفن التي تنقلها إلى الموانىء المصرية.

وتلقى لورد كايث هذه التعليمات وهو في جزيرة مينورقة فأحالها إلى الكومودور سدني سميث فتقبّلها هذا بخيبة أمل وكتب إلى كليبر في ٢٠ شباط (فبراير) ١٨٠٠ يعلمه أن الحكومة البريطانية لا توافق على جلاء القوات الفرنسية عن مصر بالشروط الواردة في اتفاق العريش وتصر على استسلام الجيش الفرنسي، واعتبار افراده أسرى حرب[١٥٠].

وأرسل السفير الجين من جهته سكرتير سفارته جون فيليب موريير إلى الصدر الأعظم في العريش ليقيم لديه كمستشار يطلعه على ما قررته وتقرره الحكومة البريطانية فيما يتعلق بالأزمة القائمة .

وأوفد كليبر القائدين داماس وغلوتيه إلى الصدر الأعظم لبحث موقف البريطانيين المفاجىء فأقام المعتمدان في العريش من ١٥ إلى ١٩ آذار (مارس) ١٨٠٠ وافهما يوسف باشا بصراحة ان رجال الحملة لا يمكنهم الجلاء عن مصر الاّ حين يعلن قائدا الاسطولين البريطاني والروسي في المتوسط قبول حكومتيهما اتفاق العريش وتوقيعهما إياه. وكان كليبر قد أوصى معتمديه بعدم الاسراع في مفاوضة العدو وبإطالة البحث معه إلى أقصى حد ليتمكن من تنظيم اموره استعداداً لمعركة ضارية كان يرى أن لا مفر منها إذا لم ينجح معتمداه في مهمتهما.

وفي تلك الأثناء جاء إلى مقر كليبر الضابط البحري البريطاني رايت وسلمه كتاباً من أمير البحر لورد كايث مؤرخاً في ٨ كانون الثاني (يناير) يقول فيه:

«تلقيت من صاحب الجلالة البريطانية أوامر صريحة بأن لا أتفق على شيء مع الجيش الفرنسي الذي تضطلعون بقيادته في مصر وسوريا إلا إذا سلّم رجاله انفسهم كأسرى حرب ووضعت قيادتُه بيد الدول المتحالفة جميعَ سفنها ومؤنها ومعداتها الموجودة في الاسكندرية وغيرها من الموانىء. وتقضي الأوامر التي بيدي بأن لا أسمح، في حالة الاستسلام، بعودة أي فرد أو جزء من هذا الجيش إلى فرنسا إلا على أساس تبادل الأسرى. ولهذا رأيت من الضروري اعلامكم بأن كل سفينة تخرج من الموانىء المصرية حاملة جنوداً فرنسيين ومزودة بجوازات مرور معطاة من رجال غير الذين لهم صلاحية اعطائها، سيجبرها ضباط البوارج التي هي تحت قيادتي على الرجوع إلى الاسكندرية، وبان السفن التي سيعترضها اسطولي وهي في طريقها إلى اوروبا حاملة جوازات مرور معطاة بموجب اتفاق خاص بين قيادة الحملة الفرنسية واحدى الدول المتحالفة سيعتبرها الاسطول غنيمة حرب كما يعتبر العساكر الموجودين عليها أسرى حرب»[١٥١].

واكتفى كليبر بالاطلاع على هذا الكتاب ولم يفصح عن رأيه في ما جاء فيه بانتظار تقارير موفديه عن نتائج مباحثاتها مع الصدر الأعظم. وكتب إليه هذان الموفدان يقولان بأن يوسف باشا ما زال متردداً في موقفه من قرار البريطانيين بعدم الاعتراف باتفاق العريش، فأثار هذا التردد

ما كان متكدساً في صدر كليبر من غضب وحقد. فكتب في ١٩ آذار (مارس) إلى الصدر الأعظم يقول له ان المجلس الحربي الفرنسي قد قرر عدم تسليم القاهرة إلى الجيش العثماني كما قضى اتفاق العريش إلى أن يتراجع البريطانيون عن موقفهم ويرسل إليه أمير البحر كايث كتاباً يلغي ما جاء في كتابه المؤرخ في ٨ كانون الثاني (يناير) ١٨٠٠، وإلى أن يتم هذا فإنه يعتبر نفسه في حالة حرب مع الجيوش العثمانية والبريطانية[١٥٢].

وفي اليوم التالي شن كليبر هجوماً على الجيش المرابط عند هليوبوليس، ونزل معه في معركة طاحنة انجلت عن انهزام العثمانيين وارتداد جيوشهم عن مواقعها إلى الصحراء[١٥٣]، وضرب رجاله القوى العثمانية في المطرية وبلبيس والخانقة فضعضعوا صفوفها وشتتوا شملها. وفي ٥ نيسان (ابريل) عقد كليبر مع المملوك مراد بك، حاكم مصر السابق، معاهدة يعترف به فيها، باسم الحكومة الفرنسية، حاكماً على صعيد مصر لقاء تعهده بدفع رسوم اميرية للخزانة الفرنسية وباقامة حامية فرنسية في مرفأ القصير يساعدها فريق من جيش المماليك. ويتعهد الفريقان في هذه المعاهدة بأن يقدم كل منهما للآخر المعونة العسكرية في حال الاعتداء عليه[١٥٤].

وهكذا سعى كليبر إلى صداقة المماليك ووضع أسس التفاهم والتعاون معهم بعد أن قوّض دعائم امارتهم وشتتهم في الآفاق مدة طويلة. ولكنه لم يعتقد لحظة واحدة في قرارة نفسه بأن لمحالفة المماليك من التأثير والقيمة ما يساعده على حل الأزمة حلاً جذرياً، كما أنه كان يعتقد اعتقاداً راسخاً بأن العثمانيين في موقفهم المتردد لم يكونوا سوى اداة طيّعة بيد البريطانيين، وأن امير البحر كايث هو وحده المسؤول عن نسف اتفاق العريش وتجديد الحرب مع الباب العالي. ويفهم جلياً من محررات كليبر، بعد موقعة هليوبوليس، وخصوصاً من رسائله إلى صديقه شاناليل، المشرف على إدارة الجيش الفرنسي في مصر، انه قد أخطأ كثيراً إذ وثق بسدني سميث ولورد كايث وانه تبين له بعد لأي أن الرجلين لا يختلفان عن الساسة المحترفين، وانهما مثلهم من حيث عدم استحقاق الثقة، وان على الدبلوماسية الفرنسية أن تركز عملها، إذا كانت تريد حلاً شريفاً ومرضياً لقضايا الشرق، على أساس التفاهم مع الباب العالي فتوافق على

الجلاء عن مصر لقاء ابتعاد العثمانيين عن بريطانيا. وتمشياً مع هذا اليقين جدد كليبر مساعيه لدى المسؤولين العثمانيين للتفاهم معهم فكتب إلى القائمقام العثماني في القاهرة في ١٠ نيسان (ابريل) ١٨٠٠ يقول: «لا شك في أنكم وقفتم على نجاح مفاوضاتي مع الصدر الأعظم يوسف باشا، وعلى عقدي معه اتفاقاً يكرّس هذا النجاح. ولقد كنت واثقاً، استناداً إلى تأكيدات تلقيتها من شخصيات عثمانية محترمة، أن اتفاق العريش سيحظى بالرضى التام والموافقة الكاملة من الأمبراطور سليم [الثالث]. وكنت على وشك الجلاء عن مدينة القاهرة لما جاءني من أمير البحر كايث، القائد العام للاسطول البريطاني في المتوسط، كتاب أثار دهشتي وسخط الجيش الفرنسي. أن هذا الكتاب الذي ينم عن جهل كاتبه لوضعي وحقيقتي قد عصف باتفاق العريش كما قضى على إيماني بنجاح أي اتفاق يمكن أن أعقده مع الباب العالي.

«ان الجيش الفرنسي، وهذا ما تعلمونه حق العلم، لن ينحدر أبداً إلى القبول بشروط بعيدة عن الكرامة كالشروط التي اقترحتها الحكومة البريطانية. ولم يكن باستطاعتي أن اتقدم بشروط اكثر اعتدالاً من التي حملها مندوباي إلى المفاوضة، وتركت للصدر الأعظم ان يختار بينها وبين الاحتكام للسيف في معركة يقبل النزول فيها بحجة الدفاع عن بلاد لم نكن نزاحمه عليها بل كنا نعترف له بملكيتها المطلقة. ولقد شاء أن تكون المعركة، فوقعت في ٢٠ آذار (مارس) عند هليوبوليس. وشاء الله ان يكون نصير جيشي فكتب له النصر فيها.

«ومهما يكن من أمر فان رغبتي الصحيحة في إعادة الصداقة والعلاقات القائمة على المصلحة الحقيقية، وهي الصداقة والعلاقات التي شدت امتينا احداهما إلى الأخرى طوال قرون، ما زالت مقيمة في ضميري. وسيجدني الباب العالي مستعداً في كل ساعة أن أعيد له القطر المصري بالشروط المدوّنة في اتفاق العريش بعد أن تدخل عليها بعض التغييرات التي تجعلها الظروف الحاضرة ضرورية، وهكذا نزيل معاً كل الاسباب التي من شأنها أن تدعو لسفك الدماء ونعقد اتفاقاً جديداً، لا تنقضه اوامر مفاجئة، يعيد للامبراطورية العثمانية هذه الاقاليم التي حاول عبثاً أن يستعيدها بقوة السلاح.

فإذا كنتم تشاركوني في هذا الرأي وتقرّوني على رغبتي في الصلح والصداقة فرجائي اليكم أن ترفعوا هذه الرغبة وذاك الرأي إلى جلالة السلطان سليم. واني لعلى أتم ما تكون الثقة بأنكم ستتلقون من جلالته أمراً بالدخول معنا في مفاوضات توصلنا إلى الغاية التي لا أشك في أنكم تريدونها كما نريدها »[١٥٥].

وأوعز كليبر إلى بعض كبار قادة الحملة ، الذين كان يعلم انهم على صلة بالعثمانيين ، بان يجددوا اتصالهم بهم ويقنعوهم باستئناف المفاوضات على الأسس التي حددها في كتابه هذا ، فكتب الجنرال لانوس الى القبوجي مصطفى يعرض عليه العودة إلى التفاوض بين فرنسا والباب العالي للجلاء عن مصر واعادتها للسلطان « بشروط معقولة ». وكان يقصد بـ « الشروط المعقولة » ان يتعهد السلطان لا بالوقوف إلى جنب الفرنسيين بل بالحياد بين فرنسا وبريطانيا.

غير أن هذه العروض لم تنحرف بيوسف باشا عن تردده. ولما بدا لكليبر أن الصدر الأعظم لا يملك حرية توجيه سياسته ، ولا القدرة على تنفيذ اتفاق العريش الذي وضعه سدني سميث ووقعه هو بنفسه ، واتضح له أن العثمانيين ينحدرون من ضعف إلى ضعف وينقادون انقياداً اعمى لمشيئة بريطانيا ، قرر البقاء في مصر وانصرف إلى إعادة النظر في نظام مصر الإداري والمالي، وتركيزه على قواعد جديدة تضمن حفظ الأمن وتؤمن دخلاً كافياً لسد نفقات الجيش بعد أن انقطعت عنه كل معونة من فرنسا. ورأى أن يستعين بخبرة الجنرال مونو وعلاقته الطيبة بالمصريين لوضع النظام الجديد ، وكان مونو قد اعلن اسلامه وسمى نفسه عبد الله مونو ليتزوج الست زبيده بنت أحد كبار تجار رشيد. وظن مونو ان كليبر قد عاد إلى رشده وبدَّل سياسته القديمة فقرر رفض الجلاء والبقاء في مصر فكتب إليه في ٢٣ ايار (مايو) ١٨٠٠ يشكره على ثقته ويبين له الأخطاء الجسيمة التي وقع فيها إذ وافق على اتفاق العريش ويقول : «لقد كنت اعتقد مخلصاً ان اتفاق العريش كان في الحقيقة والواقع وثيقة استسلام. واعتقد الآن بمثل ذلك الاخلاص أن النصر الرائع الذي أحرزته في هليوبوليس ، فجاء فتحاً جديداً للقطر المصري، قد احاطك بهالة من المجد، فلا يغربنَّ عن بالك انك كنت في الميدان وستكون في التاريخ مؤسس مستعمرة

نادرة المثال، هذا إذا استطاعت فرنسا ان تحتفظ بمصر متى جاء يوم الصلح العام.

« ان مهمتك لأجمل وأنبل مهمة يمكن ان يضطلع بها قائد فرنسي. واني لم استهدف يوماً إلا عظمة وطني ومجدك »[١٥٦].

ولكن كليبر كان بعيداً عن التفكير في جعل مصر مستعمرة فرنسية ، كما طاب للجنرال عبد الله مونو ان يظن، أو في عدم الجلاء عنها. ولم يكن من رأيه قط أن اتفاق العريش كان « خطأ سياسياً » ، فرد على كتاب مونو برسالة واضحة صريحة شرح فيها سياسته وفسَّر افكاره ووضع في ثنايا الشرح والتفسير بعض القول اللاذع والاشارات الساخرة فقال: « وصلني كتابك أيها المواطن القائد. ودهشت لما جاء فيه مما يخالف تفكيري ونظري إلى الأمور. فلا اتفاق العريش كان خطأ سياسياً ولا النصر الذي أحرزته في هليوبوليس كان مما يسكر صاحبه ويدفعه للغرور. وما زلت مؤمناً إيماناً عميقاً بأني إذ وضعت اتفاق العريش وجدت حلاً معقولا ونهاية مشرفة لمغامرة جنونية. ويقيني أننا نكون مخطئين إذا عللنا أنفسنا بوصول نجدات فرنسية الينا او بامكان انشاء مستعمرة في مصر ما دامت الحرب قائمة، إلا إذا قبلت النخلة وشجرة القطن ان تُثمرا جنوداً وحديداً مصهورا. وعلى كل حال فليكن كتابي هذا خاتمة نقاشنا السياسي. لقد ولّيت وجهك شطر الشرق، وانطويت انا على الغرب الذي يملأ ذكره ضميري فبات تفاهمنا مستحيلاً »[١٥٧].

وكان من نتائج موقعة هليوبوليس وتوتر اعصاب كليبر ان الحكومة البريطانية شعرت بما ذهبت اليه من خطأ في اصرارها على استسلام جيش الحملة الفرنسية ومعاملة جنودها كأسرى حرب، وكتب اليها سدني سميث يقول ان شروطها الاخيرة لا يمكن ان يقبلها اي جندي يتفهم معاني الكرامة، فكيف يسعى إلى فرضها على قائد ككليبر مشهور بصلابة عوده وانفته واعتداده بنفسه وبانه لم يقف يوماً من احد ، حتى من قائده الاعلى ورئيس دولته بونابرت، موقف الجندي الآلي او الرجل المستضعف المستسلم. وان الرجل الذي لا ينحني امام بونابرت لا ينتظر منه ان يحني الرأس امام عدو

يضمر له الكره والحقد والعداء.

ووجه سدني سميث الى امير البحر كايث كتاباً بهذا المعنى قال فيه ان الاحداث التي وقعت، بعد رفض اتفاق العريش، تفرض علينا الرجوع عن خطئنا وقبول الاتفاق المذكور بعد أن أظهرت الأحداث وموقعة هليوبوليس انه اقصى ما يمكن الحصول عليه من رجال الحملة الفرنسية.

واعادت الحكومة البريطانية النظر في تعليماتها السابقة الى امير البحر في المتوسط فتبين لها في ضوء الاختبار أنها غير عملية ولا يرجى منها أقلّ خير فأرسلت إليه في ٢٨ آذار (مارس) ١٨٠٠ تعليمات سرية جديدة تقول له فيها: «ابلغنا لورد غرانفيل، وزير الخارجية، في كتاب بتاريخ هذا اليوم أن صاحب الجلالة لا يوافق على شروط الاستسلام التي فرضت على الحملة الفرنسية في مصر. وقد رأى جلالته ان هذه الشروط اكرم وافضل مما كان يمكن القيادة الفرنسية ان تنتظر في الوضع الذي وصلت اليه، وانها تضر بمصالح الحلفاء اذ تضع تحت تصرف الحكومة الفرنسية جيشاً قوياً مؤلفاً من جنود منظمين مدربين مجربين.

«ويريد جلالته ان نتقيد تقيداً تاماً بالقانون العام وبالوفاء للعهود. ويرى انه من الواجب الاّ يقوم الضباط باي عمل لا يكون منطبقاً على العهد الذي قطعه سدني سميث باسم جلالته ولو كان هذا العهد منبثقاً عن خطأ في التقدير او شطط في الحكم. وافادنا لورد غرانفيل انه تنفيذاً لأمر جلالته سيرسل الى الكونت الجين، سفير جلالته لدى السلطان، الاوامر اللازمة للاتفاق مع الباب العالي على جوازات المرور التي ستعطي باسم الملك، لا بوصفه فريقاً في المحالفة، بل كحليف لتركيا. ويريد جلالة الملك ان تكون الجوازات التي ستعطى والجوازات التي اعطاها سر سدني سميث خلافاً للنظام، مرعية ومحترمة.

«وعلى الرغم من أن الظروف شاءت الاّ يقوم جلالته بما يعرقل تنفيذ الاتفاق الذي قبله الباب العالي، فان جلالته لا يعتبر نفسه ملزماً بالسماح لضباطه بان يسهموا فيه عمليا، وبان يساعدوا في تنفيذه بتقديم السفن ووسائل النقل الاخرى. اما إذا طلب اليكم ضمان حرية المرور لسفن ترسل من فرنسا

إلى مصر لنقل الجيش الفرنسي، عملاً بنصوص الاتفاق، فلسيادتكم ان تمنحوا جوازات المرور مع ابداء التحفظات الضرورية واتخاذ الاحتياطات اللازمة. ومنعاً لكل محاولة استغلال يمكن ان تقع بسبب الحرية المعطاة، فعليكم ان تصدروا الأوامر التي تقتضيها الحالة الى قادة السفن التي هي تحت قيادتكم وان تبلغوا ارادة جلالة الملك إلى سر سدني سميث. واذا بدا لكم ان عند الروس أو الترك نية مبيتة للحؤول دون تنفيذ الاتفاق او القيام بعمل عدائي ما ضد الجيش الفرنسي قبل نزوله إلى السفن أو بعد وصوله إليها، فإنّا نوصي سيادتكم بألا تهملوا شيئاً في اقناعهم بضرورة اتخاذ الموقف الأكثر انطباقاً على واجب احترام العهود المقطوعة للعدو»[١٥٨].

ونفّذ أمير البحر أمر الملك في الحال فكتب إلى الجنرال كليبر يعلمه بموافقته على ترحيل الجيش الفرنسي من مصر. فاحتفظ كليبر بهذه الرسالة ولم يطلع احداً عليها.

ولما تعقدت الامور، كتب بوسييلغ، وكان اكثر الفرنسيين تحمساً لفكرة الجلاء عن مصر، وأحد ممثلي الجنرال كليبر في مفاوضات اتفاق العريش، إلى الاميرال كايث في ٢٠ نيسان (ابريل) ١٨٠٠ يقول: «إن الفرنسيين لما وقّعوا اتفاق العريش كانوا يظنون انه، وقد كان للبريطانيين اليد الطولى في وضع صيغته وشروطه، سينفذ بضمان الصدق البريطاني، ولم يتبادر الى ذهنهم ان الصعاب والعراقيل التي قد تحول دون تنفيذه ستقيمها الدولة البريطانية اشد الدول التي تفاوضنا معها استمساكاً بالمبادىء الحرة»[١٥٩].

ووصلت هذه الرسالة الى امير البحر في ٢٣ نيسان (ابريل) فرد عليها في اليوم ذاته مبرراً موقف حكومته ومؤكداً انه تلقى أوامر من الملك بالموافقة على عودة الجيش الفرنسي إلى بلاده واضاف يقول: «ولكني وجدت من واجبي نحو جلالته وحلفائنا الذين لهم ممتلكات في البحار التي سيقطعها هذا الجيش في طريق عودته، أن اطلب الاّ يعود الجيش دفعة واحدة وان لا يتم نقله على بوارج حربية او سفن مسلحة. وقد طلبت بالفعل الى الجنرال كليبر ان يقطع لي عهد الشرف بانه وجيشه لن يقوما بأي عمل عدائي ضد الدول المتحالفة.

ولا شك عندي ان الجنرال سيجد هذا الشرط عادلاً ومعقولاً »[١٦٠].

وسلّم بوسييلغ هذه الرسالة الى كليبر فقرأها ولم يبد رأياً فيها، وأعاد البريطانيون الكرة فأوعز لورد الجين، سفيرهم الى القسطنطينية الذي عارض بشدة اتفاق العريش، الى موربر، ممثله في مقر يوسف باشا، بان يعلن ان بريطانيا لا تعترض على ما جاء في اتفاق العريش ويبلغ الجنرال كليبر ان العراقيل التي طالما شكا منها وقال انها تحول دون قيامه بتنفيذ اتفاق العريش ستزول تماماً.

واتضح لكليبر من كل هذه الرسائل ومن الحاح البريطانيين في اعلان موافقتهم على جلاء الحملة الفرنسية ان بريطانيا تبيّت له « خدعة الحرب » التي وقف الفرنسيون على سرها في اوراق لموربر عثروا عليها بعد انهزام العثمانيين في هليوبوليس؛ وهي ان يسمح البريطانيون لرجال الحملة الفرنسية بمغادرة مصر فيقبض الاسطول البريطاني عليهم في طريق عودتهم إلى فرنسا ويعتقلهم كأسرى حرب.

وكان لورد بوكنجهام، شقيق لورد غرانفيل وأحد كبار الرجال العسكريين، يؤيد هذا الموقف وينصح اخاه بان يقود الجنود الفرنسيين الجالين عن مصر على سفن بريطانية إلى احد موانىء بريطانيا، او ان ينزلهم في احد مرافىء شبه جزيرة القرم ويسلمهم اسرى حرب إلى الروس.

وكان كليبر من اكثر مواطنيه بعداً عن البريطانيين واقلهم ايماناً بصدقهم واستقامتهم، فكان كلما حدثه اصحابه بامر الجلاء يشير الى هذه الخدعة ويقول انه غير مطمئن الى ان بريطانيا قد عدلت عنها ومؤمن بانها ستمضي في تنفيذها رغم ما تظهره من تفهم وحسن استعداد.

هكذا كانت الحالة لما ظهر امام الاسكندرية اسطول عثماني مؤلف من اربع عشرة بارجة فاستنفرت القيادة الفرنسية رجالها واستعدت لمقابلة القصف بالقصف، وسرعان ما اتضح لها ان مهمة الاميرال حسين، قائد الاسطول، مهمة سلمية اذ انسلخ عن بارجة القيادة زورق اتجه إلى ميناء الاسكندرية رافعاً علماً ابيض ونزل منه اسحق بك، احد مرافقي الاميرال، وطلب

الاجتماع إلى الجنرال لانوس قائد الموقع. ولما دخل عليه في مقره قال له باسم الحكومة العثمانية ان أمير الاسطول قد جاء لمفاوضة قائد الحملة في امر الجلاء، وان الباب العالي كان جد مستاء من موقف الحكومة البريطانية من اتفاق العريش. ولم تخفف هذه المبادرة من سوء ظن كليبر في البريطانيين ومن اعتقاده بانهم لن ينفذوا شروط الاتفاق تنفيذاً شريفاً، ولكنها زادته علماً بضعف العثمانيين وجهلهم التام لخفايا السياسة البريطانية في الشرق، وللهدف الذي تسعى اليه في مصر كمرحلة اولى من مخططها العام. وزادته مواقف البريطانيين المتضاربة سوء ظن بهم وحذراً منهم. وقد اشار مساعده الجنرال رينيه إلى كل هذا في رسالة له مؤرخة في ١٠ حزيران (يونيو) ١٨٠٠ اذ قال ان القائد العام افضى اليه برأي كان يحرص على كتمانه وهو انه يعتبر ان اتفاق العريش بات عديم القيمة بسبب اصرار البريطانيين على التبرؤ منه بعد ان نسجوا خيوطه ووضعوا نصه، ويؤمن انهم يستعدون لمهاجمة مصر واحتلال الاسكندرية ودمياط والسويس وسواحل البحر الأحمر وانزال حاميات قوية في هذه الموانىء الرئيسية بحجة « الدفاع عن السلطان ». فلما جاءه مندوب الاميرال العثماني قادماً من الاسكندرية شاء ان يغتنم هذه المبادرة السلمية للتحدث اليه بكل صدق وصراحة فيطلعه على حقائق السياسة البريطانية حيال الامبراطورية العثمانية وعلى ما في هذه السياسة من خطر على مصالح السلطان في الشرق وعلى اوضاع البلاد الواقعة على طريق الهند.

ولكن القدر لم يكن حليفه هذه المرة ولم يمكنه من الافضاء بما كان يجيش في صدره إذ اغتاله شاب قيل إنه وطني فدائي، وقيل انه عميل لدولة اجنبية، وقيل انه مسلم شديد الايمان أبت عليه نفسه ان يبقى مكتوف اليدين أمام قيام الأجانب حكاماً مطلقين في بقعة من بلاد الاسلام[١٦١]. ومات كليبر في ١٤ حزيران (يونيو) والحملة في أدق ظروفها السياسية والعسكرية، فالأسطولان البريطاني والعثماني مسيطران على الساحل المصري في المتوسط، والصدر الاعظم يوسف باشا مرابط بجيشه اللجب عند الحدود الشمالية الشرقية، واتفاق العريش الذي كان كليبر بسببه هدفاً لانتقادات واتهامات اساءت إلى كرامته العسكرية، يتأرجح بين الرفض والقبول.

وتسلم الجنرال عبدالله مونو، قائد موقع القاهرة، قيادة الجيش خلفاً لكليبر، وكان كما سبق القول من ممثلي الفكرة الاستعمارية الفرنسية في مصر وممن عارضوا اتفاق العريش لأنهم رأوا فيه انتقاصاً من كرامة الجيش الفرنسي وعبثاً بمصالح الجمهورية. ولكن ميوله وآراءه لم تحل دون تفهمه لنفسية جنوده ولم تعمه عن حقيقتهم ورغبتهم في العودة الى فرنسا، فخشي ردة الفعل العنيفة في صفوفهم اذا كشف عن رأيه وميله فرأى، عقب تسلمه القيادة، ان يطلع عليهم ببيان يشرح لهم فيه اسباب الحملة على مصر وحقيقتها وغايتها، وهو البيان المعروف ببيان ٥ مسيدور من السنة الثامنة للثورة: ٢٤ حزيران (يونيو) ١٨٠٠ قال فيه:

«لما علمت الحكومة الفرنسية في السنة السادسة للثورة ان اعداء الجمهورية الفرنسية قد اتموا استعداداتهم لاحتلال جزيرة مالطه والقطر المصري رأت من واجبها ان تفسد عليهم غايتهم وتسبقهم إلى حيث يريدون الوصول. وكانت مصالح التجارة الفرنسية في الشرق التي تدر على الوطن أرباحاً لا تقل عن خمسين مليوناً في السنة تفرض على الحكومة انتهاج هذه السياسة. هذه هي الاسباب التي دعت للقيام بالحملة على مالطه ومصر. وكانت الحكومة قد قررت ارسال سفير فرنسي الى القسطنطينية في اليوم الذي تخرج فيه الحملة من طولون ليشرح للسلطان حقيقة الأمر ويطلعه على أسباب حملتنا. ولكن ظروفاً لا يمكن تحديدها بدقة حالت دون سفر السفير فنتج عن ذلك ان تركيا وبريطانيا اتحدتا واتفقتا على طردنا من مصر... ان الفرنسي قد ذهب في العالم مثلاً في التضحية والطاعة لرؤسائه، فعليه ان يسهر على ما له من سمعة حسنة ويحتفظ بالطاعة والتضحية اساساً لحياته وموقفه في مصر... ان الاتفاق الذي وضع في العريش لتنظيم جلائنا عن هذه البلاد لا يمكن ان يقبله هذا الجيش لان فيه ما يتنافى وكرامته. على أن تقرير قبوله او رفضه يجاوز صلاحية كل منا. فليس لاحدنا أن يكون له او عليه، وللحكومة وحدها حق تقرير مصير الحملة ومستقبل هذه البلاد التي احتلتها، ولها وحدها حق قبول اتفاق العريش او رفضه»(١٦٢).

وهكذا قطع عبدالله مونو الطريق على كل محاولة تقوم من الجانب العثماني

او الجانب البريطاني لاستئناف المفاوضة في الجلاء، ووضع المصير بكامله بيد الحكومة المركزية.

وفي ٢٩ حزيران (يونيو) ١٨٠٠ كتب الى سدني سميث، رداً على رسالة كان الكومودور قد ارسلها إلى كليبر في ٩ منه فلم تصل الى مقر القيادة الاّ بعد مصرعه، وحرص في رده على مقارعة البريطاني بمثل سلاحه فقال له: «إن الروح التي استوحيتها في مواقفك من اتفاق العريش هي الروح التي ترسم لي الطريق التي يجب ان اسير عليها. فقد طلبت موافقة حكومتك على اتفاق العريش، فعليّ ان اطلب الموافقة من الحكومة القنصلية التي تقوم الآن بالامر في الجمهورية الفرنسية على كل اتفاق يعقد بين الجيش الذي اضطلع بقيادته والبريطانيين وحلفائهم. هذه هي الطريق القانونية المثلى التي يجب السير عليها في كل مفاوضة... وانا مثلك يا سيدي اكره الحرب وكوارثها، ولا اقل عنك رغبة في وضع حد للمصائب والنكبات التي تترامى على العالم، ولكني لن احيد قيد انملة عن واجب الدفاع عن شرف الجمهورية وكرامة جيوشها. والعبرة كل العبرة في كل اتفاق بين امتين ان يقوم على اساس من الصدق واستقامة الخلق. والجمهوريون الفرنسيون لا يعرفون «خدعة الحرب»، وتأبى عليهم اخلاقهم ان يلجأوا اليها أو أن يضمروا اللجوء اليها. وقد وجدنا في اوراق مستر مورير التي وقعت بيدنا ان غيرنا هو الذي يستعين بها او يبيّت الاستعانة بها. ان قواعد الجمهوريين الفرنسيين هي الشجاعة في القتال والكرم وسعة الصدر في النصر والصدق في وضع الاتفاقات. واكرر القول يا سيدي باني سأنظر بعين الرضى التام والارتياح الشديد إلى نهاية هذه الحروب التي تثقل كواهل الناس وتحزن العالم منذ وقت بعيد. ولكني أرى انه متى قررت امتان عظيمتان ان تتفاوضا في امر انهاء هذه الحروب ووضع حد للكوارث التي تسببها فعليهما ان تضعا لذلك شروطاً تحفظ كرامة كل منها وتضمن لهما الرخاء والازدهار»(١٦٣).

وارسل مونو في اليوم ذاته كتاباً الى يوسف باشا الصدر الاعظم قال فيه: «اجد لزاماً عليَّ ان اقول لسموكم اني لن استطيع تنفيذ اي اتفاق تم عقده او سيتم عقده في المستقبل إلا بعد ان توافق عليه حكومة الجمهورية الفرنسية. وللباب العالي الآن سفير لدى حكومتي. فلسموكم ان تأمروه بمفاوضتها».

وأبى مونو ان يتحمل تبعة قطع كل مفاوضة في مصر ، وهو غير واقف بعد على رأي الحكومة القنصلية في مصير الحملة ، فانتقل في كتابه من تقرير المبدأ الخاص بتنفيذ الاتفاق إلى ترك باب المفاوضة مفتوحاً فقال: « ولكن اذا رغبتم يا صاحب السمو في ان تجري المفاوضة هنا عوضاً عن باريس فاني على اتم الاستعداد للنزول على رغبتكم والاصغاء إلى ما يطيب لكم او لحلفائكم ان تقترحوه ، على ان تبقى موافقة حكومتي شرطاً اساسياً للتنفيذ »[١٦٤].

وادرك الصدر الاعظم، ومن ورائه السلطان، ان موقف الحكومة البريطانية واغتيال الجنرال كليبر ومجيء مونو الى قيادة الحملة قد عقّدت الامور كثيراً واضعفت الامل بتسوية النزاع مع فرنسا حول المسألة المصرية. وبات سليم الثالث ميالاً الى التفاهم مع الفرنسيين بعد ان اتضح له ان السياسة البريطانية في الشرق تهدف اولاً وآخراً الى تأمين مصالحها ولا تعبأ بمصالح الدولة العثمانية، وان موقف الحكومة البريطانية من اتفاق العريش كان الدليل الصحيح على استهتار البريطانيين بمصالح الباب العالي وبكرامة الصدر الاعظم الذي وقّع الاتفاق، وعلى رغبتها في ان تبقى الحرب قائمة بين الباب العالي وفرنسا ، فعقد مجلساً من أركان الدولة الذين كان يثق باصالة رأيهم وقلّب واياهم جوانب الرأي في أصح الاساليب للتفاهم مع حكومة باريس، فتم الاجماع على ان يكتب الباب العالي الى ملك بروسيا بواسطة كنوبلسدورف ، معتمده السياسي في القسطنطينية، يرجوه التوسط سرّاً للتقارب بين الباب العالي وباريس والتفاهم فيما بينهما على القضية المصرية. وفي اواخر تموز (يوليه) بعث المعتمد البروسي الى ملكه بالرسالة التالية ناقلاً فيها ما قاله له وزير الخارجية العثمانية باسم السلطان:

« اني اعلم حق العلم ان ملك بروسيا صديقي وحليفي الطبيعي. ولن أنسى فضله والخدم التي اداها لي في مؤتمر ريخانباخ الذي تم فيه الصلح بيني وبين النمساويين اذ اخذ على عاتقه حماية مصالح الباب العالي. واعلم أيضاً انه ينظر الى مصلحتي بالعين التي يرعى بها مصلحته. وقد تجلت صداقته لي وغيرته عليَّ يوماً بعد يوم في رسائله وفي النصائح الاخوية التي يرسلها اليَّ والى الباب العالي في الظروف الحاضرة عن طريق وزيره هنا. ومما لا يختلف فيه اثنان ان ملك

بروسيا كان دائماً وفي كل ظرف الحارس اليقظ الامين لمجد اوروبا ولحفظ التوازن فيها ، وانه اذا لم يتدخل في الشؤون العامة في الوقت الحاضر فان هذا التوازن سيظلّ مفقوداً كما ستظل مفقودتين أيضاً السلامة والطمأنينه اللتين لا يمكن أن تقوما إلا على أساسه.

« وعلى الرغم مما في نفسي من امل برجوع الطمأنينة كنتيجة لتحسن الحالة في فرنسا ولظهور بوادر الاستقرار فيها اكثر من ذي قبل ، فان حكومتي لن يسعها ان تدخل في مفاوضة ما مع الحكومة الفرنسية إلا إذا مهد لهذه المفاوضة عاهل قوي وكريم الخلق تشدني اليه روابط الصداقة.

« ان القضية المصرية هي سبب العداء الناشب بيني وبين الفرنسيين. فاذا شئتم يا صاحب الجلالة ان تضفوا على الفريقين فضلاً جديداً يزيدكم مجداً فوق مجد فمن الضروري ان تتنازلوا قبل كل شيء للقيام بمساع حميدة وتستعملوا نفوذكم لتسهيل الجلاء عن مصر في وقت قصير ، إما بالطرق الودية وإما بقوة السلاح.

« وبديهي أنه إذا أراد جلالة الملك أن يتدخل في الأمر ويمهد للجلاء المطلوب ، فانه يكون ذا يد بيضاء على الفرنسيين ويضيف فضلاً جديداً إلى ما له من أفضال على الباب العالي. واني سأكون شاكراً جداً ومن صميم القلب على هذه الخدمة يقوم بها صديقي ملك بروسيا.

« وإذا تم الإتفاق على الجلاء عن مصر قبل أن يتدخل جلالة الملك ، وهناك بوادر تحمل على الاعتقاد بأن هذا الاتفاق سيتم ، فإن الباب العالي سيجد من دواعي الشرف والإرتياح له أن يتدخل ملك بروسيا لتسهيل عقد معاهدة الصلح. فلمن أشد رغبات الباب العالي أن يقوم بالوساطة للصلح صديق صادق ومجرّب. ولهذا فإني أرجو صاحب الجلالة البروسية أن يتفضل بدراسة الأحداث والشؤون التي كانت إيطاليا ميداناً لها وانتهت إلى الهدنة الحاضرة ، ويخرج من هذه الدراسة بمقترحات يجعلها أساساً لوساطته لدى الفرنسيين ويقنعهم بقبولها ومن ثم يطلع الباب العالي على نتيجة مساعيه ليقوم بدوره باقناع حلفائه بها . وإذا شاء جلالته أن يوسع نطاق مساعيه ويعاونني في

توجيه الحلفاء نحو الصلح العام وينصح لهم بعقده فإن الانسانية تكون مدينة له باعادة الطمأنينة إليها. وهكذا تنتهي هذه المسألة السياسية الخطيرة على أحسن وجه بفضل وساطته فتزيده مجداً في العالم.

«ولقد سرَّ الباب العالي أعظم السرور أن يعلم أن ملك بروسيا يضمر أطيب العواطف وأحسن الاستعداد له وللسلطان. ولما كانت الصداقة والثقة المتبادلتان لا غاية لهما سوى ضمان تدخل ملك بروسيا في الأمور التي سبق ذكرها، فان السلطان قد أمر وزير خارجيته باطلاع المعتمد البروسي على كل ما تقدم ليقوم برفعه إلى سيده وملكه مع أطيب عواطف الود وعرفان الجميل».

وفي الوقت ذاته أُرسل إلى أمير البحر العثماني حسين، المرابط على السواحل المصرية، أمر سلطاني بان يتصل بالجنرال مونو ويلح عليه في اتمام المفاوضات حول الجلاء وعقد الصلح مع فرنسا. وتلقى الصدر الأعظم في العريش أمراً مماثلاً. وتشير تقارير الجنرال مونو إلى تاليران ان الصدر الأعظم وأمير البحر كانا على خلاف وعداء وقد جاء في احدها: «ان الترك منقسمون إلى فريقين كبيرين يتزعم احدهما الصدر الأعظم ويدين الآخر بالزعامة للقبودان باشا. وكل فريق يتصل بي من جهته ويدعوني للتفاوض والصلح. والصدر الأعظم عدوّ للقبودان باشا، وهو على صلة حسنة بالبريطانيين، ولكن الجفاء مستحكم بينه وبين الجزار وأهالي نابلس وخصوصاً بينه وبين العرب. أما القبودان باشا فهو أوسع ثقافة وأصفى فكراً وأكثر انسانية. وهو في هذه الأيام يمخر عباب البحر بين دمياط والاسكندرية ذهاباً واياباً. وهو شديد الرغبة في الاتفاق معنا ليعزز مركزه في القسطنطينية وينال حظوة جديدة لدى سيده. ولقد سلكت معه ومع الصدر الأعظم سبيل المماطلة واضاعة الوقت من جهة وتعمّدت من جهة أخرى في أحاديثي مع الجانبين اظهار مساوىء السياسة البريطانية لأُثير فيهما الحذر منها وعدم الثقة برجالها. أما المفاوضات وشروط الاتفاق فقد أفهمتهما انها ليست من شأني وصلاحيتي وان القول الفصل فيها يعود لباريس والقسطنطينية»[١٦٥].

هكذا كانت الحالة في مصر روحياً ومادياً وفي كل ما كان يمتّ إليها بصلة

أو سبب. أما في فرنسا فقد كان بونابرت مقيماً على رأيه بان احتلال مصر وبقاء جيش فرنسي قوي فيها كانا وما زالا من الأمور التي لا بد منها لصون مصالح فرنسا الاقتصادية والعسكرية وانهما يؤثران إلى حد بعيد على سير الحرب في أوروبا، وان الجلاء عن مصر يجب ألاّ يتم إلا في حالة الاضطرار شرط أن يرافقه صلح شريف مع بريطانيا. ولما وصلت إلى باريس أخبار هزيمة العثمانيين في موقعة هليوبوليس في ٢٠ آذار (مارس) كتب كارنو، وزير الحربية، إلى الجنرال كليبر يقول: ان القنصل الأول يرجو ويأمل أن توفق في تدعيم مركزك. وفي رأيه ان سوء نية البريطانيين وأكاذيبهم قد اتضحت لك على وجه يزيدك ايماناً بان مصلحة فرنسا وسلامة الجيش يقضيان باحتفاظك بما في يدك. ولقد تلقى معلومات تفيد ان الترك أميل إلى فكرة بقائك في مصر كصديق ومعاون لهم منهم إلى فكرة جلائك عنها ليحل محلك البريطانيون.

وهذه المعلومات التي يشير إليها كارنو كان بونابرت قد استقاها من بوليني، سفير اسبانيا في فينّا، الذي كتب إلى وزير خارجيته، دون لويس دي اوركيخو، في أوائل حزيران (يونيو) ١٨٠٠ يقول استناداً إلى معلومات تسربت من القسطنطينية: «ان الاستعداد الطيِّب الذي ظهر من فرنسا نحو تركيا شجع الباب العالي على تغيير سياسته في مصر والاتفاق مع الجنرال كليبر على بقاء مصر في حوزة السلطان وتحت سيادته على أن يكون للفرنسيين فيها صفة المعاونين.

ولكن كتاب كارنو لم يصل إلى القاهرة الاّ بعد اغتيال الجنرال كليبر. ففكر بونابرت في تعيين خلف له، ووجد ان أفضل قائد يمكنه الاعتماد عليه في تنفيذ سياسته هو الجنرال مونو، فأصدر قراراً في ٦ أيلول (سبتمبر) ١٨٠٠ بتعيينه قائداً عاماً للجيش الفرنسي في مصر.

ولما وصل هذا القرار إلى الجنرال مونو بدأ بتنظيم أمور مصر الداخلية والمالية والادارية لجعلها مستعمرة غنية ومركزاً للتجارة الفرنسية في الشرق وعلى طريق الهند، وكتب إلى وزير الحربية في أول تشرين الأول (اكتوبر) ١٨٠٠ يقول: «ليس في العالم قوة تستطيع انتزاع مصر من يد الجمهورية. ولن

أخرج منها الا بأمر من الحكومة. ولن تقع في يد احد الا إذا قُتِلَ جنودي عن بكرة أبيهم »[١٦٦].

غير ان أمل بونابرت بوصول المساعدات والمؤن إلى جنود الحملة كان ضعيفاً، فآثر ان يقوم بحملة دبلوماسية مزدوجة، على السلطان في القسطنطينية وعلى الحكومة البريطانية في لندن، لعقد الصلح مع الباب العالي، فطلب إلى أوتو، الذي كان قد أرسله إلى لندن لوضع اتفاق حول تبادل الأسرى وقرر ابقاءه فيها كمعتمد سياسي لاجراء مفاوضات الصلح، أن يبحث مع البريطانيين امكان عقد هدنة بحرية. وكان يرى في الهدنة البحرية الوسيلة الوحيدة لإرسال خمسة آلاف جندي فرنسي إلى مصر مع العتاد والمؤن اللازمة. وفي أول أيلول (سبتمبر) ١٨٠٠ أرسل تاليران إلى اوتو تعليمات يقول فيها: « عليك أن توضح للبريطانيين ان جزيرة مالطه والقطر المصري قد دخلا في نطاق ممتلكاتنا الثابتة وان الاتفاق الذي قبله كليبر لم يكن الا نتيجة طبيعية لاضطراب الأمور في باريس وعدم استقرار حكومتها، وان لدى الحكومة الآن معلومات تفيد ان الجيش الفرنسي في مصر قادر تماماً على الدفاع عن نفسه وعلى صدّ كل عدوان يقع على الأرض التي يقوم بحراستها. وعليك أخيراً أن ترفض كل هدنة لا تؤمِّن لنا غايتنا الرئيسية وهي تموين مالطة ومصر »[١٦٧].

وفي ٤ أيلول (سبتمبر) أبلغ لورد غرانفيل، وزير الخارجية البريطانية، المعتمد الفرنسي اوتو ان هذه الشروط لم تلقَ قبولاً لدى الحكومة البريطانية كأساس للبحث في المسألة المصرية، وقدم اقتراحاً معاكساً جاء في البند الرابع منه: « ان مالطة والموانىء المصرية سيكون شأنها كشأن المدن والمواقع الالمانية الداخلة في نطاق الاحتلال الفرنسي والتي يقوم باحتلالها الفعلي جنود من الجيش النمساوي. وهكذا فان تموين الجيش الفرنسي في مصر، عن طريق البحر، لن يُسمح به الا بالقدر الذي يضمن عدم الافادة منه لتعزيز وسائل الدفاع أي ان لا يشمل الا المواد الغذائية التي يحدد كمياتها مفوضون معنيون لهذه الغاية على أن لا يتم التموين الاَّ مرة كل اسبوعين »[١٦٨].

وأرسل تاليران في ١١ أيلول (سبتمبر) تعليمات مشددة إلى أوتو ليعمل مجدداً لعقد هدنة بحرية مع بريطانيا « لتتمكن فرنسا في اثنائها من تموين مصر »، وأوصاه في حالة اصرار الحكومة البريطانية على رفض هذه الهدنة خشية أن تفيد فرنسا منها لتموين حملتها بالاسلحة والاعتدة، أن يقول لها بصراحة ان فرنسا لا يمكنها بحال من الأحوال ان تترك ابناءها في مصر معرَّضين لضربات « اعداء متوحشين كالترك ».

ولم تنل جهود المعتمد أوتو من عناد لورد غرانفيل الذي بقي مصرّاً على رفض كل هدنة تسهِّل تموين الجيش الفرنسي المحاصر في مصر، وطلب إلى معتمده هاموند المكلف اجراء المفاوضات أن يسأل المعتمد الفرنسي أوتو لماذا لم تعارض الحكومة الفرنسية اتفاق العريش إلا بعد أن قبله صاحب الجلالة البريطانية.

وفي اثناء هذه المفاوضات وصلت إلى باريس ولندن اخبار استسلام حامية مالطه الفرنسية إلى قائد الاسطول البريطاني الذي كان يحاصر الجزيرة منذ أواخر ١٧٩٨، فأدرك بونابرت أن الوصول مع بريطانيا إلى حل لا يؤمِّن المصلحة البريطانية بالدرجة الأولى أمر غير ممكن التحقيق، وأن فكرة هدنة بحرية موقتة لن يرضى عنها البريطانيون لأنها تعني التخلي عن سيادتهم في المتوسط.

وقام تاليران وبورغوان وزير فرنسا المفوض في هامبورج، وديكورش سفير فرنسا السابق إلى القسطنطينية، يحاولون اقناع بونابرت بضرورة التعاون مع بولس الأول قيصر روسيا والسلطان سليم الثالث للحد من سيطرة بريطانيا وجبروتها. وقدم ديكورش في أول تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨٠٠ تقريراً إلى بونابرت حول المسألة الشرقية بوجه عام، والمسألة المصرية بوجه خاص، خلص فيه إلى القول أن لا تعارض بين مصالح فرنسا وروسيا في الامبراطورية العثمانية، وأن مصلحة فرنسا العليا تقضي بالتقرب من روسيا والاتفاق معها على شد ازر تركيا والحؤول دون انهيارها الذي يخشى منه على مصالح فرنسا.

وبدأ بونابرت مفاوضات سرية مع الباب العالي بواسطة الديبلوماسي

روفِّن، القائم بالأعمال في القسطنطينية سابقاً والذي كان محتجزاً فيها منذ قيام الحملة على مصر، ووزيري اسبانيا وبروسيا المفوضين لدى الباب العالي. واستدعى السفير العثماني في باريس، علي افندي، وطلب إليه نقل رسالة خاصة إلى سليم الثالث يطلب فيها بونابرت إلى السلطان تجديد التحالف القديم بين الدولتين وتكليف سفيره في باريس اجراء مفاوضات سرية لعقد الصلح[١٦٩].

وكان من نتائج هذه المساعي أن وعد السلطان الوزيرين المفوضين، البروسي والإسباني، بأن تنهج تركيا سبيل السلم مع فرنسا، ولكنه يرى نفسه في الوقت ذاته مضطراً، حفاظاً على ظواهر محالفته مع بريطانيا، أن يبقي الصدر الأعظم مع جيشه في سوريا ريثما يتم توقيع الصلح النهائي بينه وبين حكومة باريس.

أما من جهة روسيا فقد كان القيصر بولس الأول بالغ الاعجاب بعبقرية بونابرت، فنصح تاليران بونابرت باستغلال هذا الاعجاب وعاونه بورغوان في النصح، فلقيا إذناً صاغية. وعملاً برأيهما أفرج بونابرت عن سبعة آلاف جندي روسي كان قد اسرهم في سويسرا واعادهم إلى القيصر مع سلاحهم واعلامهم، وكتب إليه في ٢١ كانون الأول (ديسمبر) ١٨٠٠ يقول انه يأمل أن تتوحد جهود أكبر دولتين في أوروبا، روسيا وفرنسا، لفرض الصلح والحد من تفاقم الحالة وامتداد نفوذ بريطانيا. فأجابه بولس الأول مؤكداً تأييده للسياسة الجديدة بين فرنسا وروسيا، وقرن القول بالفعل فأصدر أوامره بتحصين سواحل البلطيق استعداداً «لرد الاسطول البريطاني» وطلب إلى الدوق دي بروفانس، شقيق لويس السادس عشر والمطالب بعرش فرنسا أن يغادر روسيا حيث كان يقيم منذ معاهدة كامبو- فورميو وينتقل إلى كيل حيث تقيم زوجته[١٧٠].

على أن أبرز وأهم ما قام به بولس الأول في سبيل التفاهم مع فرنسا، ضم بروسيا والسويد والدانمارك تحت لوائه في تحالف جديد عقد في ١٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٨٠٠ وعرف «بحلف الحياد المسلّح» غايته الظاهرة حماية حقوق الدول المحايدة، وهدفه الخفي والحقيقي الوقوف بوجه سياسة التوسع

البريطانية والحد من نفوذها الدولي وسلطانها على البحار، ذلك أن بريطانيا كانت تستعمل بمنتهى الدقة والشدة حقها كدولة محاربة بتفتيش السفن المحايدة، وكان اسطولها يلحق بهذه السفن اضراراً كبيرة ويخلق لأصحابها متاعب شتى بحجة أن البضائع التي كانت تنقلها مهربة إلى الأعداء.

وكان تفتيش السفن المحايدة واعتقالها من أدق معضلات القانون الدولي في ذلك الحين ومن أخطر القضايا في العلاقات الدولية. وتبنّى بولس الأول في تصلب موقفه إزاء الحملات التفتيشية التي كانت تشنها الأساطيل البريطانية ما كانت قيصرة روسيا كاترينة ثانية قد اعلنته سنة ١٧٨٠ عن مبدأ «حرية البحار» معتبرة البحار ملكاً للجميع ومعترفة للدول المحايدة بحقها في أن تتمتع سفنها بحرية الملاحة في أعمال مشروعة ولا سيما إذا كانت هذه الأعمال تجارية بحتة، واعتمد أيضاً على معاهدة مورتفونتين التي عقدها بونابرت مع الولايات المتحدة الاميركية في ٣٠ أيلول (سبتمبر) ١٨٠٠ والتي يعلن فيها الطرفان تمسكهما بحرية الملاحة وتحريم تفتيش السفن التجارية المحايدة. وسجّل كل من القيصر وبونابرت نجاحاً كبيراً في تأليب دول أوروبا الشمالية وجمعها حول روسيا للدفاع عن «حلف الحياد المسلح». وتطورت العلاقات بين بريطانيا وهذا الحلف تطوراً خطراً حين زحفت الجيوش البروسية إلى هانوفر، وهي تابعة لملك بريطانيا ومهد الأسرة الحاكمة فيها، وقام الدانماركيون باحتلال هامبورج ولوبيك، فقامت بريطانيا تدافع عن حقوقها التقليدية معتبرة التفتيش حقاً مقدساً لها «للدفاع عن النفس».

ورافق هذا التطور الخطر انفراج كبير في العلاقات الفرنسية- الروسية، وقوي التقارب بين القيصر وبونابرت وتجلت آية هذا التقارب في تبادلهما الرأي في هيمنة بريطانيا على البلاد الشرقية واشتداد نفوذها لدى الباب العالي، ومحاولتها الاستئثار بتجارة الهند والبحر المتوسط والبحر الأسود. وقرّر القنصل الأول أن يطلب إلى القيصر إقناع السلطان بأن مصلحته ومصلحة جميع الدول الواقعة على سواحل هذين البحرين تفرضان عليه بقاء فرنسا في مصر، فكتب إليه في ٢٧ شباط (فبراير) ١٨٠١ يقول:

«لقد تم وضع تصميم القناة التي ستصل بحار الهند بالبحر المتوسط، وأن حفر هذه الطريق البحرية ليس بالأمر الصعب ولا يستغرق وقتاً طويلاً. ومتى تم فان التجارة الروسية ستفيد منه افادة لا يمكن حصرها. فإذا كنت يا صاحب الجلالة مقيماً على الرأي الذي افصحت عنه أكثر من مرة وهو أن جزءاً كبيراً من تجارة الشمال يجب أن يوجَّه إلى الجنوب ففي وسعك أن تجعل اسمك يقترن بهذا العمل العظيم الذي سيكون له أكبر تأثير على التطورات الاوروبية المقبلة. والسبيل إلى ذلك هو تدخلك لدى الباب العالي للمساعدة على حل مسألة مصر بينه وبين الحكومة الفرنسية»[١٧١].

ويفهم صراحة من هذا الكتاب أن بونابرت أراد أن يأخذ القيصر علماً بأن تأييده لسياسة فرنسا لن يكون مجانياً وبأنه سيجد ثمنه والمكافأة عليه في امتداد تجارة بلاده إلى المتوسط والهند.

ثم تطورت هذه العلاقات من محاولة للتفاهم على شروط الصلح ووسائل الحد من النفوذ البريطاني إلى اتفاق سري على اقتسام الامبراطورية العثمانية، وكان الوزيران الروسيان روستوبشين وكوليتشيف من كبار انصار هذا الاتفاق، فوافق بونابرت على المبدأ وطلب إلى الوزير النمساوي كوبنزل الاشتراك في البحث لتحديد حصة النمسا من الغنيمة. وتم الاتفاق على أن تكون حصة فرنسا مصر وسوريا وفلسطين، وحصة النمسا فلاكيا وصربيا والبوسنة والهرسك، وحصة روسيا مولدافيا وبلغاريا واقليم الروملّي والقسطنطينية. وتأميناً لنجاح هذا الاتفاق رؤي أيضاً أن تفيد بروسيا منه فتمَّ التفاهم على أن تكون حصتها هانوفر ومونستر والبادربورن من الممتلكات البريطانية[١٧٢].

وقام الوزير روستوبشين يطالب باعادة مالطه إلى فرسانها، وكان بولس الأول كما تقدم القول قد انتخب أميراً على هؤلاء الفرسان بعد احتلال القوات الفرنسية الجزيرة وخروج هومبش منها سنة ١٧٩٨، وطلب في الوقت ذاته إلى بونابرت أن تعترف اسبانيا لبولس الأول بهذه الامارة.

ولكن بريطانيا كانت قد احتلت مالطه بعد استسلام الحامية الفرنسية فيها

في أيلول (سبتمبر) ١٨٠٠ ووعدت عند احتلالها بأن تنسحب منها وتعيدها إلى الفرسان اصحاب الحق فيها. وبعد الاتفاق السري على اقتسام الامبراطورية العثمانية دفع بونابرت بولس الاول لمطالبة البريطانيين بتنفيذ وعدهم وتسليمه الجزيرة بوصفه رئيس الفرسان المنتخب.

وكان بونابرت موقناً بأن بريطانيا لن تتخلى مطلقاً عن الجزيرة فيوغر رفضها صدر القيصر وتتدهور العلاقات بين لندن وبطرسبورج لمصلحة باريس. ونجحت دبلوماسيته نجاحاً تاماً، ذلك أن البريطانيين كانوا واقفين على نيات روسيا التوسعيَّة في المتوسط، فرفضوا النزول عن الجزيرة لقيصر الروس فاعتبر القيصر الرفض اهانة موجهة لشخصه، وتأثرت العلاقات بين الدولتين بهذه الإهانة إلى مدى بعيد وصفا الجوّ لبونابرت من هذه الناحية على الأقل فمضى يزيد نار التباعد ضراماً فشجع القيصر على تحريم مرافئه في البحر الأسود على التجارة البريطانية واحتلال جزيرة صقلية باسطوله المرابط في جمهورية «الجزر السبع» (الجزر الايونية سابقاً)، والتوسع نحو الهند عبر بطاح آسيا، فلقيت هذه الاقتراحات ارتياحاً في نفس بولس الاول لانها تفتح له آفاقاً جديدة وتسيء إلى بريطانيا، فامر الجنرال اورلوف بالسير إلى وادي الهندوس عن طريق كيوى وبخارى. ولم يصطدم القائد الروسي بدفاع عنيد في بلاد فارس فغشي القسم الشمالي منها وتقدم إلى سواحل بحر الخزر والبحر الاسود واحتل دربنت وباكو وانغريليا وايميريتيا وباطوم، فغدا يشكل خطراً على تركيا وفارس والهند معاً[١٧٣].

وأرسل القيصر جيشاً روسياً احتياطياً إلى الجزر الايونية وألحقه ببعض وحدات من اسطوله، وقامت الاستعدادات العسكرية في اماكن عديدة من روسيا لتنفيذ السياسة التي نصح بها بونابرت.

ولم تخن بريطانيا حظوظها إلا بمقدار وتألق نجم سياستها بعد افول قصير، فقتل بولس الاول خنقاً في ليل ٢٣ - ٢٤ آذار (مارس) ١٨٠١. وفي ٢ نيسان (ابريل) التالي انتصر الاميرال نلسون على الاسطول الدانماركي امام كوبنهاغن، وفاز اعداء فرنسا في روسيا فانتصرت معهم سياسة التقارب

والصداقة بين لندن وبطرسبورج، واحاط اصدقاء البريطانيين من الساسة الروس بالقيصر الجديد اسكندر الاول، واوضحوا له خطر التعاون مع الفرنسيين ابناء الثورة التي تحارب النظم الملكية وتعمل لتقويض العروش واخضاع الامراء والنبلاء لحكم الشذاذ والصعاليك. وشن بونابرت هجوماً دبلوماسياً معاكساً على اعدائه في روسيا واوفد الى القيصر اسكندر الاول احد كبار معاونيه، الجنرال ديروك، عاهداً إليه أمر اقناعه بمتابعة سياسة سلفه في ما يتعلق بمصر والمسألة الشرقية والتعهد له بوقوف فرنسا إلى جنبه وتأييده فيما يريده في المانيا وتقوية حلفاء روسيا في اوروبا[١٧٤].

وكانت الجاسوسية البريطانية قد خرقت ستار الكتمان التي جرت وراءه الاتصالات بين بونابرت وبولس الأول فوقفت على الكثير من اسرارها واهدافها، كما أن السلطان سليم وبعض معاونيه من دهاقنة الترك كانوا ينظرون إلى التقارب بين القيصر والقنصل الاول بحذر شديد لعلمهم بان مثل هذا التقارب لا يمكن ان يقوم الاّ على حساب الامبراطورية العثمانية. ثم جاءتهم ارصادهم تقول ان ليس لهذا التقارب الذي يسعى إليه بونابرت من غاية وهدف سوى الاستعانة بروسيا لتدعيم مركزه في الشرق ومن ثم بسط نفوذهما المشترك على الامبراطورية العثمانية أو اقتسامها فيما بينهما، فلم يكن للسلطان من وسيلة لابقاء ملكه في منأى عن الشر الذي يبيّت له سوى الرجوع إلى سياسة الصداقة مع بريطانيا، كما لم يكن لبريطانيا حليف طبيعي تعتمد عليه ضد الروس والفرنسيين معاً والاحتفاظ بما لها من مراكز في الشرق سوى الباب العالي، فاتفق الفريقان من جديد وحزما امرهما على طرد الفرنسيين من مصر، فانصرفا إلى تجهيز حملة عسكرية بقيادة الصدر الأعظم تضم حوالى ٣٠ الف جندي عثماني وجيشاً بريطانياً بقيادة سر ابركومبي لا يقل عدده عن ثمانية عشر الف مقاتل من هنود وبريطانيين. ونظم امير البحر حسين باشا وقائد الاسطول البريطاني في المتوسط حصاراً على السواحل المصرية في المتوسط والبحر الأحمر. وكان الجيش الفرنسي في ذلك الحين لا يزيد عدد رجاله عن ١٨ الفاً زادهم قليل وعتادهم ضئيل.

وفي ٨ آذار (مارس) ١٨٠١ انزل الاسطول البريطاني في ابي قير ستة آلاف

من الهنود والبريطانيين تمكنوا من احتلال الساحل وتغلبوا على الدفاع الفرنسي في تلك المنطقة، وتحرك الصدر الاعظم بجيشه من فلسطين عبر الصحراء متجهاً نحو القاهرة[١٧٥].

وفي ٢١ آذار (مارس) نشبت بين الفرنسيين والبريطانيين معركة عنيفة في الاسكندرية كان النصر فيها للعلم البريطاني فتقهقر الجنرال مونو واخلى المدينة محتفظاً بمواقعها الاستراتيجية وبعض ضواحيها.

أما في أوروبا فتزايد شعور البريطانيين بالخطر المحدق بهم نتيجة لتألب الدول عليهم وانحياز روسيا وبروسيا والنمسا والسويد والدانمارك واسبانيا إلى سياسة بونابرت، فقرر مجلس الملك في ١٠ شباط (فبراير) ١٨٠١ وضع حد لسياسة بيتْ وغرانفيل وكانت قد أسرفت في الانفاق فبلغ عجز الخزانة البريطانية ٧٥٠ مليون جنيه دون أن تؤمن للعرش البريطاني صداقة أوروبية ثابتة، فانتقل الحكم إلى ادنجتون وكان من دهاة السياسة، فمال بالدبلوماسية البريطانية الى الليونة وخفف من صلابتها ووجَّهها توجيهاً جديداً تراءت له فيه بعض الحظوظ في فك الحصار الروحي والسياسي المضروب عليها في اوروبا فاعلن بلسان مساعده لورد هاكسبوري عن استعداده لمفاوضة فرنسا في وضع حد للحرب بينهما. وشهدت لندن في ذلك الحين، نتيجة لهذا الاعلان، اوسع نشاط دبلوماسي حول الشرق عرفته اوروبا في الثلث الأول من القرن التاسع عشر.

وقابل تاليران هذا التحوّل في السياسة البريطانية بحذر وتحفظ لانه لم يكن قد تبيَّن بعد حقيقة نيات خليفة بيتْ. الاَّ أن اوتو ادرك من اتصالاته بالمسؤولين في وزارة الخارجية البريطانية ان احتفاظ فرنسا بمصر سيكون كما كان من قبل امراً غير مقبول، فكتب إلى تاليران في ١١ آذار (مارس) ١٨٠١ يقول: في نيتي ان اقول للبريطانيين إذا رفضوا اقتراحي الخاص ببقائنا في مصر: لماذا تحتلون انتم الهند. ولا شك انهم سيجيبونني: وما هي علاقتكم بالهند لتطالبوا بجلاء البريطانيين عنها فاجيبهم عندئذ: وما هي علاقتكم انتم بمصر لتطالبوا بجلاء الفرنسيين عنها.

وكان تاليران ضعيف الثقة بكفاءة اتو الدبلوماسية ومؤهلاته للدخول في

مفاوضة مع الدبلوماسية البريطانية ذات التقاليد والتجارب الطويلة والتي كانت تستند إلى أعظم اسطول يسيطر على المتوسط ويحرس طرق التجارة العالمية. وفي الرسائل المتبادلة بين الرجلين ما يبرّر ضعف ثقة تاليران ويؤيد رأيه في ضؤولة مؤهلات اوتو. وهنا يقف المؤرخ متسائلاً لماذا استبقى الداهية معتمده في لندن ووضع في يده مصير مفاوضة صعبة ودقيقة ولم يتولَّ بنفسه هذه المفاوضة في لندن. ولهذا الموقف اكثر من تفسير. فتاليران كان ينأى بنفسه عن كل عمل لا يضمن نجاحه، وكان من جهة أخرى قليل الايمان بوفاء بونابرت وبعدم تأثره برأي خصم له في اثناء بعده عنه وغيابه عن باريس. ويضاف إلى هذين الامرين ان الرجل كان على جانب كبير من الشموخ، لا يأنف من مجالسة النساء على اختلاف طبقاتهن ولكنه لا يجالس من الرجال الاّ من كان عزيز الجانب رفيع المقام. فالاسباب التي حالت دون اضطلاعه بمهمة المفاوضة مع بريطانيا لا تختلف الاّ في بعض النواحي عن التي منعته من السفر إلى القسطنطينية سنة ١٧٩٨ عقب احتلال مالطه واتجاه الحملة الفرنسية إلى مصر فأرسل في ٣٠ آذار (مارس) ١٨٠١ تعليماته إلى اوتو بشأن المفاوضات ولخَّص رأيه فيها وموقفه منها بأن على بريطانيا، إذا كانت ترغب في الصلح، ان تختار احد حلَّين، اما ان تحتفظ بجزيرة سيلان والاراضي التي انتزعتها من تيبو صاحب في الهند، فتبقى فرنسا في مصر، واما أن تنسحب من سيلان وتعيدها لهولندا وتجلو عن اراضي تيبو صاحب فتخرج فرنسا بدورها من مصر وتعيدها للسلطان. ومما يؤيد صدق نظر تاليران ويبرِّر عدم ثقته باوتو كمفاوض دبلوماسي أن رجال الخارجية البريطانية أوقعوه في حبائلهم بان جعلوه يعتقد بنجاح مهمته في بدء الشوط الأول من المفاوضة فكتب إلى تاليران في ٣٠ آذار (مارس) ١٨٠١ يقول ان التفاهم مع ادنجتون امر سهل المنال وان البريطانيين على استعداد للقبول بالامر الواقع، فاذا تعهدت فرنسا بعدم التدخّل في شؤون الهند تاركة لبريطانيا حرية العمل فيها فان بريطانيا تتعهد برفع يدها عن مصر وترك شؤونها لفرنسا(١٧٦).

واول ما يلفت النظر في الرسائل الخاصة بهذه المفاوضات والتي تبودلت بين باريس ومعتمدها في لندن وبين المفاوض الفرنسي والحكومة البريطانية حول

المسألة المصرية انه لم يؤتَ في واحدة منها على ذكر الباب العالي كأن ملكه وسيادته لا حق له فيهما او في شيء منهما وان مصيرهما وقف على ارادة بريطانيا وفرنسا.

ولم يؤمن تاليران لحظة بصدق ما قاله اوتو عن استعداد بريطانيا. وترك للمعتمد ان يتحقق بنفسه عدم صحة تقديره فكان له ذلك في اول اجتماع عقده أوتو مع لورد هاكسبوري. فقد قال الوزير البريطاني بكل صراحة إن حكومة صاحب الجلالة تصرّ على انسحاب فرنسا من مصر وانها قد تقبل النزول عن بعض ممتلكاتها في الهند. ولكنه لم يحدد شيئاً من موقع هذه الممتلكات ومساحتها وعدد سكانها.

ولما نقل اوتو هذا التصريح إلى حكومته لم يؤنّبه تاليران على ما بدر منه من عدم تفهم للحقائق والأهداف البريطانية بل تناسى كل ذلك وكتب اليه ان يحاول الحصول على شروط افضل. ولكن البريطانيين كانوا قد تبينوا من احاديثه مواطن الضعف في موقف فرنسا فتصلبوا في مطاليبهم. وفي ١٢ نيسان (ابريل) ١٨٠١ قدَّم لورد هاكسبوري إلى الحكومة الفرنسية مذكرة تتضمن شروط الصلح وتنص على انسحاب فرنسا من مصر لقاء تعهد من بريطانيا بان تعيد لها بعض المحطات التجارية التي انتزعتها منها وهي نيغاباتام وملقَّة، ورأس الرجاء الصالح وغوريه وسورينام وجزيرة كوراسو وسانتا لوشيا وليسانت وسان بيار ومينورقة وميكلون، وهي اقل المحطات التجارية اهمية على طريق الهند. اما سيلان والمارتينيك والترينيداد والهند فتبقى تحت الحكم البريطاني. ولم يفت هاكسبوري أن يؤكد في مذكرته ان جلاء بريطانيا عن هذه المحطات لن يتم إلا في اعقاب الجلاء الفرنسي التام عن مصر فجاءت هذه المذكرة دليلاً واضحاً على ان بريطانيا لم تجنح إلى المسالمة إلا لوقتٍ قصير جداً وانها لا تتزحزح عن قواعدها السياسية مهما تغيرت وجوه الحكام فيها، وسواء كان على رأس هؤلاء الحكام رجل عنيد صلب العود كوليم بيتْ ام رجل هادىء جم التهذيب وديع كأدنجتون، وان وراء كل وجه بريطاني وجه بريطانيا الذي لا يتغير. وفهم كل من بونابرت وتاليران من هذه المذكرة أن الحكومة البريطانية ارادت ان تثبت لفرنسا بجلاء ووضوح الأمور

الثلاثة التالية:

١ - ان بريطانيا حريصة على متابعة الحرب ضد فرنسا حتى يتمَّ لها التغلب عليها. وموافقة فرنسا على الشروط البريطانية للانسحاب من مصر مظهر من مظاهر الهزيمة.

٢ - ان بريطانيا غير مستعدة لمقاسمة فرنسا امبراطوريتها الاستعمارية او للاتفاق معها على اقتسام بلاد الله الواسعة.

٣ - ان بريطانيا غير مستعدة للسكوت عن تقرب فرنسا من الباب العالي وسعيها لتدعيم مركزها في الشرق[١٧٧].

وقد يكون من العوامل الرئيسية التي دفعت ادنجتون وهاكسبوري للتشدد في موقفهما اقتناعهما بان الحملة الفرنسية على مصر قد فشلت نهائياً وان الجيش الفرنسي قد بات بالفعل أشبه بالجيش المحاصَر منه بالقوة المحاربة، وان معنوياته في تدهور مستمر بفعل الانشقاق الواقع بين رجاله والمتَّسع يوماً بعد يوم. وحالة الجيش هذه كانت عنصر ضعف في موقف فرنسا وبالتالي في الجبهة الاوروبية المتألبة على بريطانيا فأفاد منها البريطانيون لشن حرب اعصاب على بونابرت والشعب الفرنسي، فراحت جرائدهم، وفي طليعتها صحف يصدرها او يشرف عليها النبلاء اللاجئون وأهمّها «كوريبه دي لوندر» و «غازيت دي فرانس»[١٧٨]، تنشر عن مصر وسوء حالة الفرنسيين فيها وتفكك صفوفهم وانقسامهم وفتك الطاعون واوبئة البلاد الحارة بهم مقالات واخباراً لم يكن ما فيها من التحيّز والمغالاة ليمنع الناس من الايمان بصحتها. واوجدت هذه الصحف التي كانت تتسرب إلى فرنسا قلقاً عند بعضهم وذعراً في اوساط اخرى اذ ذكرت ان ثورة تهيأ ضد الجنرال مونو، وان هذا القائد مهدد في كل ساعة بالاغتيال ليخلفه قائد من المعتدلين انصار سياسة كليبر واتفاق العريش. فوقفت المفاوضات الدبلوماسية في لندن عند هذا الحد وظلَّ كل فريق متشبثاً برأيه تاركاً القول الفصل لقوة السلاح. وفي ٢٤ نيسان (ابريل) ١٨٠١ كتب اوتو إلى تاليران يقول بان الانظار باتت متجهة نحو القاهرة دون سواها وكل شيء بات معلقاً بنتيجة المعركة العسكرية الدائرة الآن حول القطر المصري.

وكان حظ البريطانيّين في كسب المعركة كبيراً، فالساحل الممتد من رشيد

إلى الاسكندرية كان في قبضة يدهم، وكان العثمانيون من الجهة الأخرى مسيطرين على المنطقة البرية من سيناء إلى بلبيس. أما الجيش الفرنسي فكان قادته منقسمين الى فريقين، احدهما يؤيد مونو ويصر على مواصلة القتال وعلى رأسه القائدان دونزلو وبيليار، والفريق الثاني ويتزعمه القادة رينييه وداماس ودور وبابيه وباشلو وديليتر يدعو ملحّاً للرجوع إلى المفاوضة على اساس الجلاء واتفاق العريش.

وشدَّد البريطانيون والعثمانيون الحصار على القاهرة وقد قلّت فيها المؤن والذخيرة وتضاءل امل حاميتها برد المهاجمين فاضطر قائدها الجنرال بيليار إلى اجراء مفاوضات لتسليم المدينة وجلاء الفرنسيين عنها. وفي ٢٣ حزيران (يونيو) ١٨٠١ أوفد الجنرال موران والجنرال دونزلو والكومندان تارير لوضع اتفاق الجلاء عن القاهرة مع الجنرال البريطاني هوب والقائد التركي عثمان بك ومساعده اسحق بك. وفي ٢٧ منه عقد هذا الاتفاق فوافق عليه الجنرال بيليار في اليوم التالي كما أقرَّه كل من الجنرال هالي هاتشنسون والجنرال ستيفنسون باسم الاميرال كايث، ويوسف باشا الصدر الاعظم باسم السلطان.

ولكن الجنرال مونو رفض قبوله، كما رفض سابقاً قبول اتفاق العريش، فأرسل إلى قائد حامية القاهرة الجنرال بيليار يأمره بمتابعة الحرب حتى النصر او الموت. ولكن بيليار أصرّ على تنفيذ الجلاء معتبراً مواصلة الحرب نوعاً من الانتحار وواصفاً أوامر مونو بانها بعيدة عن المنطق ومنبعثة عن جهل تام لحقيقة الواقع[١٧٩]. وفي ١٣ تموز (يوليه) ١٨٠١ خرجت الحامية الفرنسية من القاهرة متجهة الى الاسكندرية وحاملة معها جثمان الجنرال كليبر واضع اتفاق العريش[١٨٠].

وجمع الجنرال مونو مجلساً حربياً للمداولة في الحالة على ضوء التطورات الجديدة. وعلى الرغم من زوال كل امل بوصول أي مساعدة من فرنسا، ومن احتلال العثمانيين والبريطانيين للقاهرة واطباقهم على كثرة المناطق المصرية، فان القادة اعضاء المجلس قرروا متابعة القتال. وكتب مونو إلى بونابرت في ١٠ تموز (يوليه) ١٨٠١ يعبّر عن استنكاره لاستسلام حامية القاهرة ويخبره انه قرر مواصلة القتال في ضواحي الاسكندرية ويشكو من أن الجنرال بيليار وضع في

اتفاق استسلام القاهرة نصاً يعطيه (أي مونو) حق الاستسلام بدوره (المادة ٢٠) وانه، وهو قائد موقع، قد تخطى صلاحياته واقدم على عمل لا يجوز له القيام به الا بعد استشارة القائد العام وأخذ موافقته[١٨١].

وتأزمت الحالة كثيراً في ضواحي الاسكندرية بسبب قلة الغذاء ونفاد الذخيرة، وضيّق البريطانيون الحصار على جيش مونو والساحل المصري القريب من مواقعه، ثم عزّزوا اسطولهم في المتوسط بأربعين سفينة ومئة وعشرين زورقاً حربياً، وانزلوا جيوشاً هندية على ساحل البحر الأحمر بقيادة الجنرال بيرد فاحتل مرفأ القصير وتقدم داخل الأراضي المصرية للاتصال بالقوى العاملة على سواحل البحر المتوسط. وأدرك مونو أن مواصلة القتال ستقضي على البقية الباقية من رجاله فعقد في ٢٦ آب (اغسطس) ١٨٠١ مجلساً حربيّاً اجمعت فيه الآراء على طلب الهدنة. وفي ٢ أيلول (سبتمبر) وضع مع الجنرال هاتشنسون اتفاقاً للجلاء ينص على تسليم القيادة الفرنسية للقيادة البريطانية ٣٨٩ مدفعاً وست عشرة سفينة حربية ومئتي سفينة تجارية كانت راسية في ميناء الاسكندرية[١٨٢].

وبينما كانت الحاميات الفرنسية في مصر تستسلم تباعاً كان اوتو في لندن يحاول الوصول مع البريطانيين إلى صلح شريف، وكان بونابرت وتاليران يسعيان سرّاً إلى حلّ مرض مع الباب العالي عن طريق علي افندي سفيره في باريس. وقد كتب اوتو إلى تاليران في ٨ تموز (يوليه) ١٨٠١ يقول «ليس بالامكان ان ننال من البريطانيين اكثر مما عرضوا علينا، وقد صرح لي لورد هاكسبوري، وقد ارتسمت على شفتيه ابتسامة النصر، بان بريطانيا تعتبر منذ اليوم ان المسألة المصرية قد انتهت وان مصر بلد محتل»[١٨٣].

وتسرَّبت إلى لندن اخبار سقوط القاهرة فعمت جميع الاوساط وراحت تتضخم ساعة بعد ساعة فأسقط في يد المعتمد الفرنسي وخانته اعصابه فكتب إلى تاليران في ٤ آب (اغسطس) ١٨٠١ يسأله عن حقيقة الامر ويقول انه في حالة عدم ثبوت صحة الاشاعات يرى ان تعطي فرنسا للبريطانيين مستعمرتي سانتا لوشيا وتباغو إذا كان في هذا العطاء ما يرضيهم. اما إذا صحت اخبار

سقوط القاهرة فينتفي كل امل بالحصول على شيء من الجانب البريطاني. وكل ما يرجوه ان تصمد القاهرة إلى يوم انتهاء المفاوضات لان عدم صمودها سيوتر اعصاب البريطانيين ويزيدهم صلابة، لا تشفياً بل خوفاً من غضب الشعب البريطاني الذي بدأت نشوة النصر تلعب برأسه. ورد تاليران على كتاب اوتو في ١٢ آب (اغسطس) ١٨٠١ يستحثه على الاسراع في المفاوضة ويبلغه موافقة الحكومة الفرنسية على التخلي عن جزيرتي سيلان وترينيداد. ولكن المفاوضات تعثرت بسبب مالطه وتباغو اللتين اصرّ هاكسبوري على الاحتفاظ بهما. ولما وافق اوتو على هذا الامر بعد امعانه في الرفض شعر البريطانيون بان المندوب الفرنسي راغب في وضع مقدمات الصلح بسرعة لغاية في نفسه فراح هاكسبوري ينتحل الاعذار ويلجأ إلى اللف والدوران لاطالة امد المفاوضة بانتظار نتيجة معركة الاسكندرية. واخيراً وقَّع الفريقان مقدمات الصلح في اول تشرين الاول (اكتوبر) ١٨٠١. وقبل مضي عشر ساعات على التوقيع وصلت إلى لندن سفينة من اسطول المتوسط حاملة رسالة من امير البحر كايث تقول ان الجنرال مونو كتب اليه يطلب المفاوضة في الجلاء عن الاسكندرية. فاسفت الحكومة البريطانية اسفاً شديداً لتوقيع الاتفاق وندمت على عدم المضي في اللف والمماطلة[١٨٤].

اما في باريس فكانت المفاوضات السرية بين تاليران وعلي افندي تتقدم تقدماً محسوساً. وقد حرص تاليران على ابراز اخطار التحالف بين تركيا وبريطانيا وروسيا على مصالح السلطان ووحدة امبراطوريته. غير ان حقائق الواقع كانت قد تجلت للسلطان سليم، وأول هذه الحقائق ان بقاء فرنسا في مصر أصبح امراً مستحيلاً فكتب سراً إلى سفيره في باريس ان يوجِّه مفاوضاته وجهة جديدة وان يباحث تاليران في عقد الصلح بين الباب العالي والحكومة الفرنسية على الأسس التالية:

١ - ان ينسحب الجيش الفرنسي من مصر دون قيد او شرط او تعويض.
٢ - ان تعترف فرنسا بالتدابير التي اتخذتها الحكومة العثمانية بشأن جمهورية الجزر السبع.

٣ - ان يُنظر في دفع تعويضات عادلة عن الاملاك التي صادرها الطرفان في اثناء الحرب.

ولما كان السلطان لا يثق مطلقاً بتاليران ويخشى مكره ودهاءه وعدم تقيده باقواله ووعوده اوصى سفيره بان يستعين في المفاوضة بسفير روسيا في باريس فيساور فرنسا القلق ويضطرها الخوف من تدخل روسيا بينها وبين الباب العالي إلى قبول جميع الشروط العثمانية. ولا يُستبعد ان يكون السلطان قد قصد من اشراك السفير الروسي في المفاوضة ان يرد الكيل كيلين لبونابرت وينتقم لنفسه منه لموقفه الودي من بولس الأول واسكندر الأول وعقده مع روسيا في نيسان (إبريل) ١٨٠١ معاهدة سرية يعترف لها فيها بحق الاسهام في وضع شروط الصلح بينه وبين الباب العالي. وكان بونابرت يعتقد ان هذه المعاهدة ستبقى سراً لا سبيل للعثمانيين اليه. ولكن الروس فضحوا امرها واطلعوا عليها السلطان لما علموا أن فرنسا دخلت في مفاوضات معه بمنأى عنهم وان هذه المفاوضات سائرة إلى النجاح. ولما طلب علي افندي اشراك السفير الروسي في مفاوضات الصلح اخذ تاليران يروغ ويلف فيقول له ان ليس في هذا الاشراك اي فائدة للسلطان وانه لا يتلاءم مع كرامة الباب العالي، فتركيا دولة مستقلة والحرب التي تدور المفاوضات لانهائها هي حرب بين فرنسا وتركيا ولا دخل فيها لروسيا أو لأي دولة اخرى. وكان كل هم تاليران أن يظل علي افندي منفرداً فيخلو له الجو لكسب ودّه واقناعه بمضار التعاون مع روسيا وبريطانيا، وبحسناته ومزاياه إذا تم بين تركيا وفرنسا. واستعان على السفير بأمين سره وترجمانه كودريكا، وكانت الخارجية الفرنسية قد اغدقت عليه المال وجعلته عميلاً لها وعيناً من عيونها، فقام بمهمته على أكمل وجه واقنع سفيره بالسير في المفاوضة على سبيلها الاول وصرف النظر عن اشراك الروس فيها فوضعت مقدمات الصلح في ٦ تشرين الاول (اكتوبر) ١٨٠١ ثم وقعها تاليران وعلي أفندي في ٩ منه(*).

واراد بونابرت ان يعبر شخصيّاً عن اغتباطه بعودة العلاقات الفرنسية

(*) راجع نص هذه المعاهدة في الباب الثالث، مستند رقم ٥

العثمانية إلى سابق عهدها فأوفد إلى السلطان سليم رجلاً من اقرب المقربين إليه، هو الكولونيل سيباستياني[١٨٥]، وحمّله مع وثيقة «مقدمات الصلح» كتاباً خاصاً جاء فيه: «ان مقدمات الصلح بين فرنسا وجلالتك التي اتفق عليها مفاوضانا ووقعاها منذ ايام قليلة تهيب بي ان أوفد اليك ضابطاً يحمل وثيقتها وان اكتب اليك لأعبر مباشرة عن رغبتي في ان يعود بلدانا إلى ما كانا عليه من صداقة استمرت قروناً طويلة وكانت مثمرة ونافعة لهما على السواء.

«ان الحملة المصرية كانت بريئة من كل روح أو فكرة عدائية، ولم يكن الدافع اليها والقصد منها الحاق الاذى والضرر بالامبراطورية العثمانية. ولكن الله شاء، اذ جعلها سبباً لقطع العلاقات بين الأمتين، ان يقنعهما معاً بان مصلحتهما الحقيقية في السلم والاتحاد والتعاون. وها نحن قد عدنا إلى السلم. وإذا كانت جلالتك تقرّ الحكومة الفرنسية على رغباتها وتشاركها في عواطفها وامانيها فسيسدل الستار نهائياً وإلى الأبد على ما كان بيننا في الماضي القريب ليقوم بين فرنسا والامبراطورية العثمانية صلح دائم متين الاركان وتجارة فيها الخير والرخاء والازدهار للأمتين»[١٨٦].

واستقبلت السلطات العثمانية الكولونيل سيباستياني بحفاوة بالغة، كما تلقى الشعب التركي خبر الاتفاق بالغبطة والفرح. ولكن سفراء روسيا وبريطانيا ونابولي قابلوه بقلق وامتعاض وقدَّم كل منهم احتجاجاً شديداً على ما وجده فيه من مواد او عبارات تتنافى ومصلحة حكومته.

وفي التقرير الذي ارسله سيباستياني إلى بونابرت عن مهمته في القسطنطينية وزيارته لوزير الخارجية العثمانية واجتماعه إلى سفراء الدول الاجنبية وصف دقيق شامل للجو والظروف التي أدّى فيها رسالته. قال سيباستياني: «وصلت إلى عاصمة السلطان في اليوم الخامس من شهر فريمير السنة العاشرة للجمهورية (٢٥ تشرين الثاني نوفمبر ١٨٠١). وفي هذا اليوم بالذات اقام تامارا سفير روسيا للهيئة السياسية في القسطنطينية حفلة استقبال كبرى ابتهاجاً بعيد جلوس امبراطوره. فلما علم بوصولي ارسل إليّ امين سره يدعوني لحضور الحفلة. فكتبت إلى ترجمان الباب العالي اعلمه بوصولي إلى

القسطنطينية ثم لبيّت دعوة السفير تامارا فقدمني بنفسه إلى زملائه. وكانت تحرقه الرغبة في الوقوف على غاية مهمتي فاخذ بيدي وادخلني إلى غرفة متصلة ببهو الاستقبال وانتحى بي زاوية منها وطلب إليّ ملحّاً ان اطلعه على سبب قدومي إلى القسطنطينية اذا لم يكن عندي ما يمنعني من اطلاعه عليه. فقلت له ان مهمتي لمن ابسط المهات واسهلها فهي تنحصر في اني ضابط تلقى امراً بحمل رسالة من القنصل الأول إلى السلطان. فاجابني السفير وقد تغير لون وجهه أن ما اقوله امر مستحيل الوقوع لان فيه خروجاً صريحاً على التقاليد والمراسم العثمانية ولا يقدم عليه الاّ من يجهل هذه المراسم والتقاليد. فقلت ان هذه التقاليد لا تختلف في شيء عن المراسم في بلاط بطرسبورج ومع هذا فان امبراطوركم، في ظرف كالظرف الذي انا فيه، لم ير في مهمة كمهمتي ما يعتبر خروجاً على المراسم فلم يقم ايّ صعوبة في سبيل الموفد المكلف بها.[١٨٧] فلم يُرضِه جوابي بل يمكنني القول أنه احدث في نفسه تأثيراً مؤلماً. وكأن واجباته الدبلوماسية والاجتماعية كانت تحد من حريته في تلك الساعة فلم يسترسل في الحديث واكتفى بالقول انه لن يستطيع على أي حال أن ينصح للحكومة العثمانية التي ستشاوره بلا شك وتسأله رأيه في أمر على هذا الجانب من الدقة والأهمية، بأن تجيبني إلى طلبي وتستقبلني. واضاف انه لا يفهم ولا يستطيع ان يفهم أن زميله ماركوف سفير روسيا بباريس قد وقع معاهدة صلح مع فرنسا كما يشاع. فكان جوابي ان السفير ماركوف قد استوحى مصلحة سيده وانه لم يعمل ولا يمكن أن يعمل إلا بأمره ووفاقاً لتعليماته. وبدا لي في تلك اللحظة ان محدثي خذلته اعصابه وانه بات في مأزق يستعصي عليه الخروج منه فقال لي وهو يحاول التغلب على ثورة غضبه: إن اقدام علي افندي على مفاوضة فرنسا وعقد الصلح معها لم يصبح ممكناً إلا بعد أن اشترى القنصل الأول امين سر السفير وترجمانه كودريكا الذي يستحق قطع الرأس. فقطعت عليه الكلام قائلاً: عليك أن تعلم يا سيدي ان القنصل الاول لا يشتري ولن يشتري احداً لوضع معاهداته. وهو لا يضع نصب عينيه إلا العدالة ومصلحة وطنه. ومتى اصمَّت الدول الاجنبية آذانها عن صوت المنطق وحجة الاقناع فإنه يلجأ إلى وسائل القوة فهي تُقنع دائماً. وانتهى حديثنا عند هذا الحد. وفي

اليوم التالي كتب إليَّ ترجمان الباب العالي يقول ان القائمقام والكيخيا بك والرئيس افندي[١٨٨] قد عينوا لي موعداً لمقابلتي في الساعة العاشرة من صباح الغد. وقد جرى لي استقبال تعلو فخامته على كل ما يمكن أن اصفها به. وقد اجتمعت على حدة بكل من هؤلاء الرجال الثلاثة الذين يشغلون أهم المناصب في الديوان واطلعتهم على مهمتي. فلم يبدوا أي اعتراض ولكنهم استمهلوني إلى أن يتم عقد مجلس استثنائي للمداولة في الأمر واطلعني الرئيس افندي، اي وزير الخارجية، على صيغة الابرام التي وضعها الديوان لمقدمات الصلح وطلب ان احدِّثه بكل صراحة عما يمكن أن يحدثه من اثر في باريس ما في هذه الصيغة من تحفظات.

«وقد صارحني الرئيس افندي بان الديوان كان في بداية الأمر ميالاً إلى ابرام المقدمات بنصها وبدون ان يغير فيها شيئاً ولكن سفيري بريطانيا وروسيا احتجا على قبولها لانها وُضعت بمعزل عن حكومتيهما وبدون اشراكهما فيها خلافاً لما تم الاتفاق عليه في معاهدة لندن. فقلت له ان التغييرات التي أُدخلت على نص المقدمات سيكون لها اسوأ اثر في باريس وان الصلح بين فرنسا والباب العالي لا يمكن أن يتم ويصبح حقيقة إلا إذا قُبلت المقدمات بكاملها كوحدة لا تتجزأ وبالنص الذي وضعت فيه. فبدا الذهول والقلق على وجه الرئيس افندي وراح يبرّر سلوك حكومته ويؤكد لي رغبته في الصلح ثم طلب ان اجتمع به بعد يومين للتحدث عن الرسالة التي احملها واستئناف البحث في امر المعاهدة.

«وكانت اخبار مهمتي قد ذاعت في الاوساط الدبلوماسية في بك اوغلي وانقسمت الآراء بشأنها. فسفراء بريطانيا وروسيا ونابولي قاموا يلفتون نظر الباب العالي إلى الخطر الذي ينطوي عليه قبول مبعوث فرنسي على وجه مخالف للعادات والتقاليد والمراسم التي تعتبر جزءاً اساسياً من نظام الامبراطورية العثمانية، ووزير بروسيا الذي يتمتع عن جدارة باحترام كبير في القسطنطينية الحّ على الباب العالي في استجابة طلبي وقال له ان ملكه قد حبَّذ كل التحبيذ مقدمات الصلح مع فرنسا وانه يقدِّم باسمه لجلالة السلطان

خالص التهنئة. وقام سفير اسبانيا بمسعى ينسجم اتم الانسجام مع مسعى زميله البروسي.

«وفي اليوم التالي زارني سفير روسيا وقال لي انه تلقى رسالة من زميله ماركوف، السفير في باريس، وعرض عليّ ان يستعمل نفوذه لدى الباب العالي ليقنعه بالسماح لي بتقديم الرسالة التي أحملها لجلالة السلطان ثم اقترح عليّ حلاً وسطاً هو أن يطلب لي هو بالذات إلى السلطان مقابلة يقوم فيها بتقديمي اليه لأرفع له الرسالة، فأثنيت على حسن استعداده وقلت إني اقبل بالشكر عرضه عليّ استعمال نفوذه ولكني ارفض الحل الوسط لاعتقادي أن السلطان سيكون فخوراً بتسلُّم رسالة خاصة من القنصل الأول وانه لن يتأخر عن تعيين موعد لمقابلتي. فسكت السفير الروسي على مضض ثم انتقل إلى مواضيع أخرى.

«ومن حق الحقيقة عليّ أن اقول ان السفير الروسي، عقب هذه المقابلة، غيَّر موقفه مني. فلم يكتف بالرجوع عن معارضته واحتجاجه على مقابلتي بل نصح بشدة للباب العالي ان يسرع في تعيين موعد المقابلة. ولا أدري سبب هذا التغيير المفاجىء في سلوكه ولكني ظننت أنه يرمي إلى كسب صداقتي ليحملني على تأييد طلب كان قد تقدم به إلى الباب العالي مقترحاً أن تتم مفاوضة الصلح النهائي مع فرنسا في القسطنطينية فيكون له فيها دور الوسيط. وقد حدّثني عن هذا الاقتراح بدون اشارة إلى غايته منه فقلت له ان لا تعليمات عندي من حكومتي تسمح لي بمثل هذه المبادرة ولكني بدون ان يبدو مني اقل تدخل في هذا الأمر اتقبّل فكرة جس نبض الديوان ومحاولة الوقوف على رأيه في الاقتراح الذي عرضه عليّ.

«ولقد أفدت من حديث السفير وكنت جد مرتاح لانه اتاح لي الفرصة لمعرفة حقيقة نية الباب العالي فيما يتعلق بروسيا. فلما جئت في حديثي مع الرئيس افندي على ذكر الاقتراح الروسي قال لي بصراحة ان ثقة البلاط بالوساطة الروسية محدودة جداً وان الحكومة العثمانية تفضّل ان تجري المفاوضة في باريس بدون وساطة احد، ولكن بعلم بريطانيا وروسيا ورضاهما. وهذه

العبارة الشرطية الاخيرة التي قالها الرئيس افندي تكشف لنا عن ضعف السلطان واستسلامه لنفوذ روسيا، ولنفوذ بريطانيا بنوع اخص. ولن اكون بعيداً عن الحقيقة إذا قلت ان لورد الجين سفير بريطانيا يلعب في القسطنطينية دوراً استبدادياً إلى أبعد حد. والترك يكرهون الروس والبريطانيين على السواء. ولكن للروس على الحدود التركية بصورة دائمة جيشاً لا يقل عن ثمانين الف رجل بينما يحتل البريطانيون القطر المصري ويحمون البكوات ويقيمون العلاقات الطيبة مع علي باشا حاكم يانينا. فاذا قدِّر للباب العالي ان يتحرر من البريطانيين في مصر وان يتقرَّب من فرنسا بعقد الصلح معها فانه سيرتمي في احضاننا. وإلى ان يتم ذلك فانه سيبقى تحت سيطرة بريطانيا».[١٨٩]

ولما اخفق تامارا في محاولة نقل المفاوضة من باريس إلى القسطنطينية عاد إلى المعارضة السافرة واعلن في الاوساط السياسية، اجنبية وعثمانية، ان في انفراد تاليران وعلي افندي بالمداولة في شؤون الصلح بمنأى عن سفير روسيا نقضاً صريحاً للاتفاق السابق بين الباب العالي وحلفائه.

واشتدت من جهة اخرى معارضة السفير البريطاني وتوالت احتجاجاته مركَّزة بصورة خاصة على المادة الاولى من مقدمات الصلح التي تشير إلى اشراك فرنسا على قدم المساواة مع الدول الاخرى في المشاريع التي يمكن تحقيقها في مصر، وفي هذا ما يفسد على بريطانيا المفاوضات التي بدأتها مع تركيا لتنال منها مرفأ على البحر الاحمر. وكان لمعارضته سبب جوهري آخر وهو أن في مقدمات الصلح نصا تعود بموجبه سلطة الباب العالي كاملة إلى مصر فتحرم بريطانيا في المستقبل من كثير من الامتيازات، يضاف إلى هذا ان مصلحة بريطانية في بقاء الفوضى ضاربة في تلك البلاد والسلطة متنازع عليها بين العثمانيين والمماليك فتتمكن من التدخل في شؤونها كلما ارادت.

وشهدت القسطنطينية في ذلك الحين صراعا دبلوماسياً شديداً بين سيباستياني ووزير بروسيا وسفير اسبانيا من جهة، وسفيري بريطانيا وروسيا

من جهة أخرى. وكان كل من هذين الاخيرين يشعر أنه كان ويجب ان يبقى سيد الموقف في القسطنطينية فكان تارة يستعين بالتملق وعبارات الود والاخاء في اتصالاته بالباب العالي، وتارة يستعمل لغة الضغط والتهديد والانذار بقطع العلاقات الدبلوماسية واعلان الحرب مجدداً على تركيا واقتسام ممتلكاتها إذا هي لم تعد عن الموافقة على مقدمات الصلح وتمادت في التعاون مع فرنسا. وتردد السلطان كثيراً في الأمر خوفاً من عواقبه، ثم انحنى مرة اخرى امام الضغط الروسي- البريطاني، فتراجع عن موقفه السابق واعلن عدم موافقته على ما جاء في المقدمات معللاً قرار الرفض بان روح المقدمات يتعارض والمادة ١٥ من مقدمات صلح لندن الموقعة في أول تشرين الاول (اكتوبر) ١٨٠١ التي تنص على اشتراك تركيا في مؤتمر اميان لوضع معاهدة الصلح النهائية بين فرنسا وبريطانيا. وتنفيذاً لاحكام هذه المادة عين سليم الثالث السفير علي افندي مندوباً عنه في هذا المؤتمر وخوّله الصلاحيات التامة لتوقيع معاهدة الصلح.

وأرسل القائمقام عبدالله باسم السلطان إلى بونابرت كتاباً في ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨٠١ قال فيه بعد تقديم تحيات الصداقة والمودة والاخاء: «كان الباب العالي قد قبل وابرم نهائياً مقدمات الصلح الموضوعة والموقع عليها في لندن بتاريخ اول تشرين الاول (اكتوبر) من فرنسا وبريطانيا، والتي تتضمن شروط صلحه الخاص، لما وصلت اليه وثيقة مقدمات هذا الصلح التي تم الاتفاق عليها بين صاحب المقام الشريف السيد علي افندي سفيره في باريس وصاحب المقام العزيز تاليران وزير العلاقات الخارجية للجمهورية الفرنسية، فلم يجد في هذه الوثيقة ذكراً للمقدمات التي اتفق عليها في لندن ورآها تختلف عن هذه المقدمات وتحتوي على مواد تتعلق بمفاوضات معاهدة الصلح ولا تنطبق مطلقاً على حقيقة الأوضاع والأحوال الراهنة، ولا على مقتضيات الموضوع، لأنه لما تم الاتفاق على مقدمات لندن كانت الحكومة البريطانية لم تعلم بعد أن الحامية الفرنسية في الاسكندرية قد استسلمت وأن الجلاء عن القطر المصري بأسره بات أمراً محتوماً، فجاء نص المادة الخاصة بمصر في هذه

المقدمات غير صريح في حين أن المادة المتعلقة بالموضوع ذاته قد وضعت بنص يختلف عن النص الأول على الرغم من أنها كتبت وتم الاتفاق عليها بعد الانتهاء من وضع المقدمات الأولى بثمانية أيام وبعد أن وصلت أخبار الجلاء عن الاسكندرية. وقد قبل الباب العالي مقدمات لندن وأبرمها كما سبق القول، وفيها كل ما يتعلق بمصير مصر وجمهورية الجزر السبع المتحدة.

«وقد قضت المادة الاولى من هذه المقدمات بوقف الأعمال الحربية بين بريطانيا وحلفائها والحكومة الفرنسية، ونصت مادتها الخامسة عشرة على أن الصلح النهائي يجب أن يتم في مؤتمر يعقد في مدينة اميان، ولهذا فان الباب العالي يجد ان من المخالفة للقواعد الدبلوماسية ان يبرم اليوم بصورة قطعية المقدمات التي تم الاتفاق عليها بعد ذلك في باريس، ولكنه في الوقت ذاته، وتدليلاً على صدق رغبته في الرجوع إلى الصداقة القديمة بينه وبين فرنسا، يقرّ ويبرم في هذه الرسالة الاخوية كل ما في مقدمات صلح باريس من مواد تلتقي ومقدمات الصلح التي وضعت في لندن واقترنت بقبوله وابرامه».[١٩٠]

وعيّن الباب العالي السفير علي افندي ممثلاً مطلق الصلاحية للمفاوضة بالاشتراك مع ممثلي الدول الحليفة في مؤتمر اميان في وضع معاهدة الصلح.

وحرصاً على عدم قطع المفاوضات مع فرنسا ارسل السلطان سليم الثالث الى بونابرت في ١٦ كانون الاول (دسمبر) ١٨٠١ رداً على الرسالة التي حملها اليه سيباستياني كتاباً وديّاً قال فيه: «تسلمت رسالتك التي حملها إليّ الكولونيل سيباستياني، وفحوى هذه الرسالة انك راغب رغبة صادقة في تجديد الصداقة القديمة التي قامت بين بلدينا طوال قرون عديدة وعادت على حكومتينا بالكسب والخير وان علينا بعد اليوم ان نكون متفاهمين ومتعاونين تعاوناً وثيقاً لتأمين رخاء وازدهار امتينا. ان هذه الرغبة النابعة من نفس صادقة مستقيمة تنسجم تماماً مع صفاء نياتنا. ولقد تقبل قلبنا الامبراطوري بملء الحبور اتصالكم بنا برسالة شخصية حملها احد اعوانكم المخلصين فرأينا فيها

البرهان عن صدق محبتكم لبابنا العالي. ولقد اقام الباب العالي الدليل بعد الدليل على وفائه للصداقة القائمة من قديم الازمان بينه وبين فرنسا وهي صداقة طبيعية بقدر ما هي قديمة، ولم يبدُ من جانبنا الامبراطوري الا كل ما من شأنه أن يقوي ركائز هذه العاطفة الثمينة فلم يسمح لنفسه في أي وقت بان يأتي بحركة يمكن ان تضعفها. وهذا امر معلوم لدى جميع الناس ولا سبيل للريب فيه كما انه ليس من سبيل للشك في اننا نقابل رغبتكم الحاضرة في العودة إلى ما كان بيننا من تفاهم وتعاون برغبة لا تقل عنها شدة وصدقاً.

«ومن حقنا عليكم أن يصدر عن استقامتكم استعداد للاسهام معنا في ما نقوم به من مساع لوضع حد للنزاع بمعاهدة مفيدة وثابتة فتتضح للملأ حقيقة نياتكم الحسنة وغيرتكم على سلامة بلدينا. وتأكيداً لطيب عواطفنا ولما تقدم شرحه نرسل اليكم مع الكولونيل المشار اليه هذه الرسالة الخاصة، واننا ننتظر ونرجو ان توجهوا بما اوتيتم من حكمة كل اهتمامكم إلى ما يسهل الأعمال الرامية إلى عقد صلح خيِّر تريده دولتانا بكل اخلاص. وعندئذ يتم هذا الصلح ويزداد يوماً بعد يوم قوة ومناعة».[١٩١]

ولما بدأت مفاوضات الصلح في اميان في آذار (مارس) ١٨٠٢ بين لورد كورنواليس رئيس الوفد البريطاني وجوزف بونابرت رئيس الوفد الفرنسي أبت الحكومة الفرنسية ان تأخذ بعين الاعتبار ما جاء في المادة ١٥ من مقدمات لندن. وبذل بونابرت وتاليران جهدهما لعدم تمكين علي افندي من تمثيل تركيا فيه، فكان كلما طلب السماح له بالانتقال إلى اميان قيل له بان تاليران متغيب عن باريس وموجود في ليون او غيرها من المدن الفرنسية، وكلما قابل القنصل الاول لهذه الغاية اجابه بونابرت ان يتصل بوزير الخارجية أو أن ينتظر عودته لاتخاذ قرار بشأن انتقاله. وكان هدف بونابرت وتاليران من وراء تأخير سفر علي افندي انهاء المفاوضات دون أن يكون له يد فيها فتضطر تركيا بعدئذ إلى عقد صلح منفرد مع فرنسا. ولكن لورد كورنواليس لم يؤخذ بهذه اللعبة. ولما طال انتظاره وعيل صبره كتب إلى رئيس الوفد الفرنسي في ٩ آذار (مارس) يصر على تنفيذ المادة ١٥ من مقدمات لندن

باشراك السفير العثماني في المفاوضات فجاوبه بونابرت أن لا ضرورة لحضور علي افندي لان الحرب التي يعالج مؤتمر اميان شروط انهائها هي حرب بين فرنسا وبريطانيا، اما الحرب التي بين تركيا وفرنسا فيمكن وضع معاهدة منفردة لها وليس في المحالفة بين الباب العالي وبريطانيا ما يبرر وجود معتمده في مؤتمر لا شأن له فيه، وقد سبق لفرنسا ان عقدت معاهدة صلح مع البرتغال حليفة بريطانيا بدون ان تشترك بريطانيا في وضعها.

ودفع كورنواليس هذا الرأي قائلاً: ان الحالة بين فرنسا والبرتغال والحالة بين الباب العالي وفرنسا ليستا متساويتين او متشابهتين، وإذا كانت بريطانيا قد وافقت على أن يعقد البرتغال معاهدة صلح منفرد مع فرنسا فمردّ قبولها إلى أن البرتغال كان قد قبل مقدمات الصلح التي سبقت المعاهدة، اما فيما يتعلق بتركيا فالامر على خلاف ذلك لأن السلطان سليم الثالث رفض مقدمات صلح باريس. ولهذه الاسباب تُصرّ الحكومة البريطانية على قبول ممثل الباب العالي فريقاً متعاقداً ذا حق بالاشتراك في وضع معاهدة الصلح النهائية التي تجري بشأنها مفاوضات اميان.

ولم يعد لبونابرت بد من التنفيذ أو التظاهر بالتنفيذ فكتب في ٩ آذار (مارس) إلى اخيه جوزف يقول: اني اقبل بأسف وعلى مضض اقتراح دعوة الباب العالي للاشتراك في المعاهدة. وقبولي لا يعني العدول عن فكرة عقد معاهدة مع تركيا لان خلافاتنا معها لا يحلّها ولا ينهيها دخولها شخصاً ثالثاً في معاهدة اميان. وفي الساعة التي اكتب اليك فيها ليست الوثائق نصب عيني او في متناول يدي لأرى إذا كان في المعاهدة نص يضمن سلامة الأراضي التركية. ان نصاً كهذا يبدو لي ضرورياً. فيجب اضافته إلى المعاهدة إذا كان غير وارد في احدى مواد المقدمات. واني اعطيك صلاحية توقيع المعاهدة هذه الليلة... واقرُّك على رأيك بانه من الضروري جداً ان لا نضيِّع دقيقة واحدة من وقتنا. فافعل حالاً ما يجب ان يُفعل لينتهي الأمر ويتم التوقيع.

واوعز بونابرت إلى زبانيته عقب كتابة هذه الرسالة بان يعرقلوا تنقلات

علي افندي ويطوّلوا عليه الطريق إلى اميان فلم يصلها الا والمؤتمر مشرف على نهايته والاتفاق تام بين كورنواليس وجوزف بونابرت على اكثر البنود ما عدا عبارة خاصة بتركيا إذ اقترح اللورد ان يقال «تركيا حليفة بريطانيا العظمى» فأعطى بونابرت تعليمات إلى اخيه في ٢٢ آذار (مارس) بحذف هذه العبارة أو، إذا رفض كورنواليس، ان يضاف إلى العبارة المذكورة «وحليفة روسيا وامبراطور النمسا، والحليفة السابقة لفرنسا» لأن الاكتفاء بعبارة «حليفة بريطانيا العظمى» من شأنه أن يعطي البريطانيين نفوذاً خاصاً في تركيا والشرق ويضمن لهم امتيازات ومركزاً يتنافى ومصلحة فرنسا.

وبصورة مفاجئة سكت المندوب البريطاني عن طلبه الملح السابق في أن يشترك سفير الباب العالي في المؤتمر. وكان سبب ذلك تساهل فرنسا مع بريطانيا في شؤون اخرى. وفي ٢٧ آذار (مارس) ١٨٠٢ عقدت معاهدة صلح اميان بين فرنسا وبريطانيا واسبانيا وهولندا (الجمهورية الباتافية) بمعزل عن الباب العالي. وقد وصفها احد مؤرخي تلك الحقبة بانها «معاهدة نزلت فيها فرنسا لبريطانيا عن نفوذها في المتوسط».

ولما علم السلطان سليم من الاخبار التي ترامت إلى ديوانه ان المعاهدة قد تمت بمنأى عن ممثله ادرك أن مرامي الدول الاوروبية كثيرة وان ما له من كرامة واحترام عند هذه الدول اقل كثيراً مما لامبراطوريته من شأن وسعة، فقرر استدعاء علي افندي من باريس ورد على اهمال بريطانيا بقبوله عقد معاهدة صلح منفردة مع فرنسا. واوفد محمد سعيد غالب افندي الامين العام لوزارة الخارجية العثمانية إلى باريس للمفاوضة فيها وعقدها. وهكذا أتيحت لبونابرت وتاليران فرصة جديدة لتصفية ما كان بين فرنسا والباب العالي من خلاف واعادة العلاقات بينهما إلى ما كانت عليه قبل سنة ١٧٩٨، فوضعت في ٢٥ حزيران (يونيو) ١٨٠٢ معاهدة انهت الحرب بين فرنسا والباب العالي(*).

(*) راجع نص هذه المعاهدة في الباب الثالث مستند رقم ٦.

وأتبع بونابرت عقد هذه المعاهدة بتعيين الجنرال برون سفيراً للجمهورية الفرنسية في القسطنطينية وبسلسلة من الأنظمة والتدابير التي تركّز مصالح فرنسا وتجارتها في الشرق. وكان القسم الأكبر من هذه الأنظمة يتناول غرفة التجارة في مرسيليا التي تأثرت اكثر من سواها من المدن والمرافىء الفرنسية بنتائج حملة مصر فضاع على تجارتها اكثر من ٦٥٪ مما كانت تربحه قبل الحملة.[١٩٢]

الفصل الرابع

الصراع الدبلوماسي في الدولة العثمانية وفي الشرق العربي منذ معاهدة الصلح بين فرنسا والباب العالي حتى مؤتمر فينا سنة ١٨١٥

استقبل الشعب الفرنسي، كما استقبلت شعوب اوروبا كلها، معاهدتي صلح أميان وباريس بمظاهر الابتهاج لانها كانت قد سئمت الحرب وما رافقها من توتر في الاعصاب وضيق في العيش وتاقت الى الهدوء والطمأنينة والعمل السلمي الذي يوسّع للناس مداهم ويكفل لهم الرخاء والسلامة.

اما بونابرت فانه، على ارتياحه الى ما بدا في صفوف الشعب من رضى وسرور، لم يكن ليعتبر هذا الصلح الا محطة يقف عندها برهة ثم ينطلق الى مرحلة جديدة من مراحل طموحه لفرض سلطانه على البلاد الاوروبية والشرق.

وكان لفرنسا والقنصل الاول في معاهدة أميان خسارة وكسب. خسارة لانها حدَّت من نفوذهما واضعفت مركزهما في البحر المتوسط، وكسب لأنها افسحت لهما مجال العمل وعززت ما كان لهما من سلطان في اوروبا وعلى الاخص في الجزء الغربي منها. فانصرف بونابرت ووزير خارجيته تاليران الى تدعيم الكسب واستغلاله من جهة واسترجاع الخسارة من جهة اخرى بتركيز علاقات فرنسا مع الباب العالي على قواعد جديدة وباساليب غير التي كانت السبب في تدهور هذه العلاقات.

ووجد القيصر اسكندر الاول ان معاهدة أميان، بما فيها من نزول القنصل الاول عما كان له من مطامع واهداف توسعية واستعمارية في الشرق، تفتح عليه باب التفاهم مع الجمهورية الفرنسية فسعى الى ذلك بالطرق

الدبلوماسية والمفاوضات السرية، فلقيت رغبته تجاوباً عند بونابرت. فاتفق الاثنان على اقتسام السيطرة على اوروبا واقصاء النفوذ البريطاني عنها. ودعا القنصل الاول قيصر روسيا لحضور المفاوضات مع اعضاء المجلس التمثيلي الالماني في حزيران (يونيو) ١٨٠٢ فلبى القيصر الدعوة. وأتاحت لهما هذه المفاوضات فرصة الظهور بمظهر الوصيين على دول القارة الاوروبية عامة وعلى الامارات والمدن الالمانية خاصة اذ استجمعا لها امورها ووضعا لها الاسس الاولى لوحدة تحققت بعد نيِّف ومائة وخمسين عاماً بفعل تطورات الزمان وانتشار الفكرة القومية. وعقب مؤتمر راتيسبون (٢٩ شباط «فبراير» - ٢٤ آذار «مارس» ١٨٠٣) تغير وجهها وتبدلت اوضاعها فاصبحت تسعاً وثلاثين امارة واسقفية ومدينة حرة بعد ان كانت مفككة ومجزأة الى اربعمائة، كل واحدة منها مملكة مستقلة، ورُسمت لكل جزء حدود جديدة. فكان لبروسيا، من فضل بونابرت، حصة الاسد، ونالت الامارات البروتستانتية، بتأثير تاليران المطران الكاثوليكي السابق، امتيازات اوسع واعم مما كان لها من قبل فأعطيت ستة ناخبين وسبعين صوتاً في مجلس الامراء مقابل اربعة ناخبين وخمسين صوتاً للامارات والاسقفيات الكاثوليكية التي كانت لها الكثرة الساحقة في المجلس السابق، فانقلبت الاوضاع الالمانية رأساً على عقب واصبحت العناصر البروتستانتية صاحبة الكلمة العليا والقول الفصل. وكانت غاية تاليران من هذا التبديل الجذري في الواقع الالماني الحد من نفوذ النمسا التي كانت تتزعم الامارات الكاثوليكية في البلاد الالمانية، ونقل الزعامة من يدها إلى يد بروسيا اللوثرية.

وبعد أن تم لبونابرت وتاليران تأمين مصلحة فرنسا في المانيا بهذا التنظيم الجديد انصرفا لمعالجة الأوضاع في بلجيكا وتقوية النفوذ الفرنسي فيها وضم المقاطعات الواقعة على الضفة اليسرى من نهر الراين الى فرنسا والاستيلاء على ما للكنيسة الكاثوليكية فيها من أملاك لا تقل عن ثلثي الأراضي الصالحة للزراعة، وامتدت يدهما في الوقت ذاته الى سويسرا من جهة وهولندا من جهة أخرى فجاءا في كل من البلدين بحكومة طيِّعة تخدم السياسة الفرنسية وتعزز

نفوذها بحماية قوة عسكرية فرنسية تسهر في عاصمتي البلدين على سلامة الحكام. وقاما بالعمل ذاته في ايطاليا والدانمارك والبرتغال فأصبحت فرنسا بعد أشهر قليلة من صلح أميان محاطة بجمهوريات وإمارات ودويلات تدور في فلكها وتأتمر بأمرها. وهكذا غدت أوروبا في سنتي ١٨٠٢ و١٨٠٣ مقسمة إلى ثلاث مناطق نفوذ، أوروبا الغربية بزعامة فرنسا الجمهورية الثورية، وأوروبا الشرقية وتتزعمها روسيا ذات النظام الرجعي الاستبدادي المطلق، والبلاد الألمانية المتفرقة المتنازعة تميل تارة الى فرنسا وتنحرف تارة الى الجانب الروسي.

وكان رأي بونابرت وتاليران أن في حل خلافات أوروبا على هذا الوجه وتركيز أوضاعها على هذه الأسس، والاتفاق والتعاون مع روسيا، وإضعاف النمسا بتقوية بروسيا، ما يكفل لبلدهما الاستقرار ويضمن له السلامة فيتفرغان بعد ذلك لتنفيذ الشطر الثاني من مخططهما السياسي العام بالقضاء على بريطانيا ويحققان الأهداف التوسعية الاستعمارية في الشرق والهند وأميركا الشمالية والجنوبية.

وتمكّن أعوان بونابرت من حمل مجلس الشيوخ على انتخابه قنصلاً لمدة عشر سنوات، فاقترح مجلس الشورى، متأثِّراً بفكرة لكامباسيريس، القنصل الثاني، أن يكون انتخاب بونابرت لمدى الحياة. وقبل الرجل هذه «الهبة» ولكنه أصرَّ على أن تقدَّم له من الشعب لا من المجلس. فاستُفتي الشعب بالأمر فأقرَّه بكثرة ساحقة وسجَّل مجلس الشيوخ نتيجة الاستفتاء في ٢ آب (أغسطس) ١٨٠٣. وأعطى بونابرت نفسه، عقب انتخابه هذا، سلطاناً مطلقاً وعكف في ظل هذا السلطان على تنظيم جهاز الدولة في حقول الادارة والمال والقضاء والتعليم والجيش.

وكانت بريطانيا ترقب بكثير من القلق تفاقم نفوذ بونابرت في بلاده ونشاط سياسته الخارجية المنصرف الى خلق امبراطورية استعمارية جديدة في مقاطعة لويزيانا الأميركية وجزر الأنتيل بعد أن قضى على توسان لوفرتور

زعيم زنوجها المستعبَدين وأعاد فيها نظام الرق واستغلال الانسان للإنسان متنكراً للفكرة التحررية وحقوق الانسان وكل المبادىء التي قامت عليها الثورة الفرنسية وأقرَّتها في مرسوم ٢٢ أيار (مايو) ١٧٩٠.

واستدار بونابرت للمستعمرات الفرنسية في الهند ففرض عليها نظماً جديدة وأرسل إليها جيوشاً تقوم بحمايتها. على أن اهتمامه بالهند لم يكن القصد منه الهند بالذات وما لفرنسا فيها من مصالح ومرافق بل كانت غايته الرئيسية تعكير الجو الشرقي على بريطانيا وخلق حالة توتر في تلك البقاع النائية والملتصقة بمستعمراتها تشغل بال الساسة والتجار في لندن فينصرفون لمعالجتها ومقاومة ما فيها وما قد ينتج عنها من تطورات لا تتلاءم ومصالحهم فيصفو لفرنسا الجو في البحر المتوسط والشرق الأدنى فتستعيد في أرجائه ما فقدته من نفوذ وما منيت به تجارتها من خسارة.

وبعد معاهدة باريس التي تم فيها الصلح بين الباب العالي والجمهورية أرسل بونابرت، كما سبق القول، الجنرال برون سفيراً الى الآستانة مزوّداً بالتعليمات التالية عن مستقبل العلاقات بين فرنسا وتركيا وموقف الدول الأوروبية منها، وخاصة روسيا وبريطانيا:

١ – تنتظر الحكومة من سفيرها في الآستانة أن يملأ على أكمل وجه وبكل وسيلة المركز الممتاز الذي نعمت به فرنسا في تلك العاصمة مدة مائتي سنة، وأن يحيط نفسه بمظاهر من العزة والرفعة والكرامة أوسع مما لغيره من سفراء الدول الأخرى، وأن لا يغادر مقر سفارته ويسير في شوارع الآستانة إلا محفوفاً بما يعطي أصدق فكرة عن العظمة.

٢ – على السفير أن يصون التجارة الفرنسية ويحميها في كل حقل من حقول نشاطها.

٣ – على السفير أن يغتنم كل فرصة ليُفهم ذوي الشأن في الآستانة أنه إذا

كان للنمسا وروسيا مصلحة ما في اقتسام ممتلكات السلطان فإن مصلحة فرنسا في حفظ التوازن الأوروبي والدفاع عن الامبراطورية العثمانية. وعليه في اتصالاته بسفير روسيا وفي أحاديثه عنه أن يظهر له الود والاحترام، وأن يستعين في عمله السياسي بسفير بروسيا الذي هو أصح إخلاصاً للمصالح الفرنسية.

٤ – إذا قامت مشكلات أو وقعت أحداث أو خلافات في الآستانة أو في جوارها فعلى السفير أن يعرض على الباب العالي وساطته لحلها. وعليه أن يغتنم كل الفرص لجعل سفارته محط أنظار وآمال الامبراطورية العثمانية. وتمشياً مع هذا المبدأ لا ترى الحكومة مانعاً من أن يقيم معالم الزينة ويضيء الأنوار على قصر السفارة في عيد المولد النبوي كما هي العادة في بلاد الشرق، شرط أن يكون متفقاً على هذا مع الباب العالي. وعليه في كل المبادرات والأعمال والولائم التي يقصد منها توجيه أنظار الشعب العثماني إليه أن يتحاشى دائماً كل ما من شأنه أن يمس من قرب أو من بعد شعور هذا الشعب وعاداته وتقاليده وأن يخلق في نفسه شعوراً بأنّا نحترمه كما يحترمنا.

٥ – لقد أعطى وزير البحرية أمراً بأن يستبقي بصورة دائمة على سواحل سوريا وأرمينيا وفي مياه الآستانة بارجتين تأتمران بأمر السفير.

٦ – ترغب الحكومة الى السفير أن يستجمع الأخبار الأكيدة والمعلومات الصحيحة عن الولايات العثمانية المختلفة ويرسلها الى الحكومة. وعليه أن يوسِّع مدى استخباراته حتى يشمل بلاد فارس[١٩٣].

واستهل الجنرال برون عمله الدبلوماسي بمقاومة المساعي التي كان يقوم بها زميله البريطاني لورد الجين، منذ توقيع معاهدة باريس، لدى أرباب الباب العالي وعند المماليك لحملهم على القبول ببقاء الجيوش البريطانية في القطر المصري لصد كل محاولة اعتداء عليه، فأحبط هذه المساعي وقطع على صاحبها

طريق إقناع السلطان والمماليك بالسكوت عن استمرار الاحتلال البريطاني. وكان هذا السكوت العذر الوحيد الذي يمكن بريطانيا أن تتذرع به لعدم الخروج من مصر. وكان رجال السياسة البريطانيون المهتمون بشؤون الشرق والقائمون على إدارة الهند يصرون على بقاء الجيوش البريطانية في مصر، فطلبوا من لورد الجين الذهاب الى القاهرة للاتفاق مع المماليك على هذا البقاء في حالة إصرار الباب العالي على الجلاء. ولكن نشاط الجنرال برون حال دون سفره الى مصر فأرسل إليها سكرتيره الخاص ومستشاره جون موربر صاحب «خدعة الحرب» التي ورد ذكرها في الفصل السابق[١٩٤]، ولكن مهمة موربر باءت بالفشل. وفي وزارة الخارجية البريطانية رسائل له عن مصر ومهمته فيها. ومنها تقرير مؤرخ في ٧ تموز (يوليو) ١٨٠١ ينم عن فكرة قذرة ما كان أحد من المستعمرين يستنكرها أو يبرأ منها وهي أن سكان المستعمرات مخلوقات أقرب الى الحيوان منها الى الانسان. ويتكلم موربر في تقريره هذا عن «مستقبل مصر» وأهميتها الاستراتيجية بالنسبة للتجارة البريطانية وتأمين مواصلاتها مع الهند. ويصر على ضرورة استمساك الجيوش البريطانية بها، بالاتفاق مع الباب العالي، أو مع المماليك إذا أصر الباب العالي على الجلاء، ومساعدة البكوات على العصيان على الدولة العلية. ويقترح في نهاية تقريره حلاً لا يمكن أن يتفتق عنه إلا دماغ استقر فيه الشر وانتفت منه مفاهيم العدل والانسانية إذ يقول: «...وإذا بدا لنا أن الاحتفاظ بمصر يفوق طاقتنا فعلينا أن ندمّرها أو نُغرقها في الماء. وقد يخلّف عملنا هذا للأجيال المقبلة ذكرى سوداء كالتي خلّفها حريق أفسس[١٩٥] ولكننا نكون قد قطعنا به الطريق على مطامع دولة تزاحمنا وتخشى أن تستولي على مصر فتغنم أرباحاً تجارية لا حدّ لها»[١٩٦].

وهذا الاقتراح المخجل لم يكن في تاريخ الاستعمار، وفي ما يختص بمصر بالذات، الأول من نوعه فقد سبقه مشروع لألبو كيركي[١٩٧] يقترح «تحويل مجرى النيل الى البحر الأحمر لتصبح مصر صحراء قاحلة فيموت أهلها جوعاً وعطشاً».

ولما كان السفير الفرنسي الجنرال برون يقوم في القسطنطينية بنشاط كبير

لحمل بريطانيا على الجلاء عن مصر، كان تاليران يدعو إليه في شباط (فبراير) ١٨٠٣ لورد وايتورث السفير البريطاني في باريس ويحتج إليه على تأخر الحكومة البريطانية في سحب جيوشها من القطر المصري. وقد اطلع السفير البريطاني رئيسه بلندن على ما دار من حديث في هذه المقابلة في تقرير رفعه إليه في شباط (فبراير) ١٨٠٣ جاء فيه:

«قال لي تاليران إن لديه أسباباً عديدة للشكوى من تحديات البريطانيين المتواصلة. وقد ركّز شكواه الأولى على مالطه والاسكندرية اللتين قطعنا على أنفسنا عهداً بالجلاء عنهما. وفي سياق حديثنا عاد الى الشؤون المصرية فقال لي إنه لو كانت عنده رغبة في الاستيلاء على القطر المصري لحقق هذه الرغبة في الشهر الماضي وأرسل إلى أبي قير حملة مؤلفة من خمسة وعشرين ألف مقاتل وأن هذه القوة كانت تكفي للسيطرة على القطر المصري بكامله رغم وجود أربعة آلاف جندي بريطاني في الاسكندرية. وأضاف إن هذه الحامية البريطانية لا تفي بحاجات الدفاع عن تلك البلاد ولا يمكن أن تبرر إقامتها فيها بواجب حمايتها فهي أعجز من أن تؤمّن هذه الحماية. ووجودها يشكل سبباً لاجتياح مصر في أي وقت. ولكنه لا يريد الافادة من هذا السبب ولا نية عنده للقيام بعمل عدائي ضد مصر على فرض وجود رغبة في نفسه بجعلها مستعمرة فرنسية، لأنه لا يجد توازناً بين فوائدها وبين أخطار حرب يُتَّهم فيها بأنه كان المعتدي فيخسر في النهاية أكثر مما يمكنه أن يكسب. وهو يفضل الصبر والانتظار لأنه مؤمن بأن القطر المصري سيدخل يوماً ضمن ممتلكات فرنسا إما نتيجة لانهيار الدولة العثمانية وتناثر أملاكها وإما بفعل اتفاق مع الباب العالي»[١٩٨].

واضطرت بريطانيا في النهاية، تحت ضغط السلطان سليم الثالث وإلحاح بونابرت وتاليران، إلى إجلاء جيوشها عن مصر في أواخر أيار (مايو) ١٨٠٣).

وكان بونابرت بعد انتهاء الكولونيل سيباستياني من مهمته في

القسطنطينية قد أوفده سنة ١٨٠٢ بمهمة أخرى، سياسية في سرها وتجارية في ظاهرها، الى طرابلس الغرب ومصر وفلسطين وسوريا والجزر الأيونية فوضع عن رحلته التقرير التالي:

«في الثامن من فنديمير (٢٩ أيلول «سبتمبر» ١٨٠٢) وصلت الى طرابلس وفي اليوم التالي زرت الباشا في قصره فاستقبلني أحسن استقبال وتبادلنا وثائق معاهدة الصلح وتم اعترافه رسمياً بالجمهورية الايطالية. وبعدئذ أمرت برفع علم هذه الجمهورية على بيت المفوض الفرنسي فقوبل رفعه بإطلاق المدافع من البارجة الفرنسية والموقع العسكري الطرابلسي.

«ولم يقبل الباشا بسهولة أن يعترف بهذه الجمهورية لأنه كان يخشى أن تكون البلاد الايطالية كلها داخلة فيها فيتحتم عليه أن يحترم دون استثناء كل البواخر التجارية القادمة من هذا الجزء من أوروبا فيقضي على تجارة بلاده بالشلل والخسارة. فأوضحت له واقع الحال ولكني لم أعطه من التفسيرات إلا ما ظننت أن في دماغه متسعاً له. وعندها قال لي: «لقد أدركت الآن أن باستطاعتي أن أكون على حالة سلم مع الجمهورية الايطالية دون أن أجور على مصالحي. ولو أني أدركت غير هذا ووجدت في السلم خطراً على مصالحي لما تأخرت عن قبول ما طلبت لا لشيء سوى أن تلك هي رغبة بونابرت العظيم.

«إن باشا طرابلس رجل على جانب لا يستهان به من الثقة بالنفس ولا يعوزه الاقدام، وهو صديق للفرنسيين. وقد عطف البريطانيون على أخيه المقيم الآن في درنا صفر اليدين قصير الباع وبدأوا يمدونه بالمساعدات ليتمكن من إثارة الناس على الباي...

«وفي العاشر من فنديمير (أول تشرين الأول «اكتوبر» ١٨٠٢) غادرت طرابلس متوجهاً الى الاسكندرية فوصلتها في الرابع والعشرين منه وذهبت رأساً الى الجنرال ستيوارت قائد القوة البريطانية البرية والبحرية وأبلغته أن وزير العلاقات الخارجية أمرني بالمجيء الى الاسكندرية لأقول للبريطانيين، إذا كانوا لا يزالون محتلين مواقعها، ان عليهم ان يجلوا عنها بأسرع وقت وينفذوا

احكام معاهدة اميان. فقال لي الجنرال ان الجلاء سيتم قريباً. ولما مضيت في الحاحي وطلبت جواباً اصرح قال لي انه لم يتلقَّ اي امر بعد من بلاط جلالة الملك بالانسحاب من الاسكندرية وانه يظن ان الجيش البريطاني سيمضي فيها فصل الشتاء.

«ان الجنرال ستيوارت رجل ضيّق الفكر. ومرافقه من المهاجرين الفرنسيين اسمه دي ساد وهو رجل نيِّر العقل ولكنه يكره وطنه. وله عند الجنرال حظوة كبرى وله عليه تأثير كبير.

«وفي اليوم ذاته بدأت حولي دعاية خبيثة حاول اصحابها ان يثيروا عليّ جماعة الألبانيين اذ قالوا لهم ان اسطولاً فرنسياً مؤلفاً من ثلاثمائة سفينة يمخر البحر عند سواحل الاناضول متجهاً الى القسطنطينية وان وجودي في الاسكندرية ليس في الحقيقة سوى خدعة حربية غايتها ان يطمئنوا ويقبعوا غافلين عن الخطر الذي يهددهم. فاستقدمت التاجر الذي قيل لي انه تلقى هذه المعلومات الكاذبة من عملاء له في المدن الساحلية وطلبت منه بلهجة حازمة ان يضع بين يديّ الرسائل التي تلقاها ففعل. وارسلته في الحال الى الباشا مع رجل يقول له ان هذه المعلومات لا تقوم على اساس وان ناقلها وناشريها لا يبغون سوى اشاعة الفوضى وخلق الاضطرابات ليعكروا على الباب العالي والجمهورية الفرنسية جو التفاهم، واني اضع رقبتي ضماناً لكذب هذه الشائعات. وكان الباشا متفهماً الحقيقة فلم تنطلِ عليه الخدعة وارسل إليّ كتاباً كان قد وصله في الصباح من الجنرال ستيوارت وفيه صورة البيان الذي اذاعه القنصل الأول لما كان قائداً لجيش الشرق. وهذا البيان الموضوع في شهر فروكتيدور من السنة السابعة للجمهورية (أيلول «سبتمبر» ١٧٩٨) يذكِّر المصريين بان قوة القسطنطينية وما لها مستمدان من بلاد العرب وان الوقت قد حان لانتقال الزعامة منها الى القاهرة وللقضاء نهائيا على الامبراطورية العثمانية في الشرق. ويقول الجنرال ستيوارت للباشا في كتابه ان عليه ان ينظر الى مرامي هذا البيان ويمعن الفكر في خبث غاياته فيتجلى له عدم اخلاصنا للترك وضعف وفائنا لروح الصلح الذي عقدناه معهم. فهالني ان يكون عسكري من

قادة احدى الدول الاكثر حضارة في اوروبا قد اسفَّ بنفسه الى محاولة اغتيالي باثارة الغوغاء ونشر الاراجيف والاكاذيب في صفوفها. ولكنه اخفق في ما سعى اليه...

«وفي صبيحة ٢٩ برومير (٢٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨٠٢) اوفدت الى احمد باشا الجزار المواطنين جوبير ولاغرانج وحمَّلتهما كتاباً قلت له فيه اننا بعد عقد الصلح بين فرنسا والباب العالي نرغب في استئناف العلاقات التجارية واعادتها الى ما كانت عليه قبل الحرب وان القنصل الاول قد امرني بمفاوضته في هذا الشأن وطلبت اليه ان يجاوبني خطياً اذا كان يريد المفاوضة. ولما عاد رسولاي ابلغاني ان استقبال الجزار لهما كان بارداً وانه ابى اعطاءهما جواباً خطياً عن رسالتي واكتفى بان قال ان لا مانع عنده من حضوري اليه. وكان جميع الذين اتصلت بهم قد اوصوني بعدم الذهاب الا إذا تلقيت منه بخط يده دعوة لزيارته. ولكني أبيت الاذعان لهذا النصح المنبثق عن الخوف. وعلى الرغم من رفض الجزار ان يجاوبني كتابة قررت ان اتوجه في الحال الى عكا. وعند وصولي اليها قصدت الى دار مفوَّض الجزر السبع، وما هي الا دقائق حتى دخل علينا ترجمان الباشا وذهب بي الى مقر الجزار فاستقبلني في غرفة لم يكن فيها احد غيره، وجدتها خالية من كل اثاث الا من سجادة كان الرجل مستوياً عليها وإلى جنبه وامامه غدارة ذات اربع طلقات وبندقية هوائية وسيف وفأس. وبعد ان استعلم عن حالتي الصحية سألني اذا كنت مقتنعاً بانه متى دقت في السماء ساعة نهايتنا لا تستطيع قوة في العالم ان تحوِّل مجرى مصيرنا فاجبته اني على مثل ايمانه بالقدر فانطلق يتحدث في هذا الموضوع وكان حديثه طويلاً فهمت منه انه يحاول الظهور بمظهر الرجل المفكِّر واقناعي فوق هذا بانه رجل لا يتوخى الا العدل. وقال لي اكثر من مرة ان الناس يقولون ان الجزار رجل غليظ الكبد خشن الطبع، وهو في الحقيقة قاس بعدل او عادل بقساوة. واني اطلب اليك ان ترجو من القنصل الاول الاَّ يبعث اليَّ بمفوَّضٍ للشؤون التجارية من ذوي العاهات. اني اريد رجلاً سليماً لا عرج فيه ولا عور حتى لا ينسب إليَّ اني كسرت ساقه او سملت عينه. ثم قال لي: اريد ان يقيم مفوضكم التجاري في صيدا فصيدا اكبر الموانىء التجارية في ولايتي

واقامته في عكا لا فائدة ترجى منها ولا ضرورة لها لاني سأكون انا بالذات ممثل التجارة الفرنسية فيها فيلقى عندي تجاركم وملاحوكم احسن استقبال. اني اقدر الفرنسيين حق قدرهم. وبونابرت صغير بجسمه ولكنه اكبر الرجال على الاطلاق. واعلم ان المصريين يفتقدونه ويتوقون الى وجوده بينهم من جديد.

«وعندئذ قلت بضع كلمات عن الصلح بين فرنسا والباب العالي فقطع عليَّ الكلام وقال: اتعلم لماذا قبلت ان استقبلك ولماذا يطيب لي ان اراك. ان سبب ذلك هو انك جئت اليَّ بدون فرمان فأوامر الديوان لا قيمة لها عندي واني احتقر من اعماق نفسي وزيره الاعور. يقولون ان الجزَّار بشناقي ومن ابناء الطبقة السفلى ورجل لا يعرف الرحمة. ولهم ان يقولوا ما يشاؤون فانا لا اطلب شيئاً من احد ولست بحاجة الى احد ولكن الناس بحاجة اليَّ يخطبون ودّي. لقد ولدت فقيراً ولم يورثني ابي الاَّ الشجاعة، وما ارتفعت الى حيث انا الاَّ بجدِّي ونشاطي، وصنت نفسي عن الكبرياء فلم تأخذني العزة بشيء لان كل ما على هذه الارض مصيره الى الفناء. والجزار قد ينتهي اليوم او غداً لا لأن الشيخوخة قد ادركته كما يقول اعداؤه (وهنا وضع يده على اسلحته واخذ يلعب بها بخفة كبيرة على طريقة المماليك) بل لان تلك ارادة الله. ان ملك فرنسا لم تنقذه قوته من الموت، ونبوخذ نصَّر اعظم ملوك زمانه قتلته بعوضة صغيرة.

«واسترسل في ضرب الامثلة. ثم حدثني عن الاسباب التي دفعته لمحاربة الجيش الفرنسي ففهمت من حديثه انه شديد الرغبة في تحسين علاقاته مع القنصل الاول وانه يحسب حساباً كبيراً لغضبه. وكان اهم ما قاله لتبرير مقاومته للجيش الفرنسي ان عبداً اسود قام ذات يوم برحلة ذاق فيها كل انواع العوز والشقاء الى ان بلغ حقلاً من قصب السكَّر فوقف عنده واخذ يمتصّ ما في القصب من سائل، فلذَّ له طعمه فقرر الاقامة في الحقل. وما ان استوى في افيائه حتى مرَّ به رجلان يتبع احدهما الآخر فحيّاه اولهما قائلاً: السلام عليكم. فاجابه العبد: لك الشيطان. فدنا منه الثاني وسأله لماذا لم ترد على التحية الطيبة بمثلها فقال ان سبب استعمالي الغلاظة في الرد هو اني لو قابلت التحية الطيبة بمثلها لدنا مني صاحبها وجلس الى جنبي وقاسمني سائل القصب فوجده

طيباً فاراد ان يستقل به...

«وفي نهاية الحديث اوصيت الجزار خيراً بالنصارى وبالاديار الموجودة في الناصرة وبيت المقدس فأكّد لي انه سيعاملهم بكل رفق وعطف، ولم انسَ اهل الشيعة فقلت اننا نضعهم في ذمته فقال انه سيسهر على سلامتهم ومصالحهم. وقد ردد اكثر من مرة ان لكلمته قيمة تسمو فوق المعاهدات »[١٩٩].

وبأمر من بونابرت نشرت الجريدة الرسمية الفرنسية « لي مونيتور »[٢٠٠] في ٣٠ كانون الثاني (يناير) ١٨٠٣ فقرات من هذا التقرير لان القنصل الاول كان جد حريص على الدعاية لنفسه بكل الوسائل ليعبِّد الطريق لغاياته ومطامعه. وقد جاءت شهادة الجزار له بانه اكبر رجال عصره خير دعاية له عند شعبه فافاد منها غير آبه لما ستحدثه اذاعة حديث والي عكا لسيباستياني من بلبلة سياسية وردة فعل في القسطنطينية ولندن. فتلقى شعب باريس بملء الارتياح اعتراف الجزار بعظمة قنصله الاول ولكن رجال السياسة في بريطانيا لم يروا في التقرير الا دليلاً على شدة استمساك بونابرت بسياسته التوسعية في الشرق فاحتج ممثل بريطانيا في باريس الى تاليران على ما جاء فيه.

وكانت الحكومة الفرنسية قد عززت حامياتها على السواحل الايطالية الجنوبية وخاصة في تارانتو واوترانتو وفي مستعمرة الكاب التي اعادتها معاهدة أميان الى هولندا فاصبحت، بفعل اخضاع بونابرت هذه الدولة، تحت نفوذه المباشر، فايقن البريطانيون عقب وقوفهم على حقائق مهمة سيباستياني ودقائق النشاط العسكري الفرنسي على سواحل المتوسط، ان الهند باتت مهددة وانها ما زالت هدفاً من اهداف فرنسا الرئيسية. فولّت الدبلوماسية البريطانية وجهها شطر روسيا ولفتت نظر القيصر الى ما في مبادرات بونابرت من خطر عليه وعلى نفوذه في البلاد الشرقية، ونفذت من هذا الى مفاوضات سرية مع الدبلوماسية الروسية لاحباط سياسة فرنسا الاستعمارية. وسهّل عليها النجاح ان الكونت فورنتزوف كان وزيراً للبلاط الروسي وذا كلمة مسموعة عند القيصر. وكان هذا الوزير يبيِّت لبونابرت كره الارستوقراطي لابن الشعب وحقد المؤمن بالملكية الالهية على الثورة وابنائها فأوعز الى شقيقه

سيمون فورنتزوف، سفير القيصر لدى البلاط البريطاني، ان يسعى جاهداً لتسوية كل خلاف قديم بين روسيا وبريطانيا وتصفية الجو بينهما على أكمل وجه ليُوحد عملهما ضد فرنسا. وكان للوزير الروسي مع البريطانيين ما اراد. فازيل كل ما كان يعترض الاتفاق والتفاهم من عراقيل. وظهرت بوادر التفاهم من الجانب الروسي في رسالة من اسكندر الاول الى لورد هاكسبوري في ٨ شباط (فبراير) ١٨٠٣ اشار فيها الى تأييده له في رفضه الجلاء عن جزيرة مالطه في الظروف الراهنة ويعده بتعزيز الحامية الروسية في جمهورية الجزر السبع.

ولما تبين بيتْ حراجة الموقف، وكان في الظاهر معتزلاً السياسة، كتب في ٢٨ شباط (فبراير) ١٨٠٣ الى اخيه لورد شَتَم الوزير في حكومة ادنجتون، يحثه على عدم الجلاء عن مالطه ولو ادى الامر الى حرب جديدة مع بونابرت فيقول: لقد ظهرت حقيقة ما يبيّته بونابرت للشرق وزال الشكّ في عزمه على الافادة من اول فرصة للعودة الى مصر وجزر البندقية. هذا ما فهمته من تقرير سيباستياني، وهو وثيقة رسمية لو انها غير صحيحة او لا تعبِّر عما في ضمير بونابرت لما سمح بنشرها في الجريدة الرسمية او لصدر تكذيب رسمي لها. واعتقد انها لم تنشر الا لغاية في نفس بونابرت. انه اراد ان يذيع على الملأ ما هو مصمم عليه لاسباب هو وحده العليم بها. واذا كان قد اختار هذا الوقت بالذات ليكشف عن نياته ويعلن مطالبه فلأن الاستكبار والطمع بفرض سيادته على العالم قد طغيا على تفكيره. فاذا وفق في دأبه الى غاياته فلا ريب في انه سينفذ المشروع الذي اعلن عنه. واذا سكتنا عن هذا فانا سنجد انفسنا، بعد وقت غير طويل، مرغمين اما على تركه يفرض سلطانه على مصر والجزر السبع ومواجهة الاخطار التي تنجم عن هذا العمل، واما ان ننازله ونحن في موقف صعب لاننا نكون قد اضعنا بتلكؤنا اقوى ضمان لنا واهم قاعدة [مالطه] يمكننا الارتكاز عليها في مضايقة العدو. ولهذا وجب عليّ القول ان حرباً سريعة تكون اقلّ شراً علينا من تراجع خطِرٍ ومخجل.

وتأثرت الحكومة البريطانية برأي بيتْ فأبلغت القنصل الاول في ١٣ نيسان (ابريل) ١٨٠٣ انها قررت عدم الانسحاب من مالطه قبل ان تستقر

الاوضاع في اوروبا وحددت مدة عشر سنوات لهذا الاستقرار وهي، كما قالت في بلاغها الى تاليران، اقصر مدة يمكن الاكتفاء بها للتحقق من سلامة الموقف واستتباب الأمن في اوروبا. والحقيقة ان السنوات العشر كانت في رأي رجال الحرب البريطانيين المدة اللازمة لانشاء حصون ومعاقل جديدة في الجزيرة وتدعيم مواقعها الدفاعية، فاصرَّ بونابرت على ان يحترم البريطانيون معاهدة أميان وينسحبوا من مالطه في الحال. ولما لم يبدُ من الجانب البريطاني اقل ميل الى العدول عن قراره، قبل ان تبقى لبريطانيا قوة عسكرية فيها لثلاث سنوات على الاكثر، فرفض البريطانيون متذرعين بموافقة القيصر اسكندر الاول على بقائهم في الجزيرة وهو الامير المنتخب للفرسان اصحابها الشرعيين.

وكان السلطان سليم الثالث قد اطلع على ما نشر من تقرير سيباستياني فساءه جداً ما جاء فيه من حديث للجزار كما اغضبه الى حد بعيد عودة رسل بونابرت للاتصال مباشرة بالحكام في طرابلس الغرب ومصر وسوريا فارسل احتجاجاً شديداً على مهمة سيباستياني ونعتها بانها عمل غير ودّي ومنافٍ لروح الصلح. فازعج الاحتجاج بونابرت واضطره الى ايفاد الترجمان جوبير برسالة شخصية الى السلطان يبرىء فيها ذمته من كل ما اثار غضب الباب العالي ويؤكد حرصه على رضاه وصداقته واعتزامه عدم القيام باي عمل يكون فيه اقل دليل على عدم وفائه لهذه الصداقة. فهدَّأت الرسالة ثورة السلطان وعاوده حسن الظن بالناس والاعتقاد بصدقهم فأجاب على رسالة القنصل الاول برسالة شخصية في ٨ ايار (مايو) ١٨٠٤ اشاد فيها بما للصداقة القديمة بين فرنسا والباب العالي من قيمة في نظره. واعترف بان البريطانيين والروس هم الذين يتهمون اصدقاءه الفرنسيين بانهم اعداء له يتآمرون على امبراطوريته، وبان تقرير سيباستياني لم يكن سوى وسيلة من وسائل الدس والكيد التي لجأوا اليها للتفرقة بين الاصدقاء. وانتهى الى القول: «وقد دفعك اخلاصك للباب العالي ورغبتك في اظهار ما في نفسك من عطف على ممتلكاتي، الى القول بان بعض الاشخاص كانوا قد خوَّفوني من نيتك العدائية نحو مصر والموره فصدَّقت اقوالهم وقمت في البلدين ببعض الاستعدادات. واضفت الى هذا انك في الحقيقة لم تفكر باي عمل عدائي وانك ضنين بالأمن والسلامة. ان الدساسين في

كل بلاد الله تعوّدوا بثّ روح الشقاق والبلبلة بين الحكومات بنشر الاخبار الكاذبة وتلفيق التقارير. وهذه امور اثبتها الاختبار»[٢٠١].

ولم تكن رسالة بونابرت الى السلطان لتنم عن حقيقة تفكيره او براءة ذمته بل كانت وسيلة دبلوماسية تذرع بها ليطيِّب خاطر سليم الثالث ويحول دون ارتمائه من جديد في احضان الروس والبريطانيين. وحقيقة القنصل الاول هي انه بعد مغادرته مصر الى باريس، أصبح مؤمناً إيماناً كاملاً بان أفضل الوسائل لتصفية بريطانيا هي القضاء على تجارتها في الهند. وكل ما قام به من استعدادات وتدابير لتدعيم مركزه في الشرق كان منبعثاً عن هذا الايمان. وقد توسع في هذه التدابير فأرسل بعثة الى مسقط في سنة ١٨٠٢ واخرى الى زعيم الوهابيين في نجد للاتفاق معه على تأمين تجارة فرنسا في خليج البصرة واتبعها في سنة ١٨٠٣ ببعثة ثالثة الى بلاد فارس.

وفي ايلول (ستمبر) ١٨٠٣ طلب الى معتمديه السياسيين، روسو في بغداد وكورانسيس في حلب، ان يستجمعا له المعلومات عن الحركة الوهابية ومدى نجاحها ونواحي الافادة منها لتأييد سياسة فرنسا ومصالحها في الشرق وخاصة في البحر الاحمر وخليج البصرة، كما طلب في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨٠٣ الى ليبسس قنصل فرنسا في اللاذقية اعطاءه معلومات صحيحة عن سوريا ثم الانتقال إلى مصر للتفاهم سراً مع زعماء المماليك[٢٠٢]، وفي طليعتهم عثمان بك وابراهيم بك، لابعادهم عن البريطانيين مقابل مساعدات عسكرية تمدهم بها فرنسا بالقدر الذي يريدون شرط ان لا يدري بها الباب العالي. ولم يتم ذلك في غفلة من البريطانيين فان سياستهم كانت يقظى لشدة حذرهم من نشاط بونابرت ومطامعه. وزادهم حذراً وقلقاً انه كان يروغ منهم ويماطل ويداور في وضع المعاهدة التجارية التي اتُّفق على اسسها بينهم وبينه في مفاوضات اميان، وان تجارهم يعاملون معاملة الاعداء فلا يسمح لهم بدخول الموانىء الفرنسية وتصريف شيء من البضائع البريطانية فيها[٢٠٣]. وكان من دواعي قلق بريطانيا وتخوّفها من بونابرت نزوله في ٣ ايار (مايو) ١٨٠٣ عن ملكية مقاطعة لويزيانا في اميركا الشمالية للولايات المتحدة مقابل ٨٠ مليون فرنك لا طمعاً بهذا المبلغ بل لشد ازرها وكسب ودها واستعدائها على بريطانيا.

ولما لقيت السياسة البريطانية تجاوباً في بطرسبورج وتوثقت عرى التفاهم بين البلاطين وقرر العاهلان توحيد صفوفهما وجهودهما ضد بونابرت اعلنت الحكومة البريطانية التعبئة العامة وانذرت فرنسا بالانسحاب فوراً من هولندا وسويسرا وبدفع تعويضات لملك سردينيا عن الممتلكات التي اقتُطعت من مملكته في منطقة بياموني. فرفض القنصل الاول الانسحاب ودفع التعويضات. فاغتنمها البريطانيون فرصة لوضع يدهم على السفن التجارية الفرنسية والهولندية فأسرت أساطيلهم الفاً ومائتين منها. وردّ بونابرت في الحال على تحدّي بريطانيا باحتلال اقليم هانوفر الجرماني التابع للتاج البريطاني ومرفأي انكونا وبرنديزي في ايطاليا وبنشاط عسكري شديد في مرفأ بولونيا الفرنسي على ساحل بحر المانش استعداداً لغزو بريطانيا. وتدهورت العلاقات بين البلدين وادى تدهورها الى اعلان الحرب مجدداً بينهما في ايار (مايو) ١٨٠٣. وقرن بونابرت اعلان الحرب بمساع حثيثة في عاصمة الروس لاسترضاء اسكندر الاول فعرض عليه تقسيم الوصاية على المانيا بينهما واطلاق يده في اوروبا الشرقية لقاء وقوفه الى جانب فرنسا في حروبها مع بريطانيا. ولكن السياسة البريطانية كانت قد سبقته الى القيصر كما سبق القول فلم تنجح مساعيه.

وكان لا بد لبونابرت، وقد تجدد القتال بينه وبين بريطانيا بجدة وعنف اكثر من ذي قبل وظهرت في الافق علامات «تحالف ودّي» جديد، من تدعيم قواعد حكمه في الداخل وسدّ كل ثغرة في جهازه فاغتنم فرصة قيام الملكيين وبعض الجمهوريين بتدبير مؤامرت للقضاء عليه بمساعدة الكونت دارتوا شقيق لويس السادس عشر وبالاتفاق مع بعض الوزراء البريطانيين، فأمر باعتقال كل من كان يرى فيه خطراً عليه وعلى سياسته وحائلاً دون طموحه البعيد كمورو وكادودال والدوق دانجان، واتهم هذا الأخير ظلماً بمحاولة اغتياله فأمر باعدامه رمياً بالرصاص وبنفي او قتل الآخرين.

وافاد من الجوّ الذي خلقته المؤامرات وما تبعها من تقتيل المتآمرين فأوعز الى المؤمنين به واصدقائه الخلّص ان يدعوا الأمة لاعطائه الصلاحيات المطلقة فكان له ما اراد ونودي به امبراطوراً على الفرنسيين في ١٨ ايار (مايو)

١٨٠٤ باسم نابوليون الاول. وقبل البابا بيوس السابع بعد مفاوضات طويلة عسيرة ان يتوِّجه في كاتدرائية باريس في ٢ كانون الاول (ديسمبر) ١٨٠٤، كما توَّج سلفه البابا لاون الثالث قبل الف سنة شارلمان «امبراطوراً على الغرب».

وهكذا انتهت الثورة وماتت الجمهورية وانتقلت الامة الفرنسية، بعد فترة قاسية ومضطربة بدأت بالفوضى التي تعقب الكبت وانتهت بالذعر والتقتيل اللذين تؤدي اليهما الفوضى، من الحكم المطلق «بنعمة الله» الى حكم مطلق «باسم الشعب» اعطاها مجداً كبيراً وأخذ منها مالاً وفيراً ودماً عزيزاً ودمعاً كثيراً. وهذا شأن الشعوب، تستميت اليوم في سبيل الحرية فاذا أخذتها غداً راحت تسيء استعمالها، او تتغاضى عن سوء استعمالها، فلا يطول بها الوقت حتى تكفر بها وتضع رقابها في قبضة الطغيان فلا تخرج من ظلماته الاّ بكارثة. وهكذا أصبح بونابرت، ابن الثورة وامضى سيوفها، بارادة الشعب الذي كان ينشد الحرية، امبراطوراً طاغية لهُ من السلطان والصلاحيات ما لم يتوافر لأحد من الذين استووا قبله على العرش الفرنسي وقطع الشعب رأس آخرهم باسم الحرية.

وكان من أطيب الاحلام على نفس نابوليون ان يكون في اوروبا خليفة لشارلمان تتجمع الشعوب اللاتينية والجرمانية تحت لوائه، فاقطع اشقاءه وازواج شقيقاته واعضاء اسرته الممالك والامارات وخلق حوله من ارباب السيف الذين ابلوا في الحروب تحت قيادته طبقة ارستقراطية جديدة تكوِّن لتاجه هالة من العزة والشموخ وبطانة مدينة له وحده بالثروة والجاه. فنتج عن كل هذا توتر جديد عند اصحاب العروش و«الدم الازرق» في اوروبا.

وكان القيصر اسكندر الاول أشدهم نقمة لانه رأى في استسلام نابوليون للطمع والطموح تهديداً للاوضاع القديمة وخطراً على كيان الملكية الالهية فمال عنه الى البريطانيين يتفاهم معهم على تدارك الشر قبل استفحاله بتكوين عصبة من ملوك اوروبا وسلطان العثمانيين.

ولما شعر نابوليون بان روسيا وبريطانيا تتقربان من الباب العالي تذرّع بكل وسيلة لقطع الطريق عليهما في القسطنطينية فأرسل الى الجنرال برون

سفيره فيها الكتاب التالي يرشده فيه الى ما يجب ان يقاوم به التدخل الروسي:

«تسلمت من يد سفير الباب العالي رسالة من السلطان سليم وجدت فيها جواباً صريحاً عمّا كتبته اليه. وفي نيتي ان اكاتبه من جديد في وقت قريب جداً. وقد قلت لسفيره ان ضعف الباب العالي سيكون سبب هلاكه، وان امرين يخشى منهما على كيان الامبراطورية العثمانية ويجثم فيهما خطر زوالها كدولة، اولهما قبولها ببقاء الروس في جزيرة كورفو واتصالهم بها عن طريق المضايق والثاني سماحها للسفن اليونانية بالتنقل في بحر الارخبيل رافعةً العلم الروسي.

«ولا شك انك سجلت عدد العساكر الذين اجتازوا الدردنيل. ولا أظنه إذا اضيف إليه الألف وخمسمائة جندي الذين مروا من قبل، يتجاوز اربعة آلاف او ستة آلاف مقاتل. فما هو الغرض من ارسال هذه القوة. اني لا ارى لها الاّ غرضاً واحداً هو الاستيلاء على الموره ثم الافادة من الحرب القائمة بيني وبين بريطانيا والتي هي شغلي الشاغل لاجتياح الجزء الاوروبي من تركيا بالاشتراك مع النمسا. وقد بلغت الغباوة من الباب العالي انه أذن بمرور هذه الجنود المجندة لمحاربته. واذا كان العثمانيون قد اعتقدوا ان هذه القوة موجهة ضدي فقل لهم ان ستة آلاف او ثلاثين الفاً من الروس لا يمكن ان يكونوا خطراً عليَّ في ايطاليا حيث لا يقلّ جيشي عن مائة الف مقاتل. ولكن وجود ستة آلاف روسي في الموره يمكن ان يكون نقطة انطلاق لثورة فيها وجبهة تجمّد القوة العثمانية المعسكرة غربي اليونان عندما تشاء روسيا ان تهدد القسطنطينية. واني لا أجزم بأن لروسيا مثل هذه النية ولكن الباب العالي سيوجد عندها هذه النية اذا ظلَّ مضيق الدردنيل حراً يجتازه عساكرها كما يشاؤون. وأفهم العثمانيين ان ليس هنالك من خطر عليهم يوازي خطر وجود قوة روسية في جزيرة كورفو. واني على استعداد للاحتجاج باعنف لهجة حال اطلاعي على نيات الباب العالي وموقفه. ومن المستحسن ان تُظهر لوزير الديوان، في كل فرصة، برودة وعدم اكتراث وان تدعه يفهم اني لا اريد بالروس شراً لأني لا اخافهم ولا أخشى بأسهم. وفي استطاعتك ان تعلن صراحة عدم موافقة

حكومتك على احتلال جزيرة كورفو خلافا للمعاهدة وعدم رضاها عن سلوك الروس مع الباب العالي واستنكارها لأعمالهم العدائية ضد بلاد فارس»[٢٠٤].

وألحق نابوليون هذا الكتاب بالرسالة الخاصة التالية الى السلطان سليم في ٣٠ كانون الثاني (يناير) ١٨٠٥ وقد حشا فاتحتها ممّا اتسعت له لغته من معاني المبالغة التركية في المدح والغلوّ الفارسي في التبجيل، وحمّل متنها اثقل ما يمكن ان يقوله مغامر ركب رأسه وحاكم اخذته العزة بالباطل:

«إلى صاحب السمو والعظمة والقوة، الأمير الذي لا يُقهر، امبراطور المسلمين العظيم السلطان سليم سمير الشرف والفضيلة، صديقنا الأعزّ الاكمل، زاده الله علواً وعظمة وكتب له أسعد نهاية.

«انت يا سليل العثمانيين العظام وسيِّد احدى الامبراطوريات الكبرى في العالم هل نزلت عن عرشك. وهل سمحت لك عزتك بان تنحني امام ارادة الروس. اراك تأبى ان تقابل عطائي بمثله فهل نامت عيناك عن مصالحك وغابت عنك الحقائق. وإذا حشدت روسيا خمسة عشر الف جندي في كورفو فهل تظن ان هذا الحشد يكون موجهاً ضدي. ان السفن الروسية قد تعودت دخول المضيق والوقوف أمام القسطنطينية. فهل بلغ منك قصر النظر حدّ جهل ما في هذا الامر من خطر عليك، وهل فاتك ان روسيا ستدقّ بابك في اليوم الذي تختاره بحجة تعزيز حاميتها في كورفو او اعادة هذه الحامية الى بلادها، وتفاجئك باسطول يحمل جيشاً فتجتاح عاصمتك مستعينة عليك باليونانيين فينهار ملكك وتنهار انت معه وينحدر بيتك الى ظلمات النسيان. ان وزير خارجيتك يخونك، ونصف ديوانك مباع للروس. وبموت القبودان باشا[٢٠٥] فقدت أخلص أصدقائك. لقد حذرتك من قبل مرتين وجئت الآن احذرك للمرة الثالثة وانصح لك بطرد ديوانك ووزير الخارجية وبوضع يدك على كل أجهزة الحكم. واذا لم تفعل فمصيرك الى الهلاك. اما انا فقد اردت مخلصاً ان اكون صديقك. فاذا بقيت مصرّاً على عدم اعطائي ما كانت فرنسا تتمتع به من قديم الزمان، اي ان يكون لي المقام الاول في عاصمتك، واستمرَّت عبوديتك لاعدائك فاني سأكون مضطراً لمناصبتك العداء. وانت

تعلم اني لا اكون ضعيفا في عدائي. ان ديوانك لا يتخذ اي تدبير لاعادة الأمن والنظام الى مصر وسوريا، ولا يقوم بأي عمل ليحفظ لك مكة والمدينة. وهو فوق هذا يتحدّى اصدقاءك ويهينهم وينحني امام خصومك التقليديين.

«ان بلاد فارس في حالة حرب، وروسيا تمعن في الضغط عليها وتهددها، والديوان العاجز، او الخونة الذين يديرون شؤونه، لا يريدون او لا يستطيعون التدخل لمصلحتها. ولكنهم لا تعوزهم المعرفة والاستطاعة ولا تنقصهم الشجاعة للتدخل ضدي. ولهذا رأيت ان اتوجه اليك مباشرة لان ليس لفرنسا في بلاطك صديق سواك، وان ابعث اليك بهذه الرسالة وانا على أضعف ما يكون اليقين من وصولها لان الرجال الساهرين على كل منفذ من منافذ الوصول اليك سيحولون دونها. ألا فاستيقظ يا سليم، وضع مقاليد الحكم بيد اناس مخلصين لك واطرد الخونة واحجب ثقتك إلاّ عمن تعلم انهم اصدقاء اوفياء. واذا لم تفعل فانك ستخسر بلدك ودينك وبيتك. ان اعداءك الحقيقيين هم الروس لانهم يريدون فرض سيطرتهم على البحر الاسود ولأن هذا الهدف غير ممكن التحقيق الا بالاستيلاء على القسطنطينية. هم أعداؤك لانهم على دين الروم الذين يكوّنون نصف رعيتك. واني أنتظر جوابك لأتبيَّن امري واعلم ماذا عليَّ ان افعل. واذا كنت مصمماً على عدم فرض ارادتك وترك شؤون الحكم حيث هي، واذا كنت مصراً على البقاء في قبضة اعداء فرنسا، فاني اكون جدّ آسف ومتألم لان يكون أقدم اصدقاء فرنسا على هذا الجانب من قصر النظر وجهل السياسة ويتكوّن في نفسي يقين بان القدر الذي اخذ بيدك ورفعك الى السماك الأعلى قد تخلّى عنك وقرر تهديم امبراطورية سليمان ومصطفى وسليم. فكل شيء في هذا العالم يتغير وينقضي، ولا يبقى إلاّ وجه الله. وعلى هذا الايمان اسأل الله ان يزيدك عظمة ويطيل عمرك ويجعله حافلاً بالتوفيق ويهيِّء لك أسعد نهاية»[٢٠٦].

وتدارس مستشارو القيصر الاوضاع السياسية الاوروبية فأجمعوا على ان المصلحة تقضي بان تنأى روسيا عن المغامرات فلا تسترسل في مساعدة السياسة البريطانية، ونصحوا الاسكندر الاول بان يجنح الى السلم الى ان يتم له تحقيق اصلاحاته الداخلية وتنظيم بلاده. وكانت نفس القيصر غير توّاقة الى الحروب

فنزل على رأي مستشاريه واقترح على نابوليون الصلح على أساس انسحاب الجيوش الفرنسية من وراء جبال الالب ونهر الراين. ولكن نابوليون رفض اقتراحه فألجأه الى التفاهم مع النمسا فعقد معها في ٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨٠٤ معاهدة غايتها الحؤول دون التقدم الفرنسي في الشرق، ثم عقد مع بريطانيا في ١٩ كانون الثاني (يناير) ١٨٠٥ المعاهدة المعروفة باسم معاهدة بطرسبورج. فاعتبر نابوليون هاتين المعاهدتين تحدّياً له فردَّ عليهما بان اعلن نفسه ملكاً على ايطاليا في ايار (مايو) ١٨٠٥ وضمَّ جمهورية جنوى الى امبراطوريته. فشعرت النمسا بالخطر الذي بات يهددها في سلامتها فانضمت في آب (اغسطس) ١٨٠٥ الى التحالف الروسي البريطاني المعروف بالتحالف الدولي الثالث. ووضعت بريطانيا تحت تصرف هذه الجبهة الجديدة كل طاقتها وتعهدتها بمبالغ طائلة.

وكان اول ما يخشاه اسكندر الاول من نابوليون مطامعه الواسعة في الشرق. اما سياسته الاوروبية فما كانت لتخيفه الا بمقدار، فعاد يتقرب الى الباب العالي. وكانت المعاهدة الدفاعية التي عقدت لمدة ثماني سنوات بين روسيا وتركيا في ٢٣ كانون الاول (دسمبر) ١٧٩٨ على اثر الحملة الفرنسية على مصر اوشكت ان تنتهي فارسل احد كبار رجاله الدبلوماسيين، ايتالنسكي، سفيراً الى القسطنطينية ليجدّد هذه المعاهدة وزوّده بالتعليمات التالية:

١ - عقد اتحاد مع الباب العالي يشده بروابط وثيقة الى روسيا ويقصي عنه كل فكرة تفاهم وتعاون مع فرنسا.

٢ - اخذ عهد على الباب العالي بالاشتراك في تحالف قد تكوّنه روسيا في المستقبل مع بريطانيا وغيرها من الدول للوقوف بوجه فرنسا.

٣ - حمل الباب العالي على الاعتراف لروسيا بحق التدخل لديه لمصلحة النصارى في الامبراطورية العثمانية.

وحمّله فوق هذه التعليمات مشروع معاهدة مع الباب العالي مؤلفاً من ١٧ مادة علنية وثماني مواد سرية تتعلق بانضمام تركيا الى روسيا وبريطانيا وغيرها لطرد نابوليون وجيوشه من ايطاليا والمانيا، وبتقرير حرية مرور الاسطول

الروسي عبر البوسفور والدردنيل الى جمهورية الجزر السبع المتحدة الموضوعة تحت الحماية الروسية.

ولما دارت المفاوضات بين ايتالنسكي والعثمانيين ظهر بكل جلاء حرص روسيا على تجديد بنود معاهدتها السابقة مع تركيا وخاصة المادة التاسعة منها لان ثقتها بالبريطانيين كانت محدودة ولانها لم تكن مطمئنة الى عدم انقلابهم عليها متى رأوا في هذا الانقلاب مصلحة لهم. وفي ٤ نيسان (ابريل) ١٨٠٥ كتب ايتالنسكي الى وزير الخارجية الروسية يقترح استبقاء هذه المادة (المادة التاسعة المذكورة) لاعتقاده بان تجديدها يضع بيد السلطان حجة لمنع البريطانيين من الدنوّ من البحر الاسود، لا سيما وانهم قد حاولوا في الماضي، رغم وجود هذه المادة وقيام مفعولها، ادخال سفنهم الحربية اليه بقيادة الاميرال نلسون كما استقدم سفيرهم لورد الجين سفينة حربية الى مدخل البوسفور عند بيوق دره. وأقر الوزير سفيره على رأيه وطلب منه ان يصرّ في الوقت ذاته على تجديد اقرار المادة السابعة من هذه المعاهدة لما لها من قيمة واهمية لتأمين مستقبل روسيا العسكري والتجاري. وتنص هذه المادة على «ان الفريقين المتعاقدين قد اتفقا على اعتبار البحر الاسود بحراً مقفلاً يحرَّم الدخول اليه على كل سفينة حربية او مسلحة اياً كان العلم الذي ترفعه واياً كان البلد الذي تخصه. وفي حال محاولة اي مركب مسلّح الدخول اليه يتعهد الفريقان المتعاقدان باعتبار هذه المحاولة عملاً عدائياً يجب عليهما الحؤول دونه بكل قواهما البحرية لتأمين سلامتهما المشتركة، على ان تبقى وحدات اسطول صاحب الجلالة الامبراطورية الروسية وناقلات جيوشه متمتعة بحرية المرور عبر المضايق وان يقدّم لها الباب العالي المساعدة والتسهيلات اللازمة».

وحالف الحظ ايتالنسكي فتمكن من تجديد المعاهدة وادخل هذه المادة بنصها في الملحق السرّي وتم التوقيع في ٢٣/١١ أيلول (سبتمبر) ٢٩/١٨٠٥ جمادي الأخرى ١٢٢٠، وجعلت مدة المعاهدة تسع سنوات. وتعهد السلطان في المادة الرابعة منها، باسمه واسم خلفائه من بعده، بالمحافظة على كيان جمهورية الجزر السبع المتحدة والسماح لروسيا بارسال الامدادات العسكرية اليها.

وقابل نابوليون هذا التقارب الروسي التركي بتوسيع استعداداته البحرية

على المانش لغزو بريطانيا بمعاونة الاساطيل الاسبانية والهولندية، ولكن الاميرال نلسون تمكّن للمرة الثانية من تبديد احلامه اذ بطش بالاسطولين الفرنسي والاسباني في معركة الطرف الاغرّ في ٢١ تشرين الاول (اكتوبر) ١٨٠٥ ومزقها، فاضطر نابوليون، بعد هذه الهزيمة النكراء التي لم تقل اهمية عن هزيمة ابي قير، ان يغيّر خطته فنقل جيشه من سواحل المانش الى حوض الدانوب ونازل الجيوش النمساوية في معركة ضارية عند منبع هذا النهر قرب مدينة أولمْ فسحقها في تشرين الاول (اكتوبر) ١٨٠٥. وفي ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨٠٥ دخل عاصمة النمسا ظافراً وما فتىء يطارد الجحافل النمساوية والروسية ويعمل فيها السيف حتى كان يوم اوسترليتز في ٢ كانون الاول (دسمبر) ١٨٠٥ فانتصر عليها انتصاراً حاسماً أجبر النمسا على طلب الصلح وعقد معها معاهدة في قصر شنبرون في ١٥ كانون الاول (دسمبر) ١٨٠٥ واخرى في برسبورج، كرست الاولى مركز بروسيا الممتاز في المانيا ونزلت النمسا لنابوليون في الثانية عن مقاطعات البندقية واستريا ودلماسيا، ولحاكم بافاريا عن منطقة التيرول، وعن اقليم سواب لحاكم ورتمبرج، وكانا حليفين لفرنسا. اما ملك بروسيا الذي رفض الدخول في التحالف الثلاثي فكانت حصته منطقة هانوفر التي سلخت عن بريطانيا. وهكذا اصبحت مياه الادرياتيك وسواحله والمانيا بكاملها تحت سلطة نابوليون المباشرة.

وعلى اثر هذه الانتصارات المذهلة طلب نابوليون الى سليم الثالث الاعتراف به امبراطوراً على الفرنسيين.

وبدا للسلطان ان نابوليون قد تعاظم شأنه فنزل عند طلبه وارسل اليه معتمداً سياسياً خاصاً يحمل وثيقة الاعتراف. وانتهز نابوليون فرصة تحسن علاقاته مع الباب العالي فاوعز الى تاليران في آذار (مارس) ١٨٠٦ ان يُكثر من الاتصال بالسلطان ليكسب ثقته وودّه ويحول دون وقوعه من جديد في حبائل الروس أو شباك البريطانيين. ولما توثقت الروابط بين تاليران والباب العالي اقترح الداهية الفرنسي على سليم الثالث الغاء معاهدة ايلول (سبتمبر) ١٨٠٥ مع روسيا توطيداً لصداقته مع فرنسا فاستجاب له وطلب واصف افندي وزير الخارجية العثمانية بمذكرة مؤرخة في ١٤ نيسان (ابريل) ١٨٠٦ الى سفير روسيا

ايتالنسكي ان يوقف مرور البوارج الحربية الروسية عبر المضايق الى البحر المتوسط بحجة ان مواصلة تطبيق المادة الرابعة من معاهدة ١٨٠٥ التي اجازت هذا المرور تلحق ضرراً بمصالح تركيا وتعرّضها لقطع العلاقات مع فرنسا. فرفض السفير المذكرة وابلغ الوزير العثماني تمسك حكومته بنص المعاهدة تاركاً للباب العالي امر توقيف البوارج الحربية الروسية بالقوة اذا شاء. وكان ايتالنسكي يعلم ان السلطان لن يجرؤ على اتخاذ مثل هذا التدبير.
وكانت الفرصة ذهبية فاقتنصها نابوليون واستغلّ الخلاف بين الدولتين ليزيد تركيا بعداً عن روسيا ونفوراً منها، فاوفد سيباستياني في حزيران (يونيو) ١٨٠٦ سفيراً الى القسطنطينية خلفاً للجنرال برون وعهد اليه ان يقنع السلطان بان يستبدل بالمعاهدة التركية الروسية معاهدة بينه وبين فرنسا ضد روسيا وبريطانيا، وأوصاه بان يعمد في المرحلة الاولى الى افهام السلطان ان تحالفه مع فرنسا يتيح له الفرصة لاستعادة بصارابيا وشبه جزيرة القرم من روسيا، وان يستعمل في المرحلة الثانية، اي في حال تلكؤ السلطان وعدم اقتناعه، لغة التهديد ووسائل الضغط(٢٠٧). وفي ذلك الوقت كان الصرب قد تمردوا على الباب العالي وشقوا عصا الطاعة وهبّوا يطالبون بالاستقلال فكانت ثورتهم فرصة جديدة أسرع نابوليون الى استغلالها فأوعز إلى وزير خارجيته تاليران في ١١ حزيران (يونيو) ١٨٠٦ بان يتصل بالسفير العثماني في باريس ويبلغه ما يأتي:

«ليس اسهل علينا من ان نبين للباب العالي ان روسيا في علاقتها معه لا تتكلم لغة الصداقة والتحالف بل تخاطبه بلغة السيادة. ولو ان روسيا كانت تريد مخلصة بقاء الامبراطورية العثمانية لامتنعت عن مدّ يد المساعدة المالية لثوار الصرب ولما مضت في تحريضهم على العصيان. ولو كان عطفها على مصالح السلطان صادقاً لما وضعت الخطط العسكرية لمحاربة فرنسا محتجة ظلماً وكذباً باستعداد فرنسا للاعتداء على تركيا، ولأرسلت ثلاثة آلاف او اربعة آلاف جندي لاخضاع الصرب. ان في هذا ما يفتح عين الباب العالي على حقيقة الواقع ويقنعه بأن لا خير يرجى من الروس فيعدّل موقفه ويحجب دماء كثيرة. وروسيا لا تكلف نفسها ستر نياتها. وهل مساعدتها المكشوفة للثورة الصربية وتأييدها رعية ضد اميرها، الا عمل عدائي موجّه الى هذا الامير.

أوليس من واجبات الصداقة التي تدعيها ان تقول للصرب: اذا القيتم السلاح وقبضتم على الذين اركبوكم هذا المركب الخشن واعلنتم عن استعدادكم للعودة الى اعمالكم السلمية فاني سأرجو الباب العالي ان يصفح عنكم وينسى الماضي. ولكن روسيا لم تفعل هذا بل قالت انها تجد مطالب الثوار عادلة ومعقولة، وما هذا الاّ تزوير على الحقيقة وتشويه للمبادىء بجعلها غلافاً للعداء والنية الخبيثة. وهي في الوقت الذي تشجع فيه الثورة وتؤيدها تبلغ بها القحة حد مطالبة الدولة التي تدّعي انها صديقتها وحليفتها بالنزول عن شرفها والتضحية بمصالحها.

«ان الصرب وغيرهم من أعداء الباب العالي لا صلة لهم مطلقاً بفرنسا. والحكومة الفرنسية لها من احترامها للقوانين ما يربأ بها عن شد ازر الثوار. واذا حاول الصرب الاتصال بامبراطور الفرنسيين فانه لا يتأخر لحظة عن اطلاع الباب العالي على الامر كما انه لن يستمع الى الثوار الا بعد ان يُلقوا سلاحهم. فعلى الباب العالي ان يقارن بين موقف روسيا واستعداد فرنسا ليتبيّن اي الدولتين هي الصديقة الصادقة»(٢٠٨).

وكتب تاليران الى السفير الفرنسي في الآستانة ان يبلغ الصدر الاعظم باسم نابوليون ضرورة البحث في الاخطار المحيقة بالامبراطورية العثمانية بفعل احتلال روسيا للجزر الايونية والمناداة بها دولة مستقلة تحت وصايتها عوضاً عن تركها جزءاً من الامبراطورية العثمانية خاضعاً مباشرة للسلطان. وكان لموقف الروس من الثورة الصربية ومساندتهم اياها وتشجيعهم رجالها ومطالبتهم الباب العالي بمنح الصرب استقلالهم وقع سيء ومؤلم في نفس السلطان حمله على تفهم السياسة الروسية على حقيقتها، اي انها تهدف الى القضاء على ملكه، فكتب الى نابوليون يسأله رأيه في الموقف الذي يجب ان يقفه. فجاوبه نابوليون في ٢٠ حزيران (يونيو) ١٨٠٦ مشدداً على وجوب القضاء بسرعة وعنف على ثورة الصرب وقطع الطريق عل كل تدخل روسي بشأنها وناصحاً بمراقبة اليونانيين مراقبة دقيقة لأن الروس يستثيرونهم ويشجعونهم على المطالبة باستقلالهم بقوة السلاح، واضاف ان أفضل وسيلة للقضاء على الحركات الثورية التي يُخشى من اتساعها على كيان الامبراطورية هي منع الروس من

المرور عبر المضايق والغاء معاهدة ايلول (سبتمبر) ١٨٠٥.

وعمل الجنرال سيباستياني بالتعليمات المعطاة له فانصرف الى ايغار صدر السلطان على روسيا التي تناصبه العداء في الاقاليم البلقانية فقدم لوزير الخارجية العثمانية في ١٦ ايلول (سبتمبر) ١٨٠٦ مذكرة في هذا الموضوع قال فيها: «لقد اتصل بي ان السفارة الروسية ارسلت الى الباب العالي مذكرة تقول فيها ان القيصر قد رفض ابرام معاهدة صلح باريس التي وقعها مندوبه. ان هذا الرفض يعود باوروبا الى ما كانت عليه قبل ستة اسابيع ويكشف عن نيات الروس وحقيقة مطامعهم، فمعاهدة باريس اعترفت باستقلال الجزر السبع، وهذا الاستقلال من شأنه ان يقصي روسيا عن البحر المتوسط الذي اوجدت لنفسها فيه مراكز تنطلق منها في الوقت الذي تختاره للاعتداء على الامبراطورية العثمانية من جهات مختلفة. فلم يكن بامكانها ان تعترف بهذا الاستقلال. وجمهورية راغوزا قد اعيد عليها استقلالها السابق بحماية الباب العالي وفي هذا ما فيه مما لا يرضي السياسة الروسية لانه يفسد عليها اهدافها ويقطع طرق اتصالاتها بسكان الجبل الاسود وثوار الصرب. ومما لا شك فيه ان سبب رفض القيصر ابرام المعاهدة كائن في المادة التي تكرِّس استقلال الامبراطورية العثمانية وسلامة ممتلكاتها لان حكومته ادركت ان احكام هذه المادة تحول دون استيلائها عنوة وبقوة السلاح على بعض الاقاليم العثمانية كما فعلت في شبه جزيرة القرم او اقتطاعها في ايام السلم بالحيلة والمكر والخداع كما كان شأنها في بلاد الكرج، وتحرمها من حرية مرور سفنها عبر المضايق. ان معاهدة الصلح، بتركها الفرنسيين في البانيا ودلماسيا، قد وضعت على حدود تركيا اقدم حليف لها وصديقاً لا يثنيه شيء عن الدفاع عنها في كل وقت. وهذا ايضاً من الاسباب التي تكمن وراء رفض روسيا ابرام المعاهدة. والذي اقوله هنا ليس من المضاربات الفكرية ولكنه صورة لحقائق ارجو ان تنحني عليها بما تستحقه من اهتمام. واذا كان الباب العالي لا ينكبُّ في هذا الظرف على تقدير قوته وبحث الاخطار التي تهدده فيؤلمني جداً ان اقول ان يوم رثائي لمصيره بات قريباً. ولقد تلقيت من جلالة امبراطور الفرنسيين ملك ايطاليا امراً صريحاً بابلاغ الباب العالي ان روح الصداقة ومبدأ الحياد التام يقضيان

بأن تكون المضايق مقفلة بوجه السفن الحربية الروسية وكل سفينة روسية تحمل جنوداً واعتدة ومواد غذائية، وان كل سماح من قبل الباب العالي بفتح هذه المضايق يكون عملاً عدائياً ضد فرنسا الا اذا اقترن بالسماح لجلالة الامبراطور نابوليون الكبير بان تمرّ جيوشه في اراضي الدولة العثمانية لتنازل الجيش الروسي على ضفة نهر الدنيستر. وان استمرار او تجديد التحالف مع اعداء فرنسا كبريطانيا وروسيا تعتبره فرنسا خرقاً فاضحاً لمبدأ الحياد واسهاماً فعلياً من جانب الباب العالي في الحرب التي تقوم بها هاتان الدولتان ضد فرنسا، وعندئذ يكون صاحب الجلالة مضطراً لاتخاذ التدابير التي تفرضها عليه كرامته ومصالحه.

«ان لصاحب الجلالة جيشاً قوياً في دلماسيا. وغاية هذا الجيش الدفاع عن الامبراطورية العثمانية الا اذا وقف الباب العالي موقفاً يدعو للشك أو بدا منه شيء من العطف على روسيا وبريطانيا، فعندها يوجه جلالته هذا الجيش وجهة معاكسة تماماً للغاية التي حددها له. وقد امرني جلالته بان الفت نظركم الى كل ما تقدم بلهجة لا تخفف الصداقة التي تستوحيها شيئاً مما فيها من حزم وجدّ وان احصل منكم على اجوبة خطية صريحة. واني ارجو ان تكون الاجوبة ايجابية لا لبس فيها ولا غموض. وليس في استطاعتي ان اجدد المهلة المحددة للجواب. وجلالة الامبراطور لا يخامره شك في ان الباب العالي سيعطيه التأكيدات التي يريدها والتي تنسجم كل الانسجام مع مصالح الامبراطورية العثمانية. وليس في نيتي ان اعطي هنا بياناً بالقوى الهائلة التي بيد نابوليون الكبير. فأصدقاؤه يعرفون أهمية هذه القوى، اما اعداؤه فقد جرّبوها وذاقوا منها الأمرَّين. وعبقرية القائد الاعلى لهذه القوى غنية عن كل ايضاح. وقرارته لا يوازي عدالتها الا سرعة تنفيذها. وصداقته لجلالة السلطان لا غشّ فيها ولا غاية لها سوى استقلال تركيا وسلامتها ومجدها. ولا مأرب شخصي له. وهو لا يطلب شيئاً ولا يطمع بشيء. فهل هنالك ما هو ادعى من هذا للاتحاد معه. وما اقل الاسباب التي تبرر الاستهداف لخسارة عطفه باتخاذ موقف ضعيف مذبذب او عدائي.

«واخيراً، وفي هذه الظروف، فان مولاي سيقرر سياسته في ضوء الجواب

الذي سأتلقاه من الباب العالي عن هذه المذكرة، ولا يفوتك انه قد انتصر على اعدائه وانه سينتصر عليهم دائماً. وسيضع جلالته كل طاقته في خدمة مجد جلالة سليم الثالث. وهي طاقة عظيمة، ولكن عبقريته اعظم »[٢٠٩].

في هذا الجو القلق، وفي الوقت الذي كانت فيه الافكار منصرفة الى شؤون الحرب والاستعداد السياسي والعسكري لها فوجئت اوروبا في ١٨ كانون الثاني (يناير) ١٨٠٦ بنبأ وفاة وليم بيتْ فتراجعت اصداؤه في كل جوانبها وكان له وقع عميق جداً في اوساطها السياسية جمعاء، ذلك ان بيتْ كان اصلب اعداء نابوليون عوداً، وكان له في توجيه السياسة الاوروبية الى الحرب او السلم القول الاوّل واليد الطولى فغيابه حدث جسيم قد ينتج عنه تغيير جذري في العلاقات الدولية.

وكانت باكورة اعمال الوزارة البريطانية الجديدة الاتصال باسكندر الاول ومباحثته في وقف الحرب ومصالحة فرنسا، فاتفق الفريقان على ضرورة الصلح واوفد الرئيس البريطاني فوكس الى باريس احد كبار اعوانه، يارموت، ليشارك الكونت دوبريل القائم بالاعمال الروسي في مفاوضة نابوليون بشأنه. فلقي المندوبان اذناً صاغية وبدأت المفاوضات فعلل نابوليون نفسه بالانصراف الى تنظيم شؤونه الداخلية واستغلال انتصاراته على الوجه الذي يوطد ملكه، واعطاء جيوشه قسطاً من الراحة جزاءً لها على الاعمال الباهرة التي قامت بها. ولكن الخلاف ما لبث ان نشب بين المندوب البريطاني والمفاوض الفرنسي بسبب جزيرة صقلية اذ طلب الاوّل بالحاح جلاء الفرنسيين عنها واصرَّ الثاني على البقاء فيها لانها من اهمّ القواعد على طريق الشرق ومركز استراتيجي اساسي بوجه جزيرة مالطة التي يحتلها البريطانيون. وهنا انزلق نابوليون الى خطأ اخذه عليه المؤرخون فيما بعد وهو انه اقترح على بريطانيا ان يعيد مقاطعة هانوفر الالمانية الى املاك التاج البريطاني مقابل احتفاظه بصقلية فوضع في يدها سلاحاً تحاربه به في اقرب وقت.

وفي ٢٠ تموز (يوليه) ١٨٠٦ انتهت المفاوضات الروسية- الفرنسية بعقد معاهدة تنهي حالة الحرب بين الفريقين وتعيد علاقاتها الى حالتها الأولى، فظن

نابوليون ان هذه المعاهدة بما فيها من ضمان لموقف روسيا منه تزيد حظوظه في الاحتفاظ بصقلية فقرر المضيّ في اصراره ولو أدى الاصرار الى قطع المفاوضات. وهنا افاد البريطانيون من خطئه واستعملوا ضده السلاح الذي وضعه بيدهم فخبَّروا فريدريك غليوم ملك بروسيا وصاحب هانوفر ان نابوليون اقترح عليهم سلخ هذه المقاطعة عن بروسيا واعادتها الى التاج البريطاني، فثارت ثائرة غليوم على نابوليون وازدواجيته وتصرفه بمصاير الناس رغم انوفهم وعلى غفلة منهم فقرر ان يضع يده في يد كل من يعادي فرنسا ويقف في وجهها. ورفض قيصر روسيا، دفاعاً عن مصالحه ونزولاً على رغبة حلفائه البريطانيين، الاعتراف بالمعاهدة التي وقعها مندوبه دوبريل في ٢٠ تموز (يوليه) ١٨٠٦. وهكذا تم للسياسة البريطانية تأليب الدول الاوروبية على فرنسا فعقدت مع روسيا وبروسيا التحالف الدولي الرابع (١٨٠٦-١٨٠٧). وكانت ردة الفعل عند نابوليون عنيفة جداً فانقضّت جيوشه على الجيوش البروسية انقضاضاً صاعقاً وسحقتها في معركة يانا في ١٤ تشرين الاول (اكتوبر) ١٨٠٦ وطاردت فلولها فمزقتها في معركة أورشتاد في الشهر ذاته ثم واصلت زحفها الى برلين فدخلتها وهرب فريدريك غليوم الى بروسيا الشرقية.

وفي برلين اصدر نابوليون مرسوماً بضرب الحصار القارّي على بريطانيا وتابع تقدّمه باتجاه روسيا فاحتل بولندا ومنها كتب الى سفيره سيباستياني يحثه على دعوة السلطان لإعلان الحرب على روسيا واستعادة المقاطعات البلقانية وشبه جزيرة القرم[٢١٠].

ونجح سيباستياني في مهمته فطلب وزير الخارجية العثمانية مجدداً وقف مرور السفن الحربية الروسية عبر المضايق الى البحر المتوسط، فردَّ اسكندر الاول على هذا الطلب بان اصدر امراً في تشرين الاول (اكتوبر) ١٨٠٦ الى الجنرال ميكلسون قائد القوات الروسية على الدنيستر باحتلال مولدافيا، وارسل وزير الخارجية الروسية الى سفيره في القسطنطينية في ١٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨٠٦ كتاباً يقول فيه: ان ادعاء الباب العالي حق منع سفن جلالة الامبراطور الحربية من المرور عبر المضايق، مضافاً الى الصعاب والعراقيل

التي وضعها في اكثر من مناسبة في طريقنا ، يدل دلالة واضحة على استسلام الحكومة التركية استسلاماً اعمى لارادة فرنسا وعلى اعتزامها المضي في مناوءتنا الى ابعد حد. وقد بلغ بها الاستسلام حد التنكّر لعهودها وعدم احترام المعاهدات. ولهذا يرى صاحب الجلالة القيصر ان لا ضمان لسلامة الوضع الاّ في بيان رسمي صريح يصدره الباب العالي عن موقفه.

ووصلت اخبار اضطراب العلاقات بين روسيا وتركيا واحتلال الروس لمقاطعة مولدافيا الى نابوليون في مقرّه ببرلين وهو في جو من الشموخ والعزة فزادته اغتباطاً وايماناً بنجمه وثقة بتحقيق اهدافه ، فكتب الى السلطان سليم في تشرين الثاني ١٨٠٦ يهنئه احرّ تهنئة ويمتدح موقفه « المشرّف » وعمله « المجيد الرفيع ». وتوالت بينهما الرسائل ، ذاك يستحثّ هذا على المضي قدماً ضد روسيا ويعده بالمساعدة والبطش باعدائه ويُلقي بالكلام المعسول انواراً من الفخر والمجد على مستقبل الامبراطورية العثمانية ، وهذا يتغنى بالصداقة القديمة التي تشدُّ تركيا الى فرنسا منذ ثلاثمائة سنة. ومن يطلع على الرسائل المتبادلة في هذه الفترة بين الرجلين من جهة وبين نابوليون ووزرائه من جهة اخرى يعروه الذهول للفرق الفاضح بين حسن نية السلطان وسلامة طويته ، وهما عنصران من عناصر الضعف متى كان صاحبها رئيس دولة ، وبين ما في الكتابات الفرنسية من ختل ومكر وخبث[٢١١] ، ويستوقفه منها بنوع خاص الرسالة التالية التي وجهها نابوليون من مدينة بوزن في ١١ كانون الاول (دسمبر) ١٨٠٦ الى الوزير كامباسيرس بباريس اذ يقول: « ارغب اليك بان تستدعي سفير الباب العالي وتقول له انه من المستحسن ان يرسل الى حكومته تقريراً يطلعها فيه على ما هو جار في اوروبا. ولك ان تأمر بأن تترجم الى اللغتين التركية والعربية كل البلاغات التي صدرت عن مقر قيادتي في اثناء المعارك الاخيرة والتي تقدمتها وبأن تطبع من هذه الترجمة ستة آلآف نسخة لتوزع في القسطنطينية. وضعْ كراساً من عشر صفحات واسهر شخصياً عليه وعلى ترتيبه واجعل عنوانه « من عثماني قديم الى مواطنيه »، وليلقِ هذا « العثماني القديم » الاضواء على سياسة الروس والمطامع التي يسعون الى تحقيقها على حساب الامبراطورية العثمانية ، واطبع من الكراس عشرة آلاف نسخة

باللغتين التركية والعربية وليتم ذلك في مدة لا تزيد عن ثمانية ايام. وعليك ان ترسل الفاً منها الى نائب الملك في ايطاليا ليرسلها بدوره الى دلماسيا ، والفاً الى مرسيليا توزع على السفن المسافرة الى الشرق الادنى ، ومثلها الى كل من وزيريّ في القسطنطينية وفينا ، والفاً الى مقرّي. ومتى انجزت وضع الكراس كلّف احد الناس من غير المعروفين باتصالهم بك وبحكومتي ان يطلع عليه السفير العثماني ويأتيك برأيه فيه ».

وفي ١١ كانون الاول (دسمبر) ١٨٠٦ كان اقتناع السلطان سليم بصداقة فرنسا وعداء روسيا قد اكتمل فابلغ السفير الروسي ايتالنسكي امراً بمغادرة القسطنطينية قبل مضي ثلاثة ايام فامتثل السفير وترك العاصمة العثمانية على البارجة البريطانية كانوبوس ، بناء على دعوة من سفير بريطانيا في الآستانة ومن قائد الاسطول البريطاني في شرقي المتوسط ، متجهاً الى مالطه. وما لبث السلطان أن أعلن الحرب على روسيا في ٢٧ كانون الأول (دسمبر) ١٨٠٦[٢١٢] واوفد الى نابوليون الذي كان في فرصوفيا رسولاً خاصاً ليزف اليه البشرى ويعلمه ان احد وزراء الباب العالي سيحضر الى مقره لعقد معاهدة دفاعية هجومية بين الباب العالي وفرنسا ، فكتب نابوليون فوراً الى سليم الثالث يستعجله ويطلب ان يكون الوزير مزوّداً باوسع معلومات عن طاقة الامبراطورية العثمانية العسكرية والاقتصادية وعن استعداداته ومشاريعه الحالية والمقبلة ليعلم بالدقة ما يترتَّب عليه فعله ونوع المساعدة التي يجب ان يقدمها له.

وتوالت بين نابوليون وسليم الثالث الكتب والرسائل وكان الاوّل يحشو كتاباته الى الثاني من كل ما في اللغة الفرنسية من عبارات التبجيل والاطراء.

وافاد السفير سيباستياني من صفاء الجو بينه وبين الباب العالي فاشار على وزير الخارجية العثمانية باعتقال جميع الرعايا الروس والبريطانيين الموجودين في القسطنطينية والمرافىء الشرقية ومصادرة املاكهم ، مقابلةً لما قاموا به من مساع في اثناء الحملة الفرنسية على مصر سنة ١٧٩٨ لحبس كل فرنسي مقيم في البلاد العثمانية وحجز املاكه[٢١٣].

وادركت روسيا ان السلطان قد خدعته سياسة نابوليون فكتب البارون بودبرغ وزير الخارجية الروسية الى الصدر الاعظم في ٢٠ شباط (فبراير) ١٨٠٧ يحذره من مغبة التحالف مع فرنسا ويدعوه للعودة الى المحالفة مع روسيا وبريطانيا والاعتراف بالمعاهدات التي عقدت سابقاً بينه وبينهما. وفي التاريخ ذاته ارسل اسكندر الاول كتاباً الى السلطان يشرح له فيه الاسباب التي دعته لارسال جيوشه الى وادي الدانوب وبعض وحدات اسطوله بقيادة الاميرال سينيافين الى بحر الارخبيل فقال ان الغاية من هذه الحركات البرية والبحرية لم تكن فتحاً جديداً في مناطق الامبراطورية العثمانية بل استكمالاً لوسائل الوقاية والدفاع عن وحدة الامبراطورية العثمانية وسلامتها ضد سياسة نابوليون الخفية التي لا تستهدف في الحقيقة الا القضاء عليها وتجزئتها. ثم نصح للسلطان بقبول الصلح وعقده قبل ان يقوم الاميرال البريطاني دوكورث باحتلال المضايق وطرد العثمانيين منها. وبالفعل وصل الاسطول البريطاني الى مياه القسطنطينية في اوائل آذار (مارس) ١٨٠٧ وحاول دكّ اسوارها ولكن القصف لم يجدِ، وأبدى العثمانيون في الدفاع بأساً وصلابة اضطراه الى التراجع عنها. وطلب السلطان مساعدات عسكرية معجّلة من نابوليون استعداداً لمحاولة بريطانية جديدة.

ولما رأى القيصر ان السلطان لم يأبه للنصح الذي اسداه اليه بقبول الصلح وان نابوليون هو الوحيد الذي سيفيد من الحرب القائمة بين روسيا والباب العالي، قرر ان يشق للصلح مع السلطان طريقاً أخرى، فكتب في ٨ نيسان (ابريل) ١٨٠٧ الى الجنرال ميكلسون يأمره بالاتصال بالقيادة العثمانية واعلامها باستعداده للجلاء عن المناطق التي احتلها في البلقان لقاء طرد السفير سيباستياني من القسطنطينية وعودة الباب العالي الى محالفته السابقة مع روسيا. وكتب في الوقت ذاته الى الكولونيل بوتزو دي بورغو سفيره في فينا يطلب منه الاجتماع الى العثمانيين ومباحثتهم في عقد الصلح على اساس جلاء الجيوش الروسية عن منطقة الدانوب[٢١٤]. إلاّ أن مساعي الكولونيل بوتزو دي بورغو باءت بالفشل اذا اغتيل السلطان سليم الثالث في ايار (مايو) ١٨٠٧، لا لشيء سوى انه اراد بشعبه خيراً ووضع مخططاً لتحضير الادارة وتنظيم

الجيش، فخلفه مصطفى الرابع وكان ضعيف الثقة بروسيا الى حد بعيد، يخاف من سياستها على مصالح الامبراطورية العثمانية وسيادتها في البلقان والشرق فاخفقت لديه كل المحاولات والمساعي التي قامت بها الدبلوماسيتان الروسية والنمساوية لحمله على قبول ما رفضه سلفه من اقتراحات قدمت في فينّا وفي القسطنطينية.

وعقبت هذه الهزيمة السياسية هزيمة عسكرية نكراء انزلها نابوليون بالجيوش الروسية في معركة فريدلند في ١٤ حزيران (يونيو) ١٨٠٧ فأسقط في يد القيصر ولم ير منفذاً الى الخلاص الاّ في التنكّر لبريطانيا والتقرب من الامبراطور الفرنسي فراحت رسله تمهّد لهذا التقرب على اساس انضمامه الى فرنسا في حربها على بريطانيا، واقتسام الاراضي العثمانية.

وفي الخامس والعشرين من الشهر ذاته اجتمع نابوليون واسكندر على نهر نيامن الفاصل بين روسيا والممالك التي فتحتها فرنسا. وبعد ان تبادلا بصوتٍ أراداه عالياً مسموعاً عبارات الود والاعجاب قرَّرا مبدأ «التعاون الشامل الذي لا رجوع عنه» ثم بحثا مصير الامبراطورية العثمانية وشؤون المانيا واوروبا الشرقية على ضوء مصالحهما. أما الامبراطورية العثمانية فقد عرض عليهما المستشارون مشروعاً لتقسيمها يقضي باعطاء مولدافيا وفلاكيا وبلغاريا الى روسيا والنزول للنمسا عن صربيا وبلاد البشناق ووضع البانيا واليونان بيد فرنسا. فلم يستحسن العاهلان هذا المشروع لأنه «لا يعبّر تعبيراً صحيحاً عما لاحدهما من ثقة بالآخر». فوضع المستشارون مشروعاً آخر يعطي روسيا مقاطعات فلاكيا ومولدافيا وبلغاريا والروملّي ومدينة القسطنطينية ويجعل حصة النمسا صربيا وبلاد البشناق ومقدونيا، تاركاً لفرنسا مصر وسوريا وجزر الارخبيل والبانيا واليونان. فقبل نابوليون بهذا التقسيم ولكنه أبى وضع القسطنطينية «مفتاح البحر المتوسط» في يد الروس ورفض اسكندر الاول من جهته ان تستولي فرنسا على جزر الارخبيل «باب البحر الاسود». فلم يتم الاتفاق على تقسيم تركيا لتضارب مصالح الدولتين فيها.

ولما كان الفريقان حريصين على عدم فشل الاجتماع فقد قررا الاكتفاء بما يرضيهما وارجاء البحث في ما هما مختلفان فيه الى اجتماع يعقد فيما بعد في

بطرسبورج. وهكذا كتبت في تيلسيت في ٢٥ حزيران (يونيو) /٧ تموز (يوليه) ١٨٠٧ معاهدة يعترف فيها اسكندر بحق نابوليون في احتلال دلماسيا والجزر الايونية وبتكوين حلف جديد ضد بريطانيا. ولكن هذه المعاهدة لم توضع بصيغتها النهائية الاّ بعد اخذ ورد طويلين لأن القيصر اصرّ على ما لا ينسجم مع سياسة نابوليون. وسوّي الامر اخيراً على وجه وسط جاء اقرب الى وجهة النظر الروسية منه الى الرأي الفرنسي، فنصت المادة الثامنة منها على ان يبذل نابوليون وساطته بين بلاط بطرسبورج والباب العالي لحلّ ما بينهما من مشكلات فاذا لم تنجح الوساطة في مدة لا تجاوز ثلاثة اشهر فان فرنسا تنضم الى روسيا لطرد الترك من اوروبا، ما عدا القسطنطينية ومقاطعة الروملي.

والغريب في موقف نابوليون انه قبل نصاً يجدّد مهلة وساطته ويقضي بانضمامه الى الروس في حالة اخفاق قد لا تكون التبعة فيه على الترك. وفي هذا ما فيه من الدلالة على ازدواجية سياسته وعدم وفائه للعهود التي كان قد قطعها للسلطان في ايام حاجته اليه. ويتضح من معاهدة تيلسيت ان نابوليون كان عازماً على حل المسألة الشرقية بالاتفاق مع روسيا وبمنأى عن بريطانيا والباب العالي، ويبدو واضحاً أيضاً ان اسكندر الاول تراجع في المتوسط لمصلحة نابوليون الذي اقطعته المعاهدة الجزر الايونية ومرفأ كاتارو[٢١٥].

وخشيت الحكومة البريطانية مغبة الامر، وكان عملاؤها في القاهرة والاسكندرية ومالطه يطلعونها على تقدم النفوذ الفرنسي في مصر لا سيا بعد ان اصبح محمد علي باشا نائباً للسلطان فيها في تموز (يوليه) ١٨٠٥ وحشد في بطانته عدداً من الخبراء الفرنسيين، مدنيين وعسكريين، وادركت ان تجمّع الجيوش الفرنسية في ايطاليا في نهاية ١٨٠٦ ليس سوى توطئة لعودة فرنسا الى مصر برضى السلطان وبالاتفاق مع القيصر الروسي، فقررت الحؤول دونها، مهما كلّف الامر، وانهاء عهد الصفاء بين نابوليون والباب العالي، فطلبت الى الاميرال كولنوود ان يسد المضايق بست سفن من اسطوله في المتوسط ويتقدم الى اسوار القسطنطينية كما طلبت الى الجنرال فوكس في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨٠٦ ان يعدّ فرقاً من رجال البحرية للنزول في الاسكندرية واحتلال مصر

بالتعاون مع المماليك. ونفّذ فوكس الامر فانزل في اواخر آذار (مارس) ١٨٠٧ خمسة آلاف جندي في الاسكندرية ورشيد فمشى اليها جيش محمد علي، وكان قد قضى على نشاط المماليك وحصرهم عند الفيّوم في الوجه القبلي، ووقعت بين المصريين والبريطانيين عند رشيد في ٢١ نيسان (ابريل) ١٨٠٧ معركة دامية كان النصر فيها لمحمد علي، فاضطر البريطانيون للانكفاء الى الاسكندرية. وشدد الباشا الحصار على المدينة وكاد يقضي عليهم جوعاً فآثروا عندئذ مفاوضته وجلوا عن الاسكندرية في ١٩ ايلول (سبتمبر) ١٨٠٧. وكانت هذه المعركة فاتحة عهد جديد لمحمد علي فتألق نجمه في سماء الشرق وارتسمت على صفحاتها خطوط مجده الطالع[٢١٦].

وردّ نابوليون على حملة البريطانيين على مصر باحتلال الجزر الايونية ومرفأ كاتارو في آب (اغسطس) ١٨٠٧ وفاقاً لمعاهدة تيلسيت، وتمكّن من الجمع بين تركيا وروسيا فتمّت الهدنة بينهما في الرابع والعشرين من الشهر ذاته، وامتدت يده الى أواسط الشرق فعقد معاهدات مع امراء وسلاطين الجزيرة العربية والخليج العربي.

وبعد اخفاق حملتها على مصر صرفت بريطانيا كل نشاطها واهتمامها لاحباط التحالف الفرنسي الروسي فأنذرت الدانمرك بعدم الانضمام اليه وأرفقت انذارها بعمل عنيف اذ فاجأ اسطولها في ٢ أيلول (سبتمبر) العاصمة كوبنهاغن وامطرها وابلاً من القنابل فكانت هذه المفاجأة الأولى من نوعها في التاريخ الحديث وذهبت مثلاً في القانون الدولي على ضرب المدن وتدميرها دون سابق انذار واعلان حرب.

واوفد نابوليون، تنفيذاً لما اتفق عليه مع القيصر، الجنرال سافاري الى بطرسبورج ليستأنف المفاوضة في الشؤون التي ارجىء البحث والبت فيها في اجتماع تيلسيت، فوصلها في ٢٣ تموز (يوليه) ١٨٠٧. وقد كشفت تقاريره الى وزارة الخارجية الفرنسية عن الكثير من جوانب الغدر الذي كانت تبيّته السياستان الفرنسية والروسية للامبراطورية العثمانية ونواحي الطمع عند كلتيها في الاستيلاء على قسم من البلاد الشرقية. وقد جاء في احد هذه

التقارير ان اسكندر الاول باح لسافاري في اول اجتماع له به ببعض ما دار في مباحثات تيلسيت فذكر ان نابوليون قال له في ساعة نجوى: « ان اغتيال سليم الثالث كان نعمة اسبغها الله عليّ لانه حرّرني من قيود كثيرة كنت قد ربطت نفسي بها لمصلحة الدولة العثمانية » . ثم حدّثه بعد ذلك اكثر من مرة عن ارتياحه لاغتيال السلطان . وعلّق القيصر على اقوال نابوليون هذه بانها عززت في نفسه الامل بالوصول معه الى التفاهم على اقتسام تركيا ، وهي « دولة كتب الله لها الانهيار والزوال » . واضاف قائلاً : « فهل بامكاني ان ابقى عند هذا الامل ، وهل يعتقد نابوليون ان الوقت قد حان لتحقيق اهدافنا في هذه الدولة الهرمة » . ويقول سافاري انه جعل جوابه للاسكندر مغلّفاً بالغموض والتحفظ لان القيصر كان قد صرح له بأن روسيا ، عند تقسيم الامبراطورية العثمانية ، لن تقبل الا بالقسطنطينية حصة لها من ارث بني عثمان . وتوالت الاجتماعات بعد ذلك بين مندوب نابوليون ووزير خارجية القيصر الكونت رومانتزوف فكان هذا يصرّ كل مرة على ضرورة الاسراع في الاتفاق على تقسيم تركيا « لان السفير البريطاني ويلسُن يقوم في اوساط بطرسبورج بنشاط واسع للتفريق بين روسيا وفرنسا ويطلب اليه ملحاً موافقة حكومته على احتلال جيوش القيصر لمقاطعتي مولدافيا وفلاكيا . ولم تسفر هذه الاجتماعات عن شيء لان سافاري ظل متحصناً بالغموض والتحفظ ولم يثنه عنها الالحاح والاصرار فاستيقظ في ضمير القيصر حذره القديم من نابوليون وسياسته الشرقية . ولما سئم الغموض والتحفظ وزادت شكوكه فيما يجثم وراءهما دعا اليه المفاوض الفرنسي في ٤ تشرين الاول (اكتوبر) ١٨٠٧ وقال له :

« الآن يا حضرة الجنرال ، وقد بات كل منا يعرف الآخر ، دعني اقول لك بثقة وصراحة ان كل ودّ وعطف يظهرهما لنا الامبراطور فيما يتعلق بشؤون تركيا يكون لهما في روسيا تأثير حسن جداً . وقد ثبت لي انك تسمع كل يوم هنا ان امبراطورك ، في علاقاته معنا ، لم يتوخَّ سوى كسب الوقت وان مظاهر الاجلال التي احاطني بها لما اجتمعت اليه في تيلسيت لا تعبر عن شيء من معاني الودّ والصداقة ، فهو من كرهه لي حيث كان قبل ان يتم لقاؤنا ولن يمضي وقت طويل قبل ان ينقلب علينا فيضربنا متى انتهت حاجته الينا . ولا شكّ

عندي ان الامبراطور نابوليون سيمتشق حسامه مرة أخرى في اوروبا . اما ان يفكر في ضربنا فذلك امر اقسم لك بشرفي اني لا اصدقه »[٢١٧] .

ولكن الالحاح لم ينل من تحفظ سافاري فظل مصراً على عدم القبول بما عرض عليه الى ان تقوم الادلة الساطعة على اخلاص القيصر وصدق رغبته في التعاون تعاوناً صحيحاً ضد بريطانيا . فانتهى الامر بأن اعلن اسكندر الاول الحرب على البريطانيين في ٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨٠٧ متذرعاً باقدامهم على قصف كوبنهاغن وخرقهم مبادىء الحياد في بحر البلطيق . وظنّ ان نابوليون سيقابل هذا العمل الحاسم بالرضى والارتياح فيوافق على مشروع تقسيم الامبراطورية العثمانية فعاد يتحدث عنه مع الجنرال كولنكور سفير فرنسا الجديد الى بطرسبورج مقترحاً ان تكون حصة روسيا القسطنطينية والموره وجزيرتي تينيدوس ولمنوس المتحكمتين بباب المضيق الغربي . واستعمل كل الوسائل لاقناعه بان الاستيلاء على عاصمة العثمانيين امر حيوي لروسيا لانها « مفتاح بيتها » . ولكن كولنكور اجابه بصراحة ان فرنسا توافق على مشروع التقسيم ولكنها لا تستطيع وضع القسطنطينية بيد روسيا لان القسطنطينية هي أيضاً « مفتاح البحر المتوسط وبالتالي مفتاح طولون والتجارة الفرنسية فيه »[٢١٨] . وتشبث كل منها برأيه فكادت العلاقات تسوء بينهما . واطلع السفير نابوليون على نتيجة الاحاديث وتوتر اعصاب القيصر فتلقى منه جواباً مؤرخاً في ٢ شباط (فبراير) ١٨٠٨ يرشده فيه الى ما يطيّب خاطر اسكندر ويهدىء ثورته ويطلب اليه ان يفصح له عن رغبة فرنسا في التفاوض معه سراً وبصورة نهائية في مسألة تقسيم الامبراطورية ، وكتب في التاريخ ذاته الى القيصر يقترح عليه ارسال جيش مؤلف من خمسين الف روسي وفرنسي وعدد صغير من جنود النمسا الى وادي الفرات مما يخلق في بريطانيا جواً من الذعر يجعلها تركع على اقدام اوروبا . وابلغه ان له في دلماسيا القوة العسكرية اللازمة ، وللقيصر في وادي الدانوب ما يوازيها . وبوسع هذه القوى ان تبلغ البوسفور بسرعة . ويمكننا ان نتفق ونقرّر ونوقّع قبل منتصف آذار (مارس) . وفي اول ايار (مايو) تكون جيوشنا في آسيا . وعندئذ تصبح بريطانيا ، وهي مطرودة من الشرق الادنى ومهددة في الهند ، مسحوقة تحت ثقل الاحداث . واضاف

نابوليون ان ما تم في تيلسيت كفيل بان يقرر مصير العالم.

ونتيجة لهذه الاتصالات امر نابوليون جيشه المعسكر في ايطاليا باحتلال جزيرة صقلية فاحتلها في ٧ شباط (فبراير) ١٨٠٨ ثم ارسل المؤن والذخائر الى جزيرة كورفو استعداداً لحملة جديدة على مصر.

وتابع كولنكور مفاوضاته السرية مع اسكندر الاول ووزيره رومانتزوف ولكن عقبة القسطنطينية لم تذلل اذ بقي كل من الفريقين متشبثاً برأيه فيها. فكان القيصر يقول ان «لسان الهر»، أي المضايق، لا يستحق ان يكون سبباً في تراخي روابط التحالف بين روسيا وفرنسا، فيجيبه كولنكور: ان استيلاءكم على القسطنطينية و«لسان الهر» يجعلكم تسيطرون سيطرة مطلقة على التجارة في البحر المتوسط وفي الهند ايضاً. وليس في وسعي ان أقول الكلمة الفصل، ولكني اعتقد ان الاسس التي بنى عليها رومانتزوف مشروعه لا يمكن ان تلقى قبولاً. فيرد اسكندر الاول على هذا القول بان «احكام الجغرافية» تقضي بان تكون القسطنطينية في يده لان وجودها بيد سواه يفقده الحرية والسيادة في بيته، وهو لا يرى مانعاً معقولاً من ان يكون مفتاح بيته بيده. فيجيب كولنكور: انها ليست مفتاحاً للبيت الروسي فقط بل للبيت الفرنسي في طولون ايضاً.

وحاول اسكندر بكل وسيلة اقناع السفير بان تكتفي فرنسا بالضمانات التي اقترحها عليها لتأمين تجارتها في المتوسط، وذهب اخيراً الى ابعد من هذا فقال له: «لفرنسا أن تأخذ ما تشاء من الاراضي العثمانية، بل لها ان تأخذ هذه الاراضي باجمعها، شرط الاّ تحرمني مما منحتني الطبيعة والجغرافية من حق في القسطنطينية». وأحرج هذا القول كولنكور فاقترح على القيصر ان يبحث هذا الامر شخصياً ومباشرة مع نابوليون[٢١٩].

وسرُّ عدم الاتفاق على القسطنطينية كان ان للفريقين مطمعاً واحداً يخفيه كل منهما عن الآخر وهو ان يكون سيد المضايق ليتم له التوسع في المتوسط والشرق حتى العراق والهند. ولما فهم القيصر من تلكؤ المفاوض الفرنسي ان لنابوليون اهدافاً كأهدافه وغايات كغاياته ادرك ان تحالفه معه بات على كف

عفريت، كما ان نابوليون، وقد تجلّت له حقيقة نيات القيصر، راح يفكّر في الخروج من اللبس فاتفق مع القيصر على عقد اجتماع يقنع فيه احدهما الآخر بوجهة نظره او يستمر الخلاف فيتحمل كل منهما جزءاً من تبعته.

وتمّ الاجتماع في ارفورت بالمانيا في ١٢ تشرين الاول (اكتوبر) ١٨٠٨. وكانت نية نابوليون معقودة، في حالة تصلّب القيصر، على التخلص من الارتباطات الشرقية التي لزم نفسه بها بمعاهدة تيلسيت في ٢٥ حزيران (يونيو) ١٨٠٧ والانصراف الى تدعيم مركزه في المتوسط وبفرض سلطانه المطلق على اسبانيا. فكشف عن نيته هذه لتاليران عشية سفره الى ارفورت اذ قال له «اريد ان اخرج من هذا الاجتماع حراً طليقاً. اريد ان افعل في اسبانيا ما اراه مناسباً لي، وان اتحرّر من كل ما يحدّ من حريتي في قضايا الشرق».

وكان تاليران قد اشتد كرهه لنابوليون ونظامه العسكري وسئم سوء معاملته وقله تهذيبه وتصرفه مع كبار رجال الدولة تصرّف السيد مع العبد، وبات مؤمناً بان شمسه على وشك الغروب وان سياسته التوسعية الرامية الى احتلال الشرق لن ينتج عنها سوى التدهور السياسي والعسكري وبالتالي خراب فرنسا، وان تجربة الحملة المصرية سنة ١٧٩٨ كانت كافية لاثبات خطر الاقدام على تجربة اخرى مثلها، ومقتنعاً بان اصالة الرأي ومصلحة فرنسا تقضيان بوضع حدّ نهائي للحروب والانصراف الى تنظيم شؤونها الداخلية ووضع علاقاتها الخارجية على اسس سلمية جديدة. وكان في الوقت ذاته على أتمّ ما يكون الايمان بان ليس في فرنسا من يستطيع اقناع نابوليون بالعدول عن احلامه الشرقية لان كل أعماله ومبادراته وحروبه منذ صلح أميان لم تكن الا تعبيداً لطريقه الى الشرق لا كغاية اخيرة بل كوسيلة لتحقيق مطامع أوسع وأبعد.

هذه بعض الاسباب الظاهرة التي دفعت تاليران للقيام بما سوّد اسمه في التاريخ واعتبره معاصروه وبعض الذين كتبوا عنه فيما بعد «خيانة عظمى» اذ سبق سيّده الى المانيا واتصل سراً بالمستشار النمساوي مترنيخ، وهو في طريقه الى ارفورت، قبل اجتماع الامبراطورين واطلعه على بعض خطوط سياسة نابوليون الشرقية، ثم قابل خفية اسكندر الاول في منزل الاميرة دي

توروتكسي قبل ذهابه الى الاجتماع وأسرَّ اليه بصراحة اذهلته حقائق وخفايا سياسة نابوليون في الامور الاوروبية وشؤون الامبراطورية العثمانية وما يبيِّته لروسيا من عداء وسوء نية. وختم حديثه بقوله: «لاوروبا عليك حق انقاذها. ولن تتمكن من الانقاذ الاّ اذا وقفت بوجه نابوليون. ان الفرنسيين شعب متحضر، ولكن امبراطورهم ليس حضرياً. وامبراطور روسيا متحضر ولكن شعبه غير حضريّ. فعلى سيِّد روسيا ان يكون حليف الشعب الفرنسي. ان نهر الراين وجبال الالب والبرانس هي من اهداف الشعب الفرنسي. واما ما تبقى من ممالك محتلة واراضٍ مضمومة فلا رغبة لفرنسا في الاحتفاظ به ولا تتمثل فيه الا اطماع الامبراطور الشخصية».

ولما عقد الاجتماع وبدأت المفاوضات بين العاهلين كان اسكندر الاول على علم تام بحقيقة سياسة نابوليون فردّ على كلامه المعسول بمثله واطيب منه، وعلى وعوده البراقة بوعود اجمل منها واوسع، واذا كل منهما يروغ من الآخر ويخاتله[٢٢٠].

وهنا لا بد من كلمة عن تاليران وقد اختلف المؤرخون في تفسير موقفه فقال بعضهم انه خيانة لا شك فيها، ورأى آخرون انه كان اوروبياً مشرِّفاً. وكل ما قيل ويقال في تبرير عمل الرجل لم ينفِ ولا يمكن ان ينفي انه حنث بيمين الاخلاص واتفق مع اعداء وطنه على من كان رمز هذا الوطن ورافع لواء مجده. ولو كان نصيبه من الاخلاص والوفاء والصدق كنصيبه من الذكاء والعلم وسعة الحيلة لا نفصل عن نابوليون قبل ان يمضي في محاربة سياسته ولما ظل عائشاً في افيائه يفيد من عطفه وثقته ليطَّلع على اسراره وخفايا افكاره فينقلها الى من كان يريد ببلاده شراً. وذهب آخرون الى ان الداهية كان يعتبر فرنسا جزءاً اساسيًّا من اوروبا وحروب نابوليون الاوروبية حروباً اهلية بالمعنى الصحيح، وان لا فائدة من تذابح الاوروبيين في سبيل منافع ومطامع في الشرق القريب او البعيد يمكن تحقيقها باتفاق اوروبي مخلص نزيه. وفي طليعة هؤلاء المؤرخ الفرنسي البير سوريل. فقد وصف تاليران بانه كان سفير فرنسا الى اوْروبا ووزير اوروبا في فرنسا[٢٢١].

وليس في هذا القول، على فرض صحته، ما يُقنع. فواجب الرجل ان

يكون لبلده لا لقارة تألّب ملوكها وحكامها لينزلوا بهذا البلد ما يستطيعون من كوارث. وقد كذّبت مواقف تاليران في فينّا فيما بعد هذا القول واثبتت ان الفكرة الاوروبية كانت بعيدة عنه. وحقيقة الرجل انه كان موتوراً. وقد بدأ وتره يوم اقصاه سيده عن الشؤون الخارجية واستعاض عنه برجال اطوع له منه وقطع عليه سبل الكسب والاكتناز، فعذّبه في ولعه بالمال، وضيّق عليه مجال النفوذ فآلمه في كرامته وجرحه في كبريائه.

وتوسّع بعض المؤرخين من انصار الامبراطورية الأولى في اتهام تاليران فقالوا إنه جمع بين خيانة الواجب وخيانة الصداقة. وهذا القول تدفعه الحقيقة التاريخية في نصفه الأخير، فالصداقة الصحيحة لم تقم يوماً بين نابليون وتاليران، ولم تشدّ احدهما إلى الآخر منذ الساعة الأولى إلا روابط الحاجة والمصلحة. كان الأول يكره في الثاني «كلبيَّته»[٢٢٢] ويحترم ثقافته ودهاءه وسعة افقه ومقدرته المذهلة على حلّ المشكلات حتى انه، بعد افتراقه عنه، كان كلما اصطدم بعقبة سياسية عصيَّة، ينسى انه اقصاه فيصيح: تاليران، اين تاليران. قولوا لتاليران ان يحضر حالاً. وكان الثاني يحتقر في الأول ابن الشعب المغامر الحديث النعمة ويعجب بإقدامه وعبقريته ومتانة اعصابه في مجاهدة الأحداث. ولم يكن لأحدهما غنى عن الآخر، فعبقرية نابليون العسكرية كانت بحاجة إلى عبقرية تاليران السياسية، وحاجة تاليران المرضيَّة إلى الإستكثار من المال والنفوذ كانت تفتقر إلى عطف نابليون وسلطانه. وقد اصطدم الرجلان اكثر من مرّة، وسمع الامبراطور من وزير خارجيته كما سمع هذا من سيدّه كلاماً بلغ من القسوة والصراحة اقصى الحدود ولكنهما كانا في كل مرة يتناسيان ما قالا وسمعا.

– أنت يا تاليران قذارة في جورب من حرير.

– إنها لمأساة يا صاحب الجلالة ان يكون رجل عظيم مثلك بذيء اللسان قليل التهذيب.

وهكذا انتهى اجتماع ارفورت بانتصار تاليران اذ دقّ في قواعد عهد نابوليون اول اسفين ضخم وهيأ الأسباب للقضاء على أحلامه قضاء لا قيام

بعده وخرج نابوليون من الإجتماع معتقداً ان القيصر الروسي لم يتلمّس شيئاً من دقائق سياسته وإنه مقيم على وفائه واخلاصه للتحالف وللمبادىء التي قُرِّرت في تيلسيت. وسُجِّلت نتائج مكالمات ارفورت في وثيقة وقعها كل من شامباني عن فرنسا ورومانتزوف عن روسيا، وقد كرَّست في موادها الثامنة والتاسعة والعاشرة وحدة الامبراطورية العثمانية، واغفلت ذكر المصالح الروسية إلاَّ ما كان منها متعلقاً بمقاطعتي مولدافيا وفلاكيا. وظن نابوليون انه ادرك فيها اهدافه ولكن الوزير رومانتزوف كان اوسع حيلة وابعد نظراً منه اذ جعل هذه الوثيقة الجديدة تُحرِّر السياسة الروسية من ارتباطها السابق في معاهدة تيلسيت بأن يكون نابوليون وسيطاً بينها وبين تركيا، وتعيد عليها استقلالها في تسوية خلافاتها مع العثمانيين وجهاً لوجه دون تدخل احد.

وكان اجتماع تيلسيت قد اثار الريب والشكوك في اوساط الباب العالي فجاء لقاء ارفورت يعززها ويزيدها فلم تفوِّت الدبلوماسية البريطانية الفرصة ونشط رجالها في القسطنطينية وعواصم اوروبا يوغرون الصدور بتجسيم المخاوف وتضخم خفايا الإجتماعين ويؤكدون للباب العالي ان التقارب بين القيصر ونابوليون لم يتم إلاّ على حساب تركيا وسيادة السلطان وان الإثنين قد اتفقا على تقسيم الإمبراطورية العثمانية. وانهالت على البلاط السلطاني تقارير من سفرائه ومن محب افندي سفيره في فرنسا بنوع خاص، تؤيد اقوال البريطانيين فقال هذا في رسالة بعث بها إلى وزير الخارجية العثمانية في ١٤ آذار (مارس) ١٨٠٨ : ان الحكمة تقضي بالاّ نثق بوعود نابوليون أو نؤمن بصدقه إلاّ بمقدار وبكثير من الحذر لأنه بات مقيداً بالقيصر الروسي بعهود لا تقتصر على البلقان بل تشمل جميع انحاء الامبراطورية .

واخذ السلطان ووزراؤه برأي محب افندي، وكانوا يعرفون فيه سعة الإطلاع وبعد النظر وصدق الفراسة، فاسترخت الروابط بينهم وبين الحكومة الفرنسية وقال السلطان لأحد المقربين إليه في ساعة الم وخيبة أمل «إن هؤلاء الروم لا قيمة عندهم للشرف ولا معنى للوفاء».

وفي تلك الأثناء وقعت في القسطنطينية اضطرابات ثورية انتهت بطرد

الصدر الأعظم بيرقدار فظنها نابوليون فرصة سانحة لتحقيق حلمه الشرقي وكان قد ثبّت سيطرته على اسبانيا، فاوعز إلى قادة جيوشه بأن يضعوا قواه المعسكرة في ايطاليا ومرافىء المتوسط على قدم الإستعداد فأثارت هذه المبادرة غضب تاليران ووصفها بأنها من ضروب الجنون ومغامرة جديدة في الشرق ستجرّ على فرنسا افظع الكوارث، ولكنه لم يكاشف نابوليون بأمرها ولم يبح له برأيه فيها ويحاول ردعه عنها بل «خانه» مرة اخرى فاطلع خفية فرنسوا الثاني امبراطور النمسا على استعدادات سيده وأشار عليه بأن يتدبر الأمر بسرعة لاحباط سياسته الرامية إلى التضييق على النمسا بالتوسع في البلقان، فقبل فرنسوا الثاني النصح واعلن الحرب على فرنسا في ٣٠ آذار (مارس) ١٨٠٩ فانقضّ عليه نابليون في واغرام في ٤و ٥ تموز (يوليه) ١٨٠٩ وحطّم جيشه تحطيماً كاملاً ثم فرض عليه الصلح في معاهدة وقِّعت في فيناّ في ١٤ تشرين الأول (اكتوبر) ١٨٠٩ تنازلت فيها النمسا لفرنسا عن مقاطعة ايليريا ذات المركز الاستراتيجي الخطير على طريق الشرق.

وافادت بريطانيا من حذر السلطان وخوفه بعد اجتماعي تيلسيت وارفورت فعقدت معه في ٥ كانون الثاني (يناير) ١٨٠٩/١٩ذي القعدة ١٢٢٣ معاهدة صلح وتجارة[٢٢٣] اعترفت له فيها بالسيادة المطلقة على المضايق وبحقه في جعل البحر الأسود بحراً مغلقاً، ثم ارسلت إلى بلاد فارس السر هارفورد جونز ليقاوم التدخل الروسي فيها فعقد مع الشاه في آذار (مارس) ١٨٠٩ معاهدة مُنح الشاه بموجبها مساعدة مالية سنوية قدرها مائة وعشرون الف جنيه استرليني وكميات كبيرة من العتاد والمعدات العسكرية وبعثة من الضباط البريطانيين لتنظيم الجيش الفارسي وتدريبه. وفي تشرين الأول (اكتوبر) فاجأ اسطول بريطاني تتبعه ناقلات تنقل جيشاً بقيادة الجنرال اوسوالد الجزر الأيونية فطرد الحاميات الفرنسية منها واحتلها. فاشتد عزم الباب العالي وآمن رجاله من جديد بقوة بريطانيا وتفوّق سياستها فامعنوا في التقرب إليها والإبتعاد عن روسيا وفرنسا. واخفقت مفاوضات الهدنة الدائرة في سلوبودزيا بينهم وبين الروس واستؤنفت الأعمال الحربية. وعرا العلاقات التركية الفرنسية فتور ظاهر واخذ نفوذ نابوليون في القسطنطينية يضعف ويتقلص

شهراً بعد شهر بل يوماً بعد يوم لمصلحة بريطانيا ، فعمّ القلق محافل باريس وكتب وزير خارجيتها شامباني في ١٩ شباط (فبراير) ١٨١١ إلى مبعوثه في القسطنطينية لاتور - موبور يستحثه على التقرب ما أمكن من الباب العالي وإزالة المخاوف التي اثارتها فيه الدسائس البريطانية ، فأجابه السفير « إن الترك لعلى أشد ما يكونه الحذر من تقربنا إليهم . وقد بلغ عدم ثقتهم بنا حداً بعيداً فباتوا ضعاف الإيمان برغبتنا في صداقتهم »[٢٢٤].

ولما بلغ تردّي العلاقات بين فرنسا وروسيا حداً قصيّاً في سنة ١٨١١ كتب شامباني إلى لاتور- موبور في ٢٧ نيسان (ابريل) من السنة ذاتها يقول: « إن العلاقات بين فرنسا وروسيا تتدهور باستمرار وإن قطع العلاقات بينهما قد يقع بين ساعة وأخرى فعليك أن تطلع الباب العالي على ذلك وتسعى جاهداً وتمهّد بكل الوسائل لعقد تحالف معه نضمن له فيه مقاطعتي فلاكيا ومولدافيا . وإذا تم هذا التحالف ، وهذا ما لا أشك فيه ، فإن جيشنا سينضم إلى الجيش العثماني لطرد الروس من شبه جزيرة القرم وإعادتها إلى السلطان . واستعن على أمرك بالكتمان ولا تدع شيئاً منه يتسرب إلى الروس لأن تحالفنا معهم لا يزال قائماً . ولك أن تجعل الترك يفهمون أن جلالة الإمبراطور قد اتخذ تدابير اضطرت الروس إلى حشد قوى عديدة بعيداً عن الحدود العثمانية وما كانت غايته من هذا إلاّ تخفيف الضغط العسكري الرومي على أراضي السلطان لأن عواطفه نحو حليفه القديم لم تتغير»[٢٢٥].

وفي الوقت ذاته كان نابوليون ، تمشياً مع ازدواجية سياسته ، يعمل لتدعيم مركزه في الشرق . فارسل احد ضباط البحرية الفرنسية بمهمة سياسية إلى مصر وكتب إلى قناصل فرنسا في بغداد وصيدا وعكا ويافا والإسكندرية والقاهرة يأمرهم بموافاته بتقارير مفصلة عن الحالة في تلك البلاد ، وأوعز بمثل ذلك إلى الخبراء الفرنسيين لدى محمد علي والي بودخان ، من زعماء الأكراد في العراق و« صديق » فرنسا المجرّب .

وحاول القائم بالأعمال لاتور- موبور الاتصال بالسلطان فلم يتلقّ جواباً عن طلب المقابلة ولما شكا امره إلى الخارجية قيل له ان التبعة في ذلك مردُّها إلى حكومته لأن الامبراطور لم يعترف بانتقال الملك إلى السلطان الجديد محمود

الثاني[٢٢٦] ولم يقم نحوه بواجب التهنئة عملاً بالتقاليد على الرغم من أن محموداً الثاني بعث إليه غداة جلوسه على العرش بكتاب رسمي يعلمه فيه بالأمر ، فلا يمكن السلطان ان يقابل سفير دولة لم تعترف به رسمياً بعد . ولما علم نابوليون ان السلطان غاضب وان لا سبيل لسفيره إليه قبل الإعتراف به كتب فوراً يعتذر عن اهماله وتقصيره ويقول إن الإهمال مردُّه إلى « حزنه وألمه العميق لوفاة صديقه العزيز مصطفى الرابع » .

وفي اواخر ١٨١١ قُطعت العلاقات الدبلوماسية بين باريس وبطرسبورج فكتب الدوق دي باسانو وزير الخارجية الفرنسية الى دي لاتور- موبور في القسطنطينية في ٢١ كانون الثاني (يناير) ١٨١٢ يطلب منه ان يحول دون عقد الصلح بين الباب العالي وروسيا بافهام السلطان ان العداء القائم بين فرنسا والروس يتيح له احسن فرصة لتصفية ما له معهم من حساب وباقناعه بارسال سفير إلى باريس يكون مزوداً بصلاحيات واسعة لتوثيق علاقات الصداقة مع فرنسا على أسس تؤمِّن مصالح الدولتين المشتركة[٢٢٧]. فاستجاب الباب العالي لطلب وزير الخارجية الفرنسية وعين نجيب افندي سفيراً جديداً له،ولكن السفير تأخر في الطريق ولم يصل إلى باريس بالسرعة التي كان يرجوها نابوليون ليبدأ المفاوضات معه فقرر المفاوضة في القسطنطينية كسباً للوقت ووقع اختياره على روفّن الذي كان قائماً بالاعمال في تركيا اثناء الحملة على مصر سنة ١٧٩٨ ، وأرسله مستشاراً خبيراً بالشؤون الشرقية لدى دي لاتور- موبور وأعطاه تعليمات صريحة لعقد ثلاث معاهدات: الاولى للصداقة والثانية للأمور العسكرية والثالثة سياسية سرية ، على ان تضمن الأولى سلامة ممتلكات الفريقين ووضع قواهما المشتركة ضد روسيا وتعهُّد كليهما بعدم عقد صلح منفرد مع الروس ، وان تنص الثانية على أنه حال زحف نابوليون إلى بولندا يقطع السلطان شخصياً نهر الدانوب بمائة الف مقاتل يعسكر نصفهم في بوخارست وينضم النصف الثاني الى الجيش الفرنسي لمحاربة روسيا . اما المعاهدة السرية فتقوم على اساس اعادة الامارات البلقانية وشبه جزيرة القرم الى تركيا والاعتراف للدول المحايدة بحرية الملاحة في البحر الاسود وفاقاً لوجهة النظر الفرنسية في الحياد .

ونفَّذ المبعوث الفرنسي تعليمات باريس حال وصول المستشار ،فحاول اكتناه موقف الباب العالي فلم يرَ الا تحفظاً او تهجماً . ذلك ان السلطان الجديد كان على علم بعدم وفاء نابوليون لسلفَيه سليم ومصطفى وبنكثه للعهود بمثل السرعة التي كان يرتبط بها فكانت ثقته به محدودة جداً ، وكان فوق ذلك غير ميَّال الى اغضاب بريطانيا لحاجته الشديدة الى مساعدتها وتأييدها . وانتهت محاولات السفارة بفشل تام اذ رفض السلطان مشروع المعاهدات الثلاث قائلاً ان ليس في اوضاعه واوضاع اوروبا العامة ما يبرر عقدها . فلم يفهم نابوليون ان السبب الحقيقي لرفض السلطان هو انتفاء الثقة به بل ظن ان مردّ الاخفاق الى عدم كفاءة دي لاتور- موبور ، فاستدعاه في ١٢ نيسان (ابريل) ١٨١٢ وعين خلفاً له الجنرال أندريوسي . ولكن هذا لم يُجدِهِ نفعاً ولم يبدّل شيئاً من موقف السلطان فتم الصلح بين الباب العالي وروسيا على كره منه وعقدت بين الفريقين ببوخارست في ١٦ أيار (مايو) ١٨١٢ معاهدة تنهي حالة الحرب القائمة بينهما منذ ١٨٠٩ ، وينزل فيها السلطان للقيصر عن مقاطعة بصارابيا حتى نهر بروت ، ويعترف الفريقان في المادة الثالثة منها ببقاء المعاهدات والاتفاقات المعقودة سابقاً بين الدولتين سارية المفعول الاّ في ما يخالف نصوص هذه المعاهدة فكان ذلك نصراً كبيراً للدبلوماسية البريطانية والدبلوماسية الروسية وهزيمة سياسية كبرى لباريس[٢٢٨] . فأبى نابوليون أن ينام على الضيم فتذرع بان روسيا عقدت محالفة مع بريطانيا وفتحت موانئها للسفن البريطانية تدخلها كما تشاء وبحرية تامة فقرر ان يبطش بها فزحف اليها بجيش لا يقل عدده عن نصف مليون مقاتل وعاهد نفسه على احتلالها وفرض الصلح عليها غير متَّعظ بما اصاب غيره من قبل لما ضربوا في فيافيها وآخرهم ملك السويد صاحب اكبر قوة عسكرية في عصره .

وقابل الروس الجيش الفرنسي كما قابلوا سواه في الماضي فراحوا يتراجعون امامه ليجبروه على التوغل في اراضيهم والابتعاد عن قواعده ويتلفون الزرع والضرع ويحرقون المدن وكل ما يمكن ان يفيد منه العدو . وسجل نابوليون انتصاراً عسكرياً في سمولنسك في ١٧- ١٩ آب (اغسطس) ١٨١٢ وآخر في بورودينو في ٧ ايلول (ستمبر) ١٨١٢ ، وتقدم نحو موسكو

فدخلها في ١٤ أيلول وكان الروس قد اخلوها من حاميتها ومن عدد غير قليل من سكانها وتركوها أكلة للنار . وأدرك نابوليون ان محاولة القضاء على الروس في بلادهم كمحاولة القبض على الماء باليد . وللمرة الاولى حسب الحساب لأفول نجمه ، وتلفَّت الى موقفه فاذا هو من اصعب المواقف وادقّها . وما لبث ان اظلمت الدنيا في عينيه اذ اصطدم في تموين جيشه بصعوبات لا تذلل فقرر الانسحاب من روسيا والالتواء على قواعده في بولندا كمرحلة أولى . ولكن الشتاء ، حليف الروس الأكبر، جاء مبكراً في تلك السنة فداهمه بصقيعه المميت وعواصفه الثلجية العاتية في الايام الاولى للانسحاب فتناثرت في الحقول وعلى جوانب الطرق جثث قتلى البرد بالمئات والآلاف وتعرَّض الذين نجوا من براثن الصقيع وانياب الجوع لهجمات عصابات القوزاق فلم يعد إلى فرنسا من ذلك الجيش الجرَّار إلا أربعة وعشرون الف رجل .

وكانت هذه الهزيمة بداية النهاية لعهد ذهب عند البعض مثلاً في العبقرية والبطولة والجد والتنظيم في حقول الإدارة والتشريع والانشاء ، وسجله آخرون عهداً للطغيان وعصف ارادة الفرد بحريات المجموع والتصرف باموال الامة ودماء بنيها لتحقيق الطمع الشخصي . ولكل من الرأيين نصيبه من الخطأ والصواب . والحقيقة التاريخية فيها من هذا وذاك . هي مزيج منها على السواء .

وقابلت الدول الاوروبية هذه الهزيمة بارتياح شامل وزال من نفوس ملوكها وامرائها ما كان فيها من خوف فتنادوا لاستغلال الهزيمة والوقوف صفاً واحداً بوجه نابوليون وتصفية حسابه ، فعقدوا بينهم تحالفاً جديداً عرف باسم التحالف الدولي السابع (١٨١٣) ضمّ بريطانيا وروسيا واسبانيا وبروسيا والسويد ولم يشذ منهم الا امبراطور النمسا فقد قرَّر مستشاره مترنيخ البقاء على الحياد والاستعداد للحرب اذا قضي عليه بخوض غمارها . ولما تمت استعداداته واشتدّ ساعده عرض على التحالف الدولي ونابوليون شروطاً للصلح رفضتها فرنسا فتذرَّع بهذا الرفض واعلن انضمامه الى الحلفاء ، فنازلهم الجيش الفرنسي عند درسدن عاصمة سكسونيا في شهر آب (اغسطس) ١٨١٣ وهزمهم فلم ينحنوا واستجمعوا قواهم واعادوا الكرّة فنشبت بينهم وبينه من

١٦ الى ١٩ تشرين الاول (اكتوبر) معركة طاحنة عرفت باسم « معركة الامم » تجلّت فيها عبقرية نابوليون العسكرية على اكمل واسطع وجه، ولكن الحظ خانه وشاركه في الخيانة جيش سكسونيا إذ انقلب فجأة عليه وانضم إلى الحلفاء فغُلب نابوليون على امره واندحر جيشه فاضطرّ للانسحاب من البلاد الالمانية والانكفاء الى قواعده الاساسية في فرنسا.

ولمع نجم مترنيخ في افق السياسة الاوروبية فاصبح قبلة رجالها. وكان هذا السياسي الكبير يعتبر توازن القوى شرطاً اساسياً لضمان السلم فوافقه الحلفاء على ان يعرض مرة اخرى على فرنسا عقد صلح يحترم حدودها كما كانت سنة ١٧٩٢ فاستكبر نابوليون وأبى، فسيّر عليه الحلفاء أربعة جيوش يقودها اكبر رجالهم العسكريين وفي طليعتهم ولنغتون البريطاني فحطمت ما تبقى من فيالقه ودخلت باريس في ٣١ آذار (مارس) ١٨١٤. وفي تلك الساعة العصيبة التي انحنت فيها عقبان الامبراطورية الفرنسية امام اعلام اعدائها قبعت الطبقات الصغرى والفقيرة في بيوتها وملء جوانحها الألم والمرارة وخرجت الطبقات الأرستوقراطية وجماعات الاثرياء والمستغلّين شامخة الرأس معتزّة بالهزيمة وراحت تهزج وتحيّي وتنثر الورود على سنابك جياد الملوك والامراء القادمين لاحتلال العاصمة. ورفع تاليران رأسه واطلّ على امته بوجهه البارد الساخر فجمع مجلس الشيوخ وحمله على خلع نابوليون وتعيين حكومة موقتة ودعوة الكونت دي بروفانس شقيق لويس السادس عشر لاعتلاء العرش باسم لويس الثامن عشر.

وكان نابوليون قد اعتزل في فونتنبلو، جنوبي باريس، فلما بلغه قرار مجلس الشيوخ قرر النزول عن العرش وقبل الرحيل منفيّاً الى جزيرة ألبا في البحر المتوسط، فغادر فونتنبلو في ٢٠ نيسان (ابريل) ١٨١٤ محتفظاً بلقب « امبراطور ». واستوى لويس الثامن عشر على عرش اجداده فكان همُّه الاول لا ان ينحني على الأمة ويؤاسيها ويضمِّد جراحها، بل ان يعيد على النظام الملكي عزته الماضية وعلى انصاره امتيازاتهم السابقة. وغفل عما غرسته الثورة في نفوس الجماهير من مبادىء جديدة، وما خلَّفته الملكية واساليب حكمها من نقمة ونفور، فصرف من الجيش عدداً كبيراً من الضباط والجنود الذين خدموا الجمهورية ثم حاربوا

تحت لواء نابوليون، واعاد الملكيين الذين التحقوا بجيوش الاعداء في روسيا وبريطانيا وبولندا والنمسا واسبانيا وحاربوا وطنهم ومواطنيهم الى صفوف الجيش واعتبر خدمتهم في الجيوش الاجنبية ضد بلادهم خدمة فعلية لفرنسا وزاد الطين بلة بان انزل العلم المثلث الالوان بما في خيوطه وطياته من امجاد وبطولات لم يكن لفرنسا عهد بمثلها واستبدل به العلم الملكي الابيض القديم، فنقمت عليه نفوس الجمهوريين وابناء الثورة الاوفياء والضباط والجنود المسرَّحين.

وتمكن تاليران من عقد معاهدة مع الحلفاء في ٣٠ ايار (مايو) ١٨١٤ اظهر في تقرير مبادئها وصياغة نصوصها كثيراً من الحنكة والدهاء وابدى الحلفاء من جهتهم، بفضل مترنيخ، مرونة سياسية كبيرة فلم يفرضوا على فرنسا غرامة او تعويضاً ولم يطالبوها باعادة الكنوز الفنية التي سطا عليها نابوليون في متاحف وقصور ايطاليا والمانيا واسبانيا، واكتفوا بارجاع فرنسا الى حدودها السابقة قبل سنة ١٧٩٢.

اما رسم خريطة اوروبا الجديدة وتصفية العلاقات بين فرنسا والحلفاء، فترك امرها لمؤتمر دعا مترنيخ لعقده في فينّا في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨١٤. وقبل افتتاح المؤتمر بدأ الخلاف في صفوف الحلفاء لتضارب مصالحهم وتشعُّب غاياتهم. وحالف تاليران خفية كل غاية ومصلحة وأسهم بكل ما في فكره الواسع من حيل واساليب في اذكاء نار الخلاف، فتطورت الأمور تطوراً خطراً اوصل حلفاء الامس إلى شفير القطيعة والحرب[٢٢٩].

ولما أطلع رجال نابوليون سيّدهم على حقيقة الحالة ونقمة الناس على الملك ووزرائه وسياسته وعلى تفاصيل الخلاف الناشب بين الحلفاء في فينّا واقنعوه بان ساعة عودته قد دقت، قرر الرجوع الى فرنسا فبلغ خليج جوان على ساحلها الجنوبي في اول آذار (مارس) ١٨١٥، وأسرع الى باريس فدخلها بين هتاف الانصار وخفق بنود الجيش، وحاول اول ما حاول تهدئة خواطر الدول الاوروبية فاعلن قبوله شروط معاهدة باريس(٣٠ ايار «مايو» ١٨١٤). ولكن الحلفاء، وقد اخذ الخوف عليهم مشاعرهم وأقضت الذكريات القاسية

مضاجعهم، تناسوا خلافاتهم في فيناّ وقرروا رفض التفاوض مع «مغامر مغتصب خارج على القانون»[٢٣٠]، ومشت إليه جيوشهم المؤلفة من بريطانيين والمان فنازلها في واترلو ببلجيكا في ١٨ حزيران (يونيو) ١٨١٥. وخانه الحظ مرة اخرى فانهزم، وغلب في معارك فرعيَّة يائسة فتراجع إلى باريس حيث أُكره على النزول عن العرش في ٢٢ حزيران (يونيو) ١٨١٥. وحاول اللجوء الى الولايات المتحدة فأخفق، وضاقت به الحيلة فاستسلم مكرهاً لاعدائه البريطانيين فذهبوا به منفياً الى جزيرة القديسة هيلانة في المحيط الاطلنطي فعاش فيها محروماً موتوراً إلى أن طواه الموت في ٥ ايار (مايو) ١٨٢١ وطوى معه عهداً تجلَّت فيه ألمع عبقرية عرفها العالم بعد ذي القرنين وهنيبعل ويوليوس قيصر واناخ على الناس والدول في اوروبا والشرق اقسى طغيان سجَّله التاريخ الحديث قبل مجيء هتلر.

وعاد الحلفاء الى فيناّ لمتابعة مؤتمرهم، فاجتمع فيها الملوك وكبار رجال السياسة للاتفاق على أوضاع ونظم جديدة لاوروبا. ولعب تاليران في هذا المؤتمر دوراً رئيسياً وانصرف الى ذر الشقاق باسم الحق والشرعية بين دولة ودولة وبين مصالح ومصالح وسياسة وسياسة فكان له ما شاء. واستعادت فرنسا، الدولة المغلوبة، بفعل دهائه وسعة حيلته، مركزها السابق كدولة كبيرة في العالم. وجاء مؤتمر فيناّ، على ما تخلله من مؤامرات سياسية ومغامرات اجتماعية وخلقية، افيد اجتماع دولي في القرن التاسع عشر. وكان بما وضع فيه من اسس للتعامل الدولي وضمان السلم والرخاء والتقدم على وجه لا يتنكَّر للقديم ولا يتجهم للجديد فاتحة عهد استمر قرناً كاملاً وكان اطول وقت طيِّب عرفه العالم الغربي بعد الذي استهلَّه اغسطس قيصر وعرف في التاريخ باسم «عهد السلم الروماني»، واقسى زمن على شعوب شرقية استبدَّ بها الاستعمار مستغلاًّ ما كانت عليه من جهل وخمول، وبُعد عن واقع الحياة، وجمود على خرافات واساطير واوهام تشدّها الى ظلمات الماضي وتحجب عنها انوار الحقائق وتميل بها عن ركب الحضارة[٢٣١].

البَابُ الثّالِثْ

المُستندات الرّسميّة
مُعاهدات واتفاقات دوليّة

مستند رقم ١

معاهدة تجارة وملاحة بين بريطانيا العظمى ومصر
عقدت بالقاهرة في ٤ محرَّم الحرام ١١٨٩ (٧ آذار «مارس» ١٧٧٥)

المادة الأولى: تكون حرية الملاحة والتجارة كاملة مطلقة لرعايا الفريقين المتعاقدين في جميع اقاليمها وممتلكاتها في الهند والقطر المصري.

المادة الثانية: في حالة قطع العلاقات بين الأمّتين تعطى لرعاياها مهلة ستة أشهر للانتقال إلى حيث يشاؤون مع عائلاتهم وأموالهم وبضائعهم، ويعطي كل فريق لرعايا الفريق الآخر الحماية والمساعدة اللازمتين لاستيفاء ما لهم من ديون في ذمة الحكومة أو عند الأفراد.

المادة الثالثة: يتمتع رعايا الفريقين المتعاقدين بحريّة السفر برّاً وبحراً والانتقال في جميع أراضي الدولتين بدون اذن مسبق أو جواز مرور. ولهم ان يدخلوا إلى هذه الأراضي ويقيموا فيها ويغادروها ويبتاعوا فيها كل ما يعود لاستهلاكهم الشخصي وكل ما يلزم لغذائهم.

المادة الرابعة: لتجّار الأمتين ان يُدخلوا إلى أراضي الفريقين ما يريدون من سلع وبضائع الا ما كان بيعه محرّماً. ولهم حق شراء ما يريدون من السلع والبضائع غير المحرّمة سواء أكان الشراء من المصنع أو من أي فرد، والتصرف بالبضائع والسلع التي ادخلوها من الخارج. وتكون هذه السلع والبضائع معفاة من كل رسم أو ضريبة عملاً بحرية التجارة.

المادة الخامسة: لا يحتجز ولا يسجن أحد من رعايا أحد الفريقين في بلاد الفريق الآخر الا بسبب الدَّين أو الاجرام. أما الجنح والمخالفات التي يرتكبها البريطانيون فيكون الفصل فيها لرئيسهم المقيم في القاهرة. وله وحده ان يعاقب المذنبين منهم على الوجه الذي يختاره.

المادة السادسة: لرعايا الفريقين ان يديروا متاجرهم وأعمالهم وان يعهدوا بإدارتها لمن يشاؤون. ولهم ملء الحرية بان يشحنوا ويفرغوا سفنهم بواسطة رجالهم وعمالهم أو أي اشخاص يختارونهم بدون أن يترتب عليهم دفع أي أجرة لأي كان.

المادة السابعة: لكل من رعايا الفريقين ان يتصرف ببضائعه وامواله المنقولة بالوصية أو بأي طريقة أخرى. وفي حالة وفاة أحد الرعايا تسلَّم املاكه ومخلفاته لورثته الشرعيين بعد ان يثبتوا حقهم.

المادة الثامنة: لا تستوفى من تجار الفريقين رسوم عن البضائع المشحونة على سفنهم الا بعد انزال هذه البضائع، كلها أو بعضها، إلى البرّ. وللتجار البريطانيين أو غيرهم ممن تصل بضائعهم إلى القاهرة أو إلى أيّ مكان آخر من القطر المصري ان يعيدوا شحن هذه البضائع بدون دفع أي رسم ليرسلوها إلى بلاد أخرى إذا عدلوا عن بيعها في مصر.

المادة التاسعة: البضائع القادمة من البنغال ومدراس بالجملة أو بغير الجملة، والسلع المصنوعة من الخزف الصيني يستوفي عنها رسم قدره ٦ ½٪ يدفعه التجار عيناً عن القطع المتفرقة، ونقداً عن الجملة. والخزف الصيني والبضائع والسلع الخزفية الآتية من سورات وبومباي يدفع عليها ٨٪ تستوفى على الوجه المذكور آنفاً. أما المنتجات المصرية أو التي دخلت إلى مصر من بلاد أخرى فيحق للبريطانيين ان يشتروها ويصدِّروها بدون أن يدفعوا أي رسم.

المادة العاشرة: على قادة السفن البريطانية حال وصولهم إلى السويس ان يُعلموا بك القاهرة بالمكان الذي هم قادمون منه وان يثبتوا لحاكم السويس جنسيتهم البريطانية وصفتهم التجارية.

المادة الحادية عشرة: يتم نقل البضائع البريطانية من الطور والسويس إلى القاهرة تحت مسؤولية بك القاهرة أو أي أمير يخلفه فيما بعد.

المادة الثانية عشرة: توضع هذه البضائع في مخزن التاجر بعد أن يضع موظف الجمارك لائحة بها. ولا يجري فتحها إلا في القاهرة.

المادة الثالثة عشرة: لا يجوز للتجار البريطانيين تسليم البضائع التي يبيعونها إلا بعد اعلام الجمرك بالبيع ومجيء أحد موظفيه لاستيفاء الرسوم.

المادة الرابعة عشرة: لا يجوز لضابط الجمرك الصعود إلى السفن التي تلقي مراسيها في السويس ولا يجوز تفتيش هذه السفن إلا بعد انزال البضائع منها. وليس على هذه السفن ان تدفع إلا خمسين «باتاك» كرسم وصول ومبلغاً آخر زهيداً كالذي تدفعه السفن المصرية لعرب الطور والسويس والقاهرة.

في حالة مخالفة احكام هذه المعاهدة أو قيام صعوبات غير مقصودة بوجه تنفيذها يقوم الفريقان متفقين في اسرع وقت بإزالة المخالفة وتذليل الصعوبات بدون أن يتعطل التنفيذ لهذا السبب، وبانزال اشد العقوبات بالذين تثبت مسؤوليتهم سواء أكانوا من هذا الفريق أو من ذاك.

ولا تعطى هدايا معينة لأي كان. ولكن لكل تاجر أن يهدي ما يريد بمل اختياره وبدون أن يجبر على ذلك لسبب أو لآخر.

القاهرة في ٤ محرم الحرام ١١٨٩ (٧ آذار «مارس» ١٧٧٥)

الإمضاء: شو   الإمضاء: محمد أبو الذهب بك عثمان

مستند رقم ٢

معاهدة بين فرنسا ومصر

في ٢٧ صفر ١١٩٩ (٩كانون الثاني «يناير» ١٧٨٥)

الحمد لله وحده،

ان سبب هذه الكتابة هو أنه بين امجد القادة والرؤساء مراد بك أمير القافلة حفظه الله وعزّز ايمانه وقوّاه وأمجد اشباهه السيد المحترم بك زاده تروغيه الموجود الآن في مدينة القاهرة المحميّة قادماً من القسطنطينية ومرسلاً من قبل أمجد وأشرف النصارى الكونت دي شوازول حفظه الله وأيّده.

قد تمّ الاتفاق بملء الرضى على الامتيازات التي سيأتي ذكرها للسفن الفرنسية والتجار الفرنسيين الذين سيقدمون من الهند إلى السويس حاملين من الهند المذكورة البضائع المختلفة الأنواع، وهي امتيازات ستبقى محترمة تامة وينفذ مفعولها حال وصول الخط الشريف الخاص بها من لدن الباب العالي حرسه الله وحماه. وإذا قضت الظروف بان تصل السفن الفرنسية إلى السويس قبل وصول الخط الشريف فإنها ستقابل بكل ما يضمن سلامتها وفاقاً لروح هذه المعاهدة ونصها.

المادة الأولى: للسفن الفرنسية وللتجار الفرنسيين حق المجيء إلى كل المرافىء الخاضعة للسلطة المصرية بدون أن يستوفى من هذه السفن إلا الرسوم التي تدفعها السفن التركية. ولا يحق لأحد ان يقترب من التجار والملاحين الفرنسيين بحجة تفتيش بضائعهم الموجودة على سفنهم ويحرّم على أي كان ان يجبرهم على انزال بضائعهم في المرفأ الذي يدخلون إليه. ويكون هؤلاء الفرنسيون احراراً بان يتصرفوا ببضائعهم على الوجه الذي يختارونه. وكذلك حال وصولهم إلى السويس لا يدفعون من الرسوم إلا ما تدفعه السفن التركية.

وإذا وصلت احدى هذه السفن، حربية أو تجارية، إلى مرفأ السويس مصابة بعطب أو أي ضرر آخر مهما يكن نوعه فعلى قائد السويس التابع لحكومة القاهرة ان يقدّم لها كل المساعدات اللازمة وكل ما تكون بحاجة إليه بالسعر الأكثر اعتدالاً بدون أقل زيادة.

المادة الثانية: إذا، لا سمح الله، غرقت احدى السفن الفرنسية في احدى الموانىء التابعة لحكومة القاهرة فعلى قائد مدينة القاهرة ان يحميها بكل سرعة واخلاص ويساعد ركابها وملاحيها على جمع بضائعهم واستعادتها ممن يكون قد استولى على بعضها. على أن يدفع التجار الفرنسيون اصحاب البضائع أجرة الرجال الذين يقومون بجمع البضائع وانقاذها. كما على هؤلاء الرجال ان يعيدوا لهم كل ما يعثرون عليه. وبعد أن يتم بيع هذه البضائع تستوفى الرسوم الجمركية على الوجه الذي سيذكر فيما بعد.

المادة الثالثة: للسفن الحربية الفرنسية التي ترافق وتحمي باسم ملكها السفن التجارية ان ترفأ إلى كل ميناء على السواحل المصرية بدون أن تدفع أي رسم وإذا شاء قادتها وضباطها أو ملاحوها أن ينزلوا إلى اليابسة فيحرم على أي كان ان يعترضهم أو يلقي عليهم أي سؤال أو يلحق بهم أي اذى. ويكون لهم حق شراء المواد الغذائية وتموين السفن بالماء وغير ذلك، سواء في السويس أو في غيرها من الموانىء والمدن. ويكونون كسفنهم موضع الاحترام والحماية. وإذا وقع عليهم أو على احدهم اعتداء ما توجّب على قادة القاهرة ان ينزلوا العقاب بالمعتدي أو بالمعتدين.

وتقدم لقادة هذه السفن وضباطها التحية المناسبة لرتبهم ويحاطون بمظاهر الاحترام أكثر من زملائهم التابعين لدولة أخرى.

المادة الرابعة: إذا تعذر على السفن التجارية الفرنسية الوصول إلى السويس فاضطرت إلى القاء مراسيها في مرفأ مصري آخر أو في غير المرافىء التابعة لمصر فإن على قادة القاهرة واجب ارسال بعض رجالهم للقيام بحمايتها ووضع بضائعها في أماكن أمينة ولمواكبة رجالها والسهر على سلامتهم حتى الوصول إلى القاهرة.

المادة الخامسة: إذا وقع خلاف بين المسلمين واحد الفرنسيين وأصيب هذا الأخير بأذى في جسمه أو في كرامته تقدّم شكوى بالحادث إلى قائد القاهرة. وعلى هذا القائد ان ينزل بالشخص المعتدي العقاب الذي يستحقه عمله. أما إذا كان المعتدي فرنسياً فيرسل إلى قائد سفينته أو إلى القنصل الفرنسي ليحاسب على ما ارتكب.

المادة السادسة: للتجار الفرنسيين الذين يقدمون من بلادهم إلى الهند عن طريق الاسكندرية والذين يعودون من الهند إلى بلادهم عن هذه الطريق حق الانتقال في مصر بدون حائل أو صعوبة. وليس لأحد ان يحدّ من هذا الحق أو ان يقوم بتفتيش ملاحي السفن وثيابهم والرسائل التي يحملونها. بل يجب أن يقابلوا ويعاملوا بكل تقدير وان تقدَّم لهم كل التسهيلات. ولهم ان يبتاعوا المؤن ويأخذوا الماء كما يشاؤون ومن حيث يريدون بالكمية التي يحتاجون إليها.

المادة السابعة: إذا جاء إلى القاهرة قنصل مرسل من ملك فرنسا للإقامة فيها فعلى قادة القاهرة أن يستقبلوه وضباطه والرجال التابعين له بكل حفاوة، وان يكلِّفوا العساكر بحماية داره وبابه ويؤمِّنوا سلامته ويسهروا على الاّ يصاب باقل اذى ويحيطوه من مظاهر التقدير والاحترام باكثر مما يحاط به قناصل الدول الأخرى.

المادة الثامنة: عند وصول السفن الفرنسية إلى ميناء السويس يقوم «حامي» الفرنسيين المقيم في السويس بزيارتها ليتفقد بنفسه حمولتها ويرسل كشفاً بكمياتها إلى القنصل أو إلى نائبه. ويكون للفرنسيين وحدهم حق توجيه هذه السفن وارسائها حيث يريدون. وليس لأحد أن يصعد إلى هذه السفن بدون إذن من قادتها. ولهؤلاء القادة أن يفرغوا حمولة سفنهم فلا يسمح لأي بحار غريب عنهم بالاشتراك في عملية التفريغ. ولهم ان يختاروا مرشديهم وينتقوا الأشخاص الذين يجوز لهم الاقتراب من قواربهم وبضائعهم.

المادة التاسعة: ليس لقائد السويس أو لأي موظف آخر حق تفتيش البضائع. وحق التفتيش محصور بالموظفين الذين يرسلهم باشا القاهرة أو قادة القاهرة لهذا الغرض. ولهؤلاء أن يحصوا الطرود ويختموها بخاتمهم الخاص

ويضعوا كشفاً بها يرسلونه إلى القاهرة. وحال وصول الطرود إلى القاهرة ودخولها إلى مخازن التجار الفرنسيين تفض اختامها بحضور من يمثلنا ويمثل الباشا وتفتح وتستوفى عنها الرسوم الجمركية المحددة فيما بعد.

المادة العاشرة: يدفع التجار عن كل البضائع الآتية من الهند أو من أي بلد سواها ٤٪ للباشا و ٢٪ لأمير اللواء قائد القطر المصري. أما رسوم المنسوجات فتدفع عيناً. وأما رسوم العقاقير والفلافل وغيرها فتدفع نقداً. وحال استيفاء هذه الرسوم يصبح التجار الفرنسيون أحراراً بان يبيعوا البضائع في القطر المصري أو ان يرسلوها إلى حيث يشاؤون في الخارج بدون أي مانع أو دفع أي رسم.

المادة الحادية عشرة: في ما يتعلق بالعقاقير والفلافل يتم تحديد الرسم الجمركي على أساس العينة (المسطرة) المقدمة عنها. وإذا ظهر أن البضاعة من صنف يفوق صنف العينة قام الدليل على أن التجار يحاولون الغش وإذ ذاك يجبرون على بيع البضاعة بالسعر الذي كان محدداً للعينة، ويعطى لهم من قبل التعويض عن النفقات التي تكبدوها والرسوم التي دفعوها للجمرك وتأميناً للربح المعقول ٥٠٪ زيادة عن سعر العينة.

المادة الثانية عشرة: إذا كانت السفن تحمل من البن كمية معقولة لاستهلاك التجار الخاص ولتقديم الهدايا لاصدقائهم فلا تدفع الاّ الرسوم الجمركية العادية.

المادة الثالثة عشرة: إذا كانت السفن تحمل بضائع للاستهلاك الفرنسي في فرنسا فيستوفى رسم الجمرك على البيان الخاص بها أي ٣٪، ولكن تعطى لأصحاب البضائع تسهيلات تنشطهم على استعمال الطريق المصرية لنقلها. وإذا وقع شك في صحة البيان من حيث النوع والصنف فإن للسلطة ان تفض بعض الطرود لتتأكد من صحة البيان أو عدمه. فإن ظهرت الصحة فيكتفي بالطرود التي فضت ولا يفض سواها. أما إذا ظهر العكس فتفض الطرود كلها ويستوفى عنها ٦٪ كرسم جمركي.

المادة الرابعة عشرة: ليس على التجار وقادة السفن الفرنسيين أن يقدموا

هدايا إلى أي كان، سواء أكان قائداً أو غير قائد. وإذا قدّم احدهم هدية بملء اختياره وإرادته فلا يعني هذا ان على غيره أن يحذو حذوه. ولا تعتبر هذه الهدية كواجب يجب أن يؤدى. ويكون التجار وقادة السفن الفرنسيين احراراً في ان يعطوا أو لا يعطوا هدايا.

المادة الخامسة عشرة: حال وصول السفن التجارية إلى السويس ترسل الحكومة من يلزم من رجالها لمرافقة البضائع إلى القاهرة بكل دقة وانتباه وحرص. وعلى هؤلاء الرجال ان يحتاطوا لمفاجآت البدو. وبمعونة الله يتعهد الفريق المصري بالاّ يقع ضد سلامة البضائع من جانب البدو والحؤول دون أي شر يمكن أن يصيب هذه التجارة.

المادة السادسة عشرة: إذا شاء قادة القاهرة أن يطردوا التجار الفرنسيين المتعاملين مع الهند أو ان يرفضوا دخولهم إلى القطر المصري فيجب أن يعطوهم مهلة سنة يكونون خلالها متمتعين بالسلامة والحماية في بيوتهم وبحرية تصفية اعمالهم وبيع بضائعهم كما يريدون بدون أن يتعرّضوا لأي خسارة أو اذى أو إهانة. وعند انقضاء المهلة يغادرون القطر المصري مع شركائهم بكل سلامة وأمان.

المادة السابعة عشرة: إذا طلبت دولة اوروبية أخرى امتيازات لتجارتها مع الهند أوسع مما هو معترف به في هذه المعاهدة للتجارة الفرنسية، فإن الأمة الفرنسية تكون دائماً أكثر رعاية وأوسع امتيازات من كل دولة.

وقد تم وضع هذه الكتابة بشروطها وتم الاتفاق عليها بين الفريقين المتعاقدين بملء الرضى والارتياح ولتبقى نافذة المفعول في المستقبل عند الدولتين سواء من جانب السفراء والقناصل الفرنسيين في الحاضر أو الذين سيخلفونهم في المستقبل.

شروط صريحة، ومواقف ثابتة أبدية
مقبولة في كل أمر وكل مكان كما هي بنصها.
في ٢٧ صفر ١١٩٩ و٩ كانون الثاني (يناير) ١٧٨٥

الإمضاء: دي تروغيه — **الإمضاء: مراد بك أمير اللواء**
امير القافلة سابقاً

مستند رقم ٣

اتفاق بين الشفاليه دي تروغيه ورئيس جمارك مصر يوسف كسّاب بتاريخ ١٢ ربيع الأول ١١٩٩ (٢٣ كانون الثاني «يناير» ١٧٨٥)

هذا اتفاق معقود بضمان الله بين سعادة الكونت دي شوازول سفير ملك فرنسا في القسطنطينية وبيننا نحن يوسف كسّاب المتعهد العام، بعد الاتفاقات الموضوعة والموقَّع عليها من الشفاليه دي تروغيه والأمير مراد بك أمير القافلة بحضور ورضى وتوقيع الأمير سليمان مصطفى خان والأمير عثمان كيخيا.

المادة الأولى: إن السيد يوسف كسّاب يقسم بالله وضميره وايمانه أنه سيرعى ويساعد ويحمي الأمة الفرنسية والتجار الذين سيأتون من الهند إلى السويس بكل ما في طاقته وصلاحياته لجعل اتصالاتهم بقادة القاهرة سهلة ومثمرة مقابل الامتيازات التي ستعطى له والوارد ذكرها فيما بعد.

المادة الثانية: إذا وقع حدث ما ونتج عنه ضرر للتجار الفرنسيين أو اجحاف بحقهم أياً كان نوع الضرر أو الاجحاف، فإن السيد يوسف يكون ملزماً بضميره ان يخبر قنصل فرنسا والتجار الفرنسيين الذين يهمهم الأمر وان يعطيهم النصائح التي يراها اضمن لمصلحتهم وان لا يفضّل مصالح دولة أخرى على مصالح الأمة الفرنسية.

المادة الثالثة: يقوم السيد يوسف [كساب] باستمرار بدور الوسيط بين التجار الفرنسيين وحكام القطر المصري ويبعد عنهم بكل ما في استطاعته كلّ محاولات الارهاق والتآمر وان يجعلهم معتبرين ومحترمين لدى الحكام.

المادة الرابعة: إذا اكتشف السيد يوسف [كساب] أن أحد التجار الفرنسيين قد قام بشيء من الغش في تجارته فعليه ان يطلع على الأمر القنصل الذي له حق تأديب التاجر وان يمتنع عن أي شكوى لحكام القاهرة ضد هذا التاجر. وعلى

القنصل ان ينفِّذ العدالة ويحكم على المخالف.

المادة الخامسة: يستوفي السيد يوسف رسماً قدره ١/٢ ١٪ عن جميع بضائع التجار الفرنسيين، ويستوفي هذا الرسم عيناً عن الانسجة ونقداً عن العقاقير والفلافل، والمواد الأخرى على أساس التخمين.

المادة السادسة: يكون للسيد يوسف ٣٪ من ثمن البضائع القادمة من الهند والتي يرسلها التجار الفرنسيون إلى تركيا على أن يكون الأمر مكتوماً عن حكَّام القاهرة.

المادة السابعة: يستوفي السيد يوسف رسماً قدره ١/٢٪ عن البضائع التي يرسلها التجار الفرنسيون إلى بلادهم عن طريق الإسكندرية أو دمياط، وفاقاً لما اتفق عليه مع قادة الميناءين.

المادة الثامنة: يُدفع على البضائع القادمة من فرنسا والمعدة للارسال من السويس إلى الهند ٣٪ فقط كرسم جمركي في القاهرة أو الاسكندرية. وفي السويس تكون هذه البضائع معفاة من كل رسم.

المادة التاسعة: إذا ترك السيد يوسف مركزه في الجمارك فيعتمد عليه بان يفعل كل ما في طاقته لحمل خلفه على قبول احكام هذا الاتفاق والتقيد بها.

والفريقان الموقعان متفقان على أن لا يضاف شيء على رسوم الجمرك أو غيرها وان لا ينقص منها شيء، وعلى أن يكون السيد يوسف كسَّاب حامياً ومرشداً للتجار الفرنسيين القادمين بطريق السويس وساهراً على جميع البضائع الآتية من مرسيليا إلى السويس أو للإستهلاك المحلي في القاهرة أو للتصدير إلى تركيا، وذلك على اتم واحسن ما يوحي به ضميره، وما تم الاتفاق عليه في ما تقدم. والله مسؤول ان يتم الأمر على هذا الوجه.

وعلى جميع التجار الفرنسيين في نقل بضائعهم ودفع الرسوم الجمركية ان يكونوا صادقين بريئين من كل غش واحتيال في تنفيذ كل ما سبق ذكره.

كُتب ووقع وطبع بالخاتم في ١٢ ربيع الأول ١١٩٩.

الموافق ٢ كانون الثاني (يناير) ١٧٨٥

الإمضاء: دي تروغيه — **الإمضاء يوسف كسَّاب**

مستند رقم ٤

اتفاق الجلاء عن القطر المصري

بين الجنرال ديزيه والمواطن بوسييلغ مدير المالية، نائبين عن القائد العام، وصاحبي السعادة مصطفى رشيد افندي دفتردار ومصطفى رسيسة أفندي رئيس الكتاب، نائبين عن الصدر الأعظم

إن الجيش الفرنسي في مصر، رغبة منه في إقامة الدليل على عزمه على حقن الدماء ووضع حد للخلاف المؤسف بين الجمهورية الفرنسية والباب العالي، يوافق على الجلاء عن القطر المصري وفاقاً للتدابير المنصوص عنها في هذا الاتفاق راجياً ان يكون الجلاء تمهيداً فعلاً للسلام العام في أوروبا.

المادة الأولى: ينسحب الجيش الفرنسي بسلاحه وعتاده ومنقولاته إلى الاسكندرية ورشيد وأبي قير من حيث يتم نقله إلى فرنسا على سفنه الخاصة والسفن التي تقضي الحاجة بان يضعها الباب العالي تحت تصرفه. ولتأمين تجهيز هذه السفن بسرعة تم الاتفاق على أن يرسل الباب العالي إلى الإسكندرية بعد مضي شهر على ابرام هذا الاتفاق مفوضاً وخمسين شخصاً للقيام بهذه المهمة.

المادة الثانية: تقوم هدنة في مصر لمدة ثلاثة أشهر تبدأ يوم توقيع هذا الاتفاق. وإذا انقضت هذه المدة قبل أن يتم تجهيز السفن التي يتعهد الباب العالي بتقديمها فإن الهدنة ستمدد إلى أن ينقل الجيش إلى السفن. ويقوم الفريقان بكل ما لديهما من وسائل بالسهر على سلامة الجيش وراحة الأهالي.

المادة الثالثة: يتم نقل الجيش الفرنسي وفاقاً للنظام الذي يضعه المفوَّضون المعينون لهذا الغرض من جانب الباب العالي ومن قبل القائد كليبر. وإذا وقع خلاف بين المفوّضين العثمانيين والفرنسيين اثناء نقل العساكر من اليابسة إلى السفن على شكليات تنفيذ النظام الموضوع، يعيِّن الكومودور سدني سميث مفوضاً من جانبه للفصل في الخلاف طبقاً للانظمة البحرية البريطانية.

المادة الرابعة: يتم الجلاء عن موقعي القطيعة والصالحية في اليوم الثامن أو في اليوم العاشر على الأكثر بعد ابرام هذا الاتفاق. وفي اليوم الخامس عشر يتم الجلاء عن مدينة المنصورة. وعن دمياط وبلبيس في اليوم العشرين. أما السويس فيكون انسحاب الجيش منها قبل الجلاء عن القاهرة بستة أيام. وبعد خروج الجيش من القاهرة بعشرة أيام تخلي القوى الفرنسية جميع المواقع القائمة على ضفة النيل الشرقية، وتخلي الدلتا بعد عشرين يوماً من الجلاء عن القاهرة. وتبقى ضفة النيل الغربية بيد الفرنسيين إلى أن يتم الجلاء عن القاهرة وتنتهي عمليات نزول العساكر الفرنسية من مصر العليا (الوجه القبلي) ويمكن ان يستمر احتلال هذه الضفة إلى نهاية مدة الهدنة إذا تعسَّر اخلاؤها قبل ذلك. وتسلم جميع المواقع للباب العالي على حالتها الحاضرة.

المادة الخامسة: يتم الجلاء عن مدينة القاهرة خلال اربعين يوماً أو خمسة واربعين يوماً على الأكثر بعد ابرام هذا الاتفاق.

المادة السادسة: يتعهد الباب العالي بالاّ يوفر وسيلة من وسائل تأمين انتقال الجيش الفرنسي من المواقع التي يحتلها على الضفة الغربية للنيل ونقل اسلحته واعتدته إلى المقر العام بهدوء وسلامة وبدون ان يتعرَّض له أو لاحد افراده سواء باليد او باللسان أحد من الأهالي أو من عساكر الجيش الأمبراطوري العثماني.

المادة السابعة: تسهيلاً لتنفيذ المادة السابقة ومنعاً لوقوع أي احتكاك أو اشتباك تؤخذ التدابير اللازمة لابقاء الجنود الترك بعيدة بعداً كافياً عن العساكر الفرنسية.

المادة الثامنة: حال ابرام هذا الاتفاق تفرج الحكومة الفرنسية عن جميع الترك المعتقلين في فرنسا أو الذين مُنعوا من مغادرتها وعن جميع الترك ورعايا الدول الأخرى بدون استثناء الذين وقعوا اسرى بيد الجيش الفرنسي في مصر، كما يُفرج عن جميع الرعايا الفرنسيين المعتقلين في مدن ومرافىء الدولة العثمانية وعن جميع الاشخاص الملحقين بالمفوضيات والقنصليات الفرنسية في تركيا اية كانت الأمة التي ينتمون إليها.

المادة التاسعة: تعاد إلى رعايا الفريقين أملاكهم على اختلاف أنواعها أو يدفع لهم ثمن هذه الأملاك وذلك حال الجلاء عن مصر. وتتم عمليات الإعادة أو دفع الثمن في القسطنطينية بواسطة مفوضين يعينهما الفريقان لهذه الغاية.

المادة العاشرة: لا يلحق أي أذى في الاملاك أو ازعاج شخصي بأي فرد من سكان القطر المصري أياً كان مذهبه بسبب ما يكون قد تم من صلات بينه وبين الفرنسيين اثناء احتلالهم لمصر.

المادة الحادية عشرة: يعطي الباب العالي وحلفاؤه، أي بريطانيا العظمى وروسيا، للجيش الفرنسي جوازات السفر والمرور والسفن المرافقة اللازمة لتأمين عودته إلى فرنسا.

المادة الثانية عشرة: يتعهد الباب العالي وحلفاؤه بالسهر على حرية الجيش الفرنسي وسلامته وعدم التعرّض له على أي وجه حتى وصوله إلى أرض فرنسا. ويتعهد الجنرال كليبر القائد العام الفرنسي بعدم القيام بأي عمل عدائي في ذلك الوقت ضد أساطيل أو أراضي الباب العالي وحلفائه وبان تواصل السفن التي تنقل الجيش سيرها إلى فرنسا بدون التوقف عند أي ساحل غير فرنسي الا في حالة الضرورة القصوى.

المادة الثالثة عشرة: نتيجة لهدنة الثلاثة شهور المنصوص عنها فيما تقدم لتأمين جلاء الجيش الفرنسي تمّ الاتفاق بين الفريقين على أنه إذا قدم إلى مرفأ الاسكندرية خلال هذه الهدنة بعض السفن الفرنسية، بدون علم قادة الأساطيل المتحالفة، كان على هذه السفن ان تغادر الاسكندرية بعد أخذ حاجتها من المؤن والمواد الغذائية وتعود إلى فرنسا بجوازات تعطى لها من الحكومات المتحالفة. وإذا كانت احدى هذه السفن بحاجة إلى اصلاح فيمكنها البقاء في الاسكندرية حتى إذا تمت عمليات الاصلاح كان عليها ان تغادر الاسكندرية عائدة إلى فرنسا عند هبوب الريح الموافقة.

المادة الرابعة عشرة: للقائد العام الفرنسي الجنرال كليبر ان يرسل في الحال إلى فرنسا سفينة تزوّد بالجواز اللازم ويحمّلها إلى الحكومة الفرنسية رسالة

يخبرها فيها بالاتفاق على الجلاء عن مصر.

المادة الخامسة عشرة: لما كان الجيش الفرنسي باعتراف الفريقين بحاجة يومية إلى مواد غذائية طوال مدة الهدنة التي سيتم الجلاء فيها ولثلاثة اشهر أخرى ابتداء من انتقاله من اليابسة إلى السفن فقد تمّ الاتفاق على ان يقدَّم له القمح واللحم والأرز والهشيم بكميات توازي الكميات التي يستهلكها الآن وفقاً للبيان المقدم من المفوضين الفرنسيين، ويحسم من هذه الكميات ما يكون الجيش قد أخذه من المخازن بعد ابرام هذا الاتفاق.

المادة السادسة عشرة: ابتداء من اليوم الذي يتّم فيه ابرام هذا الاتفاق يمتنع الجيش الفرنسي عن استيفاء أي ضريبة في القطر المصري ويترك للباب العالي حق استيفاء الضرائب التي ستستحق بين تاريخ الابرام وتاريخ جلائه. كما يترك له أيضاً جميع الاباعر والنوق والأعنزة والذخائر والمدافع التي هي ملكه ويقرر عدم نقلها إلى بلاده، وجميع مستودعات الحبوب المجموعة كضرائب ومستودعات الإعاشة. وسيتم فحص هذه المخلفات وتحديد أثمانها بمعرفة مفوضين يرسلون إلى مصر لهذه الغاية من قبل الباب العالي وقائد القوى البريطانية وممثلين يعينهم القائد العام كليبر ويستلمها الفريق الأول لحساب الجلاء الذي قدر بثلاثة آلاف كيس لتمكين الجيش الفرنسي من الاسراع في عمليات الإنسحاب والانتقال إلى السفن. وإذا لم يبلغ ثمن المخلفات الثلاثة آلاف كيس المذكورة يقوم الباب العالي بتقديم المبالغ الناقصة كقرض تدفعه الحكومة الفرنسية فيما بعد بناء على تحاويل يوقعها ممثلو القائد العام كليبر الذين يتسلمون المبالغ.

المادة السابعة عشرة: تسهيلاً للجانب الفرنسي في دفع النفقات التي تقتضيها عمليات جلاء قواته عن الأراضي المصرية تقرر ان يُدفع لها حال ابرام هذا الاتفاق المبلغ المنصوص عنه فيما سبق على الوجه الآتي:

في اليوم الخامس عشر ٥٠٠ كيس
في اليوم الثلاثين ٥٠٠ كيس
في اليوم الأربعين ٣٠٠ كيس

في اليوم الخمسين ٣٠٠ كيس
في اليوم الستين ٣٠٠ كيس
في اليوم السبعين ٣٠٠ كيس
في اليوم الثمانين ٣٠٠ كيس
وأخيراً في اليوم التسعين ٥٠٠ كيس

وكل هذه الأكياس التي يحتوي كل منها على ٥٠٠ قرش تركي سيستلمها الفرنسيون من الأشخاص الذين يعينهم الباب العالي لهذا الغرض. وتسهيلاً لتنفيذ هذا الاتفاق يرسل الباب العالي حال ابرام الاتفاق مفوَّضين من قبله إلى مدينة القاهرة وغيرها من المدن التي يحتلها الجيش الفرنسي.

المادة الثامنة عشرة: تحسم الضرائب التي يكون الجيش الفرنسي قد استوفاها بعد توقيع هذا الاتفاق وقبل تعميمه على جميع انحاء القطر المصري، من مبلغ الثلاثة آلاف كيس المنصوص عنها.

المادة التاسعة عشرة: تسهيلاً لعمليات الجلاء وتأميناً لسرعة اتمامها تعطى السفن الفرنسية الراسية في المياه المصرية طوال مدة الهدنة حرية الانتقال بين دمياط ورشيد والاسكندرية ذهاباً وإياباً.

المادة العشرون: لما كانت سلامة اوروبا تقضي باتخاذ أوسع التدابير والاحتياطات لمنع تسرب داء الطاعون إليها فإن كل شخص مصاب بهذا الداء أو يظن أنه مصاب به لا يسمح له بركوب السفن.

والمصابون بالطاعون أو بغيره من الأمراض التي تقعدهم عن السفر في المدة المحددة للجلاء يبقون في المستشفيات التي يعالجون فيها بحماية سمو الصدر الأعظم ويشرف على معالجتهم ضباط صحيون فرنسيون إلى أن يتم شفاؤهم ويستطيعوا السفر، وتطبق عليهم المادتان ١١ و ١٢ من هذا الاتفاق. ويتعهد القائد العام الفرنسي بان يصدر الأوامر المشددة لجميع الضباط وقادة الفرق بالا يسمحوا بانزال الأشخاص الذين يشتبه الضباط الصحيون باحوالهم الصحية في غير المرافىء التي يعينها هؤلاء الضباط الصحيون كالاماكن المستوفية شروط الحجر الصحي.

المادة الواحدة والعشرون: الخلافات التي يمكن ان تحدث والتي ينص عنها في هذا الاتفاق تكون موضع مداولة وتحل حبياً بين المفوضين المعينين من سمو الصدر الأعظم ومن القائد العام كليبر على أساس تسهيل الجلاء والاسراع فيه.

المادة الثانية والعشرون: لا يكون هذا الاتفاق نافذاً الاّ بعد ابرامه من جانب الحكومتين، ويتم تبادل وثائق الابرام خلال اسبوع وعندئذ يصبح الاتفاق نهائياً ينفذه الفريقان بكل صدق وامانة.

كُتب ووقع وختم بأختام كل من الفريقين في مركز الاجتماع بالعريش في ٢٤ كانون الثاني (يناير) ١٨٠٠ الموافق ٢٨ شعبان ١٢١٤.

عن القائد العام، الإمضاء: الجنرال ديزيه   الإمضاء: بوسييلغ

عن الصدر الأعظم: الإمضاء: مصطفى رشيد أفندي دفتردار

الإمضاء: مصطفى رسيسة رئيس الكتاب

صورة طبق الأصل عن النص الفرنسي الذي تسلمه الوزراء الترك مقابل النص التركي.

الإمضاء: ديزيه، بوسييلغ

أنا الموقع أدناه القائد العام للجيش الفرنسي في مصر اصدّق على ما جاء في هذا الاتفاق واقبله وابرمه ليكون نافذاً بروحه ونصه. واعتبر المواد الاثنتين والعشرين التي يتكوّن منها الاتفاق هي مترجمة ترجمة صحيحة عن الأصل التركي الموقع من ممثلي الصدر الأعظم، وهي الترجمة التي سيرجع إليها كلما وقع خلاف بين الفريقين على مفاهيم الاتفاق.

في المقر العام بالصالحية ٢٨ كانون الثاني (يناير) ١٨٠٠

الإمضاء: كليبر

صورة طبق الأصل

قائد الفرقة رئيس الأركان العامة

الإمضاء: دوماس

مستند رقم ٥

مقدّمات الصلح بين الجمهورية الفرنسية والباب العالي التي تم توقيعها في أول جمادى الآخرة ١٢١٦ (٩ تشرين الأول «اكتوبر» ١٨٠١)

لما كان القنصل الاوّل للجمهورية الفرنسية الناطق باسم الشعب الفرنسي والباب العالي العثماني قد اعتزما وضع حد للحرب التي فرّقت بين الدولتين والعود إلى العلاقات القديمة التي كانت تجمع بينهما، فإنهما قد عينا لهذه الغاية الوزيرين المفوضين الآتي اسماها:

عن القنصل الاوّل للجمهورية الفرنسية العامل باسم الشعب الفرنسي، المواطن شارل موريس تاليران وزير العلاقات الخارجية، وعن الباب العالي العثماني وزير المال العثماني سابقاً وسفيره الحالي بباريس السيد علي افندي. وبعد ان قدم كل منهما إلى الآخر وثيقة اعتماده اتفقا على المواد الأولية التالية:

المادة الأولى: يقوم الصلح والصداقة بين الباب العالي العثماني والجمهورية الفرنسية. وستقف الاعمال الحربية بين الدولتين حال تبادل وثائق ابرام المواد التمهيدية الحاضرة وتجلو الجيوش الفرنسية عن القطر المصري وتعيده إلى الباب العالي العثماني التي تبقى أراضيه وممتلكاته كاملة غير منقوصة أي كما كانت قبل الحرب.

وقد اتفق الفريقان المتفاوضان على أن يكون نصيب فرنسا عقب جلائها عن مصر كنصيب أية دولة أخرى من الامتيازات التي تمنح للدول في القطر المصري.

المادة الثانية: تعترف الجمهورية الفرنسية بجمهورية الجزر السبع والأراضي البرية التي كانت تابعة للبندقية، وتتعهد بالحفاظ على هذه الجمهورية، ويعترف الباب العالي من جانبه بهذه الجمهورية ويقبل الضمان المعطى لها من الجمهورية

الفرنسية وروسيا.

المادة الثالثة: تضع الجمهورية الفرنسية والباب العالي العثماني فيما بعد الاتفاقات النهائية الخاصة بممتلكات رعاياهما التي وضع عليها الحجز اثناء الحرب، وسيطلق سراح الممثلين السياسيين والتجاريين واسرى الحرب من كل رتبة حال ابرام هذه المواد التمهيدية.

المادة الرابعة: كل المعاهدات التي كانت قائمة قبل الحرب بين فرنسا والباب العالي العثماني تعتبر مجددة بكاملها. وبنتيجة هذا التجديد تتمتع الجمهورية الفرنسية في كل البلدان الخاضعة للسلطان بجميع الحقوق التجارية والبحرية التي كانت لها في الماضي وسيكون لها في المستقبل ما سيكون للدول الأكثر رعاية من حقوق وامتيازات.

يتم تبادل وثائق الابرام في باريس خلال ثمانين يوماً.

باريس في ١٧ فندمبير من العام العاشر للجمهورية الفرنسية
الموافق ١ جمادي الآخرة ١٢١٦ (٩ تشرين الأول «اكتوبر» ١٨٠١)

الإمضاء: السيد علي افندي. **الإمضاء: شارل موريس تاليران**

مستند رقم ٦

معاهدة الصلح بين الجمهورية الفرنسية والباب العالي المعقودة بباريس في ٢٥ حزيران (يونيو) ١٨٠٢ الموافق ٢٤ صفر ١٢١٧.

إن القنصل الأول للجمهورية الفرنسية باسم الشعب الفرنسي، والسلطان العثماني السامي المقام، رغبة منهما في إعادة علاقات السّلم والصداقة التي كانت قائمة بين فرنسا والباب العالي العثماني من أقدم الأزمان، قد عيّنا تنفيذاً لهذه الرغبة وزيريهما المفوضين:

عن القنصل الأول باسم الشعب الفرنسي المواطن شارل موريس تاليران وزير العلاقات الخارجية للجمهورية الفرنسية، عن الباب العالي العثماني: السيد محمد سعيد غالب افندي الأمين الخاص ومدير الشؤون الخارجية.

وبعد ان تبادل المفوَّضان أوراق اعتمادهما اتفقا على ما يأتي:

المادة الأولى: يقوم بين الجمهورية الفرنسية والباب العالي العثماني سلم وصداقة ابديان، وتقف الأعمال الحربية بين الدولتين الآن وإلى الأبد.

المادة الثانية: تعتبر المعاهدات التي كانت قبل الحرب تحدد كل أنواع العلاقات بين الدولتين مجددة بكاملها. وبنتيجة هذا التجديد وتنفيذاً لمواد المعاهدات السابقة التي تعترف للفرنسيين بحق التمتع في كل البلدان الخاضعة للباب العالي بكل الإمتيازات المعطاة لدول أخرى، يقبل الباب العالي ان تتمتع السفن الرافعة العلم الفرنسي بدون أي اعتراض بحق الدخول إلى البحر الأسود والتنقل فيه بكل حرية، ويقبل الباب العالي فوق هذا ان تكون السفن الفرنسية في دخولها إلى البحر الأسود وخروجها منه وفي كل ما يسهّل لها حرية الملاحة على قدم المساواة التامة مع السفن التجارية التابعة للدول الأخرى.

وسيتخذ الباب العالي وحكومة الجمهورية الفرنسية بالاتفاق تدابير فعّالة

لتطهير البحار التي تجوبها سفنهما من القراصنة والقرصنة بمختلف أنواعها واشكالها. ويعد الباب العالي بحماية التجار الفرنسيين الذين يتنقلون في البحر الأسود من القرصنة أياً كان شكلها.

وتعترف حكومة الجمهورية الفرنسية من جانبها باعطاء رعايا واعلام الباب العالي في أراضيها وبحارها كل الإمتيازات والضمانات المعطاة لرعاياها وسفنها بموجب هذه المادة.

المادة الثالثة: تتمتع الجمهورية الفرنسية في البلاد العثمانية الواقعة على سواحل البحر الأسود أو القريبة من هذا البحر في ما يتعلق بتجارتها وممثليها ومفوضي الشؤون التجارية الذين سيحلون في هذه الأراضي حيث تقضي الحاجة التجارية الفرنسية بكل الحقوق والامتيازات والاستثناءات التي كانت تتمتع بها فرنسا قبل الحرب في الأراضي العثمانية الأخرى عملاً بالمعاهدات القديمة.

المادة الرابعة: يقبل الباب العالي في ما يختص به المعاهدة المعقودة في اميان بين فرنسا وبريطانيا بتاريخ ٤ جرمينال السنة العاشرة (٢٢ ذي الحجة ١٢١٦). وكل مواد هذه المعاهدة التي تتعلق بالباب العالي تعتبر مجددة في المعاهدة الحالية.

المادة الخامسة: يضمن كل من الفريقين المتعاقدين سلامة ممتلكاتها.

المادة السادسة: إن التعويضات المستحقة لممثلي الدولتين المتعاقدتين ولرعاياهما الذين صودرت ممتلكاتهم اثناء الحرب سيُبت بامرها بروح العدل في اتفاق خاص يعقد في القسطنطينية بين الحكومتين.

المادة السابعة: إلى أن يفصل باتفاقات جديدة في الأمور المختلف عليها في ما يتعلق برسوم الجمارك تبقى احكام المعاهدات القديمة الخاصة بالموضوع قائمة ونافذة.

المادة الثامنة: يطلق في الحال وبدون جزية سراح كل اسير حرب موجود في البلدين.

المادة التاسعة: تنفيذاً لرغبة الجمهورية الفرنسية والباب العالي بان يكون لكل منهما في اراضي الآخر مركز الدولة الاكثر رعاية، اتفق الفريقان المتعاقدان على ان يعطي كل منهما الآخر كل الإمتيازات التي تتمتع بها عنده الدول الأخرى كما لو كانت هذه الامتيازات واردة صراحة في هذه المعاهدة.

المادة العاشرة: يتم تبادل وثائق ابرام هذه المعاهدة بباريس خلال ثمانين يوماً أو، إذا امكن الأمر، قبل هذه المدة.

كتب في باريس في ٦ مسيدور من السنة العاشرة للجمهورية الفرنسية الموافق للرابع والعشرين من صفر الخير ١٢١٧ (٢٥ حزيران ١٨٠٢)

الإمضاء: السيد محمد سعيد غالب أفندي الإمضاء: شارل موريس تاليران

مادة إضافية وسرية: تتعهد فرنسا بالاّ تفرض على الباب العالي خلافاً لرأيه ان يشاركها في الحروب التي قد تضطر لخوضها ضد دول أخرى.

الإمضاء: محمد سعيد غالب أفندي الإمضاء: شارل موريس تاليران

المَصَادِر وَالمَرَاجِع

مراجع الكتاب

و توجيهات حول مصادر النصوص

تفسير لمختصر المصادر الواردة في الكتاب:

- و. خ. باريس. م. س. وهي اختصار لتعبير: وزارة الشؤون الخارجية - باريس - المحررات السياسية.
ARCHIVES DU MINISTERE DES AFFAIRES ETRANGERES - PARIS CORRESPONDANCE POLITIQUE.

- و. خ. باريس. م. ق. ت. هي اختصار لتعبير: محفوظات وزارة الشؤون الخارجية - باريس - المحررات القنصلية والتجارية.
ARCHIVES DU MINISTÈRE DES AFFAIRES ÉTRANGÈRES - PARIS CORRESPONDANCE CONSULAIRE ET COMMERCIALE.

- م. و. باريس. وهي اختصار لتعبير: المحفوظات الوطنية - باريس.
ARCHIVES NATIONALES - PARIS.

- و. خ. باريس. ج. ش. وهي اختصار لتعبير: محفوظات وزارة الحربية - باريس - جيش الشرق (١٧٩٨ - ١٨٠١) آ - المراسلات.
ARCHIVES DU MINISTÈRE DE LA GUERRE - ARMÉE D'ORIENT (1798 - 1801) - a - correspondance.

BEIRUT

الباب الأول

سياسة الدول الأوروبية تجاه الدولة العثمانية وبلدان الشرق العربي من أوائل القرن السادس عشر الى سنة ١٧٨٩

١ - حول مشاريع الدول الأوروبية القيام بحروب صليبية ضد الدولة العثمانية وتقسيمها، ودور فرنسوا الأول، ملك فرنسا، فيها، راجع:

COPPIN (Le Père Jean). Le bouclier de l'Europe ou la Guerre Sainte... Lyon 1686.– DRAPEYRON (L). Un projet de conquête de l'Empire ottoman aux 16 et 17 s. (Revue des Deux Mondes. 1876).– DJUVARA (T.G.)– Cent projets de partage de la Turquie (1281-1913). Paris 1914.

٢ - بشأن سيطرة العثمانيين على منطقة البلقان في شرقي أوروبا وسيطرة أساطيل الأفارقة على غربي البحر المتوسط، راجع:

BOUVER (Francisque). La Turquie et les Cabinets d'Europe depuis le XV° siècle ou la Question d'Orient. Paris 1953.

٣ - فيما يتعلق بعلاقة فرنسوا الأول بالسلطان سليمان القانوني، راجع:

MARON (Eug.). François 1er et Soliman le Grand. Paris 1853.

٤ - حول العلاقات بين سليمان القانوني وفرنسوا الأول وإخلاص السلطان لها وتردد الملك الفرنسي في تقويتها خلال المرحلة الأولى منها، راجع:

MEAUX (Vicomte de) Les relations de la France et de la Turquie sous François 1er. (Rev. contemporaine, 1854).

٥ - بشأن مهمة جان دي لافوريه في اسطنبول، راجع: و.خ. باريس
CORRESPONDANCE POLITIQUE. TURQUIE, Tome 2 (1494-1599).

٦ - حول المعاهدة المعقودة بين السلطان سليمان القانوني وفرنسوا الأول في ٢٨ شباط (فبراير) ١٥٣٥، والمعروفة بأولى معاهدات الامتيازات الأجنبية، راجع:

- م.و. باريس. SERIE K. سجل رقم ١٣٣٨، ويتضمن المعاهدات والامتيازات التجارية الممنوحة من سلاطين المماليك وسلاطين بني عثمان الى الدول الأجنبية من سنة ١٢٩٩ الى سنة ١٧٨٧.
- م.و. باريس. SERIE MARINE-B7 (المرافىء الشرقية). سجل رقم ٥٢٠، ويتضمن المعاهدات والامتيازات التجارية الممنوحة من الخلفاء والسلاطين الى الدول الأجنبية من سنة ٩٣٥ الى سنة ١٦٦١.
- راجع أيضاً: و.خ. باريس. م.س. سجلات تركيا. سجل رقم ٢ (١٤٩٤ - ١٥٩٩).
- راجع أيضاً نص هذه المعاهدة في كتاب:

NOURADOUNGHIAN (Gabriel) - Recueil d'actes internationaux de l'Empire Ottoman. T.I. PP. 83-87.

٧ - راجع أيضاً في هذا الشأن:

- و.خ. باريس. م.س. سجلات تركيا. سجل رقم ٢ (١٤٩٤ - ١٥٩٩)
- م.و. باريس. SERIE K سجل رقم ١٣٣٨ (١٢٩٩ - ١٧٨٧).
- م.و. باريس. SERIE MARINE B7 (المرافىء الشرقية). سجل رقم ٥٢٠ (٩٣٥ - ١٦٦١).

٨ - حول الامتيازات الأجنبية ودورها في ازدهار التجارة بين أوروبا والامبراطورية العثمانية راجع:

- و.خ.م.س. باريس. سجلات تركيا، وهي ذات عدد وافر تشمل السجل رقم ٢ حتى السجل رقم ١٠٥، وتمتد من سنة ١٥٣٥ الى

سنة ١٧٤٠. وكانت فرنسا قد حصلت طوال تلك الحقبة وبصورة متتالية على معاهدات تجارية وامتيازات من سلاطين بني عثمان.

- م. و. باريس. SERIE K سجل رقم ١٣٣٨ (١٢٩٩ - ١٧٨٧) سجل رقم ١٣٤٦ (١٦٩٦ - ١٧٢٦)، سجل رقم ١٣٤٧ (١٥٣٢ - القرن الثامن عشر)؛ SERIE MARINE B7 سجلات رقم ٥٢٠، ٥٢٣، ٥٢٥، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٢، ٥٣٤، ٥٣٧، ٥٣٨ (٩٣٥ - ١٨١٩). ثم SERIE AD.XI سجل رقم ٩ (١٦٤٢ - ١٧٨٥)، سجل رقم ٤٧ (١٦٠٠ - ١٧٨١)، MS. N° 289 (F. 12. 645)، MS. N° 731 (K 907 N° 33)، MS. N° 1051 (K 1347 N° 5). (K. 1347 N° 5).
- أما المصادر المطبوعة فكثيرة جداً أبرزها:

DEPPING. Histoire du commerce entre le Levant et l'Europe depuis les Croisades jusqu'à la fondation des colonies d'Amérique. Paris 1830.- HEYD. Histoire du commerce du Levant au Moyen-Age. Leipzig 1885-1886.- MASSON (Paul). Histoire du commerce français dans le Levant au XVII°s. Paris 1896. MASSON (Paul). Histoire du commerce français dans le Levant au XVIII°s. Paris 1911.

٩ - حول مهمة كودينياك في الآستانة راجع: و.خ.م.س. باريس. سجلات تركيا. سجل رقم ٢ (١٤٩٤ - ١٥٩٩).

١٠ - بشأن معاهدة كاتو- كامبريزيس ومهمة لانكوم في الآستانة راجع المصدر ذاته: و.خ.م.س. باريس. سجلات تركيا. سجل رقم ٢ (١٤٩٤ - ١٥٩٩).

راجع أيضاً:

SAINT-PRIEST (comte de). Mémoire sur l'ambassade de France en Turquie et sur le commerce des Français dans le Levant. Paris 1877.- CAMUSAT (Jean). Traité de paix fait à Chasteau-Cambrésis à quoy a esté ajousté l'instruction et ambassade du Sieur de Lancosme en Turquie pour Herny III Roy de France et de Pologne en l'année MDLXXXV. Paris 1637.

١١ - حول مهمة كلود دي بور في الآستانة وتوقيع معاهدة ١٨ تشرين الأول (أكتوبر) ١٥٦٩، راجع:

- و.خ.م.س. باريس. سجلات تركيا. سجل رقم ٢ (١٤٩٤ - ١٥٩٩).
- م.و. باريس. SERIE K سجل رقم ١٣٣٨ (١٢٩٩ - ١٧٨٧) SERIE MARINE B 7 سجل رقم ٥٢٠ (٩٣٥ - ١٦٦١).
- راجع أيضاً:

Articles accordés par le Grand Seigneur en faveur du Roy et de ses subjets à messire Claude du Bourg, chevalier, sieur de Guérine... pour la liberté et seureté du trafficq et passages es pais et mers du Levant. Paris 1570.– NOURADOUNGHIAN (Gabriel)– Recueil d'actes internationaux de l'Empire Ottoman. T.I.PP. 88-93.Paris 1902.

١٢ - راجع نص هذه المعاهدة: م.و. باريس SERIE K سجل رقم ١٣٣٨ وأيضاً SERIE MARINE B7 سجل رقم ٥٢٠. راجع أيضاً في هذا المجال ولا سيا فيا يتعلق بتجارة بريطانيا في الشرق والهند:

HOSKINS (H.L.) British Routes to India. London 1928.

١٣ - حول معاهدات الامتيازات الممنوحة من السلطات العثمانية الى اسبانيا وهولندا والجمهوريات والممالك الايطالية راجع: م.و. باريس. SERIE K سجل رقم ١٣٣٨ و SERIE MARINE B7 سجل رقم ٥٢٠.

راجع أيضاً:

Capitulations accordées par Amat, Empereur des Turcs, aux princes et potentats d'Allemagne, d'Italie, Hollande et amis de l'Empereur de France. Paris (s.d.).

١٤ - حول مهمة بترمول في الآستانة وتوقيع معاهدة ١٥٨١، راجع:

- و.خ.م.س. باريس، سجلات تركيا. سجل رقم ٢ (١٤٩٤ - ١٥٩٩).

راجع أيضاً: م.و. باريس. SERIE K سجل رقم ١٣٣٨ وأيضاً SERIE MARINE B7 سجل رقم ٥٢٠.

١٥ - حول مهمة دي بريف ومداولاته السياسية في الآستانة للحصول على امتيازات معاهدة ١٦٠٤ راجع: و.خ. باريس. م.س. سجلات تركيا. سجل رقم ٣ (١٦٠٠ - ١٦٢٨)، راجع أيضاً:

م.و. باريس. SERIE K سجل رقم ١٣٣٨ وأيضاً SERIE MARINE B7 سجل رقم ٥٢٠. راجع أيضاً الدراسات والكتب التالية:

– Articles du traité fait en l'année mil six cent-quatre entre Henri le Grand, roi de Navarre, et Sultan Amat, empereur des Turcs, par l'entremise de messire François de Savary, seigneur de Brèves... Paris 1615. – BREVES (de). Relation de ses voyages faicts a Hierusalem, Terre-Sainte. Discours sur l'alliance qu'a le Roy avec le Grand Seigneur et de l'utilité qu'elle apporte à la Chrestienté. Capitulations de 1604. Paris 1630.

راجع أيضاً نص هذه المعاهدة في كتاب:

NOURADOUNGHIAN (Gabriel) – Recueil d'actes internationaux de l'Empire ottoman. T.I. PP. 93-102.

١٦ - حول طبيعة هذه الامتيازات الأجنبية السياسية والقانونية، ومناسبات إعطائها وتطبيق أحكامها في الامبراطورية العثمانية، والتزامات الفريقين الموقعين وحقوقها وموجباتها، راجع:

Un Ancien Diplomate. Le régime des Capitulations; son histoire, son application, ses modifications. Paris 1898. BELIN. Des Capitulations et des Traités de la France en Orient. Paris 1870. BENOIT. Etude sur les Capitulations entre l'Empire Ottoman et la France. Paris 1890.– CHAMPETIER DE RIBES. Les Capitulations ou la réforme judiciaire dans les échelles du Levant. Paris 1870. DESJARDINS (Albert). De l'origine des Capitulations dans l'Empire Ottoman. (Recueil de l'Académie des Sciences morales et politiques). Paris 1891.– HAMMER (de). Mémoire sur les premières relations diplomatiques entre la France et la Porte. (Journal asiatique T. 10, 1827).– REY (Francis). La Protection diplomatique et consulaire dans les échelles du Levant et de Barbarie. Paris 1899.– SALZEDO. La Turquie et les Capitulations. (Mémorial diplomatique 10, 17, et 24 février, 3 mars 1894).

١٧ - حول الامتيازات التجارية التي كانت تعطيها بيزنطة وسلاطين المسلمين للجمهوريات والممالك الايطالية والأوروبية بوجه عام راجع:

- Lettres de sauvegarde adressées au doge de Venise par l'émir de Safad et du pays de St-Jean d'Acre, au nom du sultan d'Egypte Malec Nasser, pour la sécurité des sujets et protégés vénitiens qui voudraient se rendre en Syrie, y demeurer, s'y livrer au commerce ou visiter le St-Sépulcre. (Archives de l'Orient Latin. T.I.).

— Document français de l'an 1254 émanant du sultan d'Alep. (Bibl. de l'Ecole des Chartes. T. 12).

— Privilège accordé en 1320 à la République de Venise par un roi de Perse. (Bibl. de l'École des Chartes. T. 31).

- Privilèges commerciaux accordés à la République de Venise par les princes de Crimée et les empereurs mougols du Kipchak. (Bibl. de l'Ecole des Chartes. T. 29). - ARMINGAUD (J.). Venise et le Bas - Empire. Paris 1867. BLANCARD. Documents inédits sur le commerce de Marseille au Moyen-Age. Paris 1884. LAIGUE (de). L'institution consulaire, son passé historique depuis l'antiquité grecque jusqu'au commencement du Premier Empire 1806. (Rev. d'hist. diplomatique 1890).

SCHLUMBERGER. Les principautés franques dans le Levant. Paris 1877.

١٨ - حول مداولات السفير الفرنسي في الآستانة ومساعيه لدى الباب العالي لإشراك السلطان في الحرب إلى جانب فرنسا، راجع: و.خ.م.س. باريس. سجلات تركيا. سجل رقم ٢ (١٤٩٤ - ١٥٩٩). راجع أيضاً في الموضوع ذاته السجل رقم ٣ (١٦٠٠ - ١٦٢٨).

١٩ - حول علاقات فرديناندو الأول، غراندوق توسكانا، بعلي باشا جانبولاد، راجع:

ADEL ISMAIL. Histoire de Liban du XVII° siecle à nos jours. T.I. PP. 75-77.

٢٠ - حول علاقات فرديناندو الأول، غراندوق توسكانا، بالأمير فخر الدين المعني الثاني راجع:

ADEL ISMAIL. Histoire du Liban. Op. Cit. T.I. PP. 76-81.

٢١ - حول سياسة هنري الرابع وتقربه من السلطان العثماني وتردده في تأييد سياسة البابا للقيام بحرب صليبية ضد الدولة العثمانية، راجع: و.خ.م.س. باريس. سجلات تركيا. سجل رقم ٣ (١٦٠٠ - ١٦٢٨).

٢٢ - حول سياسة الكردينال دي ريشليو تجاه السلطان وتجاه الكرسي الرسولي والدول الأوروبية الكاثوليكية، راجع الكتب التالية:

RICHELIEU (Cardinal de). Mémoires du Cardinal de Richelieu sur le règne de Louis XIII. Paris 1838. - AUBERY (Antoine). L'histoire du Cardinal de Richelieu. Paris 1660. AVENEL. Lettres, instructions diplomatiques et papiers d'Etat du Cardinal de Richelieu. Paris 1853-1877.

٢٣ - حول مهمة لويس داهيه دي كورمونين لدى السلطان مراد الرابع ولدى الشاه عباس، راجع: و.خ.م.س. باريس. سجلات تركيا. سجل رقم ٣ (١٦٠٠ - ١٦٢٨). راجع أيضاً:

TONGAS (Gérard). L'ambassadeur Louis Deshayes de Cormenin (1600-1632). Paris 1937.

٢٤ - راجع في هذا الموضوع: عادل اسماعيل. تاريخ لبنان من القرن السابع عشر حتى يومنا (بالفرنسية) الجزء الأول، ص: ٩٥.

٢٥ - حول مساعي الكونت دي سازي لدى الباب العالي لمناهضة اسبانيا، ومداولاته مع المسؤولين العثمانيين راجع: و.خ.م.س. باريس. سجلات تركيا. سجل رقم ٤ (١٦٢٩ - ١٦٣٧). راجع أيضاً في الموضوع ذاته:

TONGAS (Gérard). Les relations de la France avec l'Empire Ottoman durant première moitié du XVII°, s., et l'ambassade à Constantinople de Philippe de Harlay, comte de Césy (1619-1640). Toulouse 1942.

٢٦ - راجع عادل اسماعيل. تاريخ لبنان... المصدر ذاته. الجزء الأول. ص: ٨٠-٩٧.

٢٧ - راجع عادل اسماعيل المصدر ذاته، ص: ٩.

٢٨ - يرجى مراجعة مجموعة هامة من مراسلات دي لاهيه- فانتيليه حول هذا الموضوع في و.خ.م.س. باريس. سجلات تركيا. سجل رقم ٥ (١٦٣٨- ١٦٥٩) ثم مراسلات دي لاهيه- فانتيليه الابن في المحفوظات ذاتها سجل رقم ٧ (١٦٦١- ١٦٦٥) وفي سجلات TURQUIE-Supplément رقم ٣ (١٦٤٧- ١٦٦٩) ورقم ٦ (١٦٦٠- ١٦٦٦).

٢٩ - راجع نص هذه المعاهدة والمداولات التي سبقتها بين دي نوانتال والسلطات العثمانية في و.خ. باريس. م.س. سجلات تركيا. سجل رقم ١٠ (١٦٧٠- ١٦٧٣) و TURQUIE-Supplément سجل رقم ٥ (١٦٧٣- ١٦٧٨). راجع أيضاً م.و. باريس. SERIE K سجل رقم ١٣٣٨، و SERIE MARINE B7 سجل رقم ٥٢٠. راجع أيضاً في هذا المجال:

Les Capitulations renouvelées entre Louis XIV, empereur de France, et Mahomet IV empereur des Turcs, par l'entremise de M. Charles Olier, marquis de Nointel, conseiller du Roy en tous ses conseils et en sa cour du Parlement de Paris et son ambassadeur es Levant. Paris 1675.

٣٠ - بشأن تبدل سياسة لويس الرابع عشر من السلطان العثماني وايفاده مبعوثين الى الآستانة لشد أواصر التعاون بين فرنسا والباب العالي راجع:

Ambassade de M. le comte de GUILLERAGUES et de M. GIRARDIN auprès du Grand Seigneur, avec plusieurs pièces curieuses tirées des mémoires de tous les ambassadeurs à la Porte qui font connaître les avantages que la religion et tous les princes de l'Europe ont tiré des alliances faites par les Français avec Sa Hautesse. Paris 1687. – VANDAL (Albert). Une ambassade française en Orient sous Louis XIV. Paris 1887.

٣١ - بشأن سياسة بطرس الأكبر تجاه الدولة العثمانية ومحاولاته الوصول الى البحار الدافئة راجع:

JIGAREV (S.) – La politique russe à l'égard du problème d'Orient.

Moscou 1896. – WALISZEWSKI (K). L'histoire de Pierre-le-Grand. Paris 1911.

٣٢ - بشأن مهمة السفير دي فيلنوف في الآستانة ومساعيه لتوطيد العلاقات بين فرنسا والباب العالي راجع: و.خ.م.س. باريس. سجلات تركيا. سجل رقم ١٠٦ (١٧٤٠ نيسان- آب؛ ابريل- أغسطس). راجع أيضاً: TURQUIE-Supplément سجل رقم ١٣ (١٧٣٠- ١٧٤٠). أما فيما يتعلق بنص هذه المعاهدة فيراجع: سجلات تركيا المصدر ذاته وكذلك م.و. SERIE K سجل رقم ١٣٣٨، و SERIE MARINE B7 سجل رقم ٥٢٠ وكذلك:

– Capitulations renouvelées entre le Roy et le Grand Seigneur à Constantinople le 28 may 1740. Paris 1741.

٣٣ - تجدر الاشارة الى أن محفوظات وزارة الخارجية بباريس تتضمن وثائق عديدة وعلى غاية من الأهمية حول مهمة فرجين في الآستانة سنة ١٧٥٥ كمبعوث خاص للملك الفرنسي لويس الخامس عشر. راجع في هذا الشأن و.خ. باريس. م.س. سجلات تركيا رقم ١٢٨- ١٣٠ (١٧٥٥)، ثم كسفير لدى السلطان العثماني (١٧٥٥- ١٧٦٨)؛ راجع المصدر ذاته سجلات ١٣١- ١٤٦ (١٧٥٦- ١٧٦٨)، وكذلك TURQUIE-Supplément سجل رقم ١٦ (١٧٥٥- ١٧٦٦). راجع أيضاً:

BONNEVILLE et MARSANGY (L.). Le chevalier de Vergennes. Son ambassade à Constantinople. Paris 1894.

٣٤ - حول معاهدة كوجوك - قينرجي في ٢١ تموز (يوليو) ١٧٧٤، راجع ما بعده ص ٢٥، ٢٦، ٤٦.

٣٥ - هناك وثائق عديدة جداً تتعلق بمهمة الأسطول الروسي في المتوسط ودوره في إثارة الفتن والثورات ضد الباب العالي. راجع في هذا الشأن: م.و. باريس. قنصلية صيدا. سجل رقم ١٠٣٥. تقرير دي توليس قنصل فرنسا في صيدا بتاريخ ٢٨ حزيران (يونيو) ١٧٧٢

وما يليه. سجل رقم ١٠٣٦ رسالة الدنقزلي الى الكونت دي ڤوينوڤيتش بتاريخ ٢٨ حزيران (يونيو) ١٧٧٣ وما يليها.

٣٦ - راجع في شأن ما قيل عن مساعي الأمير يوسف الشهابي لعقد معاهدة مع الروس: م.و. باريس. قنصلية صيدا سجل رقم ١٠٣٥. تقرير دي توليس، قنصل فرنسا في صيدا بتاريخ ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٧٧٢. وتجدر الاشارة الى أنه ليس في اضبارات المحررات السياسية في وزارة الخارجية بباريس ولا سيما في السجلات: ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، أي أثر لمثل هذه المعاهدة.

٣٧ - يرجى في هذا الشأن مراجعة مجموعة المحررات المحفوظة في: م.و. باريس. قنصلية صيدا. سجل رقم ١٠٣٦. تقرير دي توليس بتاريخ ١٤ حزيران (يونيو) ١٧٧٣ وما يليه.

٣٨ - راجع في هذا الموضوع وحول ثورة علي بك وارتباطه بالروس، كتاب الرحالة سافاري:

SAVARY. Lettres sur l'Egypte... Paris 1785. – LUSIGMAN (S.) A History of the Revolt of Ali Bey Against the Ottoman Porte. London 1784. – TWISS (Trav.). A History of the Revolt of Ali Bey. London 1792. – BRUCE (James) – Travels to discover the source of the Nile en the years 1768, 1769, 1770, 1771 and 1773. Edinburgh 1804.

٣٩ - بشأن معركة تشمة؛ أسبابها ونتائجها السياسية والعسكرية، راجع:

GREIG. Journal de la campagne navale de Tchechmé. Pétersbourg 1830.

٤٠ - راجع نص معاهدة قينرجي (٢١/١٠ تموز «يوليه» ١٧٧٤) نورادونجيان. المصدر المذكور آنفاً. الجزء الأول ص ٣١٩- ٣٣٤. أما بشأن نتائج تلك المعاهدة على العلاقات بين روسيا والباب العالي وموقف الدول الكبرى منها، فيراجع:

BOGOLIOUBSKY (Alexis). Un document inédit sur les guerres d'Orient au XVIII siècle. Notice sur les batailles livrées à l'ennemi à partir du 1er juin 1770. Beyrouth 1948.

KERALIO (de). Histoire de la deuxième guerre entre les Russes et les Turcs. Paris 1777. JOUSEPHOVITCH. Traités conclus par la Russie en Orient. Saint-Pétersbourg 1879.

٤١ - عنوان الكتاب بالفرنسية: SAVARY. Le parfait négociant. Paris.

٤٢ - عنوان الكتاب بالفرنسية: MERCIER (P.) – Description de l'Egypte. Paris.

٤٣ - SAUMA (Dominique) - Etat présent de l'Egypte et réflexions sur les moyens de conquérir l'Egypte et le royaume de Chypre. Vienne 1747.

وحول أهمية مصر وبلدان الشرق والبحر الأحمر على طريق الهند، راجع:

HOSKINS (H.L.) – British Routes to India. New York 1928.
IRWIN (Eyles). Series of Adventures in the Course of a Voyage up the Red Sea. Dublin 1780.

٤٤ - راجع كتاب الرحالة بروس في هذا الموضوع:

BRUCE (James) – Travels to discover the Source of the Nile... Op. cit. Edinburgh 1804.

٤٥ - حول اهتمام البريطانيين بمصر في القرن الثامن عشر وحرصهم على سلامة طريق الهند عبر البحر الأحمر، راجع:

CAPPER (James) Observations on the Passage to India Through Egypt... London 1785. – HOSKINS (H.L.) – British Routes to India. N.Y. 1928.

٤٦ - راجع هذه الخرائط في: م.و. باريس:

SERIE MARINE 5JJ Reg. 342; 6jj Reg.35 bis, 59, 59 bis 74, 76 et aussi 91, 92 et 93.

٤٧ - بشأن مهمة البارون دي توت في الآستانة راجع مذكراته بعنوان:

TOTT (Baron de). Mémoires sur les Turcs et les Tartares. Amsterdam 1784.

٤٨ - حول مشاريع الدول الأوروبية شن حروب وحملات صليبية على الامبراطورية العثمانية وتقسيمها، راجع:

DJUVARA (T.G) – Cent projets de partage de la Turquie (1281-1913), Paris 1914. – MAROCHETTI. Partage de la Turquie. Paris 1827.

٤٩ – تتضمن محفوظات وزارة الخارجية بباريس سجلات عديدة لمراسلات سان بريبه، سفير فرنسا في الآستانة، تتعلق بأوضاع الامبراطورية العثمانية وحروبها مع روسيا وفي بلاد البلقان، ومشاريع الدول الأوروبية لتقسيمها. راجع في هذا الشأن: و.خ.م.س. باريس. سجلات تركيا، رقم ١٦٧ – ١٦٨ (١٧٨١ – ١٧٨٣).

٥٠ – حول مشاريع تقسيم الامبراطورية العثمانية راجع:

DJUVARA (T.G.) – Cent projets de partage de la Turquie... op. cit. – MAROCHETTI– Partage de la Turquie. op. cit.

٥١ – راجع آراء بلدوين في هذا الشأن وقد توسع فيها في كتابه:

BALDWIN (George). Political Recollections Relative to Egypt... London 1801.

٥٢ – بقي شوازول – غوفيه سفيراً لفرنسا في الآستانة مدة ثماني سنوات (١٧٨٤ – ١٧٩٢)، وتحتفظ وزارة الخارجية الفرنسية بباريس بمجموعة هامة من تقاريره حول السياسة العثمانية وعلاقة رجال الباب العالي بفرنسا وبريطانيا والدول الكبرى، ونشاط سفرائها في الآستانة. راجع: و.خ.م.س. سجلات تركيا رقم ١٧١ – ١٨٣ (١٧٨٤ – ١٧٩٢).

الباب الثاني

سياسة الدول الأوروبية تجاه الدولة العثمانية وأقطار الشرق العربي من سنة ١٧٨٩ الى سنة ١٨١٥

الفصل الأول

الثورة الفرنسية وسياستها في الشرق (١٧٨٩ – ١٧٩٨)

٥٣ – راجع تعليمات رجال الثورة الفرنسية الى شوازول – غوفيه سفيرها في الآستانة: و.خ.م.س. سجلات تركيا. رقم ١٨٠ – ١٨٣ (١٧٨٩ – ١٧٩٢)و TURQUIE-Supplément سجل رقم ٢٢ (١٧٨٨ ـ ١٧٩٣).

٥٤ – بشأن الخلاف الذي قام بين أعضاء الجالية الفرنسية في الآستانة حول تأييدهم للثورة ومعارضتهم لها، راجع تقرير موغوران الى السفير شوازول- غوفيه بتاريخ ٢٠ أيلول (سبتمبر) ١٧٩١: و.خ.م.س. سجلات تركيا. سجل رقم ١٨٢ (١٧٩١) راجع أيضاً: TURQUIE-Supplément سجل رقم ٢٢ (١٧٨٨ – ١٧٩٣).

٥٥ – راجع تفاصيل هذا الموضوع في كتاب:

STRUVE. Voyage en Krimée suivi de la relation de l'ambassade envoyée de Pétersbourg à Constantinople en 1793, publié par un jeune Russe attaché à cette ambassade. Paris 1802.

٥٦ – حول مهمة سيمونفيل في الآستانة في سنتي ١٧٩٢ و١٧٩٣ راجع:

GROSJEAN. La mission de Sémonville à Constantinople 1792-1793. Paris 1887.

٥٧ - هناك تقارير عديدة تتعلق بمهمة ديكورش سانت- كروا لدى الباب العالي محفوظة في: و.خ.م.س. سجلات تركيا. سجل رقم ١٨٤ (١٧٩٣) وهي على غاية من الأهمية في شرح موقف السلطان العثماني من الثورة الفرنسية ورجالها.

٥٨ - بشأن المفاوضات بين ديكورش والباب العالي في الآستانة حول مشروع المعاهدة بين الجمهورية الفرنسية وتركيا واسبانيا وفشل تلك المفاوضات، راجع مجموعة من التقارير في هذا الشأن في: و.خ.م.س. سجلات تركيا رقم ١٨٤ - ١٩٠ (١٧٩٣ - ١٧٩٥).

٥٩ - بشأن مهمة ديبوا- تنفيل ومداولاته مع السلطان ورجال الباب العالي راجع: و.خ.م.س. سجلات تركيا. سجل رقم ١٩٢ (١٧٩٥- ١٧٩٦).

٦٠ - بشأن مهمة دي فرنيناك في الآستانة ومساعيه لتطوير العلاقات بين السلطان والجمهورية الفرنسية راجع: و.خ.م.س. سجلات تركيا رقم ١٩٣ - ١٩٤ (١٧٩٦).

٦١ - حول تطور قوة الأسطول البريطاني وانتقاله الى المتوسط ومخططات البحرية البريطانية لحماية مواصلاتها على طريق الهند، راجع:

BURGUOYNES (Sir John M.) Egypt, Navals and Military Operations 1798– 1802. London 1893.– ANSON (J.) The life of John Jervis Admiral Lord Saint-Vincent. London 1913. –MILL and WILSON. History of British India (vol III – VII). – TUCKER (J.I.) Mémoirs of Admiral the Earl of Saint-Vincent. London 1844. – The private papers of George, second Eart Spencer, First lord of the Admiralty, 1794-1801. (Navy Records Society).

٦٢ - فيما يتعلق بنشاط ماغالون في مصر ومساعيه لكسب ولاتها، راجع مجموعة من التقارير محفوظة في و.خ.م.ق.ت. سجلات الاسكندرية. سجل رقم ١٦ (١٧٩٢- ١٨٠٤).

راجع أيضاً تقرير ماغالون عن مصر:

MAGALLON (Ch.) Mémoire sur l'Egypte (Rev. d'Egypte Vol. III. 1896).

٦٣ - حول مهمة ديبوا- تنفيل في مصر سنة ١٧٩٥، راجع مجموعة من التقارير المتعلقة بها والمحفوظة في و.خ.م.ق.ت. سجلات الاسكندرية. سجل رقم ١٦ (١٧٩٢- ١٨٠٤).

٦٤ - حول نشاط ماغالون في مصر، راجع مجموعة تقاريره في و.خ.م.ق.ت. سجلات الاسكندرية. سجل رقم ١٦ (١٧٩٢- ١٨٠٤) راجع أيضاً:

MAGALLON (Ch.) Mémoire sur l'Egypte. op. cit.

٦٥ - راجع في هذا الشأن وفي موقف سدني سميث من مشاريع احتلال مصر:

BARROW (H.) – Life and Correspondance of sir William Sidney Smith. London 1848.

٦٦ - بشأن أهمية الجزر الأيونية بنظر الجنرال بونابرت وحول سياسته الشرقية راجع:

RODOCANACHI – Bonoparte et les îles ioniennes. Paris 1893.
DRIAULT (Edouard) – La politique orientale de Napoléon... Paris 1904.

٦٧ - حول معاهدة كامبو - فورميو والوقع الذي أحدثته لدى الباب العالي راجع تقارير الجنرال أوبير دي باييه، سفير فرنسا في الآستانة، في هذا المجال، وحول مداولاته مع أركان الباب العالي تجاه الوضع في أوروبا وموقف فرنسا من السلطان: و.خ.م.ب. سجلات تركيا. سجل رقم ١٩٧ (١٧٩٧).

٦٨ - بشأن وجهة نظر ماغالون من مشاريع احتلال مصر راجع: و.خ. باريس. م.ق.ت. سجلات الاسكندرية. سجل رقم ١٦. راجع أيضاً كتابه عن مصر:

MAGALLON (Ch.) – Mémoire sur l'Egypte. op. cit.

٦٩ – حول سياسة بونابرت الشرقية وآرائه في أهمية احتلال مصر راجع:

DRIAULT (Edouard) – La politique orientale de Napoléon,op. cit.– BARRERE (Bertrand, Président du Comité du Salut Public). Mémoire. Paris 1896. CHARLES – ROUX (Fr.) Les origines de l'expédition d'Egypte. Paris 1910. BARRAS (Président du Directoire) - Mémoires. Paris 1946.

٧٠ – المصادر ذاتها في الرقم ٦٩.

٧١ – حول علاقة بوريان ببونابرت وتعاونه معه في تخطيط الشؤون العسكرية راجع:

BOULAY DE LA MEURTHE (comte). Bourrienne et ses erreurs. Paris 1830.

٧٢ – فيما يتعلق بالغزوة الكبرى وموقف حكومة الادارة وبونابرت منها، راجع:

BARRAS (Président du Directoire). Mémoires. op. cit.

٧٣ – راجع في هذا الشأن وحول علاقة تاليران ببونابرت وبحكومة الادارة:

DARD (Emile) – Napoléon et Talleyrand. Paris.
PALLAIN (G). Le ministère de Talleyrand sous le Directoire. Paris 1891.

٧٤ – حول صعود بونابرت وطموحه السياسي وحرصه على التوسع في البحر المتوسط والمشرق، راجع:

DRIAULT (Edouard) – La politique orientale de Napoléon,op. cit. – VANDAL (Albert).L'avènement de Bonaparte. Paris 1908.

٧٥ – المصدر ذاته للرقم ٧٤.

٧٦ – المحاضرة كانت بعنوان:

Essai sur les avantages à retirer des colonies nouvelles dans les circonstances présentes.

٧٧ – تولى الدوق دي شوازول (١٧١٩ – ١٧٨٥) في عهد لويس الخامس

عشر وزارة الخارجية الفرنسية من سنة ١٧٥٨ الى سنة ١٧٦١ ثم وزارة الحربية من سنة ١٧٦١ إلى سنة ١٧٧٠، ولعب دوراً رئيسياً في إنهاء حرب السبع سنوات (١٧٥٦ - ١٧٦٣) وفي ضم مقاطعة اللورين وجزيرة كورسيكا إلى التاج الفرنسي.

٧٨ – صدر هذا الكتاب في باريس سنة ١٧٩٨ وهو بعنوان:

WADSTORM (C.B.) – Précis sur l'établissement des Colonies de Sierra Leone et Bouloma. Paris 1798.

٧٩ – راجع مجموعة هذه التقارير وسياسة فرنسا تجاه الباب العالي والمداولات التي دارت بشأنها في الآستانة وباريس خلال سنتي ١٧٩٧ و١٧٩٨، و.خ.م.س. سجلات تركيا. رقم ١٩٥ – ١٩٨ (١٧٩٧ – ١٧٩٨). راجع أيضاً و.خ.م.ق.ت. سجلات الاسكندرية رقم ١٦ (١٧٩٢ – ١٨٠٤).

٨٠ – كانت دراسة الأب دلبويش- كوميراس بالعنوان التالي:

DELPUECH – COMEIRAS – Considérations sur la possibilité, l'intérêt et les moyens qu'aurait la France de rouvrir l'ancienne route du commerce de l'Inde, accompagnées de recherches sur l'isthme de Suez et sur la jonction de la mer Rouge à la Méditerranée.

٨١ – حول تقارير تاليران ودوره في دفع حكومة الادارة لتبني مشروعه في احتلال مصر، وسياسته المزدوجة تجاه الدولة العثمانية وسفيرها في باريس راجع: و.خ.م.س. سجلات تركيا رقم ١٩٧ - ١٩٨ (١٧٩٧ - ١٧٩٨).

BARRAS. (Président du Directoire). Mémoires. Paris 1946.
BOULAY DE LA MEURTHE. Le Directoire et l'expédition d'Egypte... Paris 1885. – CHARLES-ROUX (François). Les origines de l'expédition d'Egypte. Paris 1910. – DRIAULT (Ed). La politique orientale de Napoléon... Paris 1904. – MADELIN (Louis) Talleyrand. Paris 1934 – PALLERIN (G) . Le ministère de Talleyrand sous le Directoire. Paris 1891.

٨٢ - راجع في هذا المجال مجموعة تعليمات تاليران الى روفن ومداولات هذا الأخير مع السلطات العثمانية. و.خ.م.س. سجلات تركيا رقم ١٩٧ - ١٩٨ (١٧٩٨).

الفصل الثاني

العلاقات الدولية في أثناء الحملة الفرنسية على مصر (١٧٩٨ - ١٧٩٩)

٨٣ - بشأن سقوط مالطة بيد بونابرت ورحيل فرسان القديس يوحنا عنها، راجع مجموعة المحررات المحفوظة في وزارة الحربية بباريس ولا سيا: و.ح.ج.ش. آ- المراسلات (١٧٩٨ - ١٨٠١) سجل رقم B6*-N° 105* . تقارير الجنرال رينييه حول سقوط مالطة. وأيضاً السجل رقم B6* N° ١ . (١٧٩٩ - ١٨٠٢). راجع أيضاً في المصدر ذاته تقرير الجنرال برتييه بتاريخ ١٢ حزيران ١٧٩٨ حول سقوط مالطة وكذلك دراسة:

GERENFELL (Sir F.W.) – Malta in 1798. Its Capture by Napoléon (Malta Factical, Archeological and Scientific Societies. March 1902).

٨٤ - حول سياسة بونابرت الاسلامية بمناسبة سقوط مالطة وفي أثناء حملته على مصر، راجع:

CHERFISL (Christian). Bonaparte et l'Islam. Paris 1914.

٨٥ - راجع في هذا الشأن وفيما يتعلق بوصول بونابرت الى الاسكندرية وبموقف البريطانيين منه، وحول سياسة بونابرت تجاههم وتجاه المصريين: الترك (المعلم نقولا)- ذكر تملك الجمهورية الفرنساوية الأقطار المصرية والبلاد الشامية. باريس ١٨٣٩.

٨٦ - راجع في هذا الموضوع: و.خ. باريس. م.س. سجلات تركيا. سجل رقم ١٩٨ (١٧٩٨). راجع أيضاً و.ح. باريس. ج.ش.آ- المراسلات. سجل رقم B6*-N° 105* (١٧٩٨ - ١٧٩٩).

LAU LIBRARY BEIRUT

٨٧ - بشأن سقوط الاسكندرية بيد بونابرت، راجع: و.ح. باريس. ج.ش. آ - المراسلات. سجل رقم B6* N° 105* (١٧٩٨ - ١٧٩٩).

٨٨ - حول معركة الأهرام، راجع: و.ح. باريس. ج.ش.آ- المراسلات سجل رقم B6*-N° 105* . تقرير الجنرال رينييه. راجع أيضاً:

LANGLOIS(Colonel Ch.) Panorama de la bataille des Pyramides. Paris 1853.

٨٩ - حول تعليمات تاليران الى روفن راجع: و.خ. باريس. م.س. سجلات تركيا. سجل رقم ١٩٨ (١٧٩٨) تعليمات تاليران إلى روفن في ١١ أيار (مايو) ١٧٩٨ وما يليها.

٩٠ - المصدر ذاته. تعليمات تاليران الى روفن بتاريخ ٢١ تموز (يوليه) ١٧٩٨ وما يليها.

٩١ - بشأن مراسلات نلسون الى بلدوين راجع:

NOCOLAS (Sir H.) The Disportches and Letters of Vice- Admiral lord Viscount Nelson. London 1845.

٩٢ - حول معركة أبو قير راجع: و.ح. باريس. ج.ش.آ- المراسلات سجل رقم B6* N°, 105* (١٧٩٨ - ١٧٩٩).

The letters of Admiral of the Fleet the Earl of Saint-Vincent whilst first Lord of the Admiralty 1801 - 1804. (Navy Records Society). London 1912. –BURGUOYNES (Sir John M.). Egypt, Navals and Military Operations 1798- 1802. London 1893. –DOUIN (G.). La flotte de Bonaparte sur les côtes d'Egypte. Les prodromes d'Aboukir. Paris 1922. – PIETRO (Dominique di). Relation de l'expédition de Syrie, de la bataille d'Aboukir et de la reprise du fort de ce nom... Paris an VIII. –TUKER (J.I.) Mémoirs of Admiral the Earl of Saint-Vincent. London 1844. –WALSH (Th). Journal of the Late Campaign in Egypt. London 1803.

٩٣ - حول معركة أبي قير وموقف بونابرت من الأميرال برويس راجع: و.ح. باريس. ج.ش.آ- المراسلات. سجل رقم B6*-83 (١٧٩٨ - ١٨٠١). راجع أيضاً:

DOUIN (G). La flotte de Bonaparte sur les côtes d'Egypte. Les prodromes d'Aboukir. Paris 1922.

٩٤ - و.ح. باريس. ج.ش. المصدر ذاته.

٩٥ - راجع هذه المحررات في: و.ح. باريس. ج.ش.آ- المراسلات. سجل رقم 83 - *B6 (١٧٩٨ - ١٨٠١).

٩٦ - و.خ. باريس. م.س. سجلات تركيا. سجل رقم ١٩٨ (١٧٩٨) راجع عدد من تعليمات تاليران الى روفن في شهري آب وأيلول (أغسطس، سبتمبر) ١٧٩٨.

٩٧ - أرسل ديكورش كمبعوث فوق العادة الى الآستانة سنة ١٧٩٣، وبقي فيها حتى سنة ١٧٩٥. أما بشأن مهمته لدى الباب العالي راجع: و.خ. باريس. م.س. سجلات تركيا رقم ١٨٤ - ١٩٠ (١٧٩٣- ١٧٨٥).

٩٨ - حول النشاط الدبلوماسي في الآستانة منذ بدء الحملة الفرنسية على مصر وإقدام الباب العالي على قطع علاقاته الدبلوماسية مع الجمهورية الفرنسية، راجع: و.خ. باريس. م.س. سجلات تركيا رقم ١٩٩- ٢٠١ (١٧٩٨- ١٧٩٩).

٩٩ - راجع بهذا الشأن مراسلات روفن في: و.خ. باريس. م.س. سجلات تركيا رقم ٢٠٢- ٢٠٤ (١٨٠٠- ١٨٠٢).

١٠٠ - حول التزاحم الفرنسي البريطاني في المتوسط وعلى طريق الهند راجع من مجموعة الكتب العديدة التي صدرت في هذا المجال، الكتابين التاليين:

DARCY (Jean) – France et Angleterre; cent ans de rivalité coloniale. Paris 1904. – MILL and WILSON. History of British India (vol III–VII).

١٠١ - فيما يتعلق باعتقال روفن وحياته في السجن، راجع:

DEHERAIN (H.). La vie de Pierre Ruffin, orientaliste et diplomate 1742-1824. Paris 1929.

١٠٢ - راجع في هذا المجال:

KABRDA (Joseph). Quelques firmans concernant les relations franco-turques lors de l'expédition de Bonaparte en Egypte (1798-99). (Cahiers de la Société Asiatique N° X) Paris 1947.

١٠٣ - راجع رسائل نلسون في هذا الموضوع:

NICOLAS (Sir H.) The Dispatches and Letters of Vice- Admiral Lord Viscount Nelson. London 1845.

١٠٤ - راجع نص هذه المعاهدة في:

NOURADOUNGHIAN (G). op. cit. T. II. pp. 24-27.

١٠٥ - بشأن نشاط سدني وسبنسر سميث في الآستانة والرسائل المتبادلة بينهما راجع:

BARROW (H.). Life and Correspondence of Sir William Sidney Smith. London 1848.

١٠٦ - راجع نص هذه المعاهدة في:

NOURADOUNGHIAN. op. cit. T. II. pp. 28-31.

١٠٧ - حول سياسة بريطانيا المعادية لفرنسا ولحملتها على مصر، راجع:

CHARLES-ROUX (F.). L'Angleterre et l'expédition française en Egypte. Le Caire 1925. – DOYLE (Charles). A non Military Journal or Observations Made in Egypt by an Officer of the Staff of the British army. London 1803.

١٠٨ - بشأن سياسة بريطانيا وإقامة وجود عسكري دائم لها في البحر الأحمر وعلى الشواطىء الجنوبية لشبه الجزيرة العربية راجع: و.خ. باريس. م.ق.ت. سجلات مسقط. سجل رقم ١ (١٧٨٣- ١٨١٠). ومحررات مخا المحفوظة في سجل واحد غير مرقم يعود للحقبة الممتدة من ١٧١٠ الى ١٨٢٩.

١٠٩ - بشأن مهمة بوشان واعتقاله من قبل البريطانيين ثم العثمانيين وقيام الأسطول البريطاني بتوقيف السفن والمبعوثين الفرنسيين المتجهين الى الآستانة راجع:

LARCHEY (L.). Correspondance intime de l'armée d'Egypte interceptée par la croisière anglaise. Paris 1866. SIMON (E.T.). Correspondance de l'armée française interceptée par l'escadre de Nelson, publiée à London. Paris 1799. –Copies of original letters from the Army of General Bonaparte in Egypte, intercepted by the fleet under the command of admiral Lord Nelson. London 1799.

١١٠ – حول موقف تاليران وبونابرت من الحملة الفرنسية بعد معركة أبي قير وفشل مساعي بونابرت للتفاهم مع الباب العالي، راجع: و.ح. باريس. ج.ش.آ- المراسلات. سجل رقم B6-83 (١٧٩٨- ١٨٠١) راجع أيضاً:

BOULAY DE LA MEURTHE. Le Directoire et l'expédition d'Egypte. Etude sur les tentatives du Directoire pour communiquer avec Bonaparte, le secourir et le ramener. Paris 1885.

١١١ – فيما يتعلق بحصار بونابرت لعكا وانكفائه عنها وموقف الجزار والبريطانيين منه، وأسباب فشله، راجع المحررات السياسية والكتب والدراسات التالية: و.ح. باريس. ج.ش.آ- المراسلات. سجل رقم B6-83 (1798- 1801).

– Narrative of the treachery and... inhumanity of the renegado Buonaparte, and the defeat of his army at Acre in Syria By that brave hero Sir W. Sidney Smith. Bristol 1800.
– ADER (M). Histoire de l'expédition d'Egypte et de Syrie. (Revue pour les détails stratégiques). Paris 1826. –BERTRAND (Général). Campagnes d'Egypte et de Syrie (1798- 1799). Paris 1847. –BURGUOYNES (Sir John M.) Egypt, Navals and Military Opérations; 1798- 1802. London 1893. – LOCKROY (E). Ahmed le Boucher. Paris 1888. –OBERNY (le Dr). Au seuil de l'épopée. Episodes des campagnes d'Egypte et de Syrie 1798-1801. Paris (s.d). –RICHARDOT. Nouveaux mémoires sur l'armée française en Egypte et en Syrie ou la vérité mise à jour sur les principaux faits etc... Paris 1848. –SMITH (Sir Sidney). Letters to Lord Nelson Containg a most Extraordinary Narrative of the Defeat and Almost Entire Destruction of the French Army

at St-John of Acre in Syria. Bristol 1799. –WALISH (Th). Journal of the Campaign in Egypt. London 1803.

١١٢ – راجع في هذا الشأن: الترك (المعلم نقولا) – ذكر تملك الجمهورية الفرنساوية الأقطار المصرية والبلاد الشامية. باريس ١٨٣٩.

١١٣ – و.ح. باريس. ج.ش. آ. المراسلات. سجل رقم B6-83 (1798-1801) راجع أيضاً:

BOULAY DE LA MEURTHE. Le Directoire et l'expédition d'Egypte. Étude sur les tentatives du Directoire pour communiquer avec Bonaparte, le secourir et le ramener. Paris 1885.

١١٤ – راجع كتاب آدير (ADER) وما يتضمن من مواقف بونابرت وتاليران تجاه الحملة الفرنسية على مصر:

ADER – Histoire de l'expédition d'Egypte et de Syrie. (Revue pour les détails stratégiques . Paris 1826).

١١٥ – حول انزال الجيوش العثمانية في أبي قير سنة ١٧٩٩، راجع:

MORIER (J.). Memoirs of a Campaign with the Ottoman Army in Egypt from February to July 1800. London 1799.
WILLMAN (William). Travels Across the Desert into Egypt, During the Years 1799, 1800 and 1801 in company with the Turkish army and the british military mission. London 1803.

١١٦ – فيما يتعلق بوقوع مصطفى باشا أسيراً في معركة أبي قير ومداولاته مع بونابرت، راجع:

DARESSY (Georges). Moustapha pacha, le prisonnier d'Aboukir. (Bull. de l'institut d'Egypte. T.XI. 1928- 29).

١١٧ – LA GAZETTE DE FRANCFORT, LE COURRIER FRANÇAIS

١١٨ – حول مر سلات بونابرت مع الصدر الأعظم وأرباب الباب العالي، راجع في هذا الموضوع: و.ح. باريس. ج.ش.آ- المراسلات. سجل B6-83 (1798- 1801).

١١٩ – راجع فيما بعد ص: ١٢٨ - ١٣١.

الفصل الثالث

تصفية الحملة الفرنسية على مصر ومفاوضات الصلح بين فرنسا وبريطانيا والباب العالي (١٧٩٩-١٨٠٢)

١٢٠ - تجدر الاشارة الى أن المراسلات التي قامت بين بونابرت وكليبر والوثائق الملحقة بها محفوظة في وزارة الحرب بباريس في عدد كبير من السجلات تحمل الأرقام B6-2 à 77 (١٧٩٨ - ١٨٠١).

وحول تعليمات بونابرت لكليبر قبل عودته لفرنسا راجع و ح. باريس. ج.ش.آ- المراسلات. سجل رقم *87- *B6 راجع أيضاً: المصدر ذاته رقم B6-83.

١٢١ - راجع في هذا المجال السجل الخاص بمراسلات كليبر السرية. و.ح. باريس. ج.ش.آ- المراسلات. سجل رقم (1799-1800) B6*-111 رسالة كليبر بتاريخ ٢٤ آب (أغسطس) ١٧٩٩. راجع أيضاً:

KLEBER - Documents extraits des archives historiques du ministère de la Guerre. Expédition française en Egypte (Revue d'Egypte. I. 1895; II. 1896). PAJOL (Le comte)- Kléber, sa vie, sa correspondance. Paris 1877.

١٢٢ - راجع سجل رسائل كليبر السرية، ورسالته الى حكومة الادارة بتاريخ ٨ تشرين الأول (أكتوبر) ١٧٩٩ في: و.ح. باريس. ج.ش.آ- المراسلات. سجل رقم (1799- 1800)B6*-111*.

١٢٣ - راجع رسائل مونو الى كليبر ورسالته في ٦ تشرين الأول (أكتوبر) ١٧٩٩ في: و.ح. باريس. ج.ش.آ- المراسلات. سجل رقم B6*-120 (1799- 1800).

١٢٤ - المصدر ذاته سجل رقم B6*-120.

١٢٥ - المصدر ذاته سجل رقم B6*-111*.

١٢٦ - المصدر ذاته سجل رقم B6*-111*. راجع أيضاً:

PAJOL. Kléber, sa vie et sa correspondance. Paris 1877.
KLEBER - Documents extraits des archives historiques du ministère de la Guerre. Expédition française en Egypte. (Revue d'Egypte. I. 1895, II. 1896).

١٢٧ - و.ح. باريس. ج.ش.آ- المراسلات. سجل مراسلات كليبر السرية رقم (1799-1800)B6*-111*.

١٢٨ - راجع في هذا الشأن:

The private papers of George, second Earl Spencer, first lord of the Admiralty 1794 - 1801, (Navy Records Society. London 1914).

راجع أيضاً: SMITH (Sir Sidney) – Letters... op. cit.

١٢٩ - و.ح. باريس. ج.ش. آ- المراسلات. سجل مراسلات كليبر السرية رقم (1799-1800)B6*-111*. راجع أيضاً في هذا المجال: مراسلات كليبر:

PAJOL (Le comte). Kléber, sa vie, sa correspondance. Paris 1877. -KLEBER. Documents extraits des archives historiques du ministère de la Guerre. Expédition française en Egypte, (Rev. d'Egypte. I. 1895; II 1896).

١٣٠ - و.ح. باريس. ج.ش.ا- المراسلات. سجل مراسلات كليبر السرية. رقم B6*-111. راجع أيضاً في هذا الشأن مجمل مراسلات كليبر:

KLEBER. Documents... op. cit. T.I. II.
PAJOL (Le comte) Kléber... op. cit.

١٣١ - بشأن انزال العثمانيين جيوشهم على الساحل المصري سنة ١٧٩٩ راجع:

MORAND. Documents extraits des Archives historiques du ministère de la Guerre de France. Notes de M. le général Morand sur les opérations du général Kléber. (Rev. d'Egypte.II. 1895).

١٣٢ - راجع في هذا المجال سجل مراسلات كليبر: و.ح. باريس. ج.ش.آ- المراسلات. سجل رقم (1799- 1800)B6*-111*. راجع أيضاً السجل B6*-83*(1798- 1801).

١٣٣ – و.ح. باريس. ج.ش.آ– المراسلات بسجل رقم B6*-111* .

١٣٤ – المصدر ذاته، سجل B6*-111* .

١٣٥ – المصدر ذاته سجل B6*-111* .

١٣٦ – المصدر ذاته B6*-111* .

١٣٧ – المصدر ذاته B6*-111* .

١٣٨ – المصدر ذاته B6*-111* .

١٣٩ – المصدر ذاته B6*-111* . راجع أيضاً بشأن مواقف بوسييلغ وموقفه من مفاوضات الجلاء، سجل مراسلاته الى كليبر. المصدر ذاته سجل B6*- 83* .

١٤٠ – المصدر ذاته B6*-111* و B6*- 83* .

١٤١ – المصدر ذاته B6*-111* .

١٤٢ – المصدر ذاته B6*-111* . أما فيما يتعلق بالوضع الاقتصادي للجيش الفرنسي في مصر وقلة المؤن والذخيرة لديه، راجع المصدر ذاته سجل رقم B6*-82*(1798- 1801) .

١٤٣ – راجع في هذا المجال: المصدر ذاته. سجل رقم B6*-120* (1799-1800) . رسائل الجنرال مونو الى الجنرالين كليبر وداماس من ٢٦ تشرين الأول (اكتوبر) ١٧٩٩ الى ٢٩ آذار (مارس) ١٨٠٠). السجلات رقم B6*-121*; B6*-122*; B6*-123* وجميعها تتضمن رسائل الجنرال مونو حول الجلاء وحول اتفاق العريش.

١٤٤ – المصدر ذاته. السجل رقم B6*-109* . راجع أيضاً في هذا الشأن:
PAJOL (Le comte). Kléber. op. cit.

١٤٥ – المصدر ذاته: السجل رقم B6*-109* .

١٤٦ – المصدر ذاته. السجل رقم B6*-83* .

١٤٧ – فيما يتعلق بحالة الجيش الفرنسي في مصر وحاجته الملحة للعتاد والمال راجع: المصدر ذاته. السجل رقم B6*-82* . راجع أيضاً السجل B6*-111* .

١٤٨ – راجع في هذا المجال:

NICOLAS (Sir H.) – The Dispatches and Letters of Vice- Admiral Lord Viscount Nelson. London 1845. –SOUTHEY (R.) The Life of Nelson. London 1853.

١٤٩ – راجع مذكرات لاسكاز:

LAS CASES (de) – Mémorial de Sainte-Hélène. Paris 1823.

١٥٠ – و.ح. باريس. ج.ش.آ– المراسلات. سجل رقم B6*-111* .

١٥١ – المصدر ذاته. السجل رقم B6*-111* .

١٥٢ – المصدر ذاته السجل رقم B6*-111* .

١٥٣ – حول معركة هليوبوليس، راجع مراسلات كليبر. المصدر ذاته. السجل رقم B6*-111* . راجع أيضاً:

REYNIER (général). De l'Egypte après la bataille d'Héliopolis. Considérations générales sur l'organisation physique de ce pays. Paris 1802.

١٥٤ – راجع نص هذه المعاهدة في و.ح. باريس. ج.ش.آ– المراسلات السجل رقم B6*-111* .

١٥٥ – المصدر ذاته. السجل رقم B6*-111* .

١٥٦ – المصدر ذاته. السجل الخاص بمراسلات الجنرال مونو. رقم B6*-120* راجع أيضاً:

ROUSSEAU (M.F.) – Kléber et Menou en Egypte depuis le départ de Bonaparte (Août 1799- Sept. 1801).

١٥٧ – المصدر ذاته في الرقم السابق.

١٥٨ – راجع في هذا الشأن مجموعة المراسلات بين الحكومة البريطانية وأمير البحر البريطاني في المتوسط حول سياسة بريطانيا تجاه الحملة الفرنسية على مصر:

The Letters of Admiral of the Fleet the Earl of Saint- Vincent

Whilst First Lord of the Admiralty 1801- 1804 (Nawy Records Society. London 1912).

١٥٩ - و.ح. باريس. ج.ش.آ- المراسلات. سجل رقم B6*-111* .

١٦٠ - المصدر ذاته السجل رقم B6*-111* .

١٦١ - حول اغتيال كليبر راجع بالاضافة الى مجموعة المراسلات المحفوظة في وزارة الحربية، السجل رقم B6*-121* :

DUCROS (H.). Note sur le poignard qui tua Kléber. (Bul. de l'inst. d'Egypte. T. VII. Paris 1876). - ERNOUF (Baron) Le général Kléber. Paris 1867.

١٦٢ - حول سياسة الجنرال مونو ومواقفه من الجلاء واتفاق العريش، راجع سجل مراسلاته. و.ح. باريس. ج.ش.آ- المراسلات. السجل رقم B6*-121* .

١٦٣ - المصدر ذاته السجل رقم B6*-121* .

١٦٤ - المصدر ذاته. السجل رقم B6*-121* .

١٦٥ - المصدر ذاته. السجل رقم B6*-122* .

١٦٦ - المصدر ذاته. السجل رقم B6*-123* .

١٦٧ - حول تعليمات تاليران الى أوتو، ومداولات أوتو في لندن ومراسلاته الى حكومته بباريس، راجع: و.خ. باريس. م.س. سجلات انكلترا. رقم ٥٩٣- ٥٩٤ (١٨٠٠- ١٨٠١).

١٦٨ - المصدر ذاته.

١٦٩ - حول تعليمات تاليران لروفن ومداولات هذا الأخير مع العثمانيين، راجع: و.خ باريس. م.س. سجلات تركيا رقم ٢٠٢- ٢٠٣ (١٨٠٠- ١٨٠١).

١٧٠ - بشأن المفاوضات الفرنسية الروسية ومساعي بونابرت للتقرب من القيصر، راجع مجموعة من التقارير الهامة المحفوظة في: و.خ. باريس. م.س. سجلات روسيا رقم ١٤٠- ١٤١ (١٨٠٠- ١٨٠١).

١٧١ - المصدر ذاته. روسيا سجل رقم ١٤٠ (١٨٠١).

١٧٢ - راجع في هذا الشأن المصدر ذاته. سجلات روسيا رقم ١٤١- ١٤٢ (١٨٠٠- ١٨٠١).

١٧٣ - المصدر ذاته. سجلات روسيا، رقم ١٤١- ١٤٢ (١٨٠٠- ١٨٠١).

١٧٤ - حول مساعي بونابرت لدى الاسكندر الأول ومهمة الجنرال ديروك في بطرسبورج راجع: و.خ. باريس. م.س. سجلات روسيا، رقم ١٤١ (١٨٠١).

١٧٥ - حول انزال الأسطول البريطاني جيشاً في أبي قير واحتلاله للساحل المصري، راجع:

WALLS (capt. Th.) Journal de l'expédition anglaise en Egypte dans l'année 1800. Traduit de l'anglais par M.A.T. Paris 1829.

١٧٦ - بشأن مداولات أوتو في لندن ومراسلاته مع تاليران، راجع: و.خ. باريس. م.س. سجلات لندن رقم ٥٩٤ - ٥٩٦ (١٨٠١).

١٧٧ - المصدر ذاته.

١٧٨ - LE COURRIER DE LONDRES, LA GAZETTE DE FRANCE.

١٧٩ - راجع مراسلات مونو الى بليار حول موقفها من اتفاق العريش وجلاء الجيش الفرنسي عن مصر وحصار القاهرة: و.ح. باريس. ج.ش.آ- المراسلات. سجل رقم B6*-132*, 133*, 134*. راجع أيضاً تقارير مونو حول استحكامات القاهرة وأهميتها. المصدر ذاته رقم B6*-135* .

١٨٠ - تجدر الاشارة الى أنه لما وصل جثمان كليبر الى فرنسا أمر بونابرت بإرساله الى قلعة ايف القائمة على صخرة كبيرة عند مرفأ مرسيليا، فبقي فيها الى أن نفي نابوليون الى جزيرة ألبا سنة ١٨١٤ واستلم الحكم لويس الثامن عشر فأمر بنقل الجثمان الى استراسبورغ مسقط رأس القائد.

١٨١ – و.ح. باريس. ج.ش.آ– المراسلات. سجل رقم *B6*-128.

١٨٢ – المصدر ذاته سجل رقم (1801) *147 -B6* راجع التقرير الموجه الى الجنرال فريان، المتعلق بجلاء الجيش الفرنسي عن مصر سنة ١٨٠١.
راجع أيضاً حول تصفية الحملة الفرنسية وإتمام الجلاء عن مصر:
DEHERAIN (Henri). La liquidation de l'expédition d'Egypte en Turquie. Paris 1924. –RIGAULT (Georges). Le général Abdallah Menou et la dernière phase de l'expédition d'Egypte (1799- 1801). Paris 1911.

١٨٣ – حول مفاوضات أوتو في لندن راجع: و.خ. باريس. م.س. سجلات انكلترا. سجل رقم ٥٩٥ (١٨٠١).

١٨٤ – المصدر ذاته. سجلات انكلترا. سجل رقم ٥٩٥.

١٨٥ – هوراسيو سيباستياني، من مواليد جزيرة كورسيكا سنة ١٧٧٢. أصبح سفيراً لفرنسا في اسطنبول (١٨٠٦ – ١٨٠٨) ووزيراً للخارجية في عهد الملك لويس– فيليب (١٨٣٠– ١٨٣٢).

١٨٦ – راجع في هذا الشأن المحررات السياسية المحفوظة في وزارة الخارجية بباريس حول المداولات التي تمت بين فرنسا والباب العالي بمناسبة عقد الصلح بين الدولتين في تشرين الأول (أكتوبر) ١٨٠١: و.خ. باريس. م.س. سجلات تركيا. سجل رقم ٢٠٣ (١٨٠١– ١٨٠٢).

١٨٧ – يقصد بذلك مهمة الجنرال ديروك في بطرسبورج. راجع ما قبله ص: ١٦٨.

١٨٨ – القائمقام هو نائب الصدر الأعظم، والكيخيابك؛ رئيس الديوان السلطاني، والرئيس أفندي هو لقب وزير الخارجية العثمانية.

١٨٩ – راجع في هذا الشأن. و.خ. باريس. م.س. سجلات تركيا. سجل رقم ٢٠٣ (١٨٠١)، راجع أيضاً محررات انكلترا، سجل رقم ٥٩٨، (١٨٠١– ١٨٠٢) وسجل ANGLETERRE- Supplément رقم ٣٠ (١٨٠١– ١٨٠٢).

١٩٠ – المصدر ذاته. سجلات تركيا. سجل رقم ٢٠٣ (١٨٠١).

١٩١ – المصدر ذاته. تركيا. سجل رقم ٢٠٣.

١٩٢ – و.خ. باريس. الأرشيف المعاد (محفوظات نانت) قنصلية بيروت. كرتون رقم ١٦ و٢٠.

الفصل الرابع

الصراع الدبلوماسي في الدولة العثمانية وفي الشرق العربي منذ معاهدة باريس سنة ١٨٠٣ حتى مؤتمر فيينا سنة ١٨١٥

١٩٣ – بشأن التعليمات المعطاة للجنرال برون ومداولات هذا الأخير في الآستانة، راجع: و.خ. باريس. م.س. سجلات تركيا. سجل رقم ٢٠٥ (١٨٠٢– ١٨٠٣).

١٩٤ – راجع ما قبله ص: ١٥٤.

١٩٥ – مدينة أفسس على بحر ايجه، كانت مركزاً تجارياً هاماً في القرن السادس قبل الميلاد، وفيها معبد الآلهة أرتميس الذي اعتبر إحدى العجائب السبعة في العالم، وقد دمره أروستراتوس رغبة منه بطلب الشهرة. افتتحها الترك سنة ١٣٩١ وأحرقوها.

١٩٦ – بشأن نظريات مورير حول طرد الفرنسيين من مصر واحتلالها من قبل بريطانيا برضى الباب العالي أو رغماً عنه، راجع الدراسة التي وضعها في هذا الشأن بعنوان:
MORIER (J) – Mémoirs of a campaign with Ottoman Army in Egypt... London 1799.

١٩٧ – البوكركي هو ملاح ومستكشف برتغالي (١٤٥٣– ١٥١٥) أسس مستعمرتي غوا ومالقه ورسخ أقدام الاستعمار البرتغالي في الهند والمحيط الهندي في أوائل القرن السادس عشر.

١٩٨ – حول سياسة تاليران تجاه مصر بعد جلاء الجيش الفرنسي عنها وعقد

الصلح مع الباب العالي وعلاقاته ببريطانيا، راجع و.خ. باريس. م.س. سجلات انكلترا. سجل رقم ٦٠٠ (١٨٠٣).

١٩٩ - راجع منشور LE MONITEUR الصادر في ٣٠ كانون الثاني (يناير) ١٨٠٣. راجع أيضاً في هذا المجال: و.خ. باريس. م.س. سجلات تركيا رقم ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، (١٨٠٢) ثم م.ق.ت. سجلات عكا رقم ١ (١٧٩٢- ١٨٠٩).

٢٠٠ - LE MONITEUR.

٢٠١ حول علاقات بونابرت بسليم الثالث بعد توقيع الصلح بينهما وانسحاب الجيش الفرنسي من مصر، راجع: و.خ. باريس. م.س. سجلات تركيا سجل رقم ٢٠٨ (١٨٠٤).

٢٠٢ - و.خ. باريس. الأرشيف المعاد (محفوظات نانت) قنصلية بيروت. كرتون رقم ٢ (١٨٠١- ١٨٠٦).

٢٠٣ - المصدر ذاته. قنصلية بيروت. كرتون رقم ٢.

٢٠٤ - حول تعليمات نابوليون الى الجنرال برون ودعوته إليه لتوطيد علاقاته بالباب العالي ومقاومة التدخل الروسي في الآستانة، راجع: و.خ. باريس. م.س. سجلات تركيا رقم ٢٠٨- ٢١٠ (١٨٠٤- ١٨٠٥).

٢٠٥ - لقب وزير البحرية وقائد الأسطول العثماني.

٢٠٦ - و.خ. باريس. م.س. سجلات تركيا. سجل رقم ٢٠٩ (١٨٠٥).

٢٠٧ - راجع في هذا المجال مجموعة كبيرة من الوثائق تتضمن التعليمات المعطاة الى سيباستياني ومباحثات هذا الأخير في الآستانة مع أرباب الباب العالي في و.خ. باريس. م.س. سجلات تركيا. سجل رقم ٢١٢ (١٨٠٦).

٢٠٨ - حول سياسة نابوليون تجاه الباب العالي وروسيا راجع: المصدر ذاته. تركيا. سجل رقم ٢١٢.

٢٠٩ - راجع في هذا الشأن وفي نص مذكرة سيباستياني في ١٦ أيلول

LAU LIBRARY BEIRUT

(سبتمبر) ١٨٠٦: و.خ. باريس. م.س. سجلات تركيا. سجل رقم ٢١٢ (١٨٠٦).

٢١٠ - المصدر ذاته تركيا سجل رقم ٢١٢ (١٨٠٦) ويتضمن مجموعة تعليمات الحكومة الفرنسية الى سيباستياني لايغار صدر السلطان على الروس وحثه على استعادة مقاطعات البلقان وشبه جزيرة القرم.

٢١١ - راجع في هذا الشأن مجموعة المحررات السياسية بين باريس والآستانة: و.خ. باريس. م.س. سجلات تركيا. رقم ٢١١ و٢١٢ (١٨٠٦).

٢١٢ - المصدر ذاته، راجع أيضاً:

PETROF (Général A.M.) - La guerre russo - turque de 1806 à 1812. Pétersbourg 1885.

٢١٣ - حول مداولات سيباستياني في تلك الحقبة، راجع: و.خ. باريس. م.س. سجلات تركيا. سجل رقم ٢١٣ (١٨٠٧).

٢١٤ - المصدر ذاته. راجع أيضاً:

PETROF (Général A.M.) – La guerre russo-turque de 1806 à 1812. op. cit.

٢١٥ - بشأن معاهدة تلسيت ونتائجها في العلاقات بين نابوليون واسكندر الأول وأثرها على سياسة فرنسا تجاه الباب العالي، ثم حول ازدواجية نابوليون تجاه القيصر والسلطان، راجع:

TATISTCHEFF (Serge) – Alexandre I et Napoléon. Paris 1891.

٢١٦ - حول معركة رشيد وانتصار محمد علي على البريطانيين، وتثبيت أقدامه في مصر، راجع: و.خ. باريس. م.ق.ت. سجلات الاسكندرية. السجل رقم ١٨ (١٨٠٥- ١٨١٢). راجع أيضاً:

GHORBAL (Chafik) – The Rise of Mohamed Aly. London 1932.

٢١٧ - حول مهمة الجنرال سافاري لدى بلاط القيصر الروسي ومفاوضاته مع المسؤولين الروس سنة ١٨٠٧، راجع: و.خ. باريس. م.س. سجلات روسيا. السجل رقم ١٤٤ (١٨٠٧).

٢١٨ – بشأن مداولات كولنكور في بطرسبورج ومشاريع القيصر لتقسيم الامبراطورية العثمانية راجع المصدر ذاته: سجلات روسيا. رقم ١٤٦ – ١٤٧ (١٨٠٨).

٢١٩ – المصدر ذاته. سجلات روسيا. رقم ١٤٦ – ١٤٧ (١٨٠٨).

٢٢٠ – حول اجتماعات أرفرت وتيلسيت سنة ١٨٠٨، راجع مجموعة من التقارير محفوظة في: و.خ. باريس. م.س. سجلات روسيا رقم ١٤٦ – ١٤٧ (١٨٠٨)، سجلات المانيا رقم ٧٣٤ (١٨٠٨)، سجلات النمسا رقم ٣٨٢ و٣٨٣ (١٨٠٨).

٢٢١ – حول تقييم البير سوريل لمواقف تاليران وسياسته الأوروبية، وازدواجيته من نابوليون راجع كتابه:

SOREL (Albert). L'Europe et la Révolution française. Paris.

٢٢٢ – كلمة «الكلبية» مأخوذة عن الفرنسية CYNISME، وهي من أصل يوناني Kuôn, Kunos التي تعني: الكلب.

٢٢٣ – راجع نص هذه المعاهدة في:

NOURADOUNGHIAN. op. cit. T. II. pp. 84-85.

٢٢٤ – راجع تعليمات شامباني الى السفير الفرنسي في الآستانة بتاريخ ١٩ شباط (فبراير) ١٨١١ في: و.خ. باريس. م.س. سجلات تركيا. سجل رقم ٢٢١ (١٨١١).

٢٢٥ – المصدر ذاته.

٢٢٦ – السلطان محمود الثاني (١٢٢٣ – ١٢٥٥ هـ، ١٨٠٨ – ١٨٣٩ م) وهو السلطان الثلاثون من سلسلة سلاطين بني عثمان.

٢٢٧ – حول تعليمات الدوق دي باسانو الى سفيره في الآستانة راجع: و.خ. باريس. م.س. سجلات تركيا. رقم ٢٢٤ (١٨١٢) و TURQUIE-Supplément سجل رقم ٢٢٣ (١٨١١ – ١٨١٣).

٢٢٨ – حول فشل السياسة الفرنسية في الآستانة وإنهاء مهمة السفير لاتور

موبور وتعيين الجنرال اندريوسي بدلاً عنه وتعليمات الحكومة الفرنسية إليه في مهمته الجديدة راجع: و.خ. باريس. سجلات تركيا رقم ٢٢٤ – ٢٢٧ (١٨١٢ – ١٨١٣).

٢٢٩ – حول معاهدة ١٨١٤ بين الحلفاء ونفي نابوليون إلى جزيرة ألبا وقيام علاقات جديدة بين فرنسا والدول الأوروبية، راجع:

HERTSLET (E) – Map of Europe by Treaty showing the various political and territorial changes which have taken place since the general Peace of 1814. Paris 1901. –SOREL (Albert) – Le traité de Paris, le 20 Novembre 1815. Paris.

٢٣٠ – بشأن موقف الحلفاء من نابوليون بعد عودته من جزيرة ألبا راجع:

CONSTANT. (B). – Mémoires sur les cent jours. Paris.

٢٣١ – حول مؤتمر فيينا راجع الباب الأول من الجزء الثاني من هذه السلسلة.

مصادر ومراجع الكتاب

أ - المصادر المخطوطة

Archives du Ministère des Affaires Étrangères. Paris

1 — Correspondance politique — Turquie Reg. 1 — 229 (1570-1815).

2 — Correspondance Consulaire et Commerciale.

— Consulat de Saint-Jean d'Acre. Reg. 1 (1792-1815).

— Consulat de Seyde (Saïda). Reg. 26 (1792-1815).

— Consulat de Tripoli. Reg. 12-14 (1793-1816).

3 — Mémoires et Documents. Reg. 7 - 136 (1635-1815).

Archives du Ministère de la Guerre. Paris.

Reg. B6 n^{os} 1 - 101 (1798-1799)
B6 n^{os} 103 - 118 (1799-1800)
B6 n^{os} 119 - 147 (1800-1801)

Archives Nationales. Paris

1 — AFF. ÉTR. B. 1. Reg. 1 — 38 (1790-1792).
2 — Consulat de Tripoli. Reg. 1114-1124 (1788-1792).
3 — Consulat de Seyde (Saïda). Reg. 1017-1041 (1649-1790).
4 — Marine B 7. Reg. 49 — 538 (1564-1815).

Archives anglaises. London

1 — Foreign Office-Turkey.
Reg. 78/30, 78/31, 78/32, 78/33, 78/35, 78/36, 78/38, 78/24, (1799-1802).
2 — India Office.
Range 380, Reg. 73-74 (1798-1799).
Range 381, Reg. 17-21 (1798-1799).
3 — Colonial Office. 77/54, 77/57 (1798-1801).
4 — British Museum. Add 1 Mss. 37.268.

LAU LIBRARY BEIRUT

Bibliothèque Nationale. Paris

1 — Fonds Turc.
N[os] 130, 145. Correspondance diplomatique diverse.

2 — Fonds Turc. Supplément.
Recueils de lettres diplomatiques : N[os]. 100, 114, 118, 119, 383, 662, 689, 691, 699, 700, 701.

3 — Fonds Français.
Consulats du Levant : N[os] 9095, 16909, 18593.
La France au Levant : N°. 13981.

Bibliothèque de l'Arsenal. Paris

Mss. N[os] 2667 : «Alliance de la France avec le Grand Seigneur». (s.d.).

4070 : «Le Français négociant en Orient», par l'Abbé Carré de Chambon. (XVII° siècle).

4129 : L'état présent de l'Empire Ottoman», 1670.

4398 : «Recueil de pièces relatives à l'histoire des relations diplomatiques de la France avec le Levant»,

4767-4771 : «Traités et ambassades de Turquie. Recueil des pièces relatives à l'histoire des relations diplomatiques de la France avec le Levant», (1528-1640) 5 Vol.

5422 : «Relations entre la France et la Cour de Constantinople». (s. d.)

6105 : «Recueil concernant les empereurs ottomans». (1396-1689).

ب - المصادر والمراجع المطبوعة

سياسة الدول الأوروبية في الامبراطورية العثمانية من أوائل القرن السادس عشر إلى سنة ١٧٨٩ .

Ambassade de M. le comte de GUILLERAGUES et de M. GIRARDIN auprès du Grand Seigneur, avec plusieurs pièces curieuses tirées des mémoires de tous les ambassadeurs à la Porte qui font connaître les avantages que la religion et tous les princes de l'Europe ont tirés des alliances faites par les Français avec Sa Hautesse. Paris 1687.

Un Ancien Diplomate. Le régime des Capitulations ; son application, ses modifications. Paris 1898.

ARMINGAUD (J.). Venise et le Bas-Empire. Paris 1867.

AUBERY (Antoine). L'histoire du cardinal de Richelieu. Paris 1660.

AVENEL. Lettres, instructions diplomatiques et papiers d'État du cardinal de Richelieu. Paris 1853-1877.

BELIN. Des Capitulations et des traités de la France en Orient Paris 1870.

BLANCARD. Documents inédits sur le commerce de Marseille au Moyen-Age. Paris 1884.

BOGOLIOUBSKY (Alexis). Un document inédit sur les guerres d'Orient au XVIII° siècle. Notice sur les batailles livrées à l'ennemi à partir du 1er Juin 1770 Beyrouth 1948.

BONNAC (Marquis de). Mémoire historique sur l'ambassade de France à Constantinople, publié avec un précis de ses négociations à la Porte ottomane par Ch. Scheffer. Paris 1894.

BONNEVILLE et MARSANGY (L.). Le chevalier de Vergennes. Son ambassade à Constantinople. Paris 1894.

BOUVET (Francisque). La Turquie et les cabinets d'Europe depuis le XV° siècle ou la Question d'Orient. Paris 1853.

BRÈVES (de). Relation de ses voyages faicts a Hierusalem, Terre-Sainte. Discours sur l'alliance qu'a le Roy avec le Grand Seigneur et de l'utilité qu'elle apporte à la chrestienté. Capitulation de 1604. Paris 1630.

BRIOT (Pierre). Histoire de l'état présent de l'Empire Ottoman. Paris 1670.

BRUCE (James). Travels to Discover the Source of the Nile in the years 1768, 1769, 1771, and 1773. Edinburgh 1804.

BRUNEAU (André). Traditions et politique de la France au Levant Paris 1932.

CAMUSAT (Jean). Traité de paix fait à Chasteau-Cambrésis... à quoy a esté ajousté l'instruction et ambassade du Sieur de Lancosme en Turquie pour Henry III roy de France et de Pologne en l'année MDLXXXV. Paris 1637.

Lettres de sauvegarde adressées au doge de Venise par l'émir de Safed et du pays de St-Jean d'Acre, au nom du sultan d'Égypte Malec Nasser, pour la sécurité des sujets et protégés vénitiens qui voudraient se rendre en Syrie, y demeurer, s'y livrer au commerce, ou visiter le St-Sépulcre. (Archives de l'Orient Latin T.I.).

Documents français de l'an 1254 émanant du sultan d'Alep. (Bibl. de l'École des Chartes. T. 12).

Privilèges commerciaux en 1320 à la République de Venise par les Princes de Crimée et les Empereurs mongols du Kipchak. (bibl. de l'École des Chartes. T. 29).

Articles accordés par le Grand Seigneur en faveur du Roy et de ses sujets à messire Claude du Bourg, chevalier de Guérine... pour la liberté et seureté du traficq et passage es pais et mers du Levant. Paris 1570.

Capitulations accordées par Amat, empereur des Turcs, aux princes et potentats d'Allemagne, d'Italie, Hollande et amis de l'empereur de France Paris (s. d.).

Articles du traité fait en l'année mil six cent quatre entre Henri le Grand, roi de Navarre, et Sultan Amat, empereur des Turcs, par l'entremise de messire François de Savary, seigneur de Brèves... Paris 1615.

Les Capitulations renouvelées entrer Louis XIV, empereur de France, et Mohamet IV empereur des Turcs, par l'entremise de M. Charles Olier, marquis de Nointel, conseiller du Roy en tous ses conseils et en sa Cour du Parlement de Paris et son ambassadeur es Levant. Paris 1641.

Capitulations renouvelées entre le Roy et le Grand Seigneur à Constantinople le 28 may 1740 Paris 1741.

CAPPER (James). Observations on the Passage to India Through Egypt... London 1785.

CHAMPETIER De RIBES. Les Capitulations ou la réforme judiciaire dans les Échelles du Levant. Paris 1870.

CHARRIÈRE (E). Négociations de la France dans le Levant. Paris 1800.

COPPIN (Le Père Jean). Le bouclier de l'Europe ou la guerre Sainte Lyon 1686.

DEPPING. Histoire du commerce entre le Levant et l'Europe depuis les Croisades jusqu'à la fondation des colonies d'Amérique. Paris 1891.

DESJARDINS (Albert). De l'origine des Capitulations dans l'Empire ottoman. (Recueil de l'Académie des Sciences morales et politiques). Paris 1891.

DRAPEYRON (L.) Un projet de conquête de l'Empire Ottoman aux 16° et 17° s. (Revue des Deux Mondes. 1876).

FLASSAN (de). Histoire générale et raisonnée de la diplomatie française Paris 1811.

GALLAND (Antoine). Journal d'Antoine Galland pendant son séjour à Constantinople (1672-1673), publié et annoté par Ch. Scheffer. Paris 1881.

GONTAUT-BIRON (Comte Théodore de). Ambassade en Turquie de Jean de Gontaut-Biron. Paris 1889.

GREIG. Journal de la campagne navale de Tchechmé. Pétersbourg 1830.

GRUNWALD (Constantin). Trois siècle de diplomatie russe. Paris 1945.

HALL. Foreign Powers and Juridiction of the British Crown. London 1894.

HAMMER (de). Mémoire sur les premières relations diplomatiques entre la France et la Porte. (Journal Asiatique T. 10, 1827).

HEYD. Histoire du commerce du Levant au Moyen-Age. Leipzig 1885-1886

HOSKINS (H.L.). Britsh Routes to India. London 1928.

ISMAIL (Adel) — Documents Diplomatiques et Consulaires relatifs à l'Histoire du Liban... 36 vol. parus. Beyrouth 1975-1986.

JOUSEPHOVITCH. Traité conclus par la Russie en Oreint Saint-Pétersbourg 1879.

KERALIO (de). Histoire de la deuxième guerre entre les Russes et les Turcs. Paris 1777.

LAIGUE (de). L'institution consulaire, son passé historique depuis l'antiquité grecque jusqu'au commencement du Premier Empire 1806. (Rev. d'hist. diplomatique 1890).

LAMOUCHE (Léon). L'organisation militaire de l'Empire Ottoman Paris 1893.

LUSUGMAN (S.) History of the Revolt of Ali Bey Against the Ottoman Porte. London 1784.

MARON (Eug.). François Ier et Soliman le Grand Paris 1853.

MASSON (Paul). Histoire du commerce français dans le Levant au XVII° s. Paris 1896.

MEAUX (Vicomte de). Les relations de la France de de la Turquie sous François Ier. (Rev. contemporaine 1854).

MERCIER (P). Description de l'Égypte. Paris

POUQUEVILLE (de). Mémoire historique et diplomatique sur le commerce et les établissements français dans le Levant depuis l'an 500 de J.C. jusqu'à la fin du XVII° s. (Mémoire de l'Ac. des Inscriptions et Belles Lettres). Paris

RABBATH (Antoine) et TOURNEBISE. Documents inédits pour servir à l'histoire du Christianisme en Orient Paris 1907.

REY (Francis). La Protection diplomatique et consulaire dans les Échelles du Levant et de Barbarie. Paris 1838.

RICHELIEU (Cardinal de). Mémoires du Cardinal de Richelieu sur le règne de Louis XIII. Paris 1838.

SAINT-PRIEST (Comte de). Mémoire sur l'ambassade de France en Turquie et sur le commerce des Français dans le Levant. Paris 1877.

SALZADO. La Turquie et les capitulations. (Mémorial diplomatique 10, 17 et 24 Février, 3 mars 1894).

SAUMA (Le chevalier Dominique). État présent de l'Égypte et reflexions sur les moyens de conquérir l'Égypte et le Royaume de Chypre. Paris.

SAVARY. Le parfait négociant. Paris.

SCHLUMBERGER. Les Principautés franques dans le Levant. Paris 1877.

SOREL (Albert). La Question d'Orient au XVIII° siècle. Paris 1902.

STRUVE. Voyage en Krimée suivi de la relation de l'ambassade envoyée de Pétersbourg à Constantinople en 1793, publié par un jeune russe attaché à cette ambassade. Paris 1802.
TONGAS (Gérard). L'Ambassadeur Louis Deshayes de Cormenin (1600-1632). Paris 1937.
TONGAS (Gérard). Les relations de la France avec l'Empire ottoman durant la première moitié du XVII° s., et l'ambassade à Constantinople de Philippe de Harlay, comte de Césy (1619-1640). Toulouse 1942.
TWISS (Trav.) A History of the Revolt of Ali Bey. London 1792.
VANDAL (Albert). Une ambassade française en Orient sous Louis XIV. Paris 1887.
WALISZEWSKI (K). L'histoire de Pierre le Grand. Paris 1911.

الثورة الفرنسية وسياستها في الشرق

AUBIN. Les Anglais aux Indes et en Égypte. Paris 1898.
AULARD (Pr. A.). Histoire de la Révolution Française. Paris 1924.
BALDWIN (George). Political Recollections Relative to Egypt... London 1801.
BARRAS. (Président du Directoire). Mémoires. Paris 1946.
BARRÈRE (Bertrand, président du comité de Salut Public). Mémoires. London 1801 — Paris 1896.
BARTHOU (L.). Robespierre. Paris 1926.
BÉRAUD (Henri). Mon ami Robespierre. Paris 1927.
BOULAY de la MEURTHE. Le Directoire et l'expédition d'Égypte. Étude sur les tentatives du Directoire pour communiquer avec Bonaparte, le secourir et le ramener. Paris 1885.
CHARLES-ROUX (François). Les origines de l'expédition d'Égypte. Paris 1910
CHARLES-ROUX (François). L'Angleterre, l'Isthme de Suez et l'Égypte au 18° siècle. Paris 1922.
DEHÉRAIN (H.). La vie de Pierre Ruffin, orientaliste et diplomate 1742-1824. Paris 1929-1930
FERRERO (Pr. Guglielmo). Aventure Genève. 1936.
CROSJEAN. La mission de Sémonville à Constantinople 1792-1793. Paris 1887.
HERBETTE (Maurice). Une ambassade turque sous le Directoire. Paris 1902.
LOKKE (C.L.). France and the Colonial Question. A Study of Contemporary French Opinion (1762-1801). New York 1932.
MAGALLON (CH.). Mémoire sur l'Égypte (Rev. d'Égypte) Vol. III, 1896.
MATHAN (A.T.). The Influence of Sea Power upon the French Revolution. London 1893.
MATHIEZ (Albert). Robespierre. Paris 1924.

MICHELET (Jules). Histoire de la Révolution. Paris 1861.
QUINET (Edgard). Histoire de la Révolution Française. Paris 1865.
RODOCANACHI. Bonaparte et les Iles Ioniennes. Paris 1893.
SAINTOYANT (J.). La colonisation française sous l'Ancien Régime. Paris 1929.
SAVARY. Lettres sur l'Égypte... Paris 1785.
TOIT (Baron de). Mémoires sur les Turcs et les Tartares. Amsterdam 1784.
THIERS (A.). Histoire de la Révolution. Paris 1853.
VANDAL (Albert). L'avènement de Bonaparte. Paris 1908.
VOLNEY. Voyage en Syrie et en Égypte pendant les années 1783, 1784 et 1785. Paris 1787.
WADSTORM (C.B.) Précis sur l'établissement des colonies de Siera Leone et Boulama. Paris 1798.

العلاقات الدولية في أثناء الحملة الفرنسية على مصر (١٧٩٨ - ١٧٩٩).

ADER (M.). Histoire de l'expédition d'Égypte et de Syrie. (Revue pour les détails stratégiques). Paris 1826.
ANSON (J.). The life and Correspondance of Sir William Sidney Smith. London 1848.
BARTHELEMY et MERY. Napoléon en Egypte. Paris 1842.
BERTHIER (Général). Relation des campagnes du Général Bonaparte. Paris An IX (1801).
BERTHIER (Maréchal). Mémoires. Paris 1827.
BERTRAND (Général). Campagnes d'Égypte et de Syrie (1798-1799) Paris 1847.
BOISSY (Louis de). Bonaparte au Caire, ou mémoire sur l'éxpédition de ce général en Égypte avec des détails curieux. Paris 1799.
BOULAY de la MEURTHE (comte). Bourrienne et ses erreurs. Paris 1830.
BRÉHIER (Louis). L'Égypte de 1798 à 1900. Paris 1900.
BRICARD. Journal du canonnier Bricard 1792-1802. Paris 1891.
CHARLES-ROUX (F.). Bonaparte, gouverneur d'Égypte. Paris 1935.
CHERFILS (Christian). Bonaparte et l'Islam Paris 1914.
Copie of original from the Army of General Bonaparte in Egypt, intercepted by the fleet the command of amiral Lord Nelson. London 1799.
DEHÉRAIN (H.). Histoire de la nation égyptienne. T.V. Le Caire 1934.
DOUIN (G.). La flotte de Bonaparte sur les côtes d'Égypte. Les prodromes d'Aboukir. Paris 1922.
ELGOOD (P.G.). Bonapart's Adventure in Egypt. London 1936.
GALLAND (A.). Tableau de l'Égypte pendant le séjour de l'armée française. Paris 1867.
GALLI. L'armée française en Égypte (1798-1801). Paris 1883.

GERENFELL (sir F.W.). Malta in 1798. Its Capture by Napoléon (Malta factical, archeological and scientific societies). March 1902.

GUÉMARD (Gabriel). Trois témoins de la campagne d'Égypte : Lascaris et Corancez en Syrie, Jaubert en Perse et le rêve oriental de Bonaparte. (Bul. inst. d'Égypte T. VII 1924-25).

GUITRY (Commandant). L'Armée de Bonaparte en Égypte. Paris 1897.

HERBIN (P.E.). Conquêtes des Français en Égypte Paris 1799.

IRWIN (Eyles). The Failure of the French Crusade or the Advantages to be direved by Great Britain from the Restoration of Egypt to the Turks. London 1799.

IVRAY (J.d.). Bonaparte et l'Égypte. Paris (s.d.).

JAMES (W.). The Naval History of Great Britain. London 1886.

JONQUIERE (de la). L'expédition d'Égypte. (1798-1801). Paris 1907.

KABRDA (Joseph). Quelques firmans concernant les relations franco-turques lors de l'expédition de Bonaparte en Égypte (1798-99). (Cahiers de la société asiatique n° X) Paris 1947.

KLÉBER. Documents extraits des archives historiques du ministère de la Guerre. Expédition française en Égypte. (Rev. d'Égypte I. 1895 ; II 1896).

LACROIX (Désiré). Bonaparte en Égypte. Paris 1899.

LANGLOIS (Colonel Ch.). Panorama de la bataille des Pyramides. Paris 1853.

LARREY (D.F.). Relation historique et chirurgicale de l'expédition de l'armée d'Orient en Égypte et en Syrie. Paris 1803.

The lettres of Admiral of the Fleet the Earl of Saint-Vincent whilst first Lord of the Admiralty (1801-1804). Navy records society). London 1912.

LOCKROY (E.). Ahmed le Boucher. Paris 1888.

Narrative of the treachery and... inhumanity of that renegado Bonaparte, and the defeat of his army at Acre in Syria. By thaat brave hero Sir W. Sidney Smith. Bristol 1800.

NICOLAS (Sir H.).The Dispatches and Letters of Vice-Admiral Lord Viscount Nelson. London 1845-46.

NORRY (Charles). Relations de l'expédition d'Égypte suivie de la description de plusieurs monuments. Paris 1799.

MARTIN (Montgomery). The Dispatches, Minutes and Correspondance of the Marques of Wellesley. London 1836.

MARTIN. Histoire de l'expédition française en Égypte. Paris 1815.

MILL and WILSON. History of British India. (Vol. III - VII).*

MIOT (J.). Mémoires pour servir à l'histoire des expéditions en Égypte et en Syrie. Paris 1814

MURE (J.B.). Mémoire militaire et politique sur l'Égypte. (Rev. d'Égypte, T. II, avril-mai 1896). Le Caire 1896.

PEYRE (R.). L'expédition d'Égypte. Paris 1890.

PIETRO (Dominique di). Relation de l'expédition de Syrie, de la bataille d'Aboukir et de la reprise du fort de ce nom... Paris an VIII.

The private papers of George, second Earl Spencer, first lord of the Admiralty (1794-1801) (Navy Records Society). London. 1914

REYNIER (G.). Mémoires du comte Reynier. Campagne d'Égypte. Paris 1802.

RICHARDOT. Nouveaux mémoires sur l'armée française en Égypte et en Syrie ou la vérité mise à jour sur les principaux faits etc... Paris 1848.

RYME (Amédée). L'Égypte sous la domination française. Paris 1848.

SANTINE (X) et REYBAUD (L.). Histoire scientifique et militaire de l'expédition française en Égypte. Paris 1830-36.

SMITH (Sir Sidney). Letters to Lord Nelson Containing a most Extraordinary Narrative of the Defeat and Almost Entire Destruction of the French Army at St-John of Acre in Syria. Bristol 1799.

SONNINI (C.S.). Travels in Upper and Lower Egypt Undertaken by Order of the old government of France. London 1800.

SOUTHEY (R.). The life of Nelson. London 1853.

THIBAUDEAU (A.C.). Histoire de la campagne d'Égypte sous le règne de Napoléon le Grand. Paris 1839.

THURMAN (Capitaine). Bonaparte en Égypte. Paris 1902.

TUCKER (J.I.). Memoirs of Admiral the Earl of Saint-Vincent. London 1844.

WALSH (Th). Journal of the Late Campaign in Egypt. London 1803.

الترك (نقولا) - ذكر تملك الجمهورية الفرنساوية الأقطار المصرية والبلاد الشامية باريس ١٨٣٩.

الجبرتي (عبد الرحمن) - عجائب الآثار في التراجم والأخبار، القاهرة ١٢٩٧ هـ.

شكري (محمد فؤاد) - الحملة الفرنسية وظهور محمد علي، القاهرة (د. ت).

عوض (أحمد حافظ) - فتح مصر الحديث أو نابوليون بونابرت في مصر، القاهرة (د. ت.)

غربال (محمد شفيق) - مصر عند مفرق الطرق (١٧٩٨ - ١٨٠١)، القاهرة ١٩٣٨.

تصفية الحملة الفرنسية ومفاوضات الصلح بين فرنسا وبريطانيا (١٧٩٩ - ١٨٠٢)

BOURGUET (Alfred). La France et l'Angleterre en Égypte. Paris

BRÉHIER (L.). L'Égypte de 1798 à 1900. Paris 1900.

BURGUOYNES (Sir John M.). Egypt, Navals and Military Operations 1798-1802. London 1893.

CATTAUI (Joseph-Edmond). Histoire des rapports de l'Égypte avec la Sublime Porte, du XVIII° s. à 1841. Paris 1919.

CHARLES-ROUX (F.). L'Angleterrer et l'expédition française en Égypte. Le Caire 1925.

COCHERIS (Jules). Situation internationale de l'Égypte et du Soudan. Paris 1903.

DARESSY (Georges). Moustapha Pacha, le prisonnier d'Aboukir. (Bull. de l'institut d'Égypte) T. XI. 1928-29.

DEHÉRAIN (Henri). La liquidation de l'expédition d'Égypte en Turquie. Paris 1924.

DOYLE (Charles). A non Military Journal or Observations Made in Egypt by an Officer of the Staff of the British army. London 1803.

DRIAULT (Edouard). Napoléon et l'Europe. La politique extérieure du 1er consul 1800-1803. Paris 1910.

DROPMORE Paper (The Fortescue Manuscripts Preseved at Dropmore). T. 4, 5, 6, 7.

DUCROS (H.). Note sur le poignard qui tua Kléber. (Bul. de l'inst. d'Égypte) T. VII. Paris 1876.

ERNOUF, (Baron). Le général Kléber. Paris 1867.

FORTESCUE, (I.W.). History of the British Army. London.

JONQUIÈRE (de la). Histoire de l'Empire ottoman. Paris 1881.

LARCHEY (L.). Correspondance intime de l'armée d'Égypte interceptée par la croisière anglaise. Paris 1866.

LYTTON BYLWER (sir Henry). Essai sur Talleyrand. Paris.

MALUS. L'agenda de Malus. Souvenirs de l'expédition d'Égypte. 1798-1801. Paris 1892.

MORAND. Documents extraits des Archives historiques du ministère de

la Guerre de France. Notes de M. le général Morand sur les opérations du général Kléber. (Rev. d'Égypte). II. 1895.

MORIER (J.). Memoirs of a Campaign whit the Ottoman Army in Egypt from February to July 1800. London 1799.

OBERNY (le Dr.) Au seuil de l'épopée. Épisodes des Campagnes d'Égypte et de Syrie. 1789-1801. Paris (s.d.).

PAJOL (le comte). Kléber, sa vie, sa correspondance. Paris 1877.

REYNIER (Général). De l'Égypte après la bataille d'Héliopolis. Considérations générales sur l'organisation physique de ce pays. Paris 1802.

RIGAULT (Georges). Le général Abdallah Menou et la dernière phase de l'expédition d'Égypte (1799-1801). Paris 1911.

ROUSSEAU (M.F.). Kléber et Menou en Égypte depuis le départ de Bonaparte (Août 1799 -Sept. 1801). Paris 1900.

SIMON (E.T.). Correspondance de l'armée française interceptée par l'escadre de Nelson publiée à Londres. Paris 1799.

VERTRAY (R.). The French army in Egypt. 1798-1801. London 1899.

VILLIERS du FERRAGE (E.). Journal et souvenirs sur l'expédition d'Égypte 1798-1801. Paris 1899.

WALLS (Capt. Th.). Journal de l'expédition anglaise en Égypte dans l'année 1800, traduit de l'anglais par M.A.T. Paris 1829.

WILLMAN (William). Travels Across the Desert into Egypt, During the Years 1799, 1800 and 801 in company with the Turkish army and the British military mission London 1803.

- السياسة الدولية في الشرق العربي من ١٨٠٢ إلى ١٨١٥

ABELOUS (F.). L'évolution de la Turquie dans ses rapports avec les étrangers. Toulouse 1928.

ANCEL (Jacques). Manuel historique de la Question d'Orient (1792-1925). Paris 1925

BALCOMBE (Betzy). Napoléon à Sainte Hélène. Paris 1898.

BIANCHI (N.), Storia documentata della Diplomazia Europea. Roma 1878.

BLEI (Franz). Talleyrand homme d'État. Paris 1935.

BOPP (Léon). Napoléon. Genève 1942.

BOUVET (Francisque). La Turquie et les Cabinets de l'Europe depuis le XV° siècle ou la Question d'Orient. Paris.

BRICE (R.). Le secret de Napoléon. Paris 1936.

AUB LIBRARY BEIRUT

CASTLEREAGH (Lord Londonderry). Correspondance.

Lord Castlereagh et la politique extérieure de l'Angleterre de 1812 à 1822. (Rev. des Deux Mondes I° Juin 1854).

CAULAINCOURT (général de) — Mémoires. Paris
En calèche avec l'Empereur. Genève 1943.

COOPER Duff.). Talleyrand. Paris 1930.

CHAPTAL (J.A.) Mes souvenirs sur Napoléon. Paris

COQUELLE (P.). Napoléon et l'Angleterre, 1803-1813. Paris

CORNEWAL (Lewis). Histoire gouvernementale de l'Angleterre de 1770 à 1830. Paris.

CRETINEAU-JOLY. Histoire de la Vendée militaire. Conspiration de Cadoudal. Paris

DARD (Émile) — Napoléon et Talleyrand. Paris.
— Dans l'entourage de l'Empereur. Paris 1940
— Un confident de l'Empereur. Paris 1943.

DESCHANNEL (Louis-Paul). Histoire de la politique extérieure de la France 806-1936. Paris 1936

DJUVARA (T.G.). Cent projets de partage de la Turquie (1281-1913) Paris 1914.

DRIAULT (Édouard) — La Question d'Orient depuis ses origines jusqu'à nos jours. Paris 1912
— La politiue orientale de Napoléon, Sébastiani et Gardane. Paris 1904.
—Napoléon et son temps. Paris 1927.

FOUCHE (J.). Mémoires. Paris 1824.

FREYCINET (C. de). La Question d'Égypte. Paris 1904.

GORIAINOW (Serge). Le Bosphore et les Dardanelles. Paris 1910.

GOURGAUD. Mémoires pour servir à l'histoire de France sous le règne de Napoléon, écrits à Sainte-Hélène par les généraux qui ont partagé sa captivité. Paris 1823.

HAMMER (S. de). Histoire de l'Empire ottoman depuis ses origines jusqu'à nos jours. Traduit de l'allemand par S.S. Hellert. Paris 1835-1844.

HAURY (Paul). Exposé simple et clair de la Question d'Orient. Paris 1915.

HERRIOT (E.). Mme Récamier et ses amis. Paris 1915.

HOUSSAYE (Arsène). 1814. Paris 1901

HUNT (W.), POOLE (L.). Political History of England. London.

IORGA (Nic.) Histoire des États Balkaniques jusqu'en 1924. Paris 1955.

JUCHERAU de SAINT-DENIS. Histoire de l'Empire ottoman. Paris 1844.

LACRETELLE (Pierre de). Madame de Staël et les hommes. Paris 1939.

LACOUR-GAYET (G.). Talleyrand (1754-1838). Paris 1930.

LACROIX (Pierre). Histoire de Napoléon. Paris 1902.

LAMARTINE. Histoire de la Turquie. Paris 1859.

LAMOUCHE (Colonel). Histoire de la Turquie. Paris 1953.

LASCASES (de). Mémorial de Sainte-Hélène. Paris 1823.

LAVALLEE (Théophile). Histoire de l'Empire ottoman depuis les temps anciens jusqu'à nos jours. Paris 1855.

LEFEBRE (G.). Napoléon. Paris 1941.

LESOURD (Paul) L'âme de Talleyrand. Paris1942.

LEVY (A.). Napoléon et la paix. Paris 1922.

LOLIEE (Fr.). Talleyrand et la société française. Paris 1908.

LUDEMANN. Histoire de l'Empire Ottoman. Dresde 1827.

MADELIN (Louis) — Histoire du Consulat et de l'Empire. Paris 1904.
— Talleyrand. Paris 1934.
— Danton. Paris 1926.

MARCELLUS (Comte de). Souvenirs de l'Orient. Paris 1854.

METTERNICH (Prince de). Mémoires, documents et écrits divers.

MIKHAILOVICH (Nicolas, Grand Duc). le Tsar Alexandre I. Paris 1931.

NOGUES (François). L'indépendance de la Turquie et ses traités avec les Puissances. Constantinople 1851.

NOURADOUNGHIAN (G.). Recueil d'actes internationaux de l'Empire ottoman. Paris 1897.

ORDIONI (Pierre). Pozzo di Borgo, diplomate de l'Europe française. Paris.

PALEOLOGUE (Maurice) — Talleyrand Paris 1928.
— Alexandre I. Paris 1937.
— Talleyrand, Mitternich, Chateaubriand. Paris 1928.

PALLAIN (G.). Le ministère de Talleyrand sous le Directoire. Paris 1891.

PETROF (Général A.M.). La guerre russo-turque de 1806 à 1812. Pétersbourg 1885.

PEYRE (Pierre). Alexandre I. Paris 1888.

REGNAULT (Elias). Histoire politique et sociale des Principautés Danubiennes. Paris 1855.

ROCHECHOUART (Comte de). Souvenirs sur la Révolution, l'Empire et la Restauration. Paris

RENOUVIN. Histoire des relations internationales. 8 Vol. Paris 1954.

LAU LIBRARY BEIRUT

ROSSIER (Pr. Edmond). Du traité de Westphalie à l'Europe de Versailles. Lausanne 1938.

SAINT -AULAIRE (Comte de). Talleyrand. Paris 1936.

SALIH MUNIR Pacha. La politique orientale de la Russie. Lausanne 1918.

SOREL (Albert). L'Europe et la Révolution Française. Paris

TARLE (E). Talleyrand. Moscou 1958.

TATISTCHEFF (Serge). Alexandre 1er et Napoléon. Paris 1891.

TESTA (baron I. de). Recueil des traités de la Porte ottomane avec les Puissances étrangères. T. I, II. Paris 1891.

THIERS. Histoire du Consulat et de l'Empire. Paris

TRIAIRE (Paul). Napoléon et Larrey. Récits inédits de la Révolution et de l'Empire. Tours 1902.

UBICINI. La Question d'Orient devant l'Europe. Paris 1854.

VIMERCATI (César). Constantinople et l'Egypte. Paris 1857.

WELLINGTON (Duke of). Supplementary dispatches, Relating to India, Ireland, Danemark, America, Spain, Portugal, France... Congress of Vienne, Waterloo and Paris.

الفهارس العامة

فهرس الموضوعات

- أ -

LAU LIBRARY BEIRUT

- جـ -

- حـ -

- د -

- ر -

LAU LIBRARY BEIRUT

- س -

- ش -

- ق -

- ك -

LAU LIBRARY BEIRUT

- ل -

- م -

LAU LIBRARY BEIRUT

- هـ -

- و -

LAU LIBRARY BEIRUT

٢ - فهرس أسماء الأعلام

- أ -

- ب -

LAU LIBRARY BEIRUT

- ت -

- ج -

- ح -

- خ -

LAU LIBRARY BEIRUT

- د -

- ذ -

- ر -

- س -

LAU LIBRARY
BEIRUT

- ش -

- ص -

- ض -

- ع -

LAU LIBRARY BEIRUT

LAU LIBRARY BEIRUT

- و -

- لا -

- ي -

LAU LIBRARY BEIRUT

٣ - فهرس الأسماء الجغرافية

- أ -

- ب -

LAU LIBRARY
BEIRUT

- س -

- ش -

- ص -

- ط -

- ع -

- غ -

- ف -

- ق -

- ك -

- ل -

- م -

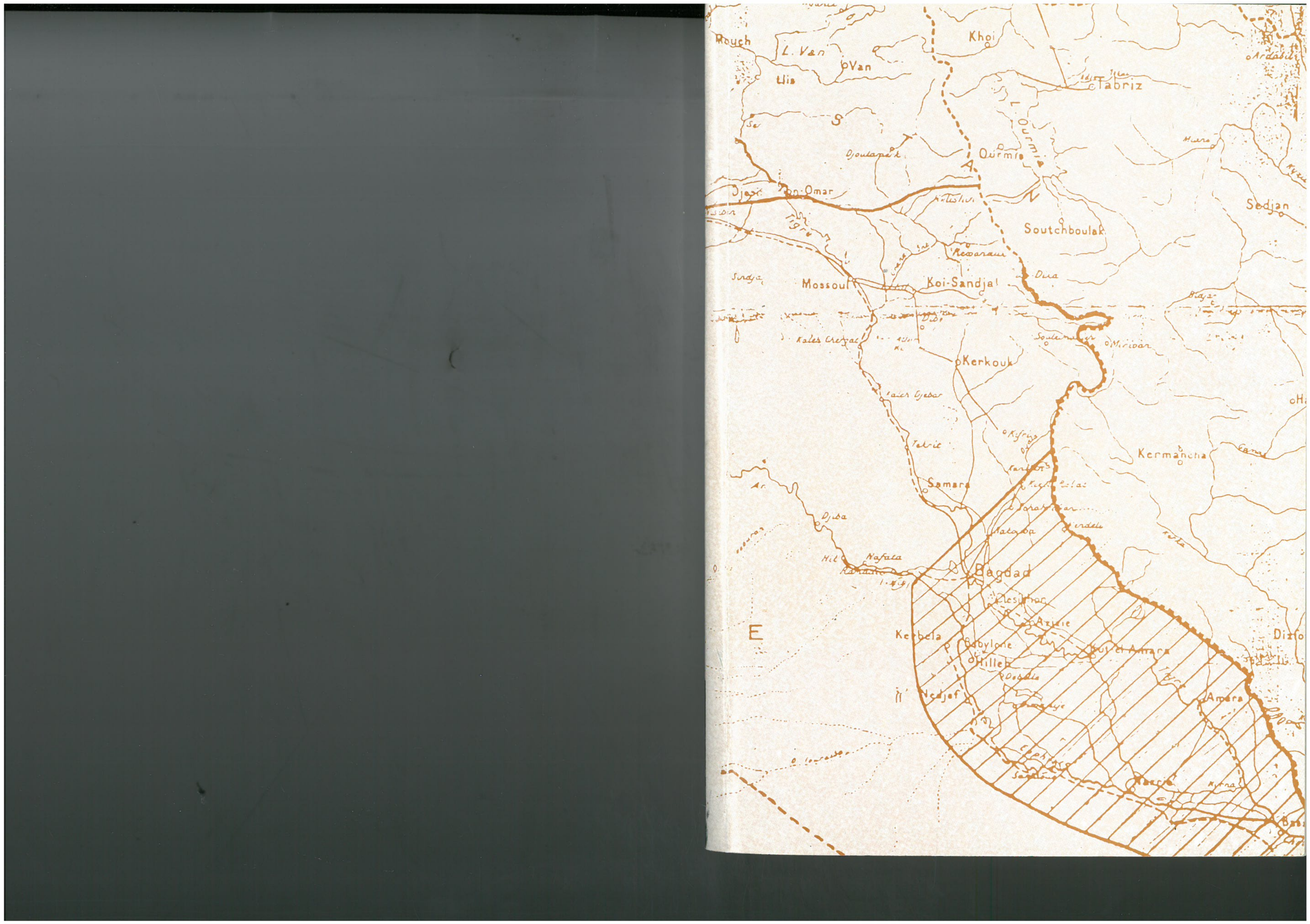
- ن -

LAU LIBRARY BEIRUT

فهرس عناوين أبواب وفصول الكتاب

الباب الثالث

المستندات الرسمية، معاهدات واتفاقات دولية



L. Van
Van
Khoi
Tabriz
Ardabil
Ourmia
Soutchboulak
Sedjan
Mossoul
Koi-Sandjak
Kerkouk
Kermancha
Samara
Bagdad
Ctesiphon
Kerbela
Babylone
Hilleh
Nedjef
Kut el Amara
Amara
E